

من مشورته عملت المصنف

المحيط البرهاني

لمسائل المسنوط ونحو معين واستير والزيادات والنوادر
والغرائب والوقائع مدونة بدلائل المتقدمين بحمد الله

تأليف

الإمام برهان الدين البهائي محمد بن محمد الشيرازي بن قازانجي

هذا الكتاب في سنة ١٠١٠ هـ

وتمت في سنة ١٠١٠ هـ

تعميم شرف نور احمد

المجلد التاسع عشر

مطبعة المجلد

إدارة المجلد

المخطط الذهني

أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م.

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

هذا المخطط الذهني هو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م.

المخطط الذهني

هذا المخطط الذهني هو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م.

المخطط الذهني

هذا المخطط الذهني هو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م.

Dr. Farooq Ahmad	Dr. Farooq Ahmad
Dr. Farooq Ahmad	Dr. Farooq Ahmad
Dr. Farooq Ahmad	Dr. Farooq Ahmad
Dr. Farooq Ahmad	Dr. Farooq Ahmad

هذا المخطط الذهني هو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م.

هذا المخطط الذهني هو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م. وهو أول طبعة خاصة في العالم ألفها س. م. م.

الفصل الخامس عشر

فيما إقامات المزارع أو المعامل ولم يدر ماذا صنع بالمزرع أو الممر

١٨٤٧٨- قال محمد رحمه الله : إقامات المزارع ولم يدر ماذا صنع بالمزرع ، فقال صاحب الأرض : استهلكه المزارع ، وهذا : وثقة المزارع برب المزرع ، فإن حصته رب الأرض من المزرع يكون ديناً في مال المزرع ، ولا يلتفت إلى قول وثقة المزارع : إنه سرق ، وهذا لأن حصته رب الأرض من المزرع كان أسنة في يد المزارع بدليل أنه إذا هلك المزرع في يد المزارع لم يضمن رب الأرض شيئاً ، وإقامات ولم يبر ، لهذا أمروا مات مبيعاً ، فيصير ضماناً ، فإن وقع الاختلاف في مقدار قيمة المزرع قبل الموت فالقول قول وثقة المزرع ، لأن رب الأرض يدعى عليهم بطلان وهم يتكروا .

وكذلك الجواب في المسئلة إقامات المعامل ، ولا يدرى ماذا صنع بالمشاع ، فإن حصته صاحب النخيل من الثمار يكون ديناً في حقه ، ذكرنا .

وهذا كله إذا صرف خروج المتمر وبيع المزرع ، فأما إذا لم يعلم فلا ضمان ، فإن ترك المعامل مالا من دراهم أو مثاقير ، وكان عليه دين الصحة ، فمضاعب الأرض والتخيل أسوة للقرمان ، به به إذا علم بالمزارعة والمعاملة في حال الصحة ، وإنما كان كذلك ، لأن سبب وجوب هذا الدين عقد المزارعة والمعاملة ؛ لأن التجهيل لا يتحقق بنوع ما تقدم من العقد السابق ، فيكون الوجوب مطلقاً إليه ، والدين متى وجب في حالة الرضى سبب كان في حالة الصحة فله يسأل دين الصحة كما لو كفل لرجل في حالة الصحة بما يدر به له على فلان ، فذهب للمكفول أنه على المكفول عنه شيء في مرض موت المكفيل ، وعلى الكفيل دين الصحة ، فإنما يستويان ، وطريقه ما قلنا . وإن كان لا يعلم المزارعة والمعاملة إلا بقرائن الرضى كان هذا بمنزلة دين الرضى الذي وجبه بقرائنه في المرض ، فيكون مؤخر عن دين الصحة - والله أعلم - .

الفصل السادس عشر في مزارعة المريض ومعاملته

١٨٤٧٩ - سألني هذا التعليل في علي وأهل أن تصرف المريض في مرض الموت فيما لم يتعلق به من العبادات والتوراة ونصرفه للصحيح سواء تصرفه فيما يتعلق به من العبادات أو التوراة على قسمين : قسم لا يتعلق من العبادات والتوراة بل يتعلق بحقوق من محض مالي محض هو مثله في فداية بحر السبع والاسباب ، وهذا القسم من تصرفه تصرف للصحيح سواء تصرف بطل حتى تصرفه من التوراة ، وهذا القسم من تصرفه صحيح عنه كالشرع ، ثم من العبادات والتوراة إنما يتعلق بمال يجري فيه الإرث كأمان التركة ، أما ما لا يجري فيه الإرث كالذبح - فلا يتعلق به منهم ، وقد ما يجري فيه الإرث إلا أنه ليس بمال ولا له حكم مالي كالتقصص ، فإنه لا يتعلق به منهم ، وهذا لأن يتعلق من التوراة بمال المريض عرف بالشرع ، والشرع إنما على حقوقهم بمقتضى ما اتفاه لهم ، فإنه لو كان رسول الله ﷺ حتى سئل عن توبة ما أتت من التوراة ، قال : لا ، قلت ، واقتلت كثير أن يدع ذلك أعني غير من أن مدعهم حلة يتكفون الناس ، فإنما أتت عنهم فيما يقع لهم انفراد بذلك عن التوراة بعد موته ، وإنما يقع "لهم" انفراد من المسألة بما هو مثله لا بما ليس به ، ثم يتعلق بحقوقهم بمال يجري فيه الإرث كالذبح ، لأن حق التوراة لم يتعلق به ، وإنما التوراة ، ثم يتعلق بهم من جهة الميت بالموت ، وما يتعلق بالانفصال بينهم من جهة الميت في أعين الناس ، لأنهم نفس زائنة ، فأما المدع فلا ينفي زوائنه ، فلا يمكن أن يعتبر مالك للميت ، ثم مختلفاً منه إلى الإرث ، وبعد لوقوف على هذه الجملة حث إلى مسائل

١٨٤٨٠ - قال محمد رحمه الله في الأصل : وإذا دعي المريض مرض الموت لأرض مزرعة بشرطها ، فهذا على وجهين : الأول : أن يكون البذر من جهة المزارع ، وفي هذا طوخة المزارع جازمه سواء كان المزارع أحبباً أو وارثاً ، وسواء كان على

المريض حين مستعرف أو لم يكن، وسواء كان المشروط للمريض من الخارج مثل أجر مثل الأرض أو أقل، وسواء كان للمريض مال تخرسوى الأرض أو لم يكن، وهذا لأن البذر يكاد من جهة المزارع فالمرضى يكون مواجراً للأرض، والمزارع يملك المنفعة لا عين المال، فبصرف المريض يملكها منفعة من المزارع، وحق المزارع الماء والنزول لا يخلق بالمنافع، فكان تصرف المريض في المنافع، وتصرف المصحيح سواء، والمصحيح يوقع أرضه مزارعه، بجور قيم ما دفع، فكذلك المريض، ألا ترى أنه لم أعر الأرض بجور مع أن الإحارة فليكن المنفعة بتغير بدل، فإذن تجوز المزارعة، وإنها فليكن المنفعة بذلك يسير الأولى.

الوجه الثاني: إذا كان البذر من جهة المريض أيضاً، ولم يكن للمريض مال آخر سوى الأرض والبذر، وهذا الوجه على وجهين: الأول: أنه يكون المزارع لمريضاً ولا عين على الميت، فإنه ينظر إلى حصة المزارع من الزرع يوم ثبت، وصار له قيمة، وأجر مثل عمل المزارع في المزارعة، فإذا كان قيمة حصته من الزرع يوم ثبت، وصار له قيمة مثل أجر مثل عمل المزارع أو أقل سلم للمزارع حصته من الزرع مع ما يترتب بعد ذلك إلى يوم الحصاد، ولا يعتبر في الزيادة حكم الوصية، وهذا لأن البذر متى كان من جهة المزارع كان المريض... تأخيراً فقام المزارع ببعض الخارج من... يوم صمد للخارج قيمة، فإذا كان حصة المزارع مثل أجر مثل عمله يوم صدر للخارج قيمة كان حقا من المريض تصرفه في عين ماله بعرض يصدقه، وإنه مصحيح من المريض مع الأجانب بلا خلاف، وأما سلم الزيادة على أجر المثل يوم خرج، وصار له قيمة إلى يوم الحصاد للمزارع من غير اعتبار معنى الوصية فيها: لأن المزارع قبض الأجر لأن الأجر بعض الخارج، والأصل وهو البذر كان في يده^١ فاستولاه من البذر يكون في يده أيضاً، وقد صح قبضه لحصته من الزرع لأن ذلك حقه، والزيادة إنما حصلت بعد قبضه صحيح، فحدث ظني حكم تلك القايض.

لم إذا اعتبر قيمة الخارج ولم تعتبر قيمة البذر لأن المريض ما جعن البذر أجراً للمزارع إنما جعل الأجر بعض الخارج، فاعتبر قيمة الخارج لا قيمة البذر، لهذا فلا فقه

(١) وهو الأصل: كان في يده، فله ولا شيء من البذر يكون في يده أيضاً، وقد صح

فقد خرج لإيصاله أجراً ، فإنه لا قيمة له ، فوجب اعتبار يوم صار له قيمة ، وثقل يوم يحضر
قيمة يوم التوصل ، لأن ما يرد عليه بعد ما يتوقف عليه قيمة من أن على ما ذكرنا ،
فلا يحضر أجراً ، لأن الأجر ما يكون ملك للمستأجر لا ملك لأجره ، وإن كان قيمة حصته
من الأجرة يوم بنت وصار له نسبة أكثر من أجره من عمله ، حضر إذا كان حصته من الأجرة
تخرج من ثمن مال الميت يكون الكل سائماً للزوج بمقتضى طهر بين الوصية وبينه بطريق
المعاوضة ، وإن كان حصته من الأجرة لا يخرج من ثمن ماله ، فإن أجزأت له ثلث ذلك
فذلك الخواتم يسد للزوج جميع ذمت ، وإذا لم تكن الزوجة ذلك يسد للزوج ذمت ،
أجر مثل عماله بحكم المعاوضة ، وثقت ما مضى من ثمن الأجرة على إتمام له بحكم الوصية ،
وإذا لم يكن للزوجة ، وبغنى الوصية في جميع ما يرد على آخر أفضل إلى يوم التوصل ،
ويرد له أن يجد إذا علم آخر المثل فاستمر بمقتضى يوم التوصل ، فإذا كان لا
يعثر في الزوجة حكم الوصية ، لأن الزوجة ملك حصلت بعد قبض صاحب من الأجرة ،
منه ، وإذا كان على ملاك الأجرة ، ثم هبها قبض الأجرة ، وإذا علم آخر المثل لم يصح
صله قبضه في حق الزوجة عنه ، وبالمعنى ، والزوجة علم آخر المثل حصلت قبل
الزوجة ، فكذلك حادثة على حكم الميت .

هذا يدرك من شرائع أجدادنا و قد امكن على القضاة الذين ، ما اذا كان من غير
 مستغنى جميع ما به ايمانهم بصفة ، وقد ينظر الى قيمة حصة الميراث
 يوم سن وصوله سنة ، و ان اجر من عمله ، فان كان له حصه من الميراث يوم سن
 وصار له قيمة مثل اخر من عند او اقل من اخر من غيره ، فان ما شرط ان يفرج من
 الميراث لا يستعمله ، ان يشاكره فيما يخص غرامه له يفرج ، و يوم ما انفس بهم والخصم
 ان لم يكن ، القضاة من سوا هذا ، يصرف الميراث في حصة من الميراث انما في يوم
 الحصاد و الميراث ما يذهبهم ، و انما يسمون الميراث جميع حصة من الخارج مع ان الميراث
 مستأجره بذلك ، و سيم اليه الاجر ، وقد منح ذلك من الميراث ، لان له حصة الحق ملك
 بعده الا ان القضاة انما من منع الميراث عوضا عما سلم اليه من الاجر لا يفرج
 قضاء من الميراث ، القضاء من حق الميراث ملكا كان له ان يفرج شيئا ، فحينئذ هو

(٢٧) هشتمین فصل از انجیل : برگشتن از عیبره : در نوبه : بعد از نسیان : نیمه دوم : (از انجیل - علی - ایتو
عزیز الله

للمزارع على سائر عرماه ، وهو لا يملك يتلو بعض عرماه إذا كان صائمه لا يفيء بجميع ديون الزيادة ، وهذا المريض إذا تزوج له واثمة لأب ذرية ، وذلك مهوره وشبهه ، وبما لا ألف له فيها ، ثم مات وعليه دين مستغرق ، ولا حال له سوى الألف فإنما قضيت المرافقة من الألف لا يسلم لها ، بل شاركها فيها عرماه المريض تنصرت المرأة بمقدار مهرها ، والعرماه يضربون بغدر ديونهم ؛ لأن ما قبض المريض من منافع يبيع المرأة لا يصلح لقضاء حق العرماه ، فصار في حق سائر العرماه ما كان المريض آخر عليهم ، وهو لا يملك الإيتلاء كله عنها ، وإن كان قبض حصته المزارع من المزارع يوم مات ، وصار له نسبة أكثر من أجر مثل عمله ، فإن المزارع يهرب في المزارع بمقدار آخر من عمله من غير زيادة ، والعرماه يضربون بحقوقهم ، ولا يسلم للمزارع شيء مما زاد على أجر مثل عمله إلا أن ما يخص المزارع بأخذه من المزارع ، وما أصاب العرماه يباع فيخص ديونهم .

١٨٨١ - هذا الذي ذكرنا إذا كان المزارع حياً ، فأما إذا كان المزارع وارثاً ، فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله : لو كان يورث جوار المزارعة ، فالمرأة ماسة حتى لا يستحق الوارث شيئاً من المزارع ، وإذا يكون له أجر مثل عمله درهم لا يجرى سواء كان على المريض دين أو لم يكن ، وسواء كان قيمة حصته المزارع من المزارع مثل أجر مثل عمله أو أكثر من ذلك ؛ لأنه استأجر المزارع للمزارعة ببعض ما يوجد من المزارع ، فيجوز له أن يستأجره للمزارعة بغير موجود وقت الإجارة ، ونسبة الإجارة ماسة على قول أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يجزئه إلى الورثة ، لأنه صار مانعاً عنها من أعيان ماله من المزارع بالشفعة ، فعن ابن أبي ناجة من الوارث ما قالوا لهم الشئ هي خير من الشفعة ، وذلك لا يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله إلا بإجارة العرماه إلى الورثة ، فهذه أقوال .

وأما على قول أبي يوسف ومحمد وحنيفة ، فإن لم يكن على المريض دين ، فإنه يخرجه إلى حصته المزارع من المزارع يوم مات ، وصار له نسبة إلى أجر مثل عمله ، وإن كان قيمة حصته من المزارع يوم مات ، وصار له نسبة مثل أجر مثل عمله ، أو أقل كان له المشرط ، وما يحدث من الزيادة بعد ذلك إلى يوم الخصام ، فالجواب فيه كالجواب في الأجنبي ، فأما إذا كان نسبة حصته من المزارع يوم مات ، وصار له نسبة أكثر من أجر مثل عمله ، فإنه من المزارع بغير أجر مثل عمله ؛ لأنه لا محالة في هذا الغدر ، وليس له ما زاد على ذلك إلى تمام المشرط شيء ، لأنه لم يستحقه استحقاقه بطريق الوصية ، ولا

وصية للورثة إلا أن يجرى ما يفي بالورثة، فالورثة إذا تنازلوا لأشبهه عند هذا في حال
 أن فيما سوى ذلك فالورثة والأجس سواء على قولهم، وأن إذا كان على الفريضة دين
 مستعجل، فالجواب به: الخواب هي لأجس، لأنه إذا وصية مع الدين، فالجواب به هي
 حق الأجس فقد ذكرنا من دل

١٨٤٨٦- وإذا دفع المرحل النصيب لوصية إلى مريض مائة على أن يجرى عنها
 المريض مائة، فمرضاها المرحل، والمريض مائة، فالمرضى مائة هذا البذر، فالجواب في
 هذا نظير الجواب فيما إذا دفع المريض أرضاً ومائة مائة إلى رجل، لأن المستحق هو
 المريض في المائة، حيث إذا كان البذر من يمينه، لأن البذر والأرض إذا كان من هذه
 المريض، فهو مستأجر للعامل.

وإذا كان المريض هو المزارع وأجر من يمينه، فهو مستأجر للأرض، فصار
 الجواب في هذه المسألة نظير الجواب في تلك المسألة من هذا الوجه.

١٨٤٨٧- قل، وإذا دفع المريض إلى رجل مائة مائة، فصار على أن يقوم
 عليه يمينه، ويلحقه هذه المسألة، فما خرج الله تعالى من ذلك شيئاً، فهو بينه نصيب،
 فالجواب في هذا الجواب في المروعة إذا كان البذر من جهة المريض، لأن المريض في
 المالين جميعاً مستأجر للعامل بعض الخارج من ماله، وكل جواب مرفقة ثمة، فهو
 الجواب هما، وإذا دفع الرجل لأحد جميع إلى مريض مائة مائة، فالجواب في هذا
 نظير الجواب في المروعة إذا كان المريض هو المزارع ولا يفر من يمينه، لأن المريض في
 المالين جميعاً، فالجواب في المسألة بعض الخارج

١٨٤٨٨- وإذا دفع المريض زوجاً مائة في فريضة وهو من له يمينه فصار أو كفرو
 في زوجه أو كفرو في فريضة، فصار على أن يقوم عليه، ولم يبلغ على أن يقوم عليه، فما
 ذكر الله تعالى من ذلك من شيء، فهو من يمينه، فالجواب في المروعة
 إذا كان البذر من جهة المريض، لأن المريض مستأجر للعامل في المائتين جميعاً، فصار
 من يخرج من ماله إلا أن يخرج من ماله في المسألة المرفقة أصل المروعة، فالجواب من

عمله في هذه المسألة الزيادة، فينظر هذا إلى ما إذا كان عند مزارعة مريض، وهو له قيمة، وإلى أجر مثل عمله كما نظرنا في المسئلة المتقدمة

١٨٤٨٥ وإذا دفع المريض إلى رجل نحلًا معاملة في هذه المسئلة على أنه يقوم عليه ويمسكه وينقحه، فعما أخرج الله تعالى من شيء، فهو بينهما تعبدان، فأخرج النخيل كقري يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل، فقيام عليه ومسا، حتى صار يسوى مسالا عتيقًا، ثم صار حشًا وبنته أهل من قيمة الكفري حين خرج، ثم مدت صاحب النخيل وعليه من كثير محيط بماله، فإن جميع ما تركه الميت يقسم بين العامل وبين المزارعة، يضرب المزارعة بدويهم^(١)، ويضرب العامل فيه قيمة نصف الخشف، ولا يصيب من العامل ما نقص من النحر، أما لا يصيب ما نقص من النحر، لأن العامل لا يكون أسوأ حالًا من الخاضع، والخاضع لا يبعد من ما حدث من الزيادة في يده، فلعامل أوثق، إنما يضرب العامل بقيمة الخشف، لأن حق العامل كان في نصف الخشف، ألا ترى لو لم يكن على المريض دين كان له نصف الخشف لا غير، ولو لم يكن على الميت دين، ويتقو، نسألها بحالها كان للعامل نصف الخشف، والورثة نصفه، لأن لا محبة حتى كانت قيمة الخشف للورثة نصفه مثل أجر مثل عمله، فيسلم له نصف الخشف إذا لم يكن على المريض دين لهذا، حرره أعلم.

ومما يتصل بهذا الفصل

فصل في قول المريض في المزارعة

١٨٤٨٦ مسائل هذا الفصل تبس على أصوات: "حدثنا أنا الذين نواحب في

مقالة افترض بسبب دعائن يساوي دين لصحة، والذين نواحب في حالة الخوض والقرو المريض لا يساوي دين الصحة، بل يكون دين الصحة مقدماً عليه.

الذين: أن المريض إذا أقر بالعين ثم بالدين، وليس له دين الصحة، فإنه يبدأ بالعين، ثم بالدين.

صورتهم: إذا أقر بالوديعة، ثم بالدين، فإن أقر بالدين، تم بالعين نواحباً.

صورته : إذا أقر بالدين ، ثم بالوديعة .

الثالثة : أن المريض مريض الموت متى أقرب ميعده إن كان يملك إنشاء ما أقرب منه من العقد حالة الإقرار لا يجعل إنشاء لذلك العقد - بل يكون إقراراً محضاً .

١٨٤٨٧ - قال محمد رحمه الله : وإذا مريض الرجل ، وفي يده أرض لرجل بزرعها ، وعليه دين الصحة ، فأقر المريض أن البذر كان من قبته ، وأنه شرط لرب الأرض الثنتين من الزرع ، ثم مات ، وأنكر الحرمان ذلك ، ينظر إن كان المريض أقر بهذا بعد ما استحصل الزرع لم يصدق على إقراره ، ويدعى بعين غرمه الصحة ، لأن المريض أقر بنظر الزرع في حاله لا يملك إنشاء للوديعة ، لأن إنشاء المزارعة بعد ما استحصل الزرع لا يجوز ، فلا يجعل منسب المزارعة ، فيبقى إقراراً محضاً بالعين لرب الأرض ، وعليه دين الصحة ، وإقرار المريض بالعين ، وعليه دين الصحة لا يصبح كما لو أقر بوديعة ، وإذا قضية دين غرماء الصحة بنظر إن بقي شيء من ثلثي الخارج يعطى لرب الأرض من ذلك قدر أجر مثل أرضه ، وما زاد على ذلك إلى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب الأرض ، فيسلم له إن كان يخرج من ثلثي ما بقي من مال الميت ، لأن المريض ما أقر لرب الأرض بالعين وديعة حتى لا تعتبر المعايمة ، وإنما أقر له بالعين على سبيل الكرم أو الأجر ، فتعتبر فيه المعايمة ، والمعايمة في مرض الموت وصية ، والوصية تعتبر من الثلث .

وإن أقر المريض بالملك ، والزرع يقل صلت في حق غرماء الصحة ، لأنه أقر بالمرمجة في حال يملك إنشاء هذا ، لأن المزارعة والزرع يقل حائز ، فجعل هذا منه إنشاء للمزارعة ، وأحكم لربها إذا أنشأ المزارعة على نحو ما أقر به أنه ينظر إلى ما شرط لرب الأرض ، وإلى أجر مثل الأرض ، فلهذا كان مثل أجر مثل الأرض ، أو أقل يصحب بملك مع غرماء الصحة ، وإن وجب هذا الثنتين في حالة المرض ، لأن وجب بسبب معيين لا نهضة فيه ، ولا يصحب بما زاد على أجر الخلل ، لأن الزيادة وصية ، ولا وصية إلا بعد قضاء الدين ، فإن قضى الدين وبقي من المال شيء أعطى صاحب الأرض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميت .

١٨٤٨٨ - هذا إذا كان على المريض دين الصحة ، وإن كان على المريض دين المرض وجب بإقراره في حالة المرض ، وأقر المريض بما ذكرنا ، فإن أقر والزرع يقل ، يبقى

٥٥٩٠ ويدع الريح الريح إلى أن تحل حيلاه عليه، فإني قد مررت به
 فيمائل، فقال شرط من رب الحيل المسمى، وحصله في ذلك رب الحيل وكذبه
 ليرمى بالورقة والقول من حيل، لأنه أقر بيمانه معه، فإني أحرما
 ذكره، وإني قد دللته أنه من أن حيلته من حيل القبيح على رب الحيل شرط له
 فكيف لا تسمع منهم، وبما علموا الشكاف من حيل على ذلك لم يصف رب
 الحيل على دعاهم، لأن الورقة الممائل في حيلها من حيل القبيح على رب
 الحيل يتعمدون القلب من جهة الحب، فكيف دعوتهم كدعوى العام لو كان حيا، والمائل
 لم يدعى حال حيل، لأن رب الحيل شرط له الصف بعد ما أتى له يستدعي لا تسمع
 دعواه للمقتض، ولا تسمع بينا على ذلك، ولا تحلف رب الحيل على دعواه فكيف
 إذا وجد هذا الدعوى من ورده، فالمراد ذكره في الكتاب أن رب الحيل لا يستحلف
 على دعوى الزبانية أنه شرط له أنه قد صدق قوله محمد، رحمه الله، أن على قسري

وكانت بوكان الع من حب، وأقر أن رم النجيل شرطه السدس، سم نفعي أنه
 شرطه السدس، التي أقرت بالسدس كاد. وطلب بين ب النجيل سم السدس
 على قول ب ب سد رحمه الله، أصلي للسائله البائع إذا أقر بعض بنس، أنه أنكر
 بعض، عا. ثبت كاد في الإقرار وطلب بين ب سم في هذه يحلف المسرى على
 قول ب ب سد رحمه الله، فيها يجب أن يكون كلك

١٦٩٩- هـ يدعى بالجدول لقيامه برب الحبل، وقد ان كان المقصود بالرب
رب الحبل والفرع، فالحبل هو ملكة السيد بعد ما ذرذ الله سبحانه
وعالى له ذكره.

وإلى قول ورثة العادم أو عديمه: نحن نعلم اليقينة أن رب المحل ليس له نصيب
منه، بل يتيمم ويوكلهم به، رب المحل على ذلك استغلب رب السكن، بل هو يبي
ما إذا كان العمل أجداً، وبه ما إذا كان كل واحد من رب المحل

والعقود بمرار الترخيص بالتجارية بعد إبرامه وتيسر إقرارها بتمامه هي حارة لا يملك إنشاء المحلة، ولا يمكن بوجه آخر، والتمس منه بغير إقراره محققاً، فلهذا كله المقر أنه أحسب كان و أنتم، فعلمنا صدقاً في كل واحد لاختصاص التسمية به وبغير الأسمى

وإذا كان ما أتى به حديث من كراهة كان دعوى النصف بعد ذلك شيئاً من كل وجه، ولقد عرفت الكتابة لا تشير لأى حق الاستصحاب، ولا إلى حق صانع الشيء، وإنما يؤيد القدر من رتبة الرب المحل بمكانه من غيره، لأن من جهة هذا كل وجه للمحكى عليهم بين الغير والمقدرة، بل كان محتملاً للصدق والتكدر، والاعتراف من الجملة، فحاصل ما يرد في حق صانع شيء عنها، وهي حق استصحاب الدعوى عليه، وإذا ظهر المرض أنه دفع إلى أنه محتملاً لمقالة وتشمير لم يرد بعد، ثم أقر ما يرد في المرض من الوجه، ثم مات، بعد ما بين العمل، فيعطى له مقدار آخر من عمله، ثم يعطى الأخير لشيء آخر به المرض، لأن المرض هو بالعمامة في حال ثلاث أشياء، فبعض ذلك منه يخرجه إنشاء العمل، وهو انشأه في معاملة، ثم أقر ما يرد في حال ثلاث - أو لا معاملة - فيعطى له آخر من عمل رتبة كان رتبة، لأن حقه ثلث من معاملة، وهو منى ثلث بسبب معاملة، فالمراتب في ذلك والأصحى هو، لأن من مرضى بالانحسار من رتبة شتاً بعمامة السهو، وأعضاء النفس كذا حالاً، إذا لم يكن فيه محالة كما هو به من أحسن، فكذلك شرح الإسلام في شرحه، وبعد هذا قولنا، ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله، يهيم أن لا نصح، ذكرنا المسألة في كتاب البراءة

فإن قال القارء بعد من لم يلى الخلف على من، ثم بعد من، وقال ما هو لوزنه، ثم بين ذلك من، لأن جعله كان أجراً لثلث بعد وصية إليك، ما زاد، فبعض مستحلفه من رتبة، هو به ذلك؟ فهذا على وجهين، إن كان للورث المحال كان عقد الزوجة من حالة الصحة، وإلا فهو كانه في حال مرض كان به أن يستحلفه، وإنه قال، ثم بعد م روعة من حالة مرضه لم يستحلفهم

واللهو أن بعد معاملة من كان في حالة المرض، بعد بدئى به «ب النعاض على بقية الورثة من لم ياتة على أجر لثلث معو لو أتى به سائر الوثام بهم منهم ذلك، لأن عريضة على أجر لثلث تكبر صحته، والحالة في مرض من موت وصية، ولا وصية لم يورث، كلف إذا كان عليه معاملة في حالة الصحة فما بعد من العمل من الزيادة على أجر لثلث معو لو أتى به به الزوجة بلهم ذلك، لأن معاملة في حالة صحته لا تكون وصية صحيح، ويصر حتى يورث النعاض، فيستحب بقية الزوجة، وإنه يستحب ويعلق عليه»

المجلد السابع عشر في الرهن في المرافعة والمعاملة

٨٤٩٢ - ١٠ - رهن الرجل أوصاً ومعتلاً من رجلين بها لم يبرهن عند الرهن حتى
حاز الرهن، فعاد إلى من يبرهن به ذلك، احتفظ المحيل واسمها وصحتها على أن
المخارج يساويها، فعمامة مائة، لأن من سره جوار العمامة أن تكون التحليل له
عند العظمى، لأن العبد أحسن بعض الخلق وصح على رجل أن يكون له عند
الأجير، كتب في الرهن عده أحضره وعلى جوار العمامة كان التحليل مضموناً على
الرهن، لأن الرهن لا يطل منه مائة، وإن كانت العماملة من حرة عن الرهن، لأن الرهن
المحيط لا يخرج من العفو، وكان الذبح والرهن على الرهن، وكان الرهن من الرهن أو
قوله، فلما بد كان رذ عن غير الرهن لا يطل الرهن، بعد العمامة لم يرد على
الرهن، وإذا رذ عن مائة العامل، فلم يطل الرهن وأحضره، بما لو استأجر
الرهن الرهن بداهم لم يطل به التحليل ويطلع إلى مائة معدومة، به لا يطل الرهن،
كذا هنا

وإذا عتد العادة فإن المخارج كله الرب التحليل، يكون هذا عند الرهن، كما
لو أقرت التحليل في ١٠٠ مائة، لأن الرهن عند الرهن ١٠٠، لأن ربه مائة من الرهن
كذاها، وكان يبرهن من المخارج عمله في التلخيص والسلف ولا حرة في العقد،
لأن الرهن يجمع في العبد من السلف والتلخيص واحتفظ وهو أقر العقد على الاحتفظ بأن
استأجر الرهن ليحتفظ الرهن، واحتفظ للأجير له، لا يحتفظ به، ولا يطل عليه ويل
العقد، وهو أقر العقد على السلف والتلخيص وحمل مائة لا يطل منه العمل غير
مستحق عليه، تكذ، حاشه طبع

{١} ومن الأصل وبه مجال كثر من

{٢} حكاه في ظاهره، كان من الأصل وفي الجرح على

والمعاملة في التحيل ناسدة، وبقي التحيل والتحرر عما عني منه، لأنه خارج بين المراجعة والمعاملة في هذا المقام. فيعتبر لو أفرد كل عقد ضمن عقد، وعند الأثر في حقوق على ما قلنا، كذا هي، ولا يفسد المراجعة بسبب فساد المعاملة خاصة المجمع، لأن المعاملة معطوفة على المراجعة حسب ما يقوم عليه من التحيل، والمعاد الحاضر لا يفسد بسبب عطف على آخره، بل هو جائز في المعطوف والمعاد الحاضر هو شرط المعاملة في المراجعة، قال وعلى أن يفسد على التحيل بسببها، بل يفصحها عند المراجعة، لأن العقد الحاضر يفسد بانسقاط العقد حاضر، بفساد العقد المفسد أولى، يمكن ذكر محمد، حبه الله في بعض روايات كتاب المراجعة، ومكاناً أنه أحكم الشهد في المصنف.

وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انسقاط المعاملة في المراجعة، قال وعلى أن يفسد على التحيل، وهكذا أنه الطائفة المصنفة في أحمد جداً، ثم سيج الإسلام حواجر رده في كتاب المراجعة التي جعلها، وقال إن ثبت عندنا أنه، فبطلت هذه المسألة رولية في أن العقد المفسد فاسط في العقد الحاضر لا يفسد، بل هو العقد الحاضر، لأن العقد لا يفسد، لا يجب الوفاء به، بل صحيح الشرط، وهذا لا يجب أن يفسد، ولا انقضاه بمقتله.

قال شيخ الإسلام حم مرزوق، وقد ذكر محمد وحبه الله في الأصل أن يفسد الأجنبي إذا شرط سواه، لأنه ليس على الطائفة في المعاملة فساداً، ولم يحصل بينهما إذا كانت لأمر من باعها، وبغير اعتبار، وإنما أن يفسد ما في تلك المسألة محمولة على الإعراس كانت جهات بحيث لو أفرد العقد عليه يفسد، فيكون هذا عقدًا حاضرًا شرط في عقد حاضر، وانفصل الحاضر إذا شرط في عقد حاضر فساداً، لأنه في صحيح يجب الوفاء به، وإن كان المراد من تلك المسألة ما إذا كانت لأمر من باعها بحيث لو أفرد العقد عليه لا يجوز، وتكون تلك المسألة روية هذا، إن أراد فساداً، ويكون ما ذكره هذا روية في مسألة الإعراس في المعاملة لا يفسد، ويفسد في الأصل ردها، لأن العقد الحاضر إذا شرط عليه عقد فاسد، فيفسد العقد الآخر، في روايه يفسد، وفي رواية لا يفسد.

وإذا كان سار من قبل الترابي وتساكع حقلها، فاجرب فيه، واجرب في المسألة الأولى مسوئ الأبر يصل أن لا من في الصورة الأولى مخرج عن الأرض، بحيث لا يعود هناك، وفي الصورة الثانية يعود هناك لنفسه، هذه المزارع، لا تبقى الصورة الأولى صار الترابي من المزارع، وفي الصورة الثانية صار الترابي مستعير المزارع من المزارع - والله أعلم -.

الفصل الثامن عشر في لعن والمكاتبة مع المراجعة والمعاملة

١٨٤٩٥- وإذا كان الرجل عبداً على أن يبيع أرضه عنى ما يخرج الله تعالى من شئ ١٠ فهو يبيعه بفساد ورضى بذلك القبيح فلهن على وجهين الأول أن يتحول الأرض من حق موسى، والسر والفعل من قبل العبد، وفي هذا الوجه المراجعة والمعاملة والعن حائز لأن هذه المراجعة شرط فيها عتق، وعتق شرط فيه مزاولة غير أن المراجعة يبطل بشرط بعد آخر فيها، والعن لا يبطل بشرط بعد آخر فيه، فإن رجع القبيح فذلك وأخرج الأرض ربحاً، فابرع كما للعبد، وعلى المبدأ آخر من لا يصح لولاه كما في سائر المزاومات الفاسدة، وعلى المبدأ أيضاً قيمة ماله ما بدعت، لأن العبد يبطل نصف المخرج بمعدنه النقي، وأنه مجهول، فذلك البسمة فاسدة، وبسمة على فاسد هي باب العموي يجب على القبيح قيمة ماله ما بدعت كما لو عتقه على ما يكتب العام

الوجه الثاني أن يكون الأرض والمأوى من قبل موسى، ومن قبل القبيح مجرد الفعل، وفي هذه المراجعة فاسدة أيضاً، والعن حائز ما بدعت في الوجه الأول، وأخرج في هذا الوجه بموسى، وعلى الأولي للعبد بسبب مزاولة آخر من القبيح بالعتق ما يبيع، وللموسى عليه بسبب العتق قيمة ماله ما بدعت

١٨٤٩٥- وإذا كانت امرأة عبداً عنى أن يبيع مكاتب أرضي أو ثلثي منه هذه، هذا أخرج الله تعالى من شئ، فهو يبيعه، فلهن المأوى على وجهين أيضاً الأول أن يكون الأرض والسر من قبل موسى، ومن جانب المكاتب مجرد الفعل، وفي هذا الوجه المراجعة فاسدة لأن المكاتب يفتت بالفساد لأن كل واحد من المقيمين مزاولة والكسبه شرط في الأخرى، ولكن ربحه سبها يبطل بأسسراط غيره، وبما بدعت المكاتب في الأمر إلى يفسده، كما لو كانت على خمس أو خير، فإن لم يفسدها حتى رجع المكاتب الأرض، وأخرج ربحاً، فجميع ما خرج بموسى، وللمكاتب على

[illegible]

والفرق أن الكتاب هو جمع للمفرد يعني الذي هو جزء منه. فكل من عن الكتاب
والأحوال للكتاب أن يرجع على أي شيء يعطيه عن الكتاب. بأنه أن عن الكتاب
يعطى صحيح. ! عمل في الأرض لا يعطيه. ألا ترى أنه هو عمل في الأرض معناه
لا يعطى. وإنما هو معناه صحيح ما عمل في الأرض. ! جمع للمفرد يرجع بصرفه
يعطى به الحق. وأنه لا يجوز. ! وأما قوله تعالى: «من يملك في الأرض»
يعطى بالقرآن. ! لأنه كما قيل: «من يملك في الأرض» ! وذلك هو معنى قوله
«الملك» ! يرجع بنفسه عليه على قصة نفسه. لا يمكن أن يرجع عليه معناه.

أوجهه بنى، وكانت الأرض من قبل الماء، وأند ر عمل من قبل المكنات،
ومن هذا الوجه نرى : مكانه وسدنه أقدم، ونشوى من بعض المكنات - لا وجهه،
فإن لم يقصده حتى أخرج الأ من روحاً كثيراً، أ ب بعض سبب لا يعنى المكنات،
أ ب من هذا الوجه ومن الوجه لا، أ ب، فإن هـ : بدل من بعض يعنى : المكانه حتى يخرج
أند الأ من، وأخرجت الأرض روحاً، فإنه يعنى أند

والفرق بينهما ان كتابي قبل اسمه مجرد العمل بعش الغيب على معرفة
العد الارض الذي فيه له هذه الشهادة يعلم به معد به على دعوى

المكتات إذا كان مملوكاً وقت العقد إذا لم يملكه المالك ما يحكم به هذه وإن كان ملكاً له
فاسد. كما لو كان مملوكاً من قبل من حصره بما إذا كان من ابن عمه. يدرج مع المصالح
بما لا يفرق عن ملكات بخصب المخرج. ونصب المخرج غير مضمون بحدود ما لا يفرق
عنى المكتات إذا لم يكن مملوكاً وقت العقد. لا يفرق المكتات وإن رجع كماله كاتبة
على ما يكتبه العام. ثم لا يفرق. ومن أدنى ما اكتسبه من العام. ومن لا يفرق المكتات وبين
العتق. مثال في بعض المصنفين إذا كان قبله من العمل من جهة الميراث ثم انقطع به من العمل
مجهول العقد عن المالين جميعاً

أما في الميراث من ماله من العتق مطلقاً بالعتق. لا يرى به كما فعل غيره.
وجهة أنه من وقت العقد لم يفرق بين مملوك العتق والعتق لا يفرق العتق كما لو أعتقه
على ما يكتبه العام. وما في مسألة الكتابة العتق بعد الميراث. وجهة أنه من وقت
العقد في مخرج مملوك الميراث بالاداء مع "مخرج العتق عند الاداء" وأما في الميراث
في هذا الباب نظير غيره. من مزاياه إذا كان الميراث من ميراثه لا يفرق

الفصل التاسع عشر

في الترويع والخبث وانصلح عن دم العمد في مزارعة والمعلنة

١٨٩٦ - أم ، مسائل الترويع رجل مروج لغيره عني المزارع رحمه الله عليه
 يباينها ، وعندي هو أن من حارح سبها بصفته ، فالمرء بعد ماله ، والخبث جازم ، لأن هذا
 مكناح شوطه ، رعه ، وهو ، عة شرط فيها نكاح غير أن مزارعة نفسه بأمر آخر عقد
 آخر فيها ، والخبث لا يفسد بالشرط عقد آخر فيه ، لأن في المزارعة لا يفسد ، ولا يفسد
 أنتمى هذه عني ، ربيع من هذا ، الفصد بمحض مائة كذا السكك حاسوا ، فكذلك هذا ، وإذا
 فسد المزارعة كان جميع الخارج بمائة ، وعليها مروج بسبب مزارعة آخر حصل
 الأرض المروج ، وبها عني المروج بسبب الخبث نصف جرم مثل لأرض مائة لها عنه
 أبي يوسف ، وعند محمد رحمه الله له الأقل من مهر مثلها ، ومهر جرم مثل جميع
 الأص

هو حة قرب محمد رحمه الله إلى المزوج بذلك لها بغيره ، لأرض بار ، معلوم وقت
 العمد ، وهو الصبح ، فإن قبته أنصاع معلومة وهي مهر حسن ، وبإزاء مجهود وقت
 العمد ، وهو نصف الخارج فإنه لا يعرف قبته نصف الخارج وقت العمد ، فيكون لها
 الأقل من مهرها ، ومن صبح يسمى صبحاً على ما يرد روجه عني أبي يوسف ،
 وعلى أن نكرم روجه نكرامة ، أو يتدنى في خدمة دين حلال لها الآن من مهر مثلها ،
 ومن جميع الألف ، كذا هذا

وأبو يوسف يروى ، هذا ، فكذلك إذا لم يبين المزوج حصته مجهود ، لمعلوم ، فأما إذا
 بغير حصته كل واحد منهما فإنه لا يكون لها مهر مثل ، بل نكرامة ما يسمى بإزاء
 الصبح ، كما في المسألة في استناده بما مضى رحمه الله ، من ذلك ، وهذا على
 أنفسه ، وعلى أن نكرم روجه نكرامة على أن يكون الألف ، وهو ، بغيره المزارع ،
 وبغيره بإزاء الألف ، يكون بها مهر اللقي ، وإذا يكون بها نصف الألف ، هذا الفردج

على شجرة الأرض بئر، مضمون وهو البقيع، وبئر ماء مجنون وهو نصف الخارج، وليس
حسبه كل واحد منهما حيث قال على في الخارج بينا بعدان، بعد شرط بها نصف
الخارج ونصف النصف، والخارج قائم مقام نصفه إلا أن، وكان شرطاً لها نصف
نصف الأرض بئر، بنصف، وبصفا بئر نصف الخارج، ومع بها قدر المهر لا يصلح
إلى مهر المثل

فإن طلقها الزوج بعد ذلك فإن طلقها قبل أن تحوز بها أو طلقها قبل أن تزرعها
فعلى قول أبي يوسف حب الله، فلهما على الزوج ربع أجر من الأرض، لأن على
فوق أبي يوسف به من الزوج نصف أجر مثل الأرض صداقاً، فبذلك لا يطلق
قبل أن تحوز، إلا أن، به روح غيباً لا تزرع، لأن لم تزرع الأرض، وعلى
قول محمد وحب الله به لهما

وإن طلقها بعد الزرع، فعلى قول أبي يوسف وحب الله به ربع أجر مثل
الأرض، وهذا، وبزوج عيب يجب المراجعة تمام أجر من الأرض لنصف المراجعة،
فيقال بعد ربع، ربع، رداءه إلى تمام أجر مثل جميع الأرض، وذلك ثلاثة أرواق
أجر مثل الأرض، وعلى قول محمد لهما النصف حسب النكاح، فملكها الزوج قبل
الدخول، أو واحد، وبزوج عيبها أجر مثل جميع الأرض ولا بقاصد، لأن الحسر
مختلف لثمة ثياب، وأجر من الأرض هراهم له وبسر

١٥٤٩٧ هذا الذي ذكرنا إذا طلقها من الدخول، وإذا طلقها بعد الدخول إلى
كان لطلاق قبل المراجعة، فعلى قول أبي يوسف وحب الله به حر مثل نصف
الأرض حسب النكاح، لأن عتق عن مهر للمهر في النكاح بسبب هذه المراجعة
فكان لهما كسبه المسمى، وذلك حر مثل نصف الأرض، لأن به وبزوج عليها حسب
المراجعة، لأن لم تزرع الأرض بعد، وعلى قول محمد حب الله بها على الزوج
نصف النكاح لأن من مهر من ومن جميع أجر مثل الأرض، وبسر كزوج عيبها

(٦١) وبهرط بها

(٦٢) وبهرط بها

(٦٣) وبهرط بها

شيء من مائة اربعة

وإن كان بعد المراءاة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله ، فدرجته للزوج عليها
أجر مثل الأرض بسبب مصادقتها له ، وقد وجب لها على الزوج أجر نصف من
الأرض بـ الكاخ ، فقدر النصف بقع القضاة ، ويجب عليه رد نصف الأجر على
الزوج .

وأما على قول محمد رحمه الله ، فلها على الزوج نصف الكاخ الأقل من مهر
عقلها ، ومن أجر من جميع الأرض ، وللزوج عليها نصف المراءاة ، حرم مثل جميع
الأرض ، وإن كان مهر منهن مثل أجر جميع الأرض أو أكثر ، فإنها لا ترد على الزوج
شيئاً ، هو كسب القضاة .

١٨٤٩٨ - وقد بد كاد الدر والعصف من جهة المرأة ومن جهة الزوج الأرض
لا غير ، وإن كان من قبل بأن كان من جانبها الأرض ، من جانب الزوج الدر
والعصف ، وما في المسألة من هذا ، فالكاخ حرة ، والمراءاة مائة

وإذا رجع الزوج بعد ذلك فالحرج كله للزوج ، لأنه صاحب البدن ، وعلى
الزوج سبب المراءاة أجر مثل الأرض للمرأة ، والمرأة على الزوج نصف الكاخ مهر
القليل على ما يقع بالإجماع ، لأن الزوج يدل بحليلة نفسه نصف الحراج ، وله مجهول ،
وتسمة ما هو مجهول ، فإنه لصح يوجد مهر القتل عليهم جميعاً بخلاف ما إذا كان
اليد من جهة امرء ، على قول أبي يوسف رحمه الله ، لأن هناك الزوج من نساء بعضه
نصف نفسه الأرض ، وله معلوم ، فيسقط وحرم مهر القتل ، لأن طهرها بين الدحول
به ، فإن كان قبل رعه لأ من ، قللمرة على الزوج سبب الكاخ تسعة ، ولا شيء ،
للزوج عليه سبب المراءاة ، وإن كان انطلاق من رعه الأرض ، بها على الزوج
القصة بـ الكاخ ، ولزوج عنها أجر مثل الأرض بسبب المراءاة

وإن طهرها الزوج بعد الدحول بها ، فإن كان قبل المراءاة ، فليمرأة على الزوج
مهر القتل بسبب الكاخ ، ولا شيء لها على الزوج سبب المراءاة ، وإن كان بعد
المراءاة ، فليمرأة على الزوج مهر القتل بسبب الكاخ ، وأجر من الأرض بـ
المراءاة ، وإن كان الأرض واليد من قبل الزوج ، ومن حسب مهره العقل ، فهذا هو

لو كان قبله وانعزل من جانب الزوج سواء

وإن كانت الأرض من البدر من حلقها، ومن جانب الزوج معزول بمحل، فهذا وما

لو كان قبله وانعزل من جانب سواء

محدد في موضع مسألة في المرافعة وإليها على وجهين . - كما سيجل من على

الزوج . فهذا وما لو كان البدر من جهة الزوج في المرافعة على النحو ١٠ ، وإن كان التمثيل

من على المرافعة فهو وما لو كان بدر من جهة المرافعة على النحو ١١

١٨٤٩٩ - وأما مسائل الخلع فاقسم بأن المرافعة في باب الخلع بطريق الرجل في باب

الكنكاح ، لأن من يزوج به البدر في الخلع المرافعة، ومن يزوج به البدر في باب الكناح

الزوج . فإن سبب ١٠ ، متعة أرضها أو متعة نفسها ، فزوج على فراقه عند أبي

يوسف رحمه الله سبب الخلع نصف آخر مثل الأرض ، عند محمد رحمه الله الأقل

من المهر الذي سمي به ، ومن جر مثل جميع الأرض ، وإن بدلت نصف الخارج منها

يقع الخلع بالهر الذي سمي له باتفاق ما يلج من قولهم جميعه . وأخواب في المصالح عن

دم لعدم بطر الجواب في الخلع إن كان من شترق منه البدر ، وهو الغافل بقول متعة

أرضه أو غيره ، لعدم أبي يوسف رحمه الله . لو أن تسبيل نصف آخر مثل الأرض

ونصف آخر مثل عمله . وعند محمد رحمه الله لولي القليل لأقل من الدية ومن فجر

مناج جميع الأرض ، وإن بدلت القليل بنصف الخارج ، وإن كان البدر من جهته ، فليجلى

التفصيل على القائلين جميع الدية . وأما صحيح غير كل حال كالكنكاح ، لأن المصالح لا

يطلب ما يشترطه في عدة كالمخلع والكنكاح

على إذا وقع المصالح من دم الخصم ، وإن وقع المصالح عن دم خط ، فوعى دم لا

يستطيع فيه الخصم ، حتى كان أنه يجب هو المال ، فإن المرافعة والمصالح جميعاً

يقصد ، ويعنى حق الولي من أرض الحنيفة في الثاني كمن قبل المصالح ، لأن المصالح عن

المال مع ، مخصص بشرط امره به . وإذا قصد المصالح بغير وجوده ، ولعدم بخره . فيبقى

حق ولى بنته في أرض حنيفة من عند التوجه . والله أعلم -

ما لا يشعرون به من ساء لآل حجوم خدك من حبيبتة حمراء لآل ردة عروق العيون
وإنى قد هو لآل حجوم لآل حبيبتة خدك من حبيبتة حمراء لآل ردة عروق العيون
فإنها لا تملك منى لآل حبيبتة حمراء لآل ردة عروق العيون

«مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»

[illegible]

والمطلب من هذا هو معرفة ان عباد الله على دين واحد، انما يختلفون في
 كيفية العمل به، فلو كان ذلك كما هو عليه في كل دين من ديانة
 دالة او من ديانة من ديانة، لكانت ديانة الله تعالى ديانة واحدة.

[illegible][illegible][illegible]

هي الأرملة ما حلتها؟ ثم ب. ثم محمد. حمة الله علينا الفصيل بعد

[illegible][illegible]

[illegible]

مرحبا بكم في هذا العدد من المجلة، وهو قد تم في شهر كانون الثاني من سنة ١٤٢٠ هـ. ولقد تم في هذا العدد من المجلة ما يلي:

وَمَا تَرَىٰ إِذَا هَلَكَ جَمْعٌ مِّنْهُنَّ عَمَّاءَ عَمَّىٰ ۚ وَبِئْسَ مَا يَحْكُمُونَ

[illegible]

مع عمره من عمره الآخر يجوز كيف ما كان كما لو كان غيره مع عبدي هذا من غير

بيانه أن هذا التوكيل يبيع بعض التلواح، وبه شرع بصفة العاص، وانقصة في
مضى المزارع بصفه، إلا أن لا يكون في العقود، وإن سمى بغير هذه العلة على توكيل
عبد الكل، أو عبدهما صار بيعاً غير صحيحاً في الأرض، وبذلك، العاصر علة التي غيره،
فجوز المزارعة فيما بين المزارع والتوكيل، وبذلك، في الأرض في تكمين المزارع أن
يضمن التوكيل بهن أن يضمن المزارع، لأن كل واحد منهما جائز في عده، وإن ضمن
المزارع، فالمزارع يرجع على توكيل، لأن المزارع جوه، والأحرار مع على المزارع عما
يلفحه من العدم، وإن ضمن التوكيل، فالمزارع لا يرجع على مزارع، وإن أوفد المزارع
عصاه لأرض باب، عصب الأرض بسبب المزارعة، ومن لم يوفد أي حصة أو أي
بريق وحدهم لا، لأنه أن يضمن المزارع، وليس به أن يضمن التوكيل، على
قول ابن جهماد، لا، لأنه أن يضمن المزارع، وليس به أن يضمن التوكيل، على
المزارع، مع هو على التوكيل، وإن ضمن التوكيل لا يرجع على مزارع على ما

١٩٥١ - وإذا دعي المزارع أن يضمن المزارع، وأما أن يضمن المزارع إلى حرم المزارعة ولم
يسم له المزارع، كان التوكيل أن يضمن المزارع، وأما أن يضمن المزارع، فإن دفعه مزارعة أكثر من
ذلك لا يضمن، وهذا استحسن، والقياس أن يكون به أن يضمن مزارعة بما شاء من
المزارع، وجه الاستحسان أن التوكيل حصل به له عابه بنسب إليه، فبذلك يكون المزارع
من بين التوكيل به، على ما هو في قولنا، فمن وكل رجلاً، فأنشئ له أصحبه متبذ التوكيلة
لو أن عابه بنسب إليه، لأن عابه حتى لو مضى أيام الفجر من هذا العام، ولم يضمن له
أصحبته، فأنشئ له أصحبه في أيام الفجر من العام الذي لا يجوز، وإن التوكيل
حصل بالمزارعة، وبه عابه بنسب إليه، لا محالة، وهو وقت الخصم، فإنه إذا حصل
المزارع سمى المزارعة به بنسب، وبهذا قالوا، يدفع الرجل مزارعة مزارعه سنة، فحصل
المزارع قبل مضى السنة انتقضت المزارعة، وإن مضى بعض السنة إن كان الثاني من تلك
لا يحكم للمزارعة، فيضمن التوكيل بأول المدة من وجه التوكيل من هذا الوجه

١٩٥٢ - وإذا دعي المزارع رجلاً أن يضمن له هذا، الأرض مزارع هذه السنة على

أن يكون المزارع قبله كل واحد من التوكيل له مزارعة ما يتعين الناس في عمله حاز
على التوكيل لأنه وكل بمشراة امتعة مطلقاً لأنه وكل باستئجار الأرض، فاحتل منه
ما يتعين الناس في عمله كدحس من التوكيل بمشراة العبد، فلابد رغبه من كل بعد ذلك
كان الخارج بين موكل ورب الأرض على ما شرط في المزارعة، والذي يليه من سبب
رب الأرض توكيل بالمشاق الرواتب، وإن دفع الموكل من سبب رب الأرض إلى رب
الأرض، فالمسألة على القياس والاستصحاب، وهو أحق التوكيل بما لا يتعين الناس في
عمله، فإنه لا يجوز على موكل إلا أن يرضى به للموكل

قيل ما ذكر أنه لا يجوز على التوكيل قولها، أنه على قدر من أي حصة
رحمة الله بسم أن يجوز، لأن هذا يؤول إلى توكيل بيع العوم بعرص آخر، والتوكيل
بيع العرصة بعرصة أخرى، ما عرصة هو قليل القيمة بحيث لا يتعين الناس في عمله
يجوز عند أي حصة رحمه الله

ثم على قول محمد رحمه الله لا يجوز هذا العقد على موكل إلا أن يرضى به
الموكل إشارة إلى توقف هذا العقد مع كلاً هذا كغيره من العقود، والسر لا يوجب على
علما نادر معهم الله

وحكي عن المعية أي يكره البعض أنه لا يجوز نازح المسألة أن التوكيل أصناف
المزارعة إلى التوكيل ما قاله صاحب الأصول، فذهب أصحاب مزارعة إعلان على أن يكون
للمزارع من جهة، وفي هذه الصورة لا شك أن المزارع يتفرق، لأنه لا بد من أن يكون
التوكيل بكم يجب العقد إلى نفسه، والمزارع إذا لم يجد مزارعاً على انعقاد يتوقف فلا
خلاف

٦-٢٨٥ هذا إذا دفع موكل الأرض إلى التوكيل، وأحب ما صرح، فلما إذا لم
يخبره بذلك، ودفع الأرض إليه، فهذا على وجهين الأول أن يفرض له التوكيل،
أزرعه، وفي هذا الوجه جميع الخلوخ لمزارعة، ورب الأرض عن التوكيل أجزأه
الأرض، وتأويل المسألة أن التوكيل أصناف العقد إلى نفسه حتى بعد العقد عليه، وهو
التوكيل صانعاً بغيره للأرض لنفسه بغيره، أي بالكل، فالمسألة في ذلك الإعراف من غيره
كما في تلك الإجزاء وإن صححت الإجزاء كان الرزق كله لمستعبر، وكان لرب الأرض

لرب الأرض والدر، وفي الاستعانة الخارج بين الموكيل ورب الأرض على ما شرط التوكيل مع رب الأرض، بعد حكم يترفع عنه المانع من جارة فذلك من الشرع في العمل، وحكم بعده بعد العمل، لأن التوقف قبل العمل أي كان معاً للمصير عن الموكيل حتى لا يجبر على العمل بدل يصير، وهذا المصير هو رب المانع بعد العمل، حتى لا يذهب عمله مجاناً بعد البدء أصلاً.

١٨٥٠٨ - وقد دعي المرحوم إلى رجل محبلاً به ووكيله أن يذهبها لمعاملة هذه السنة، فذهبها فخراب في جوابه حينئذ دعي أيضاً ويرد إلى رجل يذهبها إلى غيره مزارعة إلا أنه يصرق من ربه، فإن في فعل المعاملة إذا دعي الوكيل التخليع بما لا يتعلق ليس في مثله وعدم العمل والخروج كله لرب المحبيل والمعامل على الوكيل نجر من عمله، وفي المزارعة تكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرطه.

والفرض أن يكون صادر عما يصح في المسألة من حيث أن من نصب محبلاً أو دفعها إلى غيره معاملة وعمل المعامل وخرج الثمر كان جميع الخارج لرب المحبيل والمعامل أجر مثل عمله على المانع، ومن نصب من آخر أو من يذهب أو دفع إلى غيره مزارعة لردعه المزارع فإن المزارع يكون بين المانع والمزارع على ما شرطه، ولا شيء لرب الأرض على ما عرفت في موضعه.

١٨٥٠٩ - وقد دعي أن يأخذ له محبلاً لمعاملة، فخراب في جوابه كما عرفت في محبلاً، وكذا، بأن يأخذ له أرضاً ويرد مزارعة، ثم لو قيل إن كان من حطب المعامل، فهو الذي قضى بحسب معامل مانع المزارعة، وإن كان من جانب رب المحبيل، فعلى ربه هذه التكاليف لا يملك فهو نصب رب المحبيل، وعلى رواية كتاب الوكالة عندك.

وإذا وكنه أن يأخذ له أرضاً مزارعة ليردها بدر من حطب، ولم يسم^(١) له الأرض، هذه الوكالة باعده، لأنه وكلة يشترط معناه لأرض لا يعينها، ولو وكلة يشترط منفعة الأرض لا يعينها، لا يجوز إلا لإفادتين تعينها، لأن الأرض هي من الحكم بمجرده احتساب منمنته لمعظم التمايزات الذي تكون بين الأراضي، فكل لا يصح التوكيل بشراء منفعة الأرض إلا إذا حُبس لأرض لا يذهب المزارعة على هيئته، منمنته لأرض، ويذهب.

[illegible][illegible]

۱۸۵۶ء - کہ از احمد رضا صاحب نے ایک کتاب "تہذیب و تمدن" لکھی ہے جس میں ان کی تعلیمات پر روشنی ڈالی ہے۔

ویدا صحیح ہو کہیں سے نہ ہو، کیا وہ اپنے خاندان کے لئے ایک ایسی کس مقرر ہے جو کہ یہ
 صحیح ہے، اگر نہیں ہے

[illegible]

ج ١٩ - كتاب البراءة - ٣٥ - الفصل ١٠ - التوكيل في ترازع عدو والمعاملة

من أرضه قد يسمي وقد لا يسمي بأن أخصب طرزع الله، ويخرج لأرضه من أخصب
هذا خلافاً في جنس المأذون به من جهة، فلا يحد خلافاً بخلاف ما في الجرد بالقدوم أو
بالقصر، يجب لا يجوز على التوكيل لأنه يخالف في جنس مأذون به في البدء لأن
البدء بالمأذون به ما يخرج من الأرض، وقد حصل إحداهما لا يخرج من الأرض،
ويختلف مأذون به الآخر ما يخطئه أو الشعير، حيث لا يجوز على الأمر لأنه يخالف في
جنس المأذون به في البدء

١٨٤١٣ - وإذا وكل رجلاً أن يبيع أرضه مائة مرة هذه في لحظة واحدة،
فأجره من رجل بكر حجة وسطه - فملكك حشر استجساناً على مائة مرة، وكل طرزع أن
يردعه ما يملكه من الرزق عابثاً هو في القصر على الأرض مثل الخففة، أو أقل صدراً
لأن ما يملكه، المصد على التوكيل فستجسد، ما كان التوكيل حراً مكر حظه وسط
ليبررها منه، ولا يملكه طرزع المأذون به كان في القصر على الأرض
مثل لحظة أو أقل، كما هي

١٨٤١٤ - وإذا وكل الرجل رجلاً يبيع أرضه مائة مرة بالثالث والتدبر من
قبل الطرزع، قد يبيع التوكيل على أن يرب الأرض الثالث ويسمى رابع التلذذ، فقال رب
الأرض، إنما عبت الثالث بغير ربح، فإنه لا يفسد إلى قسوس رب الأرض، لأن هذا
الاختلاف هو وقم بين رب الأرض والطرزع، البلد من قبل المأذون به يفسد إلى قول
رب الأرض، لأن حرف ساء لرب الثالث والباء صاحب الأرض، فيكون الثالث
مستوطناً ويستحقه على طريق التلذذ من كل وجه، والذي يفسد الخارج على ميل
البيع لدى لا يدر من جهة، وهو صاحب الأرض في مسائله، فكذا إذا وقع هذا
الاختلاف بين التوكيل وبين رب الأرض لا يفسد إلى رب الأرض، وإذا كان رب
الأرض يبيع الأرض مع سند إلى التوكيل، ونحو المسألة صاحب، فعلى التوكيل أن يرب
الأرض، إنما عبت الثالث بغير ربح الأرض، فالحق هو، لأن هذا الاختلاف هو
من قبل الأرض، والمأذون به كان المأذون به، لأن هذا الاختلاف هو
المستحق بمكره المستوط على سبيل التلذذ، فكذا إذا وقع هذا الاختلاف بين التوكيل وبين
رب الأرض.

١٨٥٤ - ١٠٠٠ ر. وكل الرجب وجب أن مدح أو صه هذه السنة من رجه بالثلاث ، فأجره البوكي من رجب بكر حنطة وسط ، وزرعها الشتا جر ، فأخرجت زرعا كبيراً يكون أكثر مثل ثلثه أو أقل أو أكثر ، حدث سواء لا يجوز على الموكس في نوجوه كلها

وهذا الخواص لا يشكك فيها إذا كان الفكر أقل من النصف ، لأنه مخالف إلى قسم . إنما يشكك إذا كان الفكر من الثلث أو أكثر ، لأنه مخالف إلى حبيب ، لا يرى ما ذكر محمد رحمه الله في حل رطل رجلا ، بأن يأخذ له حبيب فلاق معاملة بالثلاث فأخذها به بكر غير قياسي جيد قاله إن عيم أن الفكر مثل ثلثه ، ثم أكثر حد من الموكس ، وإن علم أنه أقل من ثلثه ، لا يجوز على الموكس

من مشايخي من قال : لا تختلف الخواص لا تختلف الوضوع موضوع ما ذكر في الزراعة أنه كان لا يعم قلب العقدة الفكر يكون مثل نبت الخرج أو أقل أو أكثر ، وإنما علم ذلك بعد ما حصص الخارج ، فإنه حال فأخرجت الأرض زرعاً يكون الفكر مثل ثلثه أو أكثر ، فقد صار إلى أن الأمر كان مشكلاً وقت العقد ، ويحب أن يكون هذا معلوماً وهذه العقد حتى يجوز العقد ، وموضوع ما ذكر في المعاملة أنه عيم عند العقد أو الفكر مثل ثلث ما خرج من مثل هذا التحليل ، حتى إن في المعاملة من كان لأمر مشكلاً وب المعاملة لا يجوز هذه المعاملة على الموكس إلا بإذن من ، في الزراعة لو علم وقت العقد أن الفكر مثل ثلث ما خرج من مثل هذه الأخرى يجوز العقد ، صاحب الخواص لاختلاف الوضوع

من مشايخي من قال : لزراعة لا يجوز ، وإن علم وقت العقد أن الفكر يكون مثل ثلث الخارج ولعمامة يجوز وهذا المقاتل يقول : ما ذكر في الزراعة جواب القياسي ، وما ذكر في المعاملة جواز الاستحسان ، فعلى قول هذا المعامل كذا المالكين على القاسي والاستحسان

١٨٥٦ - ١٠٠٠ ر. فأرثكل رجلا أن يؤجر ثمنه هذه السنة بكر من حنطة وسط ، ففوضها الزراعة بالنصف على أن يزرعها صاحبها بكر حنطة ، فزرعها المزروع ، وأخرجت الأخرى شيئاً كثيراً ، فهذا لا يجوز على الموكس قياساً واستحساناً

فمن : وإن أخر تأخيراً بعده الناس لا يضمن

١٨٥٦٩ - زاد ترك الأكل حفظ الخرج حتى أحياته أنه من أكل الدواب أو نحو ذلك يضمن ، لأن أحيائه والحفظ واحد عليه يحكم بعدد ، وترك الحفظ الواجب يحكم العهد بوجوب الضمان ، ألا ترى أنه المودع إذا دخل - فما عسى الردعه يضمن ، وإنما يضمن ترك الحفظ الواجب عنه بالحفظ ، وإذا لم يضره أطراف حتى أكل الخرج يطرأ له كذا الخلل لم يضمن طرده ، دفعه ، فإذا لم يطرده : لا كذا ، لم يدفعه ، فعليه الضمان ، وإن كلفه محال لا يمكن طرده ودفعه ، فلا ضمان عنه

والحاصل أن في كل موقع ترك الأكل الحفظ مع القدرة عليه يجب الضمان ، وما لا فلا - وهذا بدو مع ترك الخرج ، أما إذا تركه فلا ضمان ، على الخرج ترك الحفظ ١٨٥٦٠ - وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله : لو أن امرأع حصد لزروع وجمع وداس بغير إذن المالك من غير أن يسوِّط ذلك عليه ، فحصد المذموم مضموناً عليه ، ولو شرط ذلك عليه ، فمقابل منه حتى هلك الخرج ، فإن المقلب أبو بكر البجلي يضمن الله ذلك .

وذكر بعده من يست رحمه الله أنه إذا أخر تأخيراً لا يفعل الناس مثله فيضمن ، وإذا أخر تأخيراً يفعل الناس منه لا يضمن ، وهذا ما علمنا من أحاديث أنه بلغ من صحة اشتراط هذه الأعمال على الناس ، فما على ما هو ظاهر الرواية أن اسم هذه الأعمال على الخرج لا يصح ، لا يضمن بما أخير كيف ما أخر ، لأن الشرط له ، لم يصح صبر ذكره ولا ذكره سواء ، ولو لم يسوِّط هذه الأعمال على الخرج ، لم يضمن بالتأخير كيف ما أخر ، فكذلك إذا شرط ، ولم يصح الشرط .

١٨٥٦١ - في مجموع النوازل عن أبي يوسف حديث من رحل إلى أبي أحمد بن يسفيع بجسر عليه ، فلا هذا الخرج قبل أن يرفع الأمر إلى القاضي فلا ضمان ، وإن رفع الأمر إلى القاضي ، فأمروا القاضي ، فليصحب من إذا نصد

١٨٥٦٢ - وفي فتاوى لأهل : إذا وقع الأشجار معصاة ، ومن لأشجار ما لو لم يشد بمسدة البرد صبر ابن ولما كان بالكفر ، هم يشد الأكار من صدد جهو صاص .

انصاف لثانی والمترود
فی کفالة فی المرافعة والمداينة

[illegible][illegible]

وكان صار اسمه من حبيب رب الارواح ورائي قدالة حبيب ان كانا سوطا في
الطريقة عمل المزارع حبيب هذه الكفاية وحب حبه الله لان حبيب بالايك
اسمها من كتيب لادع المزارعة لا يمكن اسسها من كتيب وان كان
مسرورة في المزارعة من المزارعة وما لا فلا وان تم شمره عن مزارع نفسه هذه
الكفاية حبيب بوعك الفصح لانها حبيب حبيب من مزارع في مزارع وان
الادع حبيب عن حبيب وانا في كتيب من حبيب وقد لرب هذا الحبيب حبيب

المزارعة، ويمكن استنباطه من الكفيل، لأنه متى لم يشترط جعل المزارعة بنفسه كان له أن يعيم غيره مقام نفسه من المص، بجازته المزارعة، شرطت الكفالة فيها أو لم تشترط والجواب في المعاملة إذا احتلّ رب التخييل من العادل كميلاً بالعمى ظهر بقوامه في المزارعة، إذا كان البذر من قبل رب الأرض.

١٨٥٢٨ - إذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً مزارعةً باسمه، وأخذ رب الأرض من المزارع كميلاً بحصه، وأحد المزارع من رب الأرض كميلاً بحصه، عهدت الكفالة حصت حصه المصداق، لأنها حصت بما ليس بمضمون على لأصول، لأن المزارعة تشترط بجلوة، وتتم شركة، ويصيب كل واحد من الشريكين أمانته في يد صاحبه، والكفالة في حال الأمانات باطله، فهو معني مولانا، إنه الكفالة " حصت بقصده لتقسيد، فإن شرط في المزارعة نفسه المزارعة وما لا خلا، وإن أحد كل واحد منهما كميلاً عن صاحبه حصته إن استبعدك إن كتلت الكفالة شروطه في المزارعة، لأن المزارعة فاسدة، والكفالة جائرة، إن لم تكن مشروطة في المزارعة، فالمزارعة والكفالة جائزتان، لأن الكفالة حصت بمال لم يجب على الأميل بطل المزارعة، بل وجب بسبب آخر، لا بالمزارعة على المتخصص الذي ذكرنا

وإن كانت مزارعة فاسدة، فأخذ أحدهما كميلاً عن صاحبه بخصه من المزارع، قال الكفالة فاسدة، لأن المزارعة إذا كانت فاسدة كان الخارج عنه صاحب المص، وللآخر أجر المثل، فمن أخذ الكفيل من صاحب المص ففقد أحد بصره، ليس عليه؛ لأنه أخذ بخصه الآخر من الخارج، ولآخره الخارج المخرج، إذ حقه في أجر المثل وما أخذ الكفيل به، وإن أخذ الكفيل من غير صاحب البذر، فقد أخذ الكفيل به هو أمانة؛ لأن الخارج عنه أمانة لصاحب البذر

(١) وهي حـ. 'الأمانات' بكسر الهمزة، في مثل الأمانات

(٢) وهي الأصل أن الأمانات

فيها ، ويصير العبد موصوفاً عن البراءة ، وفي كذا الحجرة من الرأفة ، والحجر لا يؤمر
فيها

والجواب في القضي ما دلل له إبداء دفع الرأفة ، وإرضه أو أخذ رصاً مرزعة ، ثم
حجر عليه الرأفة من حجر جواب في الحدائق

١٨٥٣٦ - وإذ دفع العبد القادون أو القسي القادون بحسنه ، أو أحد حبيلا
مجانبة شرانها ، فذلك حرام ، لما قلنا في الرأفة ، هو حجر عليه الرأفة ، أو الرأفة
هذه له على حالها ، كذا الحجر قبل العمل أو بعد العمل ، لأن معاملته لأرضه
التي هي بين العمل وبعد العمل على ما عرف في صدر الكتاب ، وإذ دفع العبد القادون إلى
وجل الرأفة ، وبذلك مرزعة ، على أن يرزعه هذه السنة بالصف ، ثم إن مدني من
الرأفة ، ومسح المرزعة ، لا بد له من حجر على عمله ، فمعرفة على حالها ولا يعمل
من الرأفة حتى كان سزاوغة ، أو رزعة - لأنه حجر حرام ، وعرف إن عدم فلا يصح ،
لأنه لا يعمل ، لأنه يبنى ما دونها سوى ذلك ، والمردن في موضع يكون رزعة في الأرواح
كلها ، فذلك يصح - في السبي من الرأفة ، حرام وجوده وعدمه ، ثم

وكذلك من أحد العبد ما دون رزعة والبذر من حيث ، فسمي الرأفة من
الرأفة ، وله حجر عليه ، أو بعض منه ، وكان للعبد أن يرزعه ، أو

١٨٥٣٧ - قال القسي المحجور إذا دفع أرضه مرزعة بغير شرطها ، فهذا على
وحده الأثر ، لا يكون البذر من قبل الرزعة ، وفي هذا أن تنقص من الأرض
الرأفة ، فالمرزعة باطلة ، وكان يخرج كله من الرزعة ، وعبد القادون لا أرض له
محجور رزعه ، ومحجور رزعه شيء ، وانقص من الرزعة ، فذلك
إجده لا يصح ، لأنه لا يصح حراماً ما تنقص من الأرض من بعض الحراج ، وبه
نصرف وترد على البذر ، والتمنع ، مثل هذا انصرف لا يصح من المحجور عليه

وما إذا لم يوجب الرأفة ، فبذلك في الأرض ، فالقسي أن لا يصح الرزعة ، وفي
الاستحسان ، يصح ، وإن كان البذر من جهة ما تنقص منه لا يصح الرزعة ، أو يجب
الرزعة ، فبذلك في الأرض ، أو لا يوجب ، لأن هذا محجور عليه ، فبذلك العمل يحق
فخارج في أرضه ، ولا يصح كسباً واستحساناً ، كما هو من جرحه بالدرهم ، وإقام

في حالة فرق ، والأصل أن العبد المحجور حتى اكتسب كسباً وبعد لحظه ديس بسبب ذلك الكسب فإنه يخصه ذلك من كسبه ، فبأحد العبد في مسئلتنا من نصف الخارج من ذلك مقدار ما أدى من مصلان ، انصافاً للمزارع من كسبه ، ويكون ما فضل من كسبه لولاه ؛ لأنه كسب عبده بعد مزارع من الدين .

١٨٥٣٧ - هذا إذا اختار صاحب الأرض تخصيص مزرعة لنفسه من الأرض ، وأما إذا لم يختار تخصيص مزرعة لغيره ، والأرض كان نصف الخارج بعد مزارع ، وعنده قولي العبد ، وإنما كان نصف الخارج لولي العبد ؛ لأن هذا العقد من العبد كان موقوفاً على إحالة الولي ؛ لأنه تصرف في مال لولي تصرفاً يتوحد بين الضرر والنفع ، فبعدم علي الإجراء كما لو باع ماله ، فبعدم ترك لولي تخصيص النصف ، واختار أحد نصف الخارج ، فقد تجلزل ، فبعدم خلاف ما ، واختار تخصيص المزارع نصف الأصل ، لأن مالك لم يجر عقد العبد ، وكان المزارع عامياً فكان جميع الخارج للعاصب

وهذا هو كسب نفع إحالة الولي بعد انقضاء مدة مزارع ، ولقد بلغ منافع الأرض ، ألا ترى أن من حرره غيره ، فبعدم مدة مظلومية وأجر صاحب الدار إحترته بعد انقضاء مدة الإجارة ، عمل إحترته ، كفأهنا

والجواب أن من لإجدره إنما لم يعمل إحالة الولي بعد انقضاء مدة ، لأن المقصود عليه وهو مافع الدار ، فبعدم يخلف دلاً ، فكلاب فائتة من كل وجه ، فلا يبقى العقد ، فلا تتم ، فبعدم ، فأف ملحق الأرض وإن نكسب في مدة المزارعة إلا أنها حلت بدلاً ، فإن الخارج حادث من منعه الأرض ، فيجعل عدم المزارع ، وقد حدث من منعه الأرض كقيام المنفعة ، وهذا كما قالوا ، فإن القاصب يكتسب المنفعة بالانصاف ، لأن اكتسب حدث من المنفعة ، فيكون قيام الكسب ، وقد حدث من المنفعة كقيام المنفعة ولو كانت المنفعة قائمة البس يمكنها العاصب ؟ فكذلك يملك ما لم يقدم المنفعة

هذا الذي ذكره ، إذ دفع العبد الأرض مزرعة لغيره ، فأما إذ دفع الأرض مع الغير مزرعة بالنصف ، فإن لم تنقص المزارعة الأرض مسمى العبد باختيار إن شاء خصص المزارع البسر ، وكان جميع الخارج للمزارع ، وإن شاء لم يصعبه ، سدر ، وكان الخارج بينهما ، وإن انقص لأرض من المزارعة ، فالولي بالخيار إن شاء صبر المزارع الغير

وتخصص الأرض، وبسبب بركت خصوبة الماء وتخصب الأرض، وأحد نصف الخراج.
 فإن خصص المزارع البدار وتخصب الأجر، وجميع المزارع على الجبل يدرت بعد ما عتق.
 وإذا ربيع على التمهيد يدرت بعد ما عتق العبد، فالعبد يخدم من امر رع بتخصب المزارع.
 وقد مر شيء من هذا قبلهم، بلهم

الفصل الرابع والمثرون في الاختلاف الواقع في هذا الباب

١٨٥٣٨ - يجب أن يعلم بأن الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الأرض نوعان أحدهما أن يحتج في جواز المزارعة وحسب هذا ، دعوى الخوار أن يدعى تحتها شرط النصف أو الثلث أو الربع ، أو ما أشبه ذلك ، مما لا يوجب قطع الشراكة في الخارج ، ودعوى الفساد أن يدعى شرعاً يوجب قطع الشراكة ، وذلك على وجوه ثلاثة أن يدعى الشرط المقررة معلومة ، والناس أن يدعى اشتراط النصف وزيادته عشرة ، والثاني أن يدعى الشرط النصف إلا عشرة

١٨٥٣٩ - فإن ادعى أحدهما بشرط النصف أو الثلث أو الربع وادعى الآخر اشتراط المقررة معلومة فهذا من وجهين أحدهما أن يكون المزارع من المزارع ، فإن كان هذا الاختلاف قبل الرضاة فالقوله قول من يدعى الفساد سواء كان يدعى الفساد صاحب الأرض أو صاحب البذر ، أما إذا كان يدعى الفساد صاحب البذر ، لأدوم الأرض يدعى الشراكة في الخارج متى حصل الخراج ، ومدعى الفساد بغيره ، وأما إذا كان يدعى الفساد صاحب الأرض فلا بد من أن يدعى المدعي الفساد في الأرض لزوم العقد ، وتقله منافع الأرض ، ومدعى الفساد بغيره ذلك ، ولا ينحالف من المزارعة ، لأنها لم يتحقق على جوار النصف ، بل ادعى أحدهما مزارعة فاسدة ، والآخر مزارعة حاضرة ، وفي مثل هذا لا يجب التحالف كما في باب البيع إذا ادعى أحدهما بطراز والآخر ادعى الفساد

فإن قيل كان يسمى أن يجعل القول قول من يدعى الخوار ، كما في باب البيع له ادعى أحدهما سب جائر ، والآخر سباً فاسداً ، وكما في ادعى أحد الزوجين فساد النكاح ، وادعى الآخر صحته

فالجواب هذا حكاه إذا اتفعا على نوع عقد كما في باب البيع والنكاح ، ولما إذا اختلفا في نوع عقد ، يمين القول بكون المذكر وإن كان المذكر يدعى سباً للفساد ، كما

[illegible][illegible]

۸۵۱ - و الله اعلم بالصواب فان الحق مع الصادقين والصلوة والسلام

أما ما كان عليه حاله في هذه الفترة من حياته، فقد كان يعاني من
 كآبة يدهي، وخوف من أن يكرر حزنه مرة أخرى، وفي عام ١٩٥٦، قام الطبيب
 بإعطاها

[illegible][illegible]

المعقود فلا يفسد بونه ، فإن أدام البنية ، فالبنية منه من يدهي ، ياد العشرة لأخيرة ، وإن كان المذمى لزاده العشرة الأربعة من لا يقد من جهته ، وهو المزارع ، احتشامه قبل الزرع ، فالحقول قول مسمى الحواجز وهو صاحب السر ، وإن احتلف بعد الزراعة ، فالحقول قول من لا يدر من جهته وهو المزارع .

والوجه في ذلك أن دعوى الزيادة على النصف إذا كان من لا يدر من جهته ، فهو يدهي ، والزيادة بدلا من عمله أو من أرضه ، لأن من لا يدر من جهته ياتع مناقع أرضه أو عمله ، فهذا نوع المسمى زيادة في ملك المعقود منه ، فإن كان دعوى عليه مبرر صا للمشتري ، وقد ثبت في يده كان القول قول المشتري ، وإن كان المعقود عليه عائنا غير مبرر صا للمشتري ، كان القول قول البائع ، لأن البائع يكر و حوب تسليم المعقود عليه بما أحضر المشتري من البذل ، أصل هذا بيع العين ، فإن من يبيع العبد أو المذمى أن يبيع كذا ياتع ويرد من حصر ، وأكثر المشتري الرخص إذا كان لمبيع مبرر صا ، فالحقول قول المشتري ، لأن النوع يدعى عليه زيادة ، وهو يكر ، وإن كان لمبيع غير مبرر صا ، فالحقول قول البائع ، لأن البائع يكر و حوب تسليم المعقود عليه ، أحضر المشتري من البذل ، فإنما ثبت هذا ، فتعبر من اختلاف الزراعة ، فمن لا يدر من جهته يدعى زيادته في ملك المعقود منه إلا أن المعقود منه يقبض هناك ، فيكون دعوى قول المشتري للزيادة ، وإن كان لا يختلف من الزراعة ، فمن لا يدر من جهته ، يدعى زيادته بطلبه أو مفعلة أرضه ، وإنه قائم غير مسمى ، فيكون اعتقوله له ، وإن أداما جميعا البنية ، فالبنية منه من يدهي زيادة العشرة لأخيرة

١٨٥٤٢ - هذا إذا كان المسمى على رب الأرض ، وإن كان لغيره من قبل المزارع ، قيل في المزارع في هذا الوجه يراد سرقة رب الأرض عن الزرع الأول ، كما عرفت من الأحكام في حق صاحب الأرض ، فهو مثل ضلت في حوز المزارع ، إذ كان المسمى من قبل المزارع

هذا إذا ادعى أحدهما شرط النصف ، ولأنه الأخير النصف ، وزيادة عشرة لفقره ، أما إذا ادعى أحدهما شرط النصف ، ولأنه الآخر شرط النصف إلا عشرة لفقره ، فهذا على وجهين ، أحدهما الأول أن يكون المسمى قبل رب الأرض وإنه على وجهين

والوجه في ذلك ، أن بدون إقامة السنة على مقدار المرسوم يكون الموقوف قولاً من الأرض مع الميراث ، بهذه البنية سقط الميراث عن نفسه ، وهذه هي بنية مغلبيته ، وإن تفرقت المزارع بإقامة البنية أنه من حجب الميراث ، وأنه شرط لنفسه الفلكن تست سنة ، وكل جواب عرجه في فصل البنية مما إذا كما جاز ، فهو الجواب عما إذا قلنا ميراث أو حقه ؛ لأن الميراث يشترط عدم الجلب

الفصل الخامس والعشرون

في مراعاة الأرض بعينها.

١٨٥٤ھ - ذکر فی حدیثی متصلی : "الغضب مدہ مرہ" ثم یرویہا علی تاریخ
کذاک عشر مدہ، قال انتیج الإمام یسعی فی الحدیث مدہ، اناب الکتاب فی هذا
لا یكون مدہ مرہ، وحیہ مدہ مرہ، وعفی الخرج الی مدہ مرہ، وعفی الخرج الی مدہ
مدہ، وحیہ مرہ، ویسعی بالمدہ، قال وحیہ مرہ، وعفی الخرج الی مدہ مرہ، وعفی الخرج
فی بعض الکتاب مدہ مرہ، لا یكون مدہ مرہ، وعفی الخرج الی مدہ مرہ، وعفی الخرج
مدہ، ویسعی مدہ مرہ، وعفی الخرج الی مدہ مرہ، وعفی الخرج الی مدہ مرہ، وعفی الخرج

[illegible][illegible]

يجوز کسی بدستوری حد و حد کارد پایی دسوری حد بی در وقت بر مزارعه حمل کیم
وقت مثل بی

وقال فی الأرضی عدة مزارعة إذا حمل مزارعه علی وجه مزارعه إذا لم يعلم
وقت المزارعة أنه رزعه علی وجه القصب، أو بتأویل آخر غیر وجه المزارعه

لما إذا علم أنه رزعه علی وجه القصب صریحاً دلالة بتأویل آخر، فإن استاجر
رجل من رجل رزعه، أو أخذ الأرض بغير أجر، وقد أجر بغير إباحة الأرض، ولم
يجز رب الأرض الإجارة، بل لم يمسها الاستأجر لا يكون مزارعة، والزرع
للمستأجر، وإذا كانت الأرض مزارعة لمزارعة؛ لأنه رزعه بتأویل الإجارة، ولم يمس يعلم
منه وقت المزارعة شيء من ذلك. ثم ادعى بعد ذلك أن رزعه علی وجه القصب، مما يؤول قوله،
وهی الدار المدة، یعنی إذا مكبر رزعه، بم ادعى أنه مكبر حصلاً لا بمصدق، ويجمع
ذلك، إذ أنه لا إجارة جازية إلا بالافاء، وجباً مدعى في إجابته، وأنه المزارعة
في جوارها، بخلاف، لا يجب المدعى في إجابته

والمستأجر الأرض، وإن كانت عدة لمزارعة، ولم يمس وقت مزارعه أنه رزعه
علی وجه القصب، أو بتأویل آخر لا يجب علی المستأجر حصه الدعائية علی من هو
جواب الكتاب؛ لأن كثر ما جبه أن كون الأرض عدة للزرع، يقدم مقام عقد المزارعة إلا
أن هذه مزارعة ليس فیها إباحة، ومزارعه ليس فیها إباحة مزارعة فإسده علی
رواية الكتاب، فيكون الخارج كله للمزارع، وعلى المزارع لزوم الأرض أجر مثل
الأرض، وعلى من المستأجر، بعض ثمنه بلع أن بیان الله فی مزارعه ليس شرط لصحة
للمزارعة نكود هذه مزارعة صحيحة، ونعم علی من ادعى، ويجز علم المزارع حصه
لما علقه سواه أعلم-

این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است. این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است.

۱۸۵۵ - این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است. این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است.

۱۸۵۶ - این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است. این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است.

۱۸۵۷ - این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است. این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است.

۱۸۵۸ - این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است. این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است.

۱۸۵۹ - این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است. این نسخه در دسترس است و به کتابخانه ملی ایران اهداء شده است.

يستحق شيئا، لأن ذلك لا يخرج من أصل مملوك له، وهو ليس بمستاجر للمكرم، فلما إذا كان المكرم من جهة رب الأرض يعني أن لا يستحق شيئا، لأن الخارج ليس له بغيره، وهو ليس بمستاجر للأرض، بل هو مستأجر بعض من يورث، ليصير بمنزلة المالك، ويجوز أيضا في المزاولة والمباينة التي وقعت في المستقبل، ذكره شيخ الإسلام رحمه الله في شرح كتاب المزارعة، وذكر هو أيضا في باب المزاولة بشرط في مزارعته إذا قال ثم جلي تعبته استعجرك لتزيع^١ غرس، ونعمل في محله نصف الخارج منه، إن ذلك جائز.

١٨٥٥٨ - وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضا ليعمرها سواء على أن يحصل من موضعه إلى موضع آخر، والخارج بينهما، فهذا على وجه أحقهما، إذ يعين موضع التحويل بأن يحصل على أن يحصل من هذه الأرض الأخرى، أو قد على أن يحصل في هذا الجانب الآخر من هذه الأرض، وفي هذه الوجه عند العقد، سواء كان البلد من قبل المزارع أو من حين رب الأرض، إن كان الميسر من قبل المزارع، فلا بأس بغير الأرض بعض من يخرج الأرض الأخرى، أو استأجر هذه فله حصة من هذه الأرض على أن أجره ما يخرج من ناحية الأخرى من هذه الأرض، وإن كان البلد من قبل رب الأرض فلا بأس باستأجر العامل ببعض في هذه الأرض ببعض من يخرج الأرض الأخرى، أو استأجر العامل في هذه ناحية من هذه الأرض ببعض ما يخرج من ناحية الأخرى، وكل ذلك فاسد، وإلا فإنه يعين موضع التحويل فالنظر أن لا يجوز العقد، وفي الاستحسان يجوز، فعلى جواب الاستحسان فرق بينهما، إذ عين موضع المزاولة، وبما إذا عين

والفرق^٢، وهو أن التحويل من موضع إلى موضع في بعض الأحكام، وفي بعض الزرع مسعائل، لأن من الأحكام ما لا يشترط ولا يحسن باتول التحويل، ولكن هذا العمل عند ترك تعيين موضع التحويل، فعند تعيين موضع التحويل يعين به يقتضيه

وعنى هذا كل ما يحوي، وفي بعض الفتاوى وهو شجرة البدع والغيرها

١٨٥٥٩ - مزارع ورع بوقفا، ففعل بعضها، وبقي البعض غير مفلوح، فثبت بعد مضي مدة المدة عليه ربانته، فقامت حاجته في الأرض فهو مفلوح، فهو بغيره رب الأرض على السطر الذي كان سهما، لأن حكمه المزارعة الأولى، وبما سمعتم

مبارك مقروعا ، وفيه في لا هن كذلك ، فهو لمعرا في الذي بب منه ، وعنه خيمك ها
 لا - ولله - لا - بر رة ، لأولى بر صعب من كل وجه ها ، يحصل البرغ من الارض ،
 والملقى حبسها ، فهو باسسى ، ولله اسهلته ، وان سب من عبي سقى يبقى أن يكون
 يسبح على قدر جمعهم في البحر

و داربع امرا في البرغ من الارض ، وشاؤ صب شر - لب بسفجه ووع احمر
 ودارك ، فهو بيه ، رين - ب الارض على قدر صبيها ثم يتصدق لآل ر سبي

٨٥٦٠ - وفي البوارر - يستحب ثلاثا : أن يتصدق بالنفس من نفسه ، و
 ست سقى رب - أو من يهونه ، فإن كان بفلك قيمة ، فعليه صمان دين ، ولا تلاشي
 عني ، وإن سعاد أحسن كان متطوعا ، البرغ من الخراج ورت لارض على - اشرفا

٨٥٦١ - رص - بين البرغ احلصها بمهر لا - حد حبه ، يستاهل والبرغ لم
 يدون بعد كان بشرية ال - بدهمه الارض ، فماء فع من نصب الارغ ، ووه وع في
 نصب الآخر دفعه - وسبها ما دخل الارض من النقصا ، يادك ، إن كان البرغ قد
 أدرك أو لم يرب ال - الأدر البرغ - م البرغ - ريكه ددان ، عبه ، لأ هن اذاره دخل منه
 لشصان ، لأنه عاصب في نصب الشربة ، وعنا حكم العصب

١٨٥٦٢ - وفي دارى الفضلى - صبح شجرة أو برغ في رص - إنسان من غير ان
 يورعه أحد ، فهو لصاحب الارض : لأنه شوكه من أرضه ، لكن غرة من أرضه - فكون
 لصاحب الارض

٨٥٦٣ - وفي عتادي أبي الليث رحمه الله - شجرة من رص رجل بيت من
 غرة مها من - من عمار ، فإن كان صاحب الأعر هو الذين سعاد البت - مجهول - وإن
 كان بسبسه ، فهو لصاحب الشجرة ، إن صلتها رت لا هن أب من غرود شجرة ،
 إن قلته ، فالحقول قوله

١٨٥٦٤ - وفي جادرم - فله - سألت محمدا - رحمه الله عن شجرة في
 داري طلب من غرة قها - حري في در حاد من - يكون الذي قطع منها ؟ قال : إن
 تقعه : لأب بيت من شجرة

١٨٥٦٥ - وفي مساوي أبي الليث رحمه الله - مؤلف لرجل رصها الخراج إلى

كرم غيره، فنبت بها شجرا، فهو لصاحب الكرم؛ لأن الموالا لا يبعه له، وكذلك لو وضعت حوضه رجل في كرم رجل، فنبت بها شجرة؛ لأن الشجرة تبت من التوتة بعد ما ذهب لحم الحوضه، فصار هذا الأول سواء

وفيه أيضا رجل به شجرة تمرقت في ملك العمير، وبنت العروق، فهو لصاحب الشجرة تلك لئلا يات من صاحب الأرض، فإن كتب تلك السلات يست، إذا قطعت الشجرة، لم تهر الهبة وإن كتبت لا يست، فالحبة جارة؛ لأن من التوتة الأول وجب خصائص شجرة، وفي الفصل الثاني وجب شجرا به في أرض المومر له

٨٥٦٦ البصل إذا عرس الأشجار في كرم الذهب في مدة اعمامة، فلفقت مدة اعمامة، بظم إن عرسها للذهقان مستعنا، فهي للذهقان وإن أمره الذهبان بشراهما، وعرسها في كرمه، فهي للذهقان، وعلى الذهبان لعمام، مثل انذرهم التي تشتري بها الأسحر، وإن عرسها لنفسه بإذن الذهقان، فهي للأكر، والذهقان يأمره بقامها.

١٨٥٦٧ رجل استأجر أوصافا من لرضي البخل من رجل بدرهم، فمروها ظم نطر السله عام ذلك، ولم تبت حتى مضت مدة الإحصاء، ثم مطرت وست، فأنزع كله للمستأجر

١٨٥٦٨ مقيم بضم الصبيح لأهل قرية، فاجتمع أهل القرية على أن يزرعوا للمعلم، وجاء كل منهم ببعض البذر من عند نفسه، وذرهم ريث ليكون الخراج للمعلم، ثم حصده وذاشوه، فجميع الخراج لأصحاب البذر، لأنهم ما سلموا البذر إلى المعلم، وبمنكره، على البذر على ملكهم، فإن بذرهم ملك أنفسهم، فيكون الخراج لهم

١٨٥٦٩ مزارع روع أرضا لوجله، فلما حصده، أزعق قردب الأرض، كت أحبري وزرع بلسرى، وفاد المزارع كتب آثارا ثلث وفاد روع بدر من عدى، فالقول قول المزارع، لأنها تصد على أن البذر كان في يده حيث تصد أن المزارع هو.

١٨٥٧٠ ذكر في مجمع القول أفكار خلب من البعمان أن يعطيه الأرض مزارعه بالزرع للمعلم، فقال المعلم إن روعها على أن يكون النسب لي، فأصل ولا

فلا، فقد رجع وجعله اجتهاد، فكأن الشك للامتناع، (سأفهم بما في الآية من ط
عليه ذمت، ودرهمه، عني ذمت، ويكنى بهذا القدر، ان مراعاة فرق، ونبال منط
بالحسب، وذا القدر، اذ قال، حرمه، يحصل عني أو حسب عني، لمرعته، ورضي به
الأخره، فلهذا ذلك لانه، وهذا الخوف عني خلاف جوب الكتاب

١٨٥٧- رد مظفر، رابع من القائلين بما في الآية، اذ قد لا يحرر صريحه،
ولو قال له، انما حرر سي، في حرره، ان كان ذلك حار، ويجب حرره، ولو كان
لا في حرره، لا يجوز، ولا يجب الاحرار، فذا كان القدر من جهة الميراث، فثبت للميراث
حتى وجب ان يحرر، في ذلك، لو كان هو نفسه، او سواه، ولذا كما في قوله
الاصلي، ان يحرر، او عني، ولذا لا يجوز، وهذا بخلاف الميراث، فان استطاد كان
قهرًا، فعنده عني، او عني، ولذا انما انما القهر، وجب بحر، ان لم يرعاه من
الحفظ، ويتركه القهر

كتاب الشرب

هذا الكتاب يشمل على ثمانية فصول.

الفصل الأول : في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ الشرك فيها

الفصل الثاني : في إجابة المواقف

الفصل الثالث : في حريم النهر واليثر والعين وساء العذر

الفصل الرابع : في كرى الأتيل والإصلاحها ما لهم لأعظم

الفصل الخامس : في بيع الشرب وما يتصل به

الفصل السادس : مبدأ معدته الإنسان، وما يبيع منه، وما لا يبيع .

الفصل السابع : في النجوى في الشرب، وما يتصل به، وفي سماع البيئة

الفصل الثامن : في المنبرقات

الفصل الأول

في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ اشتراكها لجميع الناس

وهي ثلاثة: الماء، والكلأ، والماء

قال عليه الصلاة والسلام: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء، والكلأ، والنار»^(١)

١٨٥٧٢ - وعنه بأن الشراكة في الماء على لوحه، معصبة أصم من البعض، أما الأعم سباحته الشراكة في ماء البحار، فإنه مشترك بين الناس في كل شيء في حق الشفة، وتفسير، الشرب ليس أدم والمواهب ومضى الأمر من سبي إن من أراد منهم أن يكرى تبرأته إلى أرضه لئلا يحد أن يمتنع من ذلك.

وشراكة أنحص منها، وهي الشراكة في ماء الأودية العظام كبحر حوى وسيحون ومحلة والفرات، من الناس شركاء في حق الشفة من هذه الأودية، فأما في حق سقي الأراضي بأحد حيا رجل أرض موات، ولولا أن يكرى منها مبرأ ليسبقها إن كان لا يضر بالمعنة، فله ذلك، وإن كان يضر بالمعنة ليس له ذلك.

١٨٥٧٣ - وشراكة أخرى أنحص منه، وهي الشراكة في ماء من نهر خاص لأهل قريته، ففيه لهم بوع شراكة، وهو حق الشفة من حيث الشرب وسمى المواهب، وليس لهم أن يبيعوا، هذا من ذلك، ولكن إن أراد رجل من أهل هذه القرية أن يسقي من ذلك المير بحيلة ورده كان لهم أن يمنوه من ذلك.

١٨٥٧٤ - وإن كان السعة من هذه الصورة تأتي على الماء كله، من لمصاحب الماء أن يمتنع من السعة؟ ذكر شيخ الإسلام شواهد رآه أن على أبي حنيفة رحمه الله ليس له ذلك.

وذكر شمس الأئمة السرخسي: أنه في هذا الفصل اختلاف شارب، قلأ، وأكثر

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٥٠٨/١ حديث (١٤٩) ٦٥٣/٢ حديث (١٤١) وابن عبد البر في جامع المصنف (١٤٨/١)، وأحمد في مسنده ٢٦٤/٥ حديث (٢٢١٣٢)

سایح علی آن صاحب مدد و لایق الخ، و کثرت ماه مدی من شر رجالی بو حوض
رجز. فاعبه له نوع مکه من حیث السعة و سبی جواب حبس به احد الإنسان من
حوض غیره لم یدره من یسرب فیس لخاصه به و الی ان یشرده به، و ان کان
لشعه تأنی من کذا، فهو علی ما ذکرناه من التبر الخ

ولو أخذ بماء من نسي أو ماء حوضه ويحسه ، فلا شيء عليه إلا أنه
 أولى باب كرم من يأخذ الماء من حوضه للشراب فيستحب أن يكرمه ثم يأخذه من
 الحوض في كرمه ، لأن الكرم منتهى إحسانه بعد ثلث نهر ، كذا في ماء قريب من
 فلاة الموضع أو غير ذلك ، أحسن ما يركب إلى قنائه فهو له ماء ، ويأخذ الماء ، وإن لم
 يكن له ماء قرب من ذلك الموضع ، فإنه في إحسان صاحب الكرم لله ، وإما أن
 يأخذ له الماء حول في كرمه ، يأخذ حاجته ، ويحكم الله ويظهر حكم الكرم

وعلیه السلام که این لایحه را در برابر امامی وقت انواریت، شاهان بدست ۹۰ نفره و در نزد من
تجیر یافته، و اما در اسرار ۱۰۰ می حبس آن هر چه آنچه قهر مملکت به و سپس از احمد از احمد
منه إلا امرهم، و لکن به شبهه انحراف من وجهه حتی لا یجد، انهم من رفقه

وَبِذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَالْآدَاءِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ

١ ذكر في دراهم سما و اقل مسرور . جل . صم صمنا مني سطح ، واحتج
 به صاه الطر ، صاه . من و ربح دنته ، صاه صبه ينظر ، و ربح صاه صاه لطفت
 القصب لذمت فهو به ، لأنه احد و صاه و قد تم بجمع ذلك فهو له اربع ، لأنه صاحب غير
 معجور

ولولم ادرح احبى ان احدث من شيو الخصاص ، من حوس حى - تم من شر
رجى من ، خروا ، بوسر ، او بسل يناسب ، الى ، فقلت ، دكر الطحى ، انه ذلت ،
وعليه فقلت بى

ولو نحدد ربح شجرة، أو حصوه في ذرة، و راد أن يحدد، بليلة هو عما
 الموضوع لتسقى ذلك الموضوع، نه ذلك؟ ذكره سبحانه الاسم حمير، ان الصحيح أن
 نه ذلك، وذكر شيخ الإسلام ربه المجرى الخاص به، نه، ربه سر، وانه نه ذلك

إلا أن يضر به حب البشر والعين، فإن يقتله مثلاً، لأن ماء النهر الخاص دخل في نفسه، والقسمه تقطع الشراكة في الشجرة إن كانت لا تقطع الشراكة في الشجرة، وهذا يريد أن يأخذ الماء لنفسه، ويحذر كماله الأمان الصغار، وأما البشر والعين وما عداهم يدخل تحت القسمه، فعبار كده، الأوجه المقام التي لم تدخل تحت القسمه، وهناك لكل واحد أن يملك أرضاً أحدها من ذلك الماء إلا أن يضر العامة كده ههنا، وإن منع صاحبه الماء من المحتاج، فإن كان الماء للناس فيه حق القسمه فهو الماء في الشراكة وأصلها كان للمحتاج أن يقاتل صاحبه الماء بالسلاح، وإن كان ماء، ليس لأحد فيه حق القسمه وهو الماء المحرور من الإماء من الأوتى، فليس للمحتاج أن يقاتله بالسلاح، ولكن يقاتله بما دون السلاح، وحكم الطعام على هذا. وإن منع صاحبه البشر الدلو من المحتاج، فإن كان الدلو لصاحب البشر فمات به دون السلاح، وإن كان الدلو للمحتاج، فهو كده العامة فمات بالسلاح، هذا هو الكلام في الماء.

١٨٥٧٥ - وأما الكلام في الكلام المشتركة فيه على أوجه البعد بعضها أهم من بعض. وهي ١ - هي في أرض لا يكون مملوكاً لأحد من غير إثبات أحد، بشكل واحد من أحد الناس ولا به الإعتناء والرعي فيه. وشركة تخص من هذا، وهو أن يكون الكلام في أرض مملوك للإنسان، لا يملكه صاحب الأرض، ويكون للناس فيه حتى الأعداء حتى لو أهداه الإنسان لا يكون لصاحب الأرض أن يمتدعه منه، ولكن لصاحب الأرض حتى يمنع عن الدخول في أرضه.

١٨٥٧٦ - ورد أني إنسان محتاج أرض ليدخله ويأخذ الكلام، فالحكمكم كالحكم فيما إذا أني باب كرمه على ما بيننا، وأنا إذا بيت الكلام بأننا حب الأرض، فإنه يكون مملوكاً له، ويطلع من غيره حتى لو أخذ إنسان كان لصاحب الأرض أن يمتدعه منه، ولكن على فيه شبه الشراكة حتى لا يجب التقطع بسرفته، والخوف الذي ذكرناهما لم يمه صاحب الأرض في الملبس لامي الأشجار، صاحب الأرض حتى الملبس لامي الأشجار التي تبين في أرضه لا بإثباته، وتفسير الخشيش - ما يجب على وجه الأرض مما ليس له سلق، والشجر دبت على ساق، فعلى هذا السوم من جملة الشجر، لأنه مدق، وبعض مثابحه، ووا الشوكه الأصغر وهو الشوك البين الذي تأكله الإبل كلاً. والشوك الأصغر لا

وكان الغني أبو جعفر يلوب ، التزك الأخصر من جملة السجور ، وعن محمد بن النواذر وروايان بن روايه جعله من جملة الشجر ، ون روايه ، من الكلال ، قالوا وليس في المسألة اختلاف الروي ، وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ، ما قال من بعض الروايان إنه ممرئة الكلال أراد به ما يبط على وجه الأرض ، ومن جملة هذا الشوك ما يبط على وجه الأرض ، وما قال من بعض الروايان إنه ممرئة الشجر أراد به ما يقوم على الساق ، ومن جملة هذا الشوك ما يقوم على الساق

١٨٥٧٧ - روى هارون بن رشيد عن محمد رحمه الله أنه قال ما أنبه الناس ، طيس كلالاً وإن لم يكن سحرًا ، وما لم يسه الناس ، فهو كلال وإن كان سحرًا

١٨٥٧٨ - روى أمثني قال أبو يوسف إذا كان الخطب في الدرع ، وهي ملك للرجل ، فليس لأحد أن يحتطبها إلا بإذنه ، وإن كان في عبير مكنه ، فلا بأس بأن يحتطب ، وإن كان يسب إلى قرية ولعلها

١٨٥٧٩ - وإن السرقة في النار من حيث الاصطلاح بها وتجهيز الباب والعمل بصورة ما .

١٨٥٨٠ - وأما إذا أراد أحد أن يأخذ من خلق الآخر ، من كان ذلك شيئاً له قيمة إذا جعله صاحبه حراً كان به أن يسترقه منه ، وإن كان ذلك شيئاً يسيراً لا قيمة له فليس لصاحبه أن يسترقه منه ، وله أن يأخذ من غير إذن صاحبه

١٨٥٨١ - وذكر في موضع آخر . إن كتاب النار بحال لو تمسك تصوير فحماً ليس له أن يقتبس منها ، لأن لها قيمة لا محالة . وإن كان بحال لم يمسك تصويراً ، فله أن يقتبس منها ، وليس أن كتاب النار من خطب مباح بأن أراد شجر الخلق ، كما يكون في القابل من غير أن يحرره أولاً كان له أن يقتبس به ، وإن كان بحال لم يمسك تصوير فحماً ، وإن أراد أن يحرره أولاً حتى صار ملكاً له ، فهو من التعصيل الذي قلنا

قال محمد رحمه الله في "الأصل" قال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان للرجل شجر أو عين أو بر أو فناء ، فليس به أن يجمع من السبل أن يقتبس منها ، وأن يشرب ، وأن يجمع ذاته . وهذا لأن به على أشربة خصية الأصل ، وبالقسمه تنقطع الشربة في حق الشرب ، أما لا تنقطع الشربة في حق السعة ، وإنما تنقطع الشربة في حق انشده بالإحراز

ج ١٩- كذب الشرب - ٧٢ - الفصل ١ - لشركة بوجع النفس

بما وصح لإعزازه وهو الأذى والمحبة. أما بدون ذلك لا يتطوع بشركة في حق الشعة
نوع ضرورية. وهو أن الإنسان محتاج إلى تسع للصح والجهاد والنعاء، ولا يمكنه
حمل التسع بنفسه فلهذا يحتاج إليه نفسه وهذه له. فلو لم ينسب له حق شعة من كل ما
يرد منقطع الأعداء، وإذا كان مقصداً لم يباله حق الشعة من كل ما يرد يصيب عليه
لنفسه، فلهذا الضرورة على حق الشعة قبل الإحراز ما وصح لإعزازه

فإن قيل إن على له على شركه في حق الشعة، بكر الشرب والشرب منك صالحة
على العمل من، فبعض أن يكون له حق الشعة عن الدخول في ملكه، ألا ترى أن الملك إذا
بشر في أرض مملوكة لإنسان كان له صاحب الأرض أن يمنع غيره من الدخول في أرضه
لأخذ الكلا، وإن بقي لكلا على الشربة

فالخواب انفع لمتحمسين من مشايخنا رحمهم الله أن المسألة غير مجرأة على
إطلاعه، واحتلوا به بسببهم، وكان الطحاوي يقول إن كان يريد لنفسه بعد ملك آخر
شرب من هذا ماء، أو من ماء يذهب إلى ذلك الماء، وكان له صاحب الماء أن يمنع من
الدخول في ملكه، وإن لم يجد ماء آخر يقابل لصاحب الماء، إذا أعطاه الماء نفسه،
وأما أن تركه حتى يأخذ نفسه شرط أن لا يكسر حاجتي الأمير كمن في الكلا، فعلى ما
قال الطحاوي ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب أنه ليس لصاحب الشرب أن يمنع
محمول على ما إذا لم يجد ماء آخر ولم يعطه صاحبه بنفسه، ومن مشايخ من يقول ما
ذكر محمد رحمه الله في الكتاب أنه ليس لصاحب الشرب والشراب من يمنع محمول على ما
إذا كان الطاهر في أرضه، فالطاهر إذا في أرضه أبواب ليس لصاحب الشرب والشراب
أن يمنع من أن يسقى، وعلى دوله إذا كان لا يكسر بسبب ورود دونه مسألة الشرب ولا
يحرب شيئاً من، فإذا كان محرم في أرض مملوكة فالطاهر على ما قال الطحاوي،
وهذا لأن الأرض لو كانت مشتركة بين الناس كافة، والذي أحياها سبب الحطب،
فإذا أحياها لتحصين ما هو مشترك لا لتحصين ما يخصه معنى عدم منع الشربة في
حق الدخول لأجل الشربة، ويعود أن تكون رغبة الشربة لإنسان، ولآخر فيجب من،
وعلى معنى لا ينأى فيما كان الطاهر في ملكه، وإن كان لا يكسر مسألة الشرب أو
يحرب شيئاً منه بسبب ورود الدواب، يقال للطاهر يريد الشربة عند ماء بالمرتب وليس
دولك؛ لأن له حق الدخول لا غير - والله سبحانه ومعاني أعلم -

الفصل الثاني

في حبء الأرض والموت وتفسيره وتذكيره

١٢٨٥٨٠ قال محمد رحمه الله في كتاب الشرب كل أرض وكلها أحد، وقد اصطحب حبء الأرض، ورمضان أحد، المصير والمصير كان من ماء، وإن كانت قد رقت من المصير إلى الماء، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لم يسمع مع ذلك أن يكون بعدد من المصير إلى الماء، ولما قصير المصير من مروي عن أبي يوسف رحمه الله، قال: يقوم وحل جهنم في المصير من الأرض، لأنه لم يسمع عن ذلك، ويصدق بأعلى حبءه، قال: الموضع الذي يسمع فيه صوته يكون قريباً، وإن موضع الذي لا يسمع فيه صوته يكون بعيداً.

وفي التفسير: لو أن ما لا يهرب من المصير، ويحصل عن حاحه أنه للمحتضن، والمرعى بكل بلد عن ذكره المصير.

وعن أبي يوسف رحمه الله: خلق عبده وقد جعل من حرره الله من العراب، مائة، وهو العبد المائة، والأرض التي لم تكن له أنفس من أهداها، فهي ذلك المائة، وقيل: كالمائة.

والإحباء، أن يكونوا وسعيها، وإن كرهوا، ولم يردوا، أو بسبب، ولم يكرهوا، طيس بأحباء، وكذا، فما عثر أنهارها ولم يستفهم، فليس بأحباء، ثم رتبهم مع ذلك، فهو إحصاء، ويزاد، وطها، وسبها، أحباء، يدهم الماء، فهو إحصاء، وإن سألها فهو إحصاء، فهذا الذي ذكرنا من تفسير الإحصاء، وروى عن محمد رحمه الله ورواه أبو سمع

عن

وعن أبي يوسف رحمه الله، الإحصاء الماء أو العرس أو الكبر أو التقي، وعن محمد رحمه الله: بهذا، لكن الله حياء.

وذكر سمع لأحد من جسي أن الإحصاء أن يجعلها حبءه سرر على ما لم يرمها.

لو ضرب عليه النساء، أو جعل لها مهرًا، أو من حجر على رص بحجارة يشبه الخاترة.
فقد أحيانا

١٨٥٨٣ - وفي المتن: قال: والتمجير ليس بأحياء، وصورة التمجير أن يمر
الرجل بموضع من الموت، ويقصد أحياء تلك الموضع، لم تكن الأحياء للحال
لانتظام الآب لإحياء الحيوان، فطعم تلك علامة، فصنع حول ذلك الموضع أحجارًا،
أو يقصد ما فيها من خشب والشوك، ويجعل حولها، أو يمر من حولها أعصابًا
ياسقة، وكثب يدعى لأرض من الخشيش، أو أحرق ما فيها من الشوك، فهذا
تمجير، ونسب بأحياء

وقد صرح عن عمر رضي الله عنه أنه قال: من أحب أرضًا ميتة فهي له، وليس
للمتمجير بعد ثلاث سنين حي، وإذا دلتك تمجير ما حيا، وقوله: ليس بالتمجير بعد
ثلاث سنين حق معهوده بمقتضى أن يكون له حق قبل ثلاث، وبه أحد معني مشايخنا.
فقالوا: التمجير بعد سنين مؤقتة، أي ثلاث سنين، لتمجير حتى أن إنسانًا لو أحيى هذه
الأرض قبل ثلاث سنين لا يصير ملكًا لهذا الصبي، لأنه مملوك للتمجير، وبعض
مشايخنا: جميعهم أنه قالوا: إن التمجير لا يعد ذلك للتمجير حتى قالوا: لو جاء
إسك وأحب هذه الأرض من سن ثلاث سنين يصير ملكًا لهذا الصبي.

١٨٥٨٤ - ومن أحب أرضًا ميتة، فهي له أحياء، يراد بالإمام أو غيره إذا كان في
يوسف ومحمد رحمهم الله، وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يكون له إلا إذا أحيى بها
الإمام هذا احتجاج بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: ومن أحب أرضًا ميتة فهي له^(١)،
وأبو جعفر رحمه الله يقول: أخليت محمول على ما إذا كان الإحياء بإذن الإمام، عرف
ذلك بقوله عليه السلام: «ليس للمرة إلا ما طابت به نفس ذرية»، أما في المتن

(١) أخرجه الشيخان في الكبرى ١١٣/٨ حديث (١١٣) ٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٨،
والقائم في سنن ٣٥/٣ حديث (١٢٢) وأبو داود في سنن ١٧٨/٣ حديث (٣٠٧٢)
باب من أحيى الأرض والسهمي في سنن ٢٧٢/٩، ومالك في سنن ٢٢٣/٢ حديث
(١٤٦٤) باب بعض من عارض الأسماء والسنن في الكبرى ٤٠٤/٣ حديث (٥٧٦٦).
وأحمد في سنن ٤١/٣ حديث (١٤٢٤٠)، والطحاوي في معاني الآثار ٣/ ٢٧٧

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠٠ حديث (٣٥٣٣) وفي الأوسط ٢٣/٧ حديث (٢٧٣٩).

الفصل الثالث

في حريم النور والبشر والعين والغشاة ولله ر

٨٥٨٩. قال شيخ الإسلام الأشباه انتهى عما حريم لا يجمع حسنه أحد ما
 غير العظمى، وهو بمنه من غير تاريخي بواعث، وسر العظمى الذي يبنى من الماء باليد حتى
 إلى من حرمه شرافاً في أرض موات، فإنه يستحق الحريم بالدر الذي ذكرنا حتى لو جاء
 إن شاء، وأراد أن يدهم، يجب إرضاءه بغيره، فلو سبها، وروع رعاها، فإنه إن جمع بين
 القتل الذي ذكره

والأصل في ذلك منه عيب الصلاة والسلام من حرم سره، فله فاحولها
 أربعون ذراعاً عطفاً منه، والمرددة المحرقة الأرض، أبواب الإجماع، والقبيل
 أن لا يجمع حريم لأب، لا يستحق الإجماع، والسبل في الموت، والأحياء
 لا يجمع ما وجد إلا في قدر حرم، يكن تركها للقبيل، لا لغيره، وروى، وخرج حرمه، و
 أن حاجة حرمه العن لا تدفع إلا بالحريم.

٨٥٩٠ - سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يجمع من حرمات أربع من
 كل حرم حرمه، أو يستحق أربعين من كل جمع، والأصح أنه يستحق ذلك من كل
 حرم

ومن الشئ من قد لا يكتفي بالأربعين من حرم، لأن حرمه عليه السلام
 دليلاً وخبره، فمى حرمه من غير حرمه، فمى أن لا يجمع من حرمه، أو
 يتحول إلى البشر الذي هو حرمه الأرض، فيستحق سبعة من الأولى، فيراد على الأربعين
 تنقل الحاجة

(١) آخر إجماعه من الأصحاب السامى في صحيحه ٨٦٢، عاين، وأحدثت من حديثه في
 من ٨٦٩، حديث (٨٦٩)، وعمل القرافي في صحيحه ٨٦٣، حديث (٨٦٩)، وعمل
 ٨٦٩، حديث (٨٦٩)، وعمل القرافي في صحيحه ٨٦٣، حديث (٨٦٩)، وعمل
 من حرمه من حرمه، لا يجمع حرمه على حرمه، حال الرضى، قال يكي، قال العمري
 وقيس، حرمه

الذي يترجى، ومن البحر ليس يسمى ماء البحر، وحريمه مفسر بالمعنى
درأها عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندها منقذاً

قال محمد رحمه الله في التواتر حريم البحر ما أصبح مباحاً في الأرض إلا أن يكون
الحل سموناً، أو ما، فحريمه بحر مفسر بالحل سموناً

ولا ٢. فإن ذاب من المنخرج عنه في أرض موات يواد الإمام عند الكفر
بغير إجماع الإمام، فإن خرجها خمس مائة أذرع، ثم يفسر خمس مائة من
الموتى لأربع مائة مفسر بخمس، وهي كل جلت عند أبي حنيفة

والربع الفداء، فإن من أخرج مائة في أرض موات من غير إجماع، ثم
بأي قدر يشق، قال محمد رحمه الله في الكتاب فداء بحرية البحر، فلهذا من الحريم ما
للبحر، ذكره عند الفداء ولم يرد عليه إلا أن مشايخنا رحمهم الله ردوا عن هذا، ففسر
الفداء في الفرض الذي يظهر، ما منه على وجه الأرض بحرية البحر التواتر، فيكون لها
من الحريم خمسة مائة مائة من مائة أذرع بالإجماع، ثم يفسر الذي لا يبيع
ماء على الأرض الفداء بحرية البحر إلا أنه يفسر تحت الأرض وفي حريم البحر خلاف
على ما مر

٥ خامس من عرس منحر، ينادي الإمام عند الكل بغيره من الإمام عنده،
هل مباح ما خرجت من ماء البحر، وأراد أن يفسر من حيث بحرية البحر، هل له
أن يفسر من ذلك؟ ثم يفسر محمد رحمه الله عند الفحص من الكتاب، ويشايخنا قالوا
بمحقق بقدر خمسة أذرع، به وذهب إليه

٨٥٩٦. قال سمن الأسماء الفرس في شرحه في فصل بيتر، استحق
الحريم في الموات من الأرض ما لا حي لأحديه، فاما ما هو من غير ذلك، حي لو حفر
إساراً، ثم أعاد حفره، فحي على منحي حد حريمه، ثم عده لأبسط الحريم من الحيات
التي هو حريم البحر الأرم، لأن في ذلك الحنف الأول قد سبق إليه، وبمستحققة
كما قال عليه الصلاة والسلام، ليس مباح من سموم، إلا أن يكون لأحد، لا يظل حفره

(١) أخرجه في من في الكبرى ١٣٩/١٠ طبع (١٤١٠/١٦٦) من تحريه في صحيحه ١/١
٢٨٨ طبع ٢٨٩١ و٢٩٠٠ من في الكبير ١٣٨/١٠ طبع ١٦٧١ والتمري في ٢٨٨

۱. شرکت

خالد بن عيسى : مصنف وحيد الخلق (بعد جعفر بن محمد بن ثور بن ثور بن
صائب بن بكر بن بكر لاجدهما) واخبره لا حرا لا بجره ولا به الا مصنفه عني
غير ما احتجب به من و ، ستر خا على ان يكون الحريم رالنسب بسبب بعضى على ان
يعرج ، ادهما اكثر ما يعرج لا حرا لا بجره ، ولقد اثنى ثور بن صائب ان يرجع على
صائبه حسب ان ياده عن بعضه صائبه

١٨٥٩٢ - من غير أن يرضى المولى ، فلا حرج به بعد من حنيفة وحده ، فإنه وإن كان أسير محب ، فإنه يخرج لإلغاء الخطين عليه ، وسر الإصلاح له ، وعند جملة المحرمين ، ظاهره حجبهم عن بوق يورثهم ، بل هو ، والله في ذلك من استحقاق المحرم في الشرع ، لا في قياسه ، لأنهم مفسدون ، فالحرج به صواب ، بل هو حرج في الشرع ، وحاشا صاحب الشريعة أن يخرجه من حاشية صاحبها ، بل هو حرج لأن مقتضى قوله هو أنه لا يمكن منع صاحب السر لانتفاعه به ، في الأول ، كما حكى في غيرهم ، لأنه لا بد من موضع يدهم ، هو أوله ، وله لرحمة الله ، ولا يمنع ذلك من موضع ، صحيح فيه الله ، يصرفه من ماله ، ولا بد من ما يصح عليهم عليه من ماله ، فالحرج به صواب ، بل هو حرج في الشرع ، لا في قياسه ، لأن الله يخرج من أصل الشرع من غير حرج ، وعلى لا يحتاج إلى سر ، سر بعد ذلك حتى يحتاج إلى محرم ، لأنه ، غير ، هو ذلك ، ليس في حق استحقاق محرم إلى ما يقتضيه قياسه .

ہم خدا کی عطا کردہ نعمتوں پر شکر ادا کرتے ہیں اور اللہ تعالیٰ سے دعا کرتے ہیں کہ وہ ہمیں اس نعمت سے ہمیشہ محروم نہ کرے۔ آمین

وَيَذَرُهَا رَجُلٌ مُؤْمِنًا يَدْعُوهُ إِلَى اللَّهِ عَدُوًّا لِلْكَافِرِينَ

١٩٤٥ء تکلیف ٢٨٨ والہ کی سی سے ١٩٤٧ء تکلیف ٢٨٧ اور ١٩٤٨ء تکلیف ٢٨٨
١٩٤٩ء تکلیف ٢٨٩ (١٩٥٠ء) کی سی سے ١٩٥١ء تکلیف ٢٩٠ اور ١٩٥٢ء تکلیف ٢٩١
کی سی سے ١٩٥٣ء تکلیف ٢٩٢ (١٩٥٤ء) کی سی سے ١٩٥٥ء تکلیف ٢٩٣ اور ١٩٥٦ء تکلیف ٢٩٤
تکلیف ٢٩٥ (١٩٥٧ء) کی سی سے ١٩٥٨ء تکلیف ٢٩٦

(١٦) وهو لأصل: فريد السبب من جو استحقاق الجزاء

بسمو بدلت حرب به هم، جراته بذا حرب و دله

١٩٦٣ - ١٩٦٣ - المجلد ١٢ - حرب - ١٩٦٣ - ١٩٦٣
 در حربه، ١٩٦٣ - ١٩٦٣ - المجلد ١٢ - حرب - ١٩٦٣ - ١٩٦٣
 «المول في ذلك بهم» لا يصدق الاخره في على - ١٩٦٣ - ١٩٦٣ - ١٩٦٣
 انشوري، مو موضع درخ - ١٩٦٣ - ١٩٦٣ - ١٩٦٣
 من اجل الفريسيه صفت ال - ١٩٦٣ - ١٩٦٣ - ١٩٦٣

١٩٦٤ - ١٩٦٤ - المجلد ١٢ - حرب - ١٩٦٤ - ١٩٦٤
 له الا في ١٩٦٤ - ١٩٦٤ - المجلد ١٢ - حرب - ١٩٦٤ - ١٩٦٤
 «صا» صا - ١٩٦٤ - ١٩٦٤ - ١٩٦٤
 «من يخدمه من يخدم» - ١٩٦٤ - ١٩٦٤ - ١٩٦٤

١٩٦٥ - ١٩٦٥ - المجلد ١٢ - حرب - ١٩٦٥ - ١٩٦٥
 «حرب» حرب - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥
 «حرب» حرب - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥

١٩٦٦ - ١٩٦٦ - المجلد ١٢ - حرب - ١٩٦٦ - ١٩٦٦
 «حرب» حرب - ١٩٦٦ - ١٩٦٦ - ١٩٦٦
 «حرب» حرب - ١٩٦٦ - ١٩٦٦ - ١٩٦٦
 «حرب» حرب - ١٩٦٦ - ١٩٦٦ - ١٩٦٦
 «حرب» حرب - ١٩٦٦ - ١٩٦٦ - ١٩٦٦
 «حرب» حرب - ١٩٦٦ - ١٩٦٦ - ١٩٦٦

الفصل الرابع في كراه الأنهار وأصلاحيها

١٥٩٦ - من أسير لأعظمه إذا احتسب إلى الكفر ، فـ من كان بكرب من حال بيته
لأنه ، لأن منفعة دين عائلته ، من مسلمين ، ومال من أعمال معد شافع حسنين ، وكذلك
عني هذا إصلاح مسانه - شريف مع غرق ، وتصرف إلى ميزه هذا الكرى مال الخراج
والجزيه ، ومن يخشى من جد احد ، ولا يصرف إليه الصدقات بالسرور لأن الصدقات
والعشور تُعبد لمصلحة من جنت ، وهي مصلحة الممراء ، وطرح والجزيه ١٥٩٧ - من أصلاحيه
الخصية وهذه ربه السمية ، يزيد ثم يكون في باب المال من ، فالإمام يسير الناس على
تكراره ، لأن في التكرار منعة العائمه ، وفي التكرار صر ، العامه ، وفي مثل هذا يجري
الصر ، لأن العامه فيه يفتون على ذلك من غير إحراز إلا أنه يخرج بالكفر من كل بطن
تكراره ، ويجعل مؤسسه على الإحباء الذين لا يقدرون على الكفر ، بأنفسهم

١٥٩٧ - ومن أسير ندو دخل تحت القصة إلا أن الم كنه عامه كضعام ،
تكراره هذا التبر على أمته لا على بيت ذلك - لأن منعه ذلك عايده إلى أمته على
الخصيص ، وإن أمي واحد منهم التكرار يجبر عليه ، لأن من أجبر صر تخلفه ، وفي
عنه أخير صر خام ، وإن ثبت أن دفع صر لعدم أولي (و ليس لأحد) بكري من التبر
مير الأرضه ، لصر وب ياهل السر ، أو صر صر ، ولكن يحزن به ، إنه القصة

١٥٩٨ - ومن أسير ندو دخل تحت القصة فالتكرار به حاصه ، تكراره على
أمنه ، وإن أمي منهم بكري ، في يجبر لآتي ، فعد اختلاف المسبح

قال بعضه بختيار ، وإليه ملك شمس الأئمة أسير عيسى رعيه الله ، وقال
بعضه لا بدور ، وربه مال الله فهو جعفر رحمه الله ، من يرفع الأمر إلى الإمام حتى
إن الإمام يأمر بالآذان بكري - مصعب النبي على أنه يسوق مؤمنة الكفر ، من مصيبه من
الشرب أن يسوق مؤمنة ، يجب الأمن من التكرار فقط ما يبلغ مبلغاً لا يدعو إلى مصعبه من

الفصل الخامس

في بيع الشرب وما يتصل به

١٨٦٠ - قال محمد رحمه الله في الأصل: إذا بيع شرب برون، أو أقل من ذلك، أو أكثر، فإنه لا يجوز، إما لأنه ما لا يملك، لأن له قبل الإحراز بما وضع للإحراز لا يصير مملوكاً لأحد، ويبيع ما لا يملك، لأن لا يجوز أيضاً لأن البيع مجهول.

ومع ذلك، شايح بيع كانوا يجوزون ذلك، وكانوا يقولون: إذا أكل بلغ بمأكلوه ذلك، والقبض بركت يابس من، والقبض أبو جعفر واستاده الفقيه أبو بكر البجلي وغيرهما من شايح أم يجوز ذلك، وقالوا: هؤلاء من مائة واحدة، والقبض لا يركب بمأكل بعداً واحداً، وكذلك لو استأجره لا يجوز: ما ذكرنا من المعين، ولمشخص خاص في الإجارة، لا لإجارة عقدت على العين مقصود، ومحل الإجارة المنة دون المعين، فإذا ما عه، أو آخره مع الأرض، فهو حائز، ويدخل الشرب في البيع والإحراز مبيعاً للأرض، دون يدخل مبيعاً في البيع تبعاً لمعبره، وإن كان لا يدخل مقصوداً، ألا ترى أن أطراف العبد تدخل في العقد مبيعاً، ولا تدخل مقصوداً هذا ما بيع الأرض مع شربها

١٨٦١ - وأما ما بيع الأرض مع شرب أرض أخرى غير الأرض المسعة، هل يجوز بيع لشرب أم لا؟ ثم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب

وحكى عن أبي عمر محمد بن أبي سلام أنه يجوز، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله، وإليه أنشد محمد رحمه الله في الكتاب، وأما إذا استأجر أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز

وتلحق أو الشرب في مبيع البيع للأرض من وجه، الممنوع من وجه، فصل من حيث إنه يهود بفسه، تبع الأرض من حيث إنه لا يشهد بفسه من الأرض فمن حيث

إنه يبيع لا يجوز بيعه من غير أرض أصلاً، ومن حيث إنه أصل يجوز بيعه مع أي أرض كانت، أما في حق الإجارة فالسرب يبيع للأرض من كل وجه لأن الإجارة في الأرضي فلا سفاح من حيث الرقعة، ولا يسميها الرقعة بدون السرب، وإذا كان السرب نفعا للأرض من كل وجه في الإجارة لم تجز إجارة السرب مع أرض أخرى كما لم تجز بيع طرف السرب لغيره أخرى، وإذا قال: «صك هذه الأرض بألف درهم، وبعثك شربها، هل يجوز بيع السرب؟» استوفى المتباح فيه، بعضهم قالوا: لا يجوز؛ لأن السرب صار مضموناً في البيع، وبعضهم قالوا: يجوز؛ لأنه بقي نفعاً من حيث أنه لم يذكر له نفعاً سوى ذكره للسرب تماماً بقاؤه، يملك هذه الأرض بألف درهم، وبعثك شربها بثلثة لا يجوز، لا اختلاف؛ لأنه صار أصلاً من جميع الوجوه، وعن هذا الخلاف إذا قال: «بعث منك هذا السرب ألف درهم، وبعثت منك طرفة»، هل يجوز البيع من الأعراف؟ وعلى هذا الصواب والفروق

٢-١٨٦ - وإذا اشترى أرضاً، ونعم يذكر السرب، ولا يسمي الماء، ثم يدخله في البيع، وإن ذكر السرب، ولم يذكر المسيل دحا السرب في البيع، ولم يدخل المسيل، ولو اشتراه بكل حتى هو به كان له السرب ومسيل الماء جميعاً، وكذا إذا اشتراهما بغير القفا، وكذا إذا اشتراهما بكل قليل أو كثير هو فيها أرض.

٤-١٨٦ - وإذا اشترى أرضاً، ولم يذكر سرب دخل السرب في الإجارة استحساناً، وإن قال لأمر سمي يرحا من مبرك على أن أسعيت يوماً من شهري الذي في مكان كذا (كذا)، فهذا لا يجوز؛ لأنه إما أن يمتنع هذا حارة أو بيت، وأي ذلك ما اعتبر لا يجوز لأن حارة السرب وبيعه وحده داخل

وكذلك إذا قال: «أعطني يوماً بمقدمة عيدي هذا شهر»، أو «د»، برمي، أو قال: «مركوب طرفة هذه شهر»، أو قال: «كذا وكذا يوماً»، فهذا كله داخل في ذكرها

٥-١٨٦ - ومن صاوى لبس اللبس رحمه الله: «باع ماء بمجاربه بغير أرض»، وفي تلك القرية الخراج على الماء، وباع أنياه بمحاربه، فالبيع جائز لأن البيع وقع على المحل، والماء دخل فيه نفعاً، ولا خراج على المشتري؛ لأن الخراج وظيفة الأرض التي يمكن زرعها لا وظيفة الماء.

وجبه ثلث: شربى شرباً غير ثوبى، وقصد به جامع الزعم، فاشبع في شرب
 لأجله إلا أن يجره التبع لا يجره لأنه على ملك الشارع، لأن شربى الشرب وحده
 غير جائز، فكان حكمه من عطية أبي سعيد رضى الله عنه، وهذا هو ما علقه من
 صحيحه لا غير ذلك، وحده يجره ما طوى، بل هو من ماله من غير محض من
 كد، فخصه في باب بيعه في شراء الأرحمين، وإذا كان شراء الشرب في عام
 الصورة فانه يمكنه شربى ناقص، ويغير بالناقص، فيجوز كما هو المذهب في
 سائر الأغذية النقص

١٩٠-٦ من شربى من الثوب وسمه في ثوبى، ربح به ثلثه وحر وبيعها
 بهر فيه محرر به، ونقصه، وبيعها شرباً طرياً مع صاحب المظنة عليه، وذكر في
 المصنف هذا المظنة الطري، حكمه من أى نصير قد مع المظنة فلا يجر في ثوبى
 غيرها

وكانت العطية ثم يبيع رضى الله عنه على أن يشرب من ثوبى من الشرب
 وبيع الطري، لأنه من الشرب من أبيع

١٩٠-٧ من شربى من ثوبى، ربح ثلثه كرم، ربح به ثلثه من ثوبى، حر
 ولا حر من حر، وكان معاً من ثوبى مع شربى معنه لعمامه من ثوبى
 المظنة، ذكره، ولم يبيع في ثوبى، وثى عطية لعمامه على وجهين
 إما أن كان ملك المعتبر، أو كان ملكه، وإذا كان ملكه مستحقاً لم
 يذكر الشرب في بيعه، ولا يصح ولا دالة في ذلك، بل سبب في البيع وإن ذكره، كما
 فيصاح، وإن دالة، كان من مضرى حر، إنا، فى، به، ويقوم كل مشتري مقام
 يثقه، ولا يبيع به بغيره، وإن كان المثلث، حياً، به، ثم يذكر الشرب في
 البيع، لا يصح، لأنه لا بد من دخل بعد البيع، وإن ذكر به، مع عطية المثلث، أو لا ثم
 يكن لصاحب المظنة شربى حر، كما، ولا يشترط أن يبيع مع الأول أن يكون له
 حر آخر، إنا، لم، المظنة المضمرة، وإن يبيع المظنة المضمرة، ولا كان لكل واحد منهما
 حر آخر، إنا، به

١٩٠-٨ من شربى من ثوبى، والشرب والأحرى به، ربح به ثلثه ببيعته من ثوبى

بشرطه في الأرض، ولم يبع نصيبه من الأرض. فإن ذلك لا يجوز، لأنه باع حصه من قطعة معلومة من موصوع كان مسكناً به، فلا يجوز، لا بأد صاحبه. كما قالوا: في دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه من بيت بعه لم يجر، لا برضاه صاحبه، كما ذهب.

ذكر المسألة من هذا الوجه في الأصل، ولم يقل لا يجوز البيع في الشتر والطريق جديداً، أو لا يجوز البيع في الطريق خاصة

١٨٠٩ - ليس شترنا من قال لا يجوز البيع في الشتر والطريق جميعاً في قول علماء رحمته الله جميعاً، لأن الشتر مع الطريق كشى واحد، لأنه لا ينشأ لاستحقاق شتر من غير الطريق قصار كشى واحد. وإذا قصد البيع في بعضه لم يدر في كله كما قالوا فيمن اشترى سبعا من بئرهم أو بستانهم ولم يقد حصه من شترها، فله البيع في الفضل، لأنهم لم يبيعوا حصه واحدة، كما ذهب.

وصم من قال لا يجر النسخ عينا في قلمس قول أبي حنيفة رحمه الله، أنه على قول أبي يوسف ومحمد يجوز النسخ في البيت، لأن الصلعة واحدة، وقد قصد بعضها، وصار كما لو باع عشرين كروا واحدة منها بثلث، فإذا أحدهم حر

و منهم من قال يجوز البيع في البئر، ولا يجوز في الطريق، حديثاً، قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهذا القول أصح

ولو باع نصف الشتر من غير طريق حر البيع، وكان يسمى أن لا يجوز له بيع أحداهما أنه باع نصيبه من قطعة معلومة من مكان معلوم مشرب، فلا يجوز، كما في دار مشترك إذا باع أحدهما نصيبه من بيت بعه.

والقدي أن باع من لا يمكن أن يشتري نصه، أو يشتري إلا بغير نقض المقار إذا باع، ونسب الشائع به (مشتري) وهي لم يكن يشتري من لا يمكن أن يشتري منها حتى بغير فاضلاً، وإذا اشترى ما لا يمكنه نصه، فلا يجوز، كما لو اشترى أبقاً.

والجواب عن الأول أن الشتر إن كانت قطعة معلومة من مكان مشترك إلا أن الشتر لا يحتمل القسمة، وإذا لم يكن محتملاً للقسمة لا يحتاج الساكن إلى قسمين مختلف

میکنند و این را مایه اسرب میگویند. اما در بعضی کتابها این را که از آب است میگویند مایه اسرب است. و این را
 در بعضی کتابها مایه اسرب میگویند. و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است. و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است.
 و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است. و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است. و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است.
 و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است. و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است. و این را که از آب است میگویند مایه اسرب است.

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

١٨٦٢ هـ. عدي دفترة كله في القاء المتفدك الذي يكوو بهيم في احمديه. فاما
القاء الذي يحمده من حين الى والدي حذفت الصايغ فيه. فان معصمه يكوو لأجل
الأهلي ولاية العيس من أهل الأسفل، ولكن ليس لهم ان يتصو، أو يصعدوا الإهرار
رأجل الأسفل من معصمه. فاما ما هو صحيح عند حتمه، ووجه ذهب مجلس الأئمة
فمنهم مني. وان معصمه الخوادم فيه كجواب في القاء اسفرت اذا دخل في الشهر
السنوت لأرداء، فكل رة من شهر اشرف صار من ثياب أهل الشهر، كما هو صحيح
فيه ماء انوادي، وكن حرات سرفه مئة، فهو ما يوثق فيه، لأن يكون القبحو ليل.
ومعمر عبي روجه الأرداء، فحيث يتولوا لم يسبقه إليه يده

١٤٤٠ هـ. كان الفهر من قوم، ولهم عليه ترصيع، فوردوا حرمهم ويخبري من هذا السير
 سراً لأحد كـ... من هذا السير فوالله ما يرى أحداً من يركب به ذلك إلا يرضه.
 فسر كـ... إذا أراد أن يركب إلا أن يركب من هذا السير، لأنه يريد أن يركب
 يركب له، ولأنه يركب منه كـ... وأما إذا أراد أن يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا
 السير، فلهذا لا يركب، وكذا لو أراد أن يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا
 ذلك لا يركب من هذا السير، بل يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا
 السير، بل يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا
 لم يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا السير، فإنه يركب من هذا

٨٦١٣ - قال محمد بن محمد بن أبي الأصبغ: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من أصحابه أتته في منزله فوجدته قد مات فقلت: يا أبا عبد الله، ما فعله؟ قال: مات ميتة حسنة.

وان قال اجعل في نصف شهر ذلك نصفه، فإنه كان في بعضي سددت عليه ما بدا
 تر، وإذا كان في حصص بعضها كله، فليس به ذلك لا برضا أصحابه، بل برأضيا
 على ذلك وتقام عليه مائة، به بقا أصحاب الأسفي أن ينقص خان به دنته لا ركل
 واحد، منها مذهب صاحبه نصف من الرمعي وثمة من الجهر، بمصير أن يرجع في
 علوته مئة شاة.

١٦٦٤ هـ - قال: ساكن ان يوسف رحمه الله في قبره في يوم ماخذ منه من التبر
الاهم، ولكن واحد من علي هذا التبر الحصى، وكذا من حدهم في اسفل
قوسه، غرد ان يكون سيرة، ويحمله في قفله فوضه بين له دنتا، لأنه يكثر منه
مشوكة، ولأنه يأخذ زيادة من الماء.

« كذا قالوا في كتابه في أعلى الفحص ، وأراد أن يجعله في أسفل الفحص فليس له
دفعه فذموا الأول ، لوقى بين سائر الفحص وبين الفحص فحاش - لهذا الطريق إذا كان
خاصا فظهر في سكة عبر بالذات أو ، وحاشي أهلي السكة كذا ، في أعلى السكة
أو جعله في أسفل السكة ، وكان باب دارة في أسفل السكة أراد أن يجعله في أعلى
السكة حيث له دارة ، لأن في الطريق يصرف هو ، جذار هو ، ولا يدخله غيره
حقه ، ولا كذا في البحر »

۱۸۶۵ء سال رسالہ میں ہدہ انکوی فرود جب حب دہشتہاں سے مرصعہا
نیکوہ گنجر اخلد لیا، فالہ نہ، ذلک، و صبر و مہا سر میں قوم لکان واحد اسم عنی و اس
تقدیر کوہ فرلار حد اسم ان پکری الاقداب۔ و فصل انکوہ عن مرصعہا بکوہ اکثر
نصراً لتمام فالہ ذب

قال شمس الأسماء أحمد بن أبي رحمه الله حكاية عن أئمة حمدة الله هذا العلم أن
الكنوة كتاب مسند، ثم أصبحت، هو الذي يبيحه إلى خاله لأبي، أبدا علم أنها إذا
كانت في الأسماء الصفة، فإذ أن يسلمها ليس له ذنب، وبه أشار شيخ الإسلام
في شرح كتاب الأسماء، وصيغ الإمام "شخص الأسماء" المسمى حمدة، به جرى
فقال على إطلاعه كما ذكر مسند في الكتاب، وقال به ذلك على كل حال، قال.

ج ١٩ كتاب العرب ٩٢ حصص ما جمعه الزبلي وجمع غيره من فضلاء
 لأن نسبة آل من الأص من ربه لا يكونه صفها لا ربه، النسخ والرفع، هذا
 هو عبارة مناصره من النسخ، وإن لم يعلم خبر الكثرة في الأصل قال شيخ الإسلام
 يستعمل ما ركوى من ذلك النسخ في الحروف والمعادلة، وإن كان يرفع الكثرة ويكتب
 منعه ليدخل، في رتب بطلا قال في التكملة، في ذلك من غير نقص، وفيه من
 شمس الأنسنة السرخسي

قال سيبويه الأسماء الخمسة من سبيح الإسلام هو الله، محمد، نبي الله، علي، وفا
 إذا كان هو مفرع من نكته إلى الخليفة الألهي، أنباء كان من الأصل كذلك ليس به قد
 برقمه

١٨٦٦- قال سيبويه هو يربا أديم في طرحه، ثم الجارية، وأبو بكر
 التكره عن فم سهر، ليرحمها على أربعة أذرع عن فم السهر، في السهر، قال سيبويه
 ذلك، وهو ربه، الألف التي فيها الكثرة في فم السهر، أديم في فم السهر، في فم
 صفة لير، فجمعه في سهر، ويدخل في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم
 يربا، يا أحمد، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم
 يدخل في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر

٩٥٦٧- إذا سمي ابن من خمسة وألها، وشده في أرض حارة، فهذا اسمه
 على وجه، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر
 في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر
 في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر

ودار محمد، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر
 سبيح الإسلام، محمد، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر
 محمد، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر
 في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر
 في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر
 في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر، في فم السهر

صاحبه، أو لأنه سب منه، وقد نظيه من لوقظ في داره، واحسروا حازه إلى أن قد
داراً يوجد مثله من الدار، أو عاده لا يقيم، وإن كان بحاله صم، هكذا ذكر شيخ
الإسلام، وذكر ضمن الأئمة السرخسي في مسأله إبعاد داره لا صم من غير
تفصيل

وقد شكك إدرت من جاره، فهو على هذا التمهيد أيضاً، كذا ذكره شيخ
الإسلام رحمه الله، وكان الشيخ الإمام إسماعيل القرطبي يقول: «دسني أرضي نفسه
سباً معاناً، أو يعدي إلى أرض غيره، إلى لا يقيم إدر كان معدي في السبي في بوبته
يقبلو حقه، فأما السبي في غير بوبته، أو في بوبته زيادة حتى حقه يصم، وعلى إذا
سبي قوضه سباً معاناً، أو يعدي إلى أرض حاره وهو يرى، ولا يجر حازه يصم،
ذكره انقالي

وقيل إدر سبي أرضه سباً معاناً، ويعدي إلى أرض جاره، إن كان الجار قد
تعهد إليه بالاحكام فلم يفعل صم استعفاء، كما في بخاط انائل إذا تقدم إلى
صاحب، بخاط، بل لم يجرم بدت حتى تعدي، فلا صم

وإذا كان من أرضه جرح، فهو سبي أرضه، وتعدي الماء من ذلك الجرح إلى
أرضه أضرار، طاب كذا لا يبعد بالجرح، فلا صم، وإن كان معدي ولم يصد، فهو
صم، كذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب النهر، وم فتاوى العسلي ذكر
مسألة الجرح، وجانب أنه لا صم من غير تفصيل

١٨٦٨ وقد فتح رأس النهر، فقال من النهر من إلى أرض حاره، إلى فتح من
الله فقتلوا ما يفتح منه في مثل ذلك النهر عرفاً وعادة، فلا صم، وإن كان بحاله،
فهو ضام، هكذا ذكر شيخ الإسلام

وغير البقالي إذا فتح ماء، ثم تركه، فإن زاد لفتح النهر، وليس فيه ماء، مع
جاء الماء، لم يصم إن لم يرد في الفتح على سمهم ما يفتح، وكذا إن اضطر الماء.
ولم يصد ولم يرفع البكر الذي عبد قوضه إن كان القوسم من بكر مثله

١٨٦٩ وفي قوله أي اللب وحمه الله - إدر سبي أرضه، فدرسل الله في
النهر حتى حاز من أرضه، وقد كان طرح وحل أسفل منه في سب بران، فقال الماء عن

وليلا لا يجهل

١٨٦٢٤- إذا استهلك الرجل شرب وحمل ما كان قد شرب يوم من قديم جاء رجل وسقى بهذا الشرب أرضه نفسه، ذكر الشيخ الإمام الزاهد عن البحراني في الجامع الصغير أنه يضمن، وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الشرب أنه لا يضمن، وإنما لا يضمن يومه من استهلكه إن كان يملك استهلاكه بحقه وهو الشفة، ومن ملك استهلاك شيء بحقه إنما استهلك بحقه أخرى لا يضمن، كالماء الذي دخل الخرب إذا استهلكه الميت بالإعراق لا يضمن؛ لأنه يملك استهلاكه بأن يخلط بأبيه، فلا يضمن إذا استهلك بحقه أخرى

والثاني: ما إذا قيل لأحرار بالأولى لا يصير محرم، وإنما أنقلب ما ليس يملك له، فلا يضمن، من محمد رحمه الله في مبرين، حلي، أحمد أحدهما فيه سكراء فهلك درع سربك بعضه عطشاً وبعضه عرفاً، قال يضمن ما هلك عرفاً، ولا يضمن ما هلك عطشاً

١٨٦٢٥- وإذا وضع سكرام في نهر العامة لم يضمن أرضه، فسمى أرضه، وترك السكر كذلك، ثم رجع الماء، ووقع في نهر رجل بسبب السكر، ونقص درعته، لم يضمنه من سكره، إلا إذا أضر ذلك أحد، فوحرى بنفسه، متى ألحقه الأول الضمان على محرم، وفي الرجح الثاني، الضمان على الذي سكر

١٨٦٢٦ سقى أرضه من نهر العامة، وعلى نهر بعمدة نهر جملته مشحونة العوام، فدخل الماء في أنهار الضمائر، ونقص بذلك أراضي لوم، فهو ضامن كونه أخرى فيها الماء

١٨٦٢٧- في "صاوي لمي التل رحمه الله" رجل أقتر شاة حبشة في نهر الفخوة فقال بانياء إلى طاحونه فخررت الطاحونه قال، ما كان السير لا يحتاج إلى الكراه لا يضمن، وإذا كان يحتاج إلى الكراه، فهو ضامن إن علم أنه خسر من ذلك، فلم يجعل ضمن معديا في الإكراه، إذا كان السير لا يحتاج إلى الكراه، دليل ذلك حوبه، ويهيى أن هذا، إن استقرت في الماء كما ألفها، ووعدت، ثم دعت أنه لا ضمان عليه من كل حال، لأنها لما وقعت ساعة لما تكن مذهب في الطاحونه مضاعفاً إلى فعل الملقى، وإذا يكون مضاعفاً إلى فعل الماء، ولهذا، أمته كثيرة في الشرع، من جمله

الفصل السابع

في الدعوى في الشرب، وما يتعلق به، وفي منع بيع بيعة

١٨٦٢٢ - قال محمد، رحمه الله في الأصل: رحل آدمي في يدي رجل سرباً
بعير لآخر، منه به، وأنام على ذلك فيه، فالتقياس أن لا تقبل بيعة ولا يقضى له
بالشرب، وفي الاستحسان نقبل بيعة.

وجه الفس أن مطلق الدعوى محمول على التجارة، كسطين الإقرار بالشرب،
محمول على إقرار بالتجارة حتى مع الإقرار بالدين من الضميمة المأذون والعمد
المأذون، وإد حمل على التجارة صار كأنه من غلب ولو لم يعلب لا يحض به
بالشرب؛ لأن لزم الشرب وحده لا يجوز.

وجه الاستحسان: بأن الدعوى مطلقاً محمول على التجارة؛ لأن دعوى قسرم
بالتجارة دعوى صحيحة.

ولذا لم يرد به عمل بيعة، ويحمل على أنه اشترى الشرب مع الأرض، ثم
باع الأرض وحده، وبترك الشرب لنفسه.

١٨٦٢٨ - وإذا كان رحل سرب في أرض رجل أزد صاحب الأرض أن يحس
صاحب النهر من إجره الماء به، فإن كان الماء جارياً إلى أرض صاحب النهر وقت
التصويت، أو علم أنه كان يجري إلى أرضه قبل ذلك، فإنه يضمن بالنهر لصاحب النهر
إلا أن يقيم صاحب الأرض السببة أن النهر ملكه، وإن لم يكن الماء جارياً وقت
التصويت ولا علم جريانه إلى أرضه قبل ذلك فإنه يضمن لصاحب الأرض بالنهر إلا أن
يقم صاحب النهر البيعة أن النهر كان ملكه.

١٨٦٢٩ - روى الحقاني قال هشام: سألت محمداً، رحمه الله عن مير عظيم
اشترى لأهل قري لا يحصون حصة قوم في أعلى النهر عن الأسمين، وقالوا: هؤلاء

وحيي يطيها، وقد نزل في فصل من بل هو لنا قلة، وذو هو بده به، فان إذا كان
 امر جري إلى الأسد، يد من حسمون ميث عامي حذنه يعزو كذا ج، و، يشوهم
 حته حسمنا كذا كان، وبس الأعراب لم يذكروا، عجم، وإن كان قد حسمنا على
 الأسفل يوم حسمه، وأذكر عالم أنه كان من إلى الأسفل، عسى، وإن أهل
 الأعلى حسموه عجم، وأد أنه الأسفل حته أو الفهم كذا بحرق إجم، وإن من
 الأعراب حسموه عجم، من الأسفل بر الأعراب حسم، عجم، وإن كان يوم
 عمل عجم حسمه الأعراب، بر عجم، وإن لم يحسم كذا من الأسفل، وفعل
 الأسفل من حسمه، بده الأعراب، إن كان كذا عجم، وقد ادعى أن فهو الأعراب
 حسم عجم سبل الكمال، وبس الأعراب حسمه عجم، وإن كان حسمه الأعراب
 من حسمه الأعراب، حسم حسم، وتكون قصة السرب عجم، وإن حسمه الأعراب

قلب از پاره‌های شیرین لایحه‌ها و اوراق معصوم مد - ۱۲۰ ، و این نام است که
 آفریده او را لایحه حسنی و حسنی بیا لایحه سنت انقرون بدعو ، حد ، و اتمام ثبوت ،
 در معنی کتب لایحه حسنی ، و در حسنی معصوم : و لایحه الفصحی الکدر .

[illegible][illegible]

سببه من جهة الأرض إلى الشرب، وساحبه صاحب الكثير شرب، كما في الطوبى استويا
في سببه الاستحقاق، فيسوياد في الاستحقاق، لا ريبه من جهة إلى الطوبى
والعقوب. ووجهه صاحب المهر في المورور، ووجهه صاحب الكثير سواء من الثمن
في فائده يخدمهم على مدار الخراج، والصحيح من جهة دعيتهم الله

١٨٦٤١ بهر حار نرحل في أرضي وجن، فدعى كل واحد منهما سببه الشرب،
ولا يعرف من يدعي. فعلى لوق أبي حنيفة رحمه الله يقضي برب الأرض،
وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله يقضي برب صاحب سيرة، فيكون خريدا
النهر، وماله هذا لا اختلاف لا يظهر في هذه المسألة. لأن من له أرض من عدم
المسألة لا اجتماع، وإنما يظهر في أن لزواجة والعقوبة على أنسبه إلى من يكون،
وخاصة الخلاف يرجع إلى صاحب النهر، على يد من يدعي، ووجهه غشوه
بمنطق، فيكون غير من يدعي صاحب الشرب أنسبه، فيكون به، رضى لوق أبي حنيفة
رحمه الله لا يستحق خريم سيرة، فلا يكون المسألة في يد صاحب النهر، كما لك
هي في يد صاحب الأرض. لأن المسألة بالأرض من النهر، لأن المسألة صاحبه
للزواجة والعقوبة عليه، فالأمر والنهر، فيصلح لذلك. فكان المسألة للأرض من
على طرفه، لأن من لا نازع في مس، وليس ذلك بشي، في يد أحدهما
غير تدعى يد أحدهما، هو أنه مما نزلها فيه قصص بالتنازع فيه، تدعى فادى في يدهما هو
أنسبه، كما أن تنازع الله في أحده مصر على ملك هو موضوع من الأرض، والأخر
معلق على ملك أحدهما قصص موضوع في كذا كذا، هو معطى على يده، كما ههنا

١٨٦٤٢ وإذا كان ربح من سيرة أرضه، فدعى به ربح شرب يوم في النهر،
وأقام على ذلك به، لم يثبت به، فعلى له بذلك استحقاق، لأن هذه شهادة على شرب
معلوم من غير أرض، والشهادة على شرب معلوم معجوز. وإن كان الشرب غير أرض
والشرب ههنا معلوم، وهو يوم من ثلاثين يوما

وإذا ادعى شرب يوم في النهر، وشهد له أحد الشهادتين بشرب يوم في
النهر، وشهد الآخر بشرب يومين في النهر، فذكر أن في قياس قول أبي حنيفة رحمه

فيه إيجاز من كتابه ، و شرب ما يشرب إلا من ماء بارد

١٨٦٤٤ - ادعى علي بن شمر أن شرب مع شرب ماء درهم ، ماء شامسي
سجد أصح ما شرب (أرس) و شرب ماء شرب و شهد و شرب ماء شرب لا من و شهد
ذلك من لا من ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب لا من و شهد
ها أو شهد ماء شرب ، و شرب ماء شرب لا من و شهد
لأرس من شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب لا من و شهد
و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب لا من و شهد

١٨٦٤٥ - إذا كان من يوم يوم على أرضه ، و شرب ماء شرب
ذلك ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
ذلك من ، و لا من شرب لا أنها من شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
لأرس ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب لا من و شهد
و شرب ماء شرب ، و لا يكون لأرس ماء شرب لا من و شهد
الاستعداد ، و شرب ماء شرب

وجه الاستعداد في ذلك في المقصود من شرب الماء لا من
شرب الماء ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
و شرب ماء شرب ، و لا شرب ماء شرب

و إذا كان من شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
عنه ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
و إذا كان من شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
من هذا الشرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
استحسن أن شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب
شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب ، و شرب ماء شرب

نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل

۱۳۵۱ ل. ۱۰۰۰ و ما یفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
والاخری لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
۱۳۵۱ ل. ۱۰۰۰ و ما یفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
الایفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل

۱۳۵۱ ل. ۱۰۰۰ و ما یفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل

۱۳۵۱ ل. ۱۰۰۰ و ما یفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل

۱۳۵۱ ل. ۱۰۰۰ و ما یفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل

۱۳۵۱ ل. ۱۰۰۰ و ما یفعل لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل
نوفه الیه لایردانی الا فی بعض بعضی لایفعل لایفعل لایفعل لایفعل

هذه الأشياء يبرهن بها أو أريد الدلالة على ملكة غيره يكون صامداً ، ألا ترى أن من صلب في الشرب
مستقفاً ، وهو يجب أن يمتلئ لشرب وجعل جافاً ، فأنشد ذلك المذبح بعض سانه كان نقى
صه صفاً ، وإن كان قد صب في ملكه غيره ، كذا يجب

١٨٦٥٩ - في البهائي : إذا كان ماء الشرب في لوم عن شيء ، معلوم ، فحرمه
المطبخ - واجتماع إلى حجر ، في الأرض ، على سم يجر على بعضها من كل حال

١٨٦٥٦ - في العيوب : هي أو حتى أو قنطرة أو غيرها ، سم يكن لأحد أن يسقي منها
أرضه ولا رده ، لأن من صلب ، لأن من صلب في أحد حق المصروف ، فذلك على
المصروف ، ولم يوجد مع هذا ، بل ذلك ، فلا يصح ، وقد يرد في ذكر ، سبب الإسلام
رحمة الله في صلب شرب يوم لا تذكركم شرب أن يرفع لأم إلى الإماء ليؤديه بما
يرى من جنس والنصب والنسب

١٨٦٥٨ - في التناول : ثم في أربعة من - ويحب التكرم عائد لرجل خصص
أشرف أحد الناس ، الأربعة الحائط ، ولما أن يسوق إليه ماء ، يعني نصيبه من ماء
السكر ، والشرب ، السلافة بمصروفه ، فإن أراد أن يسوق في حديقته ، فله
منه ، وإن كان أن يسوقه في صحنه ، لم يكن لهم من ماء ، إذ كان شرب الحائط
أشرف من هذا

١٨٦٥٩ - في المتبلى : قال عمام : سالت محمداً : حبه الله في شرب يجرى في
قرية يحب تلك القرية ، على ذلك الشهر شربهم فاشعة وبذوبهم ماء ، وعليه عرس
تسجدهم إلا أنه ليس بهم حق في فصل الشهر أو أن يأتوا شهر عرس الشهر عن تلك
القرية : وهي ذلك غرب القرية ، قال لهم ذلك ، قال : وسأله عن رجل له قنطرة حلالة
عصا أشجار بماء أراد صاحب القنطرة أن يصرق قنطرة من هذا الشهر ، ويحرم له موصفاً
أعز ، قال : ليس له ذلك ، لأن لأشجار التي على حافتها هذا شهر حق شرب من هذا
شرب ، ولو ما صاحب القنطرة ، كان صاحب الشجر سمع جوار

١٨٦٦٠ - وفيه نص : قال أبو يوسف : رحمه الله : لو دس رجل بصره في الحنفية
غيره ، فهو ضائع لما ربي وأفسد ، ألا ترى ؟ في بيع قصب والذبح لأجبه معاملة قاني

وأيضاً شبه الأحماء المروح، وفيه أيضاً، وقال أبو حبيبة ليس لأحد أن يأخذ الفكريت
والفسروج ولقار إذ كان في منك وحن إلا يلقته، وإن كان يسبب في حرمة آفة من
أرضها، فلا بأس لمن يأخذ ما لم يظلم له مالكاً، وكذلك السمار في حبال والفروج،
والأودية من الشجر الذي لم يصرمه الناس، وكذلك المسمل يوجد في الجبال
والغياض^(١).

٥٢٦٦ - في الوالعات للناظي مبرور هو اصطغر على أن يسموا الكل
والحد مهم شرط، وفيهم غائب تقدم، فله قد ينقص فسميهم حتى يغيب في حده إن لم
يكونوا أرضوه. وإذا كان أرضوه ليس له أن ينقص؛ لأنه لا ينقص الباقى، وهذا بخلاف
قصة العور والأصم، إذا كان واحد من الشركاء غائباً، ولم يكن عن العائيب خصم إذا
حضر، ولم يرض به كان به أن ينقص فسميهم، وإذا كان أرضوه حقه، لأن النفس هناك
مقيمة؛ لأنه من أحد النسمه ربما يقع في نصيبه غير ما وقع في نصيبه في القصة الأولى،
ويكون، وقع في نصيبه في لكره الثانية أجود.

أما في مسألة الشرب فنقص "القصة لا يفيد؛ لأننا لو نقصناه لأحد مثله، وما
يعينه بنفسه أثبتناه، فلا يكون النقص مفيداً.

١٨٦٦ - وبما استأجر الرجل موعداً له وقتاً بعد راحة أو ثوب أو ثوبهم مساة
سنة، فالإجارة باطلة، ولا ضمان عليه فيما ادعاه المستأجر، فإن كان بعدى آخر الموعود
قد فسر العبد، ثم أعانته، أو راعه فمقتة، وبما فيه حائر، لأنه أبتى، بل يملك به حكم عقد
المال.

فإن قيل كان يجب أن لا يملك، لأن الإجارة وردت على العين، والإجارة على
العين لا ينعقد لا حائز ولا ماسدة، ألا ترى أن من استأجر بحيلة لينتد ثمر به بعد،
ونقص المؤجر العبد لا يملكه، لأن الإجارة وردت على العين.

فكنا هذا الجواب عنه هكذا إذا وردت الإجارة على العين من كل وجه، وهما

(١) ومجم. طباع.

(٢) هكذا في ٢، وكان في غيرها في نفس القصة.

المكان بينا السرعة عليه لم يصير ملكاً، وإن كان لعامة المسلمين؛ لأنه لا يقطع عنها
أولعاهم، وما كان لعامة السرب، لم يقطع عنها ارتفاع السرب لا يثبت إلا حواء، وإذا
لم يملكه "فقد أجر موصلاً لا يملكه للاستقاء، ولو أجر ما يملكه للاستقاء لم يجر، فهنا
أولى، وإن أجر صم لوضع الغرب، وليقروا فيه لا يجر، الإجارة أخص، ولا يسر جب
عليهم أحراراً، لأن هذا المكان بقى على ملك عامة الناس، فكل من استأجره، فإما
استأجر موصلاً حتى لا يندفع به من غير إجارة، وكان يملك من يجر ملكاً يستأجر من
صاحب الملك كان الإجارة بائناً، كذاها

في دليل بلاجر حتى الانتفاع بهذا المكان، وفي هذه الإجارة منع انتفاع به
قلنا أنه الانتفاع بشرط أن لا يضر غيره، ومنى استوجب لأحر أضر بالغير.
وليس له مثل هذا الانتفاع

١٨٦٦٤ - فب محمد وحمه الله في آخر كتاب السرب راجع من حائط من
حديقة على الثراب، فأنجد عليها رحي، أو يس في طريق المسلمين به، فخاصمه في
ذلك واحد من المسلمين، أو من أهل التبعة سوى العبد أو الصبيان، فإنه يقتضى عليه
بذلعه، سواء كان يضر بعامه، يستعمل أو لا يضر بهم، هكذا ذكر

وقال محمد بن سلعة البلخي لا يقتضى عليه بالهدم إذا لم يضر بالمسلمين، لأن
الخاصم منع في المحرومة، إذا لم يكن في حقه ضرراً بالمسلمين

وجه ما ذكر في الكتاب أن الخاصم ليس بمنع لأن هذا الصبح وإن كان لا
يضر بالمسلمين في حال عيسى يضر بهم في الثاني؛ لأنه يجر أو يكثر الرحمة في
الطريق، فلا يجد الناس سبيلاً إلى التطرق في ذلك المكان، وهو القاسم الصغير يجر،
إنما يلتفت إلى محرومة الخاصم إذا لم يكن للخاصم في طريق العامة، وهي الثراب
مثل ما للذي يخاصم معه، أما إذا كان للمخاصم مثل ما لدى بعامم معه لا يلتفت إلى
محرومته؛ لأنه منع في هذه المحرومة؛ لأن لو أراد دفع الضرر عن العامة لبيد
بعمه، فلما لم يبدأ عليه علم أن يهدم المنع

وقد نقل عنه ما هو من حسي هذه المسألة، وهو ما به لم يمسكه غير ما نقله
عن من روى عن سفيان بن عيينة عن رجل من بني عكرمة السرياني أن يقيم ثقله
الشجرة، وفي بيت السكة أشجار مثلها، ولم يسم من هذا الرجل ما سوى هذه
الشجرة، وقد أيسر له ذلك، لأنه قد عساه وليس محتمل، لأنه لو كان محتملًا لصرح
جميع الأشجار التي في هذه السكة، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى إلا في طريق
التمتعين وهي العرب، هل يأنم؟ فالجواب أنه لا، كما لا يصر بالمسلمين لا يأنم، ولا
كان يصر بالمسلمين، يأنم إلا أنه في حالي، إذا حاصم في بيت من يسمع خصوصه في
خوفه، بقضي فيه بالهدوء الصبر بالمسلمين، أو لم يصر

هذا إذا نرى على طريق اعتناقه نفسه، فأما إذا نرى بالمسلمين ما نرى في بعض
الطريق مسجلًا، لا يصر بالمسلمين لا يتفق

وروى القليل أبو جعفر عن هشام بن محمد رحمه الله أن قال لا يأس بأن
يجعل شيء من الطريق مسجلًا أو شيء من المسجد طينًا، لأن الحق في كل واحد من
الأمرين فعمه المسلمين

١٩٦٥ في الف من أبي النيف سهر يجري في مكة يصر في كل سنة مرة أو
مرتين، ويجمع في السكة من ثوب كبير، فإن كان الثوب على حريم الصبر، فليس لأهل
السكة أن يكلموه أو يربوا به الثوب، وإن كان الثوب حرم الصبر، فليس
ذلك، وقد مر جسد هذا، وقد تفصيل لما يتألف على قلوبهم، أنه لا بأس على قول
في حقه رحمه الله، لأنه لا يرى الحريم للصبر

١٩٦٦ - سهر كسر بنصبه من صبر، فحرب عروضة بينهم الصبر، وأرادوا
إصلاحه، فإصلاح الدين، فبني أصحاب الصبر الصبر، لأنهم هم الذين يستعملونه،
والفخر على من به العلم

١٩٦٧ - سهر كبير ومن صغير، ويتهما مسألة، حبيج إلى إصلاحهما، فإصلاحهما
على أهل الصبرين، ورافعة عليهم الصبرين، ولا يصر قهله، وكثرة كجده في وجه
حصوله أحدهما عليه أكثر حبيج إلى إتقنه عليه كانت العلة عليهم، فكانت رجليه
مصري حله في دار رجل، فصر - الإنجليزي، فأخذ صاحب الدار صاحب المصري على

وموضوع هذه المسألة ان السر لا يصير مالاً طرقة ، فكان بيع السر من حين صاحبه
 اسيرت مضمون به لا ينفك ملازمه ، والسر لا يصير مالاً طرقة ، فكان بيع السر من حين صاحبه
 صاحب السر ، ولتكر فان صاحب السر لا يملكه من حينه ، فان كان له
 وجهه المأذون به من حينه ، وان كان له الوجه لا يملكه من حينه ، فان كان له
 لا يملكه الا من له - والله اعلم

كتاب الأشربة

هذا الكتاب يصلح من خمسة أصول

الفصل الأول من بيان النوع ، يتخذ من الأشربة من النعمان واحد ،

ثم فصل لثاني من بيان ما يتخذ من النعمان والفرق .

الفصل الثالث من بيان ما يتخذ من النعمان والفرق ، لأحد من المرهات واشتهد

والنعمان ، غير ذلك

الفصل الرابع من بيان ما يتخذ من النعمان

الفصل الخامس من النعمان

الفصل الأول

في بيان أنواع ما يتخذ من الأسيرة من عصب وأحكامها

١٦٦٩ - فصل ما يتخذ من الأسيرة من العصب أنواع العصب، والذئق
العصب، والذئب، والنحس، وهو المصمودى عند بعض مسابح، عند بعضهم
الحميدى، ويسمى أبو يرسمى

ولما الحمر فهو الذى من ماله يؤخذ على وقتل ولد الذئب، وهو أن يسمعه
أعلاه، وهذا لا يعسر الزبد. ولا يصير لكونه قاذفاً، وإن ألبس من الحنوسة وهي
مرزلة لا يحل خربها بى حقة خلافاً لهما
وليها أحكام

١٦٧٠ - ما أتت بحلة غليظة كلب لا يعنى عصب، لا يعنى قار
الزهر، ومب أنه يكفر معتقده. لأن من اعتقدها بعد نكر الكتاب والأخبار
للثائرة وأجمع لأما

١٦٧١ - وما أنه لا يجوز الإسقاط به، قال عليه الصلاة والسلام: من أنشد
حرم شرباً وحرم بيعها، ولا أنكح ما بى على الزواني
١٦٧٢ - وما أنه يجب الحد شره وإن أنشئت الشراب

(١) أخرجه الأمام بسند فى مسنده ١٢٠٦/٣ حديث (٥٢٨) وابن حبان فى صحيحه ١١٢/١٠٣٦٢/١١
١٠٣٦٢/١١ حديث (٤٩٩٤) وأبو حنبل فى مسنده ٣١٩/٧ حديث (٤٢١٨) /
١٠٣٦٢/١١ حديث (٧٩٨٦) وأبو حنبل فى مسنده ١٥٦/٢ حديث (٢١) / ٣٢٣/٢ حديث
(٩٥٧١) وأبو حنبل فى مسنده ١٠٣٦٢/١١ حديث (٨٦) / ٦٠٨ / ١٠٣٦٢/١١
والمسمى فى لكرى ١/١٦ حديث (١٠٨٢٥) وأبو حنبل فى مسنده ٢٨٣ / ١٠٣٦٢/١١
أنكبرى ٩٢/٢ حديث (٦٢٠) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٣٠٧٧) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١
/ ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١
١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١
١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٦١) / ١٠٣٦٢/١١
أنكبرى ٣٣٩/١٠٣٦٢/١١ حديث (٦٠٨٢٦)

١١٧٣ - قال محمد رحمه الله في الأصل إذا صرح في الخبر بغيره فمحل
فيه سوسن حتى يحد رائقه ، فلا يصح أن يدعى أو يصيب به ولا يجوز سعيه وإن
تغير من رائقه ، نفي بهد لا ينافيه نصه خلافا لما حكى فيه ، وأما ما لم يصح حله
لا يجوز الاستصباح ولا الخسوف لأنه وهو عادة بعض النساء ، فلهذا لم يرد في
الخبير ، ولا بد أن يدعى به حر في يده لو دبر دله ، ولا يصح به ولا يفطر في
الرجل ، ولو محض الدخول بالخبر ، غير مكره أكثفه ، وكذلك لو وقع الخسوف في
الخبر ، مكره كل خطئه بل التحليل ، فإن خطئه ، وهو حب أو لم يذهب ، ولم يوجد
فيه رفعة بالخبر ولا خطئه ، لا ينسأ أكثفه ، حتى إذا لم تنتهي الخطئه ، فمأذوا
تصحب فعلى من سجد رحمه الله لا يظهر أبدا ، ولا بد من الأكل ، وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله ، يحسن إلا موافق ويجهل في كل مرة ، يظهر في محل الأكل ،
وعلى هذا إذا طغى الخبر فعلى من لم يمسك لا يحل أكله ، وعلى قول أبي
يوسف ، يعني بأن مراتب طاهر ، ويرد في كل مرة

١١٧٤ - وقد طرح من الخبر مسكت أو طلع أو حر أو ربا حتى يسلم مصداقا لا
يأمر به لأن ما يدخل السبل والنجح والمخل من آخره الخبر صدر خلا ، ذكر المسئلة في
الأصل مطلقا من غير تفصيل

وذكر أبي يوسف رحمه الله أنه كان يحلل الخمر في ذنب نصفه ، لا كذا
يعول إذا كان الصمت أو الخجل ، فلو كان بالخبر يظهر إذا صار حاضرا ، ويحل أكله ، وإن
كان المسكت أو أصبح عال لا يهيم ولا يحل تناوله وإن صار حاضرا ، وكان يقول ، إن
النجح الملقى من الخمر ، السمك منه باق أو غالب يشتمل مجاز ، وأما إياه ، ولا يصح
حلا حتى يظهر ، فهو تحت عن حاله ، فيوجب تحريم الخمر بحكم المعاورة ، لكن
أسقطنا تغييره ، لأنه إذا كان قبلا ضروره تحليل الخمر ، ولا ضروره فيه ، إذا كان الملقى
كثيرا ، فرد إلى ما يمسك الناس ، عهد ، سكت تحريم ، ومنع تحريم ، فلا يحل تناوله وإن
صار حاضرا ، وهكذا يصدر جواب من حله ، لأنه إن كان هو الغالب لا يظهر
وإن صار خلا ، ولا يحل تناوله ، وإن كان تقصير هو الغالب يظهر إذا صار خلا ويحل

[illegible]

۸۶۷۵ وذا صبح خبری مرثی عمره نقل لا یوکل! لآن خدا مرثی نص. ولا
چند ایضا حسامه به هم بگو، ویکم، ای چاه الطیر جانم و به همی بدوات

[illegible]

٨٦٧٧ - و.و. مكي، صفة خمرها، مع نكتة من مدونه لا بأس بها، وكذلك
 في حطبها الذي لا بأس منه

۱۸۶۷۸. دیگر، سرب سردی لغت: لایق به مصر اجرت، خط، و لا حد علیہ
نکاح، مگر: لای اجرت، اللان غالب علی "جرت" الخمر، وان جمع فی حل، فلا یاسی
شریبه: لای مالیه من اجرت الخمر بمصر حلا

١٦٩: ٨ - وقد طبخ الخمر حتى ذهب ثلثها لا يصير حلا ولا الكبار لا يرونه هي
ثبات الخمر بعد ف المصير بطبخ حتى يذهب مشاء ، إذا حار على نفسه المطر
يجد خمرًا مشربا كما دلت بدمع عطشه ، ثم يشرب مقدار ٤ برد عطشه ويرويه ، ولا
يشرب الزيادة على الكفاية كفي الكفاية

وَأَمَّا الْفَاتِيحُ فَهُوَ الَّذِي فِي مَعْنَاهُ التَّغَيُّبُ بِدَاخِلِهِ أَدْنَى طَبَقِهِ وَبَعْدِي رَسْمُهُ وَتَعْدِ
بِالرَّيَاءِ حَرَمُ تَعْبِيدِهِ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ حَلَالًا لَا مَبْعَادَ عِدْوَمِهِ إِلَّا صِهْرَانِي
وَعَهْدِهِ وَلَا يَحْضُرُ غَدِيرَهُ وَلَا يَمْسُ مَالَهُ يَكْفُرُ وَلَا يَكْفُرُ مَسْحَهُ وَبِحُسْنِهِ عِلْقَتُهُ
يُشَدُّ فِي ظَاهِرِ الرُّوْبَةِ شَيْءٌ مَا كَانَ حَرَمًا شَرِيهَ بِإِصْحَافِ أَلْوَابِ أَكْثَرِ مِنَ الْقَدْرِ الْقَدِيرِ
مِنْ حَوَارِطِ الْإِلَهِ وَالْبَدْوِ لَا يَجِدُ خَيْرَهُ

وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول على عباس قولي في
حقيقة العلم، يوسف رحمه الله، يجب أن يكون عظامه حية على يمينه في الكتب

وأما ذلك الصحيح وهو رويته ايضاً وقد اختلفت في ذلك، قال الشيخ أبو محمد الكوفي: هو العنبر الذي يصب فيه الماء ويصبح حتى يذهب الماء ويبقى منه، ويكون الغالب من العنبر أقل من الثلثين مسوب إلى جمهور الناس، وهو جلهم كونه سراًب محبب إلى الناس، لأن كمال العنبر هذا عند دم حنون يخن شربه، وإذا على واقتنى: وهذا بالزبد لا يخل شربه عند عذمان، جمعاً عليه وكثير به سو.

قال مصنفهم الشيخ^١ الحلي في مسوب إلى من اسمه حمداً استخرجه من قوله: وهو أنه أن يصب فيه ماء على الثلث حتى يوفى، ويرك حتى يستند، وإنه سهل شربه عند أبي حنيفة وأبي يوسف جميعاً لأنه ما دون السكر، ومن هذا النوع أبو يوسف: لأن أبو يوسف كثر ما كان يستعمل هذا، ومن يسمه بالإنسانه سقهما عند ما صلب الله فيه نفس طيبة؟ اختلفت في ذلك.

قال الشيخ الإمام الحلي أبو بكر محمد بن القاسم حمداً لله بطوره، بشرطه: لأن الثلث بحركة الريب، لأنه بالطبع اسم الأجزاء معصية في بعض كتب تروى في القيد، فإذا صلب فيه ماء صلب يعني الريب، وتقع الريب إذا عس واستند، ولم يكن مطروحاً آدمي طحله لا يخل شربه، وكان الشيخ الإمام عبد الله الشيرازي والحاكم الإمام أبو محمد الكوفي يقولان: لا يشترط، ووجهه ظاهر.

وقال هشام سائب أبو يوسف حمداً لله عن ذلك قال: نعم حتى، أنار إلى حرمه.

العمل الثاني

في بيان ما يتخذ من المنهج لربيب

[illegible]

دوي ختم می برداره عن ای حصه وای پوسه حمه لله انه لم
معه اثنتان بالظنه به ، بعمل

والله اعلم بما فيه خير من هذا من غير حدود من يكون في الدنيا من يشاء ان يكون من
بما له رواية جدا ولكن اختلاف الجوانب لا اختلاف الموضوع موضوع ذكر في طالع
نورانية انه قس من رتب في جود من ماء اذا كانت الحلة في فيه يكثر الايام والى
طهارة لان ماء حرة وقد انبى في نصير من رطب في الحظ كادهم من غير طم

[illegible]

٩٦٣ - يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ، حاكم إمارة البصرة والدمشق،
والسيد أحمد البكر عيسى بن عبد القادر، وبنو حيدر مدام حيدر، والدمشق والسند،

وقلف بالزبد، فهو حرام عندنا

ومن الناس من أباحه، والمصحيح منهيًا لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه مثل عن السكر قال: هي الخمر ليس لها كسرة، وكان عمر رضي الله عنه يشدني عزم النبي

وأما الفهريج فهي التي من ماء البسر المذنب، وهذا الاسم مشتق من القميج وهو الكمر، والبسر المذنب بكسر، ويجعل في جب، ويصب عليه الماء الحار ليخرج حلاوته، فسمى ذلك فبهيج لكونه مستخرجًا من البسر المفروق، وإنه حلال ما دام حلوًا، وإذا فسد واشتد، وصنع بالزبد، فهو حرام عندنا، ولكن ليس حرمة السكر والقميج نظير حرمة الخمر، فإن عندنا جريد رحمة الله يجوز بيع السكر والقميج، ولا يجب أحد بشرب القميج منه، وإذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم، لا يمتنع جواز الصلاة

وأما بهد الشر فهو ماء الشر إذا طبع أدنى طبخة، وعنى راشدة، وقلف بالزبد، وإنه حلال عند أبي حنيفة رحمه الله وقيل يوجب الاستمرار الطمام والندوى، والسكر منه حرام، وهو لون سميد رحمه الله أولاً، ثم رجع ولال، لا يهل شره، وهو قول الشافعي رحمه الله والخلاف في هذا نظير الخلاف في ماء الزبيب إذا طبع أدنى طبخة، وفي الثلث من ماء العنب - والله أعلم -.

عن أبي حنيفة أبي يوسف رضى الله عنهما الله رواهنا أن ذكر في كتاب الأشربة من موضع: أن لا يطبخ سوطاً، ووجه القوس على تسع للزبيب أو النمر، ولم يشترط الخلخ في موضع آخر وهو الأظفر، والسكر من هذه الأشربة حرام، لأنه سبب لزوال الخل - والله أعلم -

سكر، وخلق مرأته، أو أعتق عبده، أو زوج ابنته أو ثيبه وهدى صهران، أو وهدى له نصفه،^١ ذلك كله جائز، فأعلم بأن جميع تصرفات المسلم المبددة لا تردده، والإقرار بالحدود الخاصة لله تعالى، به ذهب عامة المشايخ، وبعض متأخريهم كل تصرف يصح مع الهول، ولا يستلزم شروط العامة كالطلاق والحنك والإقرار بالدين والهيبة والصفة بتقدمه، فأما البيع والشراء لا يتقدمه

ومحمد بن إدريس والشافعية، كما ذكر الطحاوي والمناوي والكنج والأقرار والشافعية والفرقي (الاستدلال)، ذهب هذا المذهب إلى أن التمسك به لا يبعد بصره أصلاً، لأنه عديم العمل، وإن عرفنا صحة علاقته وعناقه بالأثر، وهو بوجهه مسلم، كل خلاف جازم إلا خلاف محض، ونعم، وكل ما كان في معنى الطلاق من كس، أو من وجه يلحق به، وما لا يكون في معنى الطلاق من وجه مدبعل به بقصة الشفيع

فلما كان كسج والعمالي في معنى الخلاق من كل وجه من حيث إن كل واحد منهما يصح مع الهول، ولا يبعد بشروط العامة^٢ والإقرار بالدين والهيبة، والتصدق في معنى الطلاق من وجه من - إن كل واحد منهما لا يبعد بالشروط العامة، فأما البيع والشراء ليس في معنى الطلاق بوجه من، فيعمل فيه بمصية العباس

وحدة التمسك بالبيع والشراء على الطلاق والعمالي، ولذا، صحة الطلاق بطريق العموم على سكره، يكون حراً^٣ له على السكر، ولهذا معنى موجد في البيع والشراء

١٩٩٠- وقد أكل السج حتى ذهب حقيقته، حيث لا يبعد بصره، لأن صحته بصره السكران بطريق العموم لكونه واحداً، ولا حدسه إلى الزجر عن أكل السج

(١) أنسبه الشيرازي في ٢٢١/٣ حديث (١٠٩١) أنسبه في مصنفه ٢٢١/٤ حديث (١٠٩١) رتب الزور في مصنفه ١٠٩/٦ حديث (١٠٩٤) وابن الجوزي في مصنفه ١٢٠ حديث (٧٠٦) ٢٤٥/٩ حديث (٢٠٥٦) وأحمد، ذكره في مسنده في تصانيفه ١٤٥/٢ حديث (١٠٩٩) وأبو حنيفة في مسنده ٩/٢ حديث (١٥٦٦)

(٢) وفي الأصل: ولا يبعد بالشروط العامة

(٣) وفي - حر

أن يقطع بغيره^۱، و إذا سكر من قبل الفص و ثلثه هل يفسد بانه^۲ فند احتلف
 اسليح فيه عس ثمر. ابن عبيد^۳ رحمه الله و بن يوسف^۴ بن حبيب^۵ احتلفوا في
 رجاء الحداد^۶ حصل سكر من هذه الأنسدة^۷ عس دار منه يجرى^۸ في هذه الحقة
 شوب الثمر^۹ الزبيب^{۱۰} و هو سكر من شهد بجرأ^{۱۱} الزبيب^{۱۲} بن له بن عيسى^{۱۳} فكذا
 هو^{۱۴} و بن فاذ^{۱۵} لا يجرى^{۱۶} هذه هذه^{۱۷} بالصبح^{۱۸} و من سكر من شرب^{۱۹} نوح^{۲۰} العن
 لا يجرى^{۲۱} بانه^{۲۲} في سكر من خمر^{۲۳} هنت^{۲۴} فأذا^{۲۵} سكر سكر^{۲۶} في ذلك خلف
 لا يجرى^{۲۷} بانه^{۲۸} و^{۲۹} لا يجرى^{۳۰} بانه^{۳۱} و^{۳۲} يعقوب^{۳۳} بانوا^{۳۴} بنند^{۳۵} و^{۳۶} الألو^{۳۷} أصبح^{۳۸}
 لأن^{۳۹} صحت^{۴۰} نصر^{۴۱} و^{۴۲} إذا^{۴۳} و^{۴۴} أصح^{۴۵} في^{۴۶} السكر^{۴۷} بطريق^{۴۸} الزجر^{۴۹} و^{۵۰} لا^{۵۱} هذه^{۵۲} بن^{۵۳} لرحم^{۵۴} بنو^{۵۵}
 فصل الزجر

رحمة الله أنه إن بيع أحد حبشة يحمل شريحه بإذن خلى وأمسك، كما في بيع نزيه
والنمر، وأكرر فائدة من من بابها هذه الرواية، فقد روى الحسن بن أبي مالك عن
أبي يوسف رحمه الله قال: سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: إنه لا يحن ما لم يذهب
نكهة القطيع، وهذا أصبح، لأن النقي في اللحم هو المعبر، وتأثير المعبر في اللحم
بين المعبر والنقل، فكيف لا يحن المعبر بأحد حبشة بل يحن. وهذا هو التفسير.
فكذلك المعبر.

وهي أبي يوسف، في النشر والمعبر يطبخون، قال: لو كذا المعبر والذي يطبخ
مع اللحم لو كان وحده على، إلا خير فيه، حتى يطبخ طبخاً يلزم به، وفي ذلك
١٨٦٩٥ - وسئل أبو يوسف رحمه الله عن حببات عنب وممن في ثوب
فلم تفتح^(١)، فقال: إذا كان في كتاب الحجاب وحده، عنب، فزاد، عنب في الثوب،
وعلى الثوب لا يشرط ديب الثوب، وإن كان الحجاب لا معنى له، كانت وحدها، فلا
يأمن بشرط ذلك البس.

١٨٦٩٦ - ذكر الحاكم في المستدرج في خمر وقعت في يد عن قال: لا خير
فيه، وذكر الحاكم بعده في التثني: في الخمر إذا جعن في المرى، والورى هو
الحالب، فلا بأس بأكله.

قال: وكذا في حبش رطل من خمر في دية من عن، فلا بأس بأكله، وهذا معبر
الغالب في حلقين سائلين.

وهي أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في الخمر إذا وقع في اليد الثوب
الذي هو عنده، قال: الخمر مسته.

وإذا أربى الخمر، وعسل الظرف، ثم صنع فيه حل أو مري، فلا بأس به، لأن
الله أرق من الخمر، ليدخل منه حله، ويستخرج ما في لونه من أخضر الخمر، فيصير
الظرف طهراً، والله أعلم. ولا بأس بأن يجعل فيه الخل والشر وأشباههم، وهذا إن كان
الظرف حبشاً، وأما إذا كان ظرفاً جديداً، فعلى قول محمد رحمه الله لا يظهر فيه،

(١) والأمن من بربره.

(٢) حكاه في الأصل، وكذا في غيره. فثبت.

و علی قول اس بر سب، خدا را بنا علی افعال و احوال، و خدا را بر کمال و عظمت

ومن مما بعد من قال غفر قول أبي يوسف رحمه الله : إذا تم بيعت في كفا
مرة ، وثلاثاً ، أو مرة بعد مرة ، فمأكلها يحرص الماء فيه مستعبراً للثوب ، فإنه لا يحكم
بظهاره ، وإذا حرج صائباً غير مستعبر يحكم بظهاره . ولو حجل الحنفي من الظرف ، لم
يحكم بظهاره . الظرف ٩ سم ذكر محمد رحمه الله هذا المصنف من شيء من الكتب

وحكى عن احكامه بن نصر محمد بن عهرديه أنه كان يقول : « يا أولى الإيمانيات عن
الحلل لا شك أنه يظهر » لأن ما يورث الحلل من الإماء فيه حره ، فمن ربه ظاهر ، فاما
فهل في لطف الذي استعفى منه ظن من صيرورته خلا فانه لا يتكرر عشاء لأد ما
في الحلل أجراء ، أحب من الأعمى لا يصير حلالاً ، بل من فيه كذلك حموا ، فيكون
بحسب ، فيجب على أعداءه ، بل حتى يظهر الكل ، لأن ما يد ، عن حره ظن يصير خلا
من سامية ، فظهر لطف هذا الطريق ، فو لم يعمل كذلك ، فلا أحب من القصور بعد
ذلك من حسن المحب ، ولا يحم شره ، لأنه يصير حلاله حرم ، فلا يحل صوره إلا إذا
صلح خلا

١٨٦٩٢ - ودارع العصور من بنحوه حمراً، فلأناس به، وهو قول أبي حنيفة
وحسنه الله، فإنه من قول أبي يوسف، وقد عده رجلاً لله، فإنه نكرة، وأجمعوا على أنه
بإيحاء الضم أو النكر من بنحوه حمراً، فإنه لا يأتي به، بل خلاف في العصور وجه
قولهما إن الفساد الفسه من يقتري يحصل له من ما ناله الله، فيكره جالساً على ما
لو دام الإصلاح من أهل الفسه، وإنما قلنا إن الفساد والفسه من ليس يي يحصل من ما
تناوله الله، لأن معنى لا يبدل بالظهور، وإنما يبدل الضمير بخلاف ما يوافق الحب أو
النكر من بنحوه حمراً، لأن الفساد من يقتري لا يحصل من ما ناله الله، بل من
يحصل من أمر، فإن الغير يبدل، وكأن يبدل ما ناله من أحد من أهل الفسه، وقيل
حسنة، حسنة الله بقول ما أن الفسه، وإنما لا شيء إلا أحد من غير ختمه، والله في صفة
ميجن، وإن كان بين يقر عن حاله كما لو راع الجديد من أهل الفسه والفساد بخلاف
ما لو راع الإصلاح، والله أعلم

كتاب الإكراه

هذا كتاب ينتمى إلى عشرة فصول

الفصل الأول في نفس الإكراه، وشروط صحته، ودرجاته

الفصل الثاني فيه يريد الإكراه على ما أكروه عليه، أو يمتنع عنه، أو يأنرسي - آخر

الفصل الثالث فيه يحظر على مولد المكروه غير ما ذكر، عليه

الفصل الرابع في الخيار في الإكراه

الفصل الخامس فيه يخبر الرجل من على أن عمله يندفع أو ماله

الفصل السادس في الإكراه على التزويج -

الفصل السابع في الإكراه على ما يجب به الفسق

الفصل الثامن في الإكراه على ما يجعل الرجل من على نفسه، وهي أدب ما وجب فيه عليه

الفصل التاسع في عمود النكاح

الفصل العاشر في التفرقات

الفصل الأول

في نفس الإكراه، وشرائط صحته، وبیان حکمه

١٨٦٩٨ فيقول اجمع ائمه على ان الإكراه هو عيب تدفع النفس أو عضو من الأعضاء إكراهاً من غير شرع، حصل الإكراه على المصح أو على الغير، وفي حصول الإكراه بالغيب والتبني إن حصل الإكراه على فعل من أفعال فهو غير معتبر شرعاً، ويجعل كأنه لمكر، فمن ذلك ما يعبر إكراهه، وإن حصل الإكراه بالتقييد والتعصب على قوما من الأموال إن كان لولا لا يسرى فيه، الخ والهرق كالسبع والإجها والهبه والتصدقه والإمراء، فهو كراه معتبر شرعاً، وإن كان عولاً يسمو به عند الهرق كالغلاطي والمعلق، فهو غير معتبر شرعاً، ويعمل كأنه طلق، وأحق بمير كراه حتى يعد الفتن، ولا يرجع للمولى على المكره شيء كأنه أعتق غيره إكراه

١٨٦٩٩ ومن شرائط صحته شرعاً أن يكون الإكراه من السلطان على أبي حنيفة رحمه الله، وعند غيره إذا جاء من غير سلطان ما يجبر من السلطان، فهو إكراه صحيح شرعاً.

والاختلاف على هذا، نحوه مذكور في مسألة ١٥٠، ص ١٠١، بالحصول الإكراه على الرعا من غير السلطان، معنى قول أبي حنيفة رحمه الله يجب الخد على الرائي كأنه باشر الزنا طوعاً، ومعنى قوله لا أحد عليه، فكل واحد منهما أن يختلاف بينهما في الدنيا خاصة، وأما في عسر من الأحكام فإكراه غير السلطان وإكراه السلطان سواء عندهم جميعاً، وسبب من قال باختلاف في الرضا، وفي غيره من الأحكام أيضاً سوى الرضا، واختلف فيما بينهم بعضهم قالوا: هذا اختلاف في ضرر زمان، وبينهم قالوا: هذا اختلاف في حجة وبرهان

وهو إكراه الزوج، فإنه من أبي حنيفة رحمه الله وإن كان من رواية هو إكراه معتبر، لأن الزوج سلطان وأبهرها، هذه الرواية ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله في شرحه

وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا عطفها بما جعل له الدم ، فهو كره معسر شرعي ،
وقال محمد رحمه الله : إذا جلاها في موضع لا يمسح به ، فهو كالسيف .

وحكم الإكراه : متى حصل الإكراه بغيره ، عن امرئ من الأهل ، فعل الفاعل
من المكره إلى المكره ، فبعد ما أصبح أن يكون المكره فله كره ، فصار كأن مكره فعل ذلك
بنفسه ، وذلك كالإكراه ، متى قضى إكراهه ، إجماله ، وأبعد قال أبو يوسف رحمه الله :
إذا أكره على امرئ بغيره ، فله ما لا يباح يجب له من غير مكره ، لأن المكره
يصلح أنه لمحرره في حق النفس ، لأنه يأخذ ويصرفه متى يريد ، حتى يفتنه ، فيضيق عليه
في حق اختار إلى المكره ، ويجعل كل مكره منه مكره ، ويجب العهد من عليه ، وإذا
لا يصلح أن يكون لمكره ، أنا لمكره في الفعل معصوم ، متى لمكره ، وكما في حق الإثم
في مسأله ثلثي ، فإن العبد في حق الإثم يعني معصوم ، متى لمكره ، لأن الإثم إنما
يكون بمصدة القلب بأن يفسد عليه ، ولا تنصو من المكره بمصدة يفسد عليه ، متى
القتل في حق الإثم معصوم عليه .

١٨٧٠ - ومتى حصل الإكراه بغيره ، عن امرئ من الأهل ، إن كان قولاً
يسرى به أخذ والهبة ، ويعتق بكونه بالمول كإطلاق والعقار ، فحكمه : لا يعتبر المكره
أنه لمكره في حق (نفسه) ، وسئل الإنظار إلى المكره ، لأن مكره في حق الإكراه
يصلح أنه للمكره ، وفي حق استيفه الذي لا يصلح به ، أنه يعتبر معصوماً على
المكره ، وأبعد أن يكون للمكره ، في فصل يفتنه ، وبعد يفتن ، لأن العبد يفتن بكونه
بالتقول ، وهو في حق القبول لا يصلح أنه للمكره ، فإنه لا يمكنه أن يقول ، ويتكلم بفساد
غيره ، ويرجع المكره ، والمفسدان على المكره ، وسئل عن مكره في حق الإكراه إلى
المكره : لأنه في حق الإكراه أصبح أنه لمكره ، وهو الظاهر في ذلك ، لأن المكره
في حق الإكراه يعتبر أنه لمكره ، ويتكلم فعله إلى المكره ، لا من أنكره كونه العسر لا
يفسر له شيئاً بخلاف ما إذا انتفع به العسر ، وإن كان قولاً لا يكون فيه الحد والهرج
كالحبس والإحصاء ، ولا نكره ، فحكم الإكراه في ذلك القول

وكذلك : أن قولاً يسرى به الحد والهبة ، إلا أنه لا يدين موهباً باللفظ حتى ين

من قصد أن يكرهه ، لمن أن يكرهه يكون كافراً

هذا إذا حصل الإكراه بوجوب تنفذ ، وقد حصل الإكراه بالحس والسياسة على فعل من الأفعال ، فلا حكم به ، ويحمل كأنه فعل ذلك الفعل غير إكراه ، ومن حصل الإكراه بالحس والتقييد على فعله ، وإن كان هو لا لا يستري فيه أحد والهرق ، يحكم به حسده ذلك القول ، وإن كان هو لا يستري به أحد والهرق ، فلا حكم به ، يجعل فيه وجوده كعدمه كالأكره بالشر ذلك القول بالحس به

بيان ما ذكرنا من المسائل

١٨٧٠١ - السلطان إذا عجز جلاء ، وظل له ، لأفندي ، أو لشهر عبد الحمير ، أو ثاقل عبد الله ، أو أنكس غم هذا الخبير - كان في سعة من سؤله ، بن يشر في عليه التناول إذا كان في غالب ربه أنه لو لم يتناول لك لسته ، لا بأس به حال الضرورة مستثنى من التحريم

قال الله تعالى ﴿وَقَدْ كُفِّرْ كُفْرًا حَرَّمَ اللَّهُ عَنْكُمْ لَا مَاصْطُرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ، وقد عرفت الضرورة ، لا صطرا ، هنا ، فيك بخاص على ذلك أو غيره ، فالتحريم في هذه الحالة ما بدت

ومن أكره بوجوب سب ، على تناول شيء من الساعات بغير من عب التناول ، كذا جهيا ، فبأن لم يندرج في فعل ، كذا أقسم في ظن الروا عن أصحابنا ، وعن أبي يوسف أنه لا يتم هذه ، هكذا ، ذكر شمس الأئمة المرحوم

وذكر شيخ الإسلام ، أنه يتم سألوه بعده إذا لم يكن حذرا "الإساعة حالة الضرورة" ، فلم يتناول من السب ، بوجوب أن يكون في سعة من ذلك

فأما إذا كان عالما بالآراء كذا ما حرمنا ، كذا قال محمد رحمه الله ، وهو مروي عن حماد بن محمد أنه إذا كان في حلقه رأي أنه من سب سائر من ، أما إذا كان في غالب رأيه أنه يكرهه بذلك وبهذه ، ولا يشتهر لولم يسأل لا يحد به التناول ، فيحكم

وكيف هي عندنا ثم رحل عنه في سره رجل شاعر مدحه ، وكذا لو أوعده بثلث عضو من أعضائه بأن قال : بعض يثقه وما أشبهه ، ويكلمه لو أوعده بصرب مائة سوط ، وما أشبه ذلك من ديب يثقب فيه أو عضو من أعضائه .

ولم يقدر محمد رحمه الله في ذلك مقارناً ، بل توهم ذلك إلى رأي التكره على القرب ، ومن المشايخ رحمهم الله من قدر ذلك بأعنى الحدود أربعين سوطاً . قالوا : إن هذه بأربعين سوطاً بعدة ، حل له التنزه ، وإن كان ذلك من ذلك لا يحل ، والتصحيح ما ذهب إليه محمد رحمه الله ، لأن التفسير بحقله ومعدى من صحيح الناس متعذر ، لأنهم يعارضون بالحسد القرب بملوثهم في القوة والنقص ، فهو من رأي التكره على الفصل إن هذه ، بفدر يحاط على بعض التنزه ، أو على عضو من أعضائه يحل له التنزه ، قد . إن هذه بصرب سوط أو سوطين لا يباح له . إن هذا لا يقولوا : انصرفت على عيش أو عيش هذا كغيره ، لأن صوب السوط أو سوطين عيش . قال هذا العضو قد يصح إلى تنزه

وإن هذه بالحبس الذي يدور في اليد لا يباح به التنزه ، كذا لا يمنع منه الطعم ، والشراب ، لأن الحبس هو التقييد لا يوجب دفع النفس ، بما يوجب له عيش والنعم ، ولا يجوز تناول هذه الأشياء لإزالة الألم ، ألا ترى أن شراب الخمر في العادة يقصد شرب الخمر ، لأنه الحزن والنعم عنه .

من حجاب من كان ، إن كان فرحل معصاً فامرؤة " بشر ذلك على بحيث يقع في قلبه أنه متى لم يتناول يموت بسبب الحبس أو القيد ، أو يذهب عضو من أعضائه ، يباح له تناول

وكذلك لو هذه بالحبس من حكاية مظلم يحاط منه دهاب البصر بطول مقامه ، فإنه يباح له تناول

وقد قل بعض المشايخ ، بأن محمد رحمه الله إنما جاب حكماً بناء على ما كان من الحبس من رمد ، وأما هذا من الحبس أحسنه اليوم من زماناً فإنه يباح تناولهم لأنهم يحسبون الإمساك بعدية لا مكناً به ، وإن قالوا : لنجسك ، فإنه لا يباح له تناول هذه

الآتي، حسن يعني، من الطوع و يجرى به الطلب على باب

قد رُجم هذا المصنف د خلدود بعد ما عاتقه سودة دكر انه يمدح له الشلوك في
الاستاءة وشم عقله بأنه لا يبالو في الاخذة إلى أن يقدروا ما يصح عليه، عيذا جاء من
دفعه ما لا يستقيم نحن به الشلوك كما قالوها لانه لا يدور بين الناس عني يحيى
من الخروع ما ساءت الطب عني معه

من متبعي من د لا ترو بين الحسنيين، وذلك لان في الحرب اذ يباح له
التاويل اذ وقع في ربه انه اثم يصعب على الابداء، واحد منهم من عرف الشك على
نفسه لا " يتركب حربه بتركه طاعهم في ابداءه، وقد ادفع في ربه انه اذ اثم
مقتضاهم، لو صدقهم عدو، خوف على نفسه، فليترك حربه لا يباح له التاويل في
الابتداء، فان لم يكن منهم من نظره ما يحاط الشك على نفسه

وفي مسانيدنا لا يباح له الثأور في الانتداء، إذ رجع من رأيه مني لم يطعهم في
الانتداء، ورحمهم بما أحسنوا، ورحم من الخوارج ما يخاف عن نفسه يركون تحريمه بعد
ذلك، ويظنون له الثأور في الانتداء، ولما اذرع في ذلك أله من سم يذهبهم في
الانتداء، ولما دعاهم مني جاء من خوارج يخاف على نفسه فلانهم لا يركون تحريمه،
فوجه يباح له الثأور من الانتداء كما في المصنف، ولا لا يركون سمائتي في هذا
الوجه.

١٩٧٠٢ - وبعد خلاف مائل هذه القطع حوله يباح به النذور عن الأضواء
وإن وقع في حبال ربه انهم دأبوا ان يحصى ثم أضواء هذه النذور لأن القطع والى
نقطة فهو إلهاء. ومن حبال ذلك شيء على حصة، حل له النذور بحبال الصرب
والجويم، فإنه ليس بإتلاف على حصة ووجعه

ومن مبادئ من يقول: لا فرق بين مسألة التجويع والتعذيب من وجه آخر، وهو أن كل التعذيب بما يتجاوز إلى الاستلاء إما أن يهدف التذلل على معصية من ذلك صميم ليعمل بأن يكون به 'تخريبك في الحال ملائم' أو شكوك من هذه الأسماء، فأما إذا جازوا له تعذيبه، فإنه سوه، إن ما فاق شئ من هذه الأسماء، فعليه لا

يحل له الاستمرار

وفي مسألة التبرع ببر بحال الثأب على نفسه لئلا يكاد يثبتهما فثبتهما
 فيعلم. وإن كان، غير عمد في حياته لأن تبرعهم بحال هو ثبتهما ليس في
 معهم، إنما يثبتهما التبرع في النفس إذا تكلموا فيه التبرع، وفي التبرع لو حلف
 التبرع في النفس لا يثبتهما، لأنه لا يجرى له التثاوب، وهكذا هو، وهو مثلاً،
 إن وقع في التبرع أنه من لم يطلع لهم، فلو لم يطلعوا، لم يقطعوا شيئاً من
 أعضائهم، فإنه يباح به شيئاً، لأنه حلفت التبرع، وعند الله، وبما حلفوا، كذا
 في الجملة، وفي محمد حلفه كل من حلف، فإنه لا يثبتهما بحرمات من
 الإكراه، فكذا يجرى عند تكفيره إذا كره وعلمه مذهب بالإنجيل، يريد به أن ما اعتبر
 يتركه من حيث ما حلف، وإن استمر، يستمر، كذا في حرم، فإنه تكفر على التمسك
 بما كان عليه مذهباً بالإنجيل، لأن في نفس تكفيره، هو حلف حتى من كان مأخوفاً
 شيئاً، وفي حلف حرم، فإنه إذا حلف، حلف، كان مأخوفاً بدمه أيضاً

والفرد، حرم الإكراه لا يرفع بالإكراه، ولكن، فحرم، حرم، كلمة الإكراه
 مع هذه الحزمة في نفسه، فإذا حلف، فقد انتفع من ارتكاز الحزم، يكون مأخوفاً، أما
 حرمه أنه وحده خبره، لا يرفع بالإكراه، فإذا حلف، فقد انتفع من مأخوفاً، فيكون
 مؤثراً

١٨٧-٤. وهو مدونه بر عبد ثلث ليقرب لهذا الرجل بثلث درهم، وهو كذا في قوله
 ما في: لا يرفع، ذكر، كذا، لأن الإكراه وخبره، وليس بمحدث مدناً، والخبر محتمل
 نصلي، والكذب، وفيهما نصف على رأسه دليل على الكذب، والكذب لا يثبتهما
 حكم بحلف الفلاني والفلاني، لأنه إن شاء تصرف، وليس بخبر، ولا إن شاء لا يحصل
 التكذب، وقد ثبت من الكذب، فيجب اعتباره، لأن ما يسرى به عند التبرع يقع
 صحيحاً، لأنه لو بعدد ما تكلم، لا يرفع بما كره عليه، لأنه ما قصد، لأنه حتى يكون
 يثبتهما، وكذا، يدفع السر وعدم برضا به لا يمنع صحة الفلاني، التباقي، كذا في
 خلق أو أثنى حالاً، وقد كان نصراً يحتاج فيه إلى التمسك كالتابع، فإنه قد ادعى
 بحرفه، وهو شرطه لصحة وعمره

محصية، فالله يسر بجزء اللهه، ويكون له طبع، وإن لم يستطع لا يجوز،
ويعتقد أنه عكره، وبسم الملك، عتب حب لا يرد، وحارب الله، ويكون له
طالع قيسية، استحسننا، فالأمر على الهية كراه على السبب، مستحسننا إذا كان للمكره
معاير وقت ينسب

١٨٧٧- وانما لم يكن المكره حاصرا وقت التمسك، فلا كراهة على الجهة لا يكون
إقراره على التمسك فيما استندت، وإنما قصر المهره منه بوجوب من لكره مكرها،
وعند حصره فيه لا لأنه المكره فاستند، ولجهة الاستدلال بتحديد ذلك عند هذا الغرض
بما إذا أكره على البيع والتسليم مع وجود مكره، وإذا أكره على التسليم لا
غيره مع وجود مكره، فهو ليس ببيع مكره، فالأكره على البيع لا يكون إقراره على
التسليم، حكمه عندنا في التمسك، ويكون ذلك إذا كان مع عدم

٨٧٠٨ - ربح هذا البيع إلى من اتبعني على آخره كان مكروها على الجميع، وأما إذا
استرد ذلك البيع من يد المشتري لاسترجع دعواه ما لم يبدخ به فإن مكروها على الجميع ولو
كان حكرها على الجميع حتى كان مع مكروها إذا فقهه يسرى مثله مدكها عسفا
وقد صرحوا به خلافاً لما في غير مصرف المشتري والتمهده في مكروها إن كان تصديقاً
فيحمل البعض من وقوعه في مكروها إن مقصده تصديده في أخذ العين حيث وحظه
مقرب به هذا ويرى غيره من البيوع العائدة إليه فلهذه في حصة بر ما خالفوا
تصرف اقتضى أو لاؤه به، فله لا يقتصر تصرفه في الإجارة

والفرق الذي بين سائر النجاسات والنجاسات من هذه النجاسات بشرى حصل
بسيطاً ففلا. وهذا علم انه منتهى بعد سبأه على النجاسات، وهذا السبب من فـ
صريح لكونه طبعاً في السبب، فلا يكون له من النجاسات من ذلك، مما جعلنا لم يوحده من
النجاسة سبباً ولا رجع، فتمسك فمده، فهذا كالأرداء من النجاسات، وإذا كان منصرفه
منصرفاً لا يحسن انقضى عن مومنه كالصبي والتسميم وبأسببها لا يكون من النجاسة حق
تقصده، وإذا كان من النجاسات النجاسة، ويكون هو ما لا يقدّر إن ماء من النجاسة من جهة يوم
سالم إلى ذلك، يرى وهو من النجاسة من النجاسة، وهو من النجاسة، أما انقضى
النجاسة فلا يرد من النجاسة من ماله غير رصده، لأن سبب من النجاسة من حق رآه أنه مقول

وما عصى من غير ان جوهره له ذلة بعض ما به نفسه من رضاء، فلو احدث
نفسه الحزن وموهر به ذلته اقبلوا من ساء صفة منه يوم نفسي لا يوم اعترى.
ويؤدب صفة، صفة يوم من، وان ياتر عدو قلب من يربى صفة لا لا يلبس على من
لا سرور ولا من من في نفسي، ما به مختلف المذنب و سرور به لا به سرور.
حتى ذلك الموضع من صفة صفة منه به نفسي لا به نفسي

١٨٧٩ - سرور كره وعبد تلف على طلاق امراته وبنين، اياها كرهه وبنين
الذين له، وشرم به، ايهب لمسي الى جاني كرهه، ومعه له لم يكن من
الكناج سيرة، وبره به، من كرهه

ويؤدب كرهه بعد به، به، نفس الزرع، النفس، ياتر من كناج
شدة، ومعه من به، من كرهه كناج سيرة ولا يرجع به، من كرهه على انجود

١٨٨٠ - كرهه من كناج امره بعصره آلاف درهم ومهر من ألف درهم،
في كناج حقا، كرهه من كناج امره بعصره آلاف درهم ومهر من ألف درهم،
لما حوّل كناج لا، كناج بعصره بعصره من كناج، بعصره من كناج،
صحيح من كناج كالهدي في كناج، والعصره والعصره لا، بعصره لا يصحح من كناج،
هذه، كرهه من كناج، آلاف درهم، كرهه من كناج، آلاف درهم، كرهه
من كناج

ما به صفة السيرة من كناج كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج،
من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج

وكسر النكاح، ما به صفة كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج،
كرهه

١٨٨١ - كرهه من كناج كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج،
كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج
شدة، لا كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج، كرهه من كناج

٨٧١٢ - وإذا تمه خبر إبراهيم عليه قايماً فداير ما طلق لأب إبراهيم عديت لا

يصح مع الهزل، لأن فيه معر السليقة، فلا يصح مع الإكرام أيضاً

وكذلك ما ذكره من روى الكفيل فأنزل في إبراهيم ما طلق، لأن إبراهيم الملقون لا

يصح مع الهزل، لأن فيه معنى السليقة، فلا يصح مع الإكرام أيضاً، وكذلك لو أكرمه

على إبراهيم الكفيل فأنزل، فإبراهيم ما طلق، لأن إبراهيم الكفيل من إبراهيم لا يصح

٨٧١٣ - وإذا أكرمه على نسبه الشبهة، فسلمه كان نسبه ما طلق، وكان يسمى

أن يصح، لأنه يصح مع الهزل، فإن من سلم سفته هارلاً، لا يصح تسببه، فلما لا

يصح تسببه مع الهزل، لأن المقصود من حق الشبهة الأحكام بالشبهة، وبه ظنك المان

بأنه، وصل هذا التصرف لا يصح مع الهزل، فكما أنسيم لأن لا يلقى حقه من

الشبهة بعد التسليم هارلاً، لأن الله عليه مع الهزل قد صح، من لأنه سبب عن

الطلب من خبر عنده.

٨٧١٤ - ولو عرّفه لنفسه فلائاً، أو لثقتك، أو غير ذلك، لقطعت يد فلائاً له

ليقتلك، فليس يسمى له أن يبيع، ولو فعل كذلك قطع يده، ولو قيل له لقطعت يده

أو لآقتك حب كان من سعة من طلع يده، ولو قيل له تنصرف فلائاً صوطاً أو لثقتك

دسه أو لثقتك حبه، أو سببه أو لثقتك وإلا يفتنك، أو يفتنك يده، أو ما

أشبهه، قال مصنف رحمه الله، رجوت أن لا يكون المأ

ولو كان التهديد على ذلك محسوس أو صد أو حركت سوطه من سعة أن يقدم على

ذلك، ولو قيل له سببت فلائاً أو يفتنك، فم يفعل حبس كان من سعة من ذلك

وكان ما حركه أسهلاً، وبه هذه سبب النفس أو تنف عضو من أعضاء حتى يفتن على

جل مسلم ففعل رجوت أن يكون في سعة من ذلك، ألا يرون أنه ما أكرمه بوعيه ثقف

حتى يصدى من الله كان من سعة من تلك جهه فوئي لأن من الإكرام على المسلم

على الإجابة بالرجاء، ومن الإكرام على الله تعالى لم يعمل الإجابة بالرجاء، لأن الإجابة

الإجابة على الله تعالى حاد لا يضطر أو ثقتك من طهرت، فأن الله تعالى لا يكره

وقبه طمأن بالإنجاب، فلهذا لم يعلقه بالرجاء.

على المكرة ، لأن مفعله هو جمع المكرة ، وكان كذا لو أنكره عني كل طعام عساه
 من كل شيء ، لا يجمع بين المكرة مفعله ، وإن كان ، سبحانه يرفع اسمه بقيمة
 الطعام لأن في الفصل الأول جمع المكرة ، مفعله لأن ، وفي الفصل الثاني لم
 يجمع

هذه هي هذه النذر بتلك ما هو ذكره على أكل طعام الفريسيين ، هذا العهد على المكره لا على المكره وان ، انكره جلاء وهذا حصصه معناه الاكل

فلما إنما يجب حصوله على المكروه نفسه، لأن الأصل فيه المكروه بدنه؛ لأن
الإكراه على لأكل الكراه على بعض، فإنه لا يمكنه لأكله بدون القبح، وكما يجب
فكراه الطعام بعد نفسه، معزلاً إلى المكروه، فكان المكروه بعض نفسه، وذلك أيضاً كل،
ولو قضي منه ما، عطف به، أنه ما، أقناله، لا لكل، ولو عطف حقيقة، قال
له كل، فأكل واحد الغضب بعد ذلك الحصول لا بعض لأكل شيء؛ لأنه أكل طعام
فإنه أصح، كذا، وفي طعام نفسه، ثم صار أكلاً معاً مع المكروه، بدنه، لأن المكروه
هناك بعض بعد لأكل والإدب، بيته أنه في طعام نفسه لا يمكن، بهمن المكروه عطف
الطعام قبل الأكل، لأن العمل به يجب إلا بإقرانه به، ذلك، ولا يصور إقرانه به
المالك ما دام الغضب في يده، وفي حقه، فتعذر إيجاب ضمان الغضب من الأكل، حتى
يصير العمل به من الأكل، وإنما لم يوجد ما عطف به في طعام مكروه قبل الأكل،
صار أكلاً طعام نفسه، لا طعام المكروه إلا أن المكروه من كراه سبباً، وهذا مكروه على
إتلاف ماله، ومن أكره غيره، على إتلاف ماله وأتلف ضمن المكروه

[illegible]

الفصل الثاني

فما يرد المكره على ما أكره عليه أو ينقض عنه، ويأتى بنىء آخر

١٨٧١٧ - قال محمد رحمه الله في الأصل: لو أن صاعاً حائلاً أكره رجلاً بوعيد
نلف على أن يعلل امرأته وحده، ثم يدخل بها، فطلقها ثلاثاً، وعزم لها نصف مهرها لا
يرجع بذلك على المكره، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فلا لأنه طلق في إيقاع
الثلاث؛ لأنه حاله من المكره، لأنه أمره بالواجب، الثلاث حبراً أو حدة، وأما
حدها، فلا؛ كما لو أوقع له حدة، فقد فوّق الدية والثالث وهو طلق في إيقاعها،
ويؤثر بكفى كالحمد نصف مهر، فصار الزوج رخصاً سائداً نصف مهر، فلا سبب له حق
الرجوع

ولو أكره على أن يظنها ثلاثاً، ولم يدخل بها، وطهرها، وحدها، وعزم لها نصف
المهر، وجع على المكره بذلك، لأن المكره على إيقاع الثلاث يكون مكرهاً على إيقاع
الواحدة كالأمور، بإيقاع الثلاث يكون مأموراً بإيقاع الواحدة

١٨٧١٨ - ولو أكره على أن يعتز نصف مهره بوعيد نصف، بأعس الكل، فالعبد
حر كنه عقده حراً، أما على قول أبي حنيفة فلا لأنه نافع في اعتق الكل، لأن المكره
على إعتاق النصف لا يكون مكرهاً على إعتاق الكل، لأن العبد عدد سجراً، وأما
عتقها فلا؛ وإن كان مكرهاً على إعتاق الكل، لأن المكره على إعتاق النصف مكره
على إعتاق الكل عتقها، لأن الإعتاق عتقها لا سجر، لأن إعتاق المكره صحيح،
ولا يرجع للمكره من مكره سره، على أبي حنيفة رحمه الله لا ذكر، أنه طالع في إعتاق
الكل عتق، وعصم يرجع عليه بمهمة القيد مؤسراً، كان أو معسراً، لأنه مكره في
إعتاق الكل، وما يجب على المكره من ضمان الإعتاق ضمان بلف، وضمنان الإعتاق لا
يختلف بإيسار أو عسر

ولو أكره على أن يعتق العبد كله، فاعتق همه كان هذا والأمر سواء، في مؤس
قول أبي يوسف رحمه الله يعتق العبد كله، ويبرم المكره همه العبد لولا

[illegible]

ابن شلبي بر بن حبيب حمه انه يعني مصعب بن عمير رضي الله عنه فقال: واد
الذي عليه حجر

[illegible]

من سبب من قال: قد جواب مستقيم على قوله: إله سواه. وأما قوله: شهادة محمد صلى الله عليه وسلم أن محمدًا نبي الله صلى الله عليه وسلم، وشهد الآخر بحسناته، والقدس يدعى (الله) صلا. وشهادة من حسمه في غيره، فكذلك الإقرار على الآخر، لا يكون إقراره على الإقرار بحسناته، لا على كون من حسمه الله. شهادة تألف لا يكون شهادة بحسناته على من في تلك الحالة لا يقره الله عليه. فكذلك الإقرار تألف لا يكون، كقولنا: الإقرار بحسناته. فكان الإقرار بحسناته، لا يقره.

وہیہ کہ حالہ میں ہی ایک صدی کا کلہ لایا گیا ہے اور اس کے بعد اس کے بعد
 صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد
 علی الاطلاق ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد
 دوسرے شہدے کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد
 اس کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد
 دوسرے شہدے کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد
 اس کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد
 دوسرے شہدے کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد صبح میں ایک صدی کے بعد

يسعد بالأخ، والأخت لا يضر. وهو ذاهب جاً لثمنها، بالواحد، فلا ينسب الحسنة
سواء ذاكها أو جاً لثمنها، فبعد ثبت الإلتصاق من اشتراك علي الحسنة، فلا يقضي
بالحسنة عند يده.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

١٨٧٦-، برائے عیسائیوں کے لیے ایک مذہبی اور تعلیمی ادارہ، جس کا مقصد ان کے تعلیمی اور مذہبی امور کو سنبھالنا تھا۔

المبحث الثالث

فيما يعطى على يال المكره غير ما أكره عليه

١٨٧٢ - إذا أكره برعبد تلف على أن يكفر بالله فأنكممكم أنكسر وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولم يعصم من الله شيء سوى ما أكره عليه من إساءة الكفر ، فهذا لا يكفر في القصاص ، ولا يمس به دين الله تعالى ، وجه ترك ثوبه تعالى ، فلا من أكره وقتله مطمئن بالإيمان ١١

١٨٧٣ - وأهم ما ناهى عنه ، مسألة على ثلاثة أوجه أحدها ، ذكره ، والثاني أن يعطى ماله لغيره ، كغيره ، معنى المكاتب ، إذا لم يكن كغيره ، معنى وفاة ، أو دونه ، أحرم عما مضى بالكفر كاداء ، ولم يرد به كفره مستصفا ، فقد يكفر في القصاص ، ولا يكفر قسما بينه وبين الله تعالى ، وذلك لأنه لا فعل ، فهو يبالى أن أحسن بالكفر بالمكاتب ، وهو به يسى فخر ، وإذا أحسن بالكفر عما مضى كاداء ، والإحسان عن الماضي غير الإتياء ، عند عدد ، عما أكره عليه ، فيجعل طائعا في الإحسان ، ومن حرم عن كثر فيما مضى طائعا ، ثم قال ، سبب المكاتب ، لا يصدق أنه معنى ، ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى

الوجه الثالث أن يقول ، حرم تعالى الإحسان عن كثر في الماضي بالمكاتب ، فكيف لم يرد المكاتب ، وإنما ربه كفره مستصفا ، يؤوله بكلامه ، فهذا كافر في نفسه ، وجهه ، منه وبينه تعالى ، وذلك لأنه لا فعل ماله الإحسان فكفر في الماضي كاداء ، فقد أكره التحلل عما أكره ، عليه ما أكره عليه ، وهو الإحسان عن الكفر فيما مضى ، فيه أكره على إتياء الكفر ، ولا إخبار دونه ، لا يرى قد من أكره على الإتياء ما مضى ، فأنتم فزاه لا معنى محله ، لا من بعده ، ولا عما بينه وبين الله تعالى

١٨٧٤ - وما أكره على إتياء ، أعتق ، وأعتق فزاه يعتق بعد بيه وبين الله تعالى ، وإذا أتى الكفر فأنه يكفر فيما بينه وبين الله تعالى ، وإذا غير عن الكفر بعد ما مضى كان

لا یکره سبب و بر این الله و در آنکه و لا یکره دفع ذکر او سایر ی ذکر و حلیه، و شی
 در بیان و جعل طاعتی از او به لایحه که این اثرها، بحال می باشد لم یحضر بهله
 الاحمر عن الکفر است مضمون بنکند و نشأ کفر اولیه مضمون لا یحرم، لأن هناك لا
 یکره دفع ذکر او، لا یحرم ذکر علیه، فجعل مکره، و ذکر او علی سبب، بلکه لا یکره
 فی انقضاء ولا لیه، به وجه الله تعالی

تذکره علی حداد ذکره بر عید شب یسای، فی العصب، مضمون این العصب،
 فالتسلیة علی ثلاثة احوال الاول إذا قال خطبائهم ان نصوره وقد صلیت فله لا
 یصلی، و فی حداد روح لا یکره فی انقضاء، و لا یکره به وجه الله تعالی

الوجه الثاني أن يقول خطبائهم ان أهلنا قد توفوا و قد اقبلت، و یصلی
 فی العصب، و فی حداد روح، یکره فی انقضاء و یکره به وجه الله تعالی

الوجه الثالث أن يقول لم یحضر یسای شیء، و صلیت یصلی مکره، و فی
 حداد الوجه لا یکره فی انقضاء، و لا یکره به وجه الله تعالی

و كذلك لو اکره علی ندم محمد ﷺ، فشدت عهد و سبأه علی ثلاث طرحة
 الاول أن یقول، ما یحضر یسای شیء و شدت محمد ﷺ مکره، و فی حداد الوجه لا
 یکره فی انقضاء، و لا یکره به وجه الله تعالی

الثاني أن يقول خطبائهم، رجل من الصحابة، یقال له محمد، فشدت عهد
 أنتم محباً ﷺ، و فی حداد الوجه الجواب كذلك

قال شمس لأئمة السرخسی، فقلوا "محمد" حمله به فی العادة حیث لم یقل
 خطبائهم و جعل من مسلمین یقال له محمد، لأن شمس یصوره دون اسم المسلمین

الثالث أن یقول خطبائهم، رجل من الصحابة، و یقال له محمد، فشدت عهد
 ذلك و شمس محمداً ﷺ، و فی حداد الوجه یکره فی انقضاء و یکره به وجه الله
 تعالی، و به شرح علی مکره

۱۸۷۶۵ = ولو اکره، علی اصحابی عنه بر عید شب یسای، فلهذا السبب

عليه السلام في قوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة.

ثم قال: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة.

ثم قال: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة.

ثم قال: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى: «وَأَقْرَبُ رُحْمًا» أي: أقرب رَحْمًا، وهو الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة.

ولو قيل به : سأكس هذه المنة ، فوعدت هذا الرجل المصم ، فوعد به يسمى أن يأخذ المنة ، ولا يقتل الرجل ، وإن لم يأكلها حتى يقتل ، فهو مصم ، وإن كان يعلم أن أكل المنة يضر عند انقضاء وروءه وإن لم يأكل المنة ، وقتل المصم ، عليه الذم ، وإن لم يضره منه شيء ، فإنه في مسألة أكله لا يجب أن يعلم أنه يضره أكل المنة

حكى في هذه البركة محمد بن عيسى أنه قال : لا يجب عليه لقود إذا كان يعلم أن أكل المنة يضره حال انقضاء وروءه أما إذا كان لا يعلم ، لا يؤد عليه ، وكان يسرى بينه أنه أكل المنة وبين مسألة الكفر ، وعندهما أحد ، أو أن سألته المنة بجنب القود على ما ذكر ، على كل حال علم أن أكل المنة يضره أو لم يعلم ، وهذا كله إذا كان الإكراه بوعيد منب ، أما إذا كان الإكراه بوعيد منب أو بوعيد منب ، وإن قيل بأنه منب ، فإنه

وكذلك في مسألة أكل المنة والتبرير إذا كان الإكراه بحبس أو بغيره لم يضره الأكل ، وإن كان منب ، وكذلك في شرب الخمر إذا كان الإكراه بوعيد منب أو بغيره لا يضره أن يشرب ، وإن شرب مع ذلك فالقود منب ، وإن لا يستحسن لا يضره وذكر شمس الأئمة السر حرمي القيس والامتنعان في سر حرمه ، فعلى جديف الامتنعان حرم الإكراه بالقيد ، الحرس سببية في قود أحد الشرط ، ويرى فيه وبين القتل وموت ، فإن لكره على الراد أو على القتل بوعيد منب ، حرم الراد ، وإن راد يحد ، وإذا قتل يقتل ، ولم يجب الإكراه بالقيد ، والحرس حية في حرمه منب ، والفاس

ولو قيل به : تعلم هذه المنة أو ترى هذه المنة ولا تضلكت لا يضره أن يفعل واحد منهما ، فإن فعل الرجل منب يمكن عليه قود ، وإذا القود على لكره بالقتل ، وإن راد ولم يقتل ، فإنه منب ، وهي الامتنعان لا يحد ، ولم يذكر القيس ، الامتنعان في القتل ، قيل : بما ذكر القيس والامتنعان في الزنا خاصة ، لأن في الزنا وجه دليل على حرمه ، وهو قتل ، وإن في فعل القتل منب يوجد دليل الطواقة برحمه ما

وقيل : الغيب منب الزنا فهو منب حية ورحمة الله الأذن ، والامتنعان في الزنا هو الآخر على من تركه منب ، وقيل : هذا غيب واستحب حريمه على قوله

لو کلا، لا اء برعد حى اء عى قى - حء عى عى اء عى عى

[illegible]

۸۷۲۹ - یو اکرمه نو محمد حسن علي آقاي عبيد الله، او پست شاه هندا فتح
عليه وصاله، ۱۰۶۱ هـ قمری کان می سده دلت لانه قتل لاجي ماره، ده خان عليه
السلام حسن حسن شاه بهر سید، ۱۰۶۱ هـ قمری سید ماله، وم بهر عبيد، بهر
آحسن، و کان ماله، امان حسن، و کان قتل عبيد، وم بهر سید ماله، بهر ماله،
وم بهر حسن، یو اکرمه نو محمد حسن علي آقاي عبيد الله، ۱۰۶۱ هـ قمری
سید ماله، و ده ماله بهر ماله، قانع ماله، قانع ماله، وم حسن عبيد، طاهر.
یو اکرمه، و لا عبيد، و لا قانع عبيد.

١٤٦٣ وبوكره عند نصف علي لأخيه مال حبه مرضي ومن هو الرجل الآخر فلا يسر بأخيه مال أحدهما ثم أن المالين ولو لم لأحد، فهذا أسأله علي وجوب الأول، أن يكون من حب أخاه في النفس على نفسه، وبه يوجب علي في كل ذلك من المداور على السواء، من يوجب مال يوجب مال يوجب مال، وعمل ذلك على النفس أكرهه، ولا يوجب خصه ولا يجوز له من المداور أكرهه

[illegible]

أما وجه الثاني، فيكون أحد وجهين، فذكر أعني من لأحر، أو به على وجهين
أولهما أن كان المال في كفار عنى السواء، يملكه مال من ههنا عني، وكذلك إذا كان
أحد المالين ثوبا من لأحر، فله سهم مال أكثرهما عني لأن ب ينحو أحدهما
بمسبلا من مال، وإذا كان كسبه من الفقير والمساكين أقل من عني من كان به ثوبه فله عني
فما سبلاك ماله، و. فإذا دينا، فله ذلك على قدر ما يكرمه

الوجه الثالث، فيذكر فقيرين، وهما من عني السواء، في ذلك مثلا في
المقدار عني السواء، فيصير في الأخذ، وإن كانا أحدهما من، يا حيد لأهل، وفيه كتاب
أحدهما أحر من لا يحر لأن عني المال الأحر، وإنما يأخذ من صاحبه عني في حق - ۱۵۸ -

عنه

الفصل الخامس

فَمَا يَكْرَهُ الرَّجُلُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ

١٨٧٣- رد اكبره السعدي و جلا نقتل على ان يقطع يد عسه وسعه فاني قد
يقطع يد ايدش . واي وسعه قطع اليد لانه يهتلى يدو يمشي . ويقطع اليد اهو يمشي .
وايما ينادي بالنسيه . انما يقطع يد يمشي . عيصر قبلا . ولا يمشي فني يمشي يمشي . ولا
يتمري في الخيال اتمري . ولا يمشي ؟ عيصره يمشي يمشي . يقطع يد يمشي . ثم حاصم
الكمرة في ثلثه فني يمشي يمشي . ويجعل الكمرة في ثلثه . فاني يمشي . فاني يمشي .
يد يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي .
على النسيه لانه يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي .
اليد يمشي في عري فاني . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي .
فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي .
فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي . فاني يمشي .

١٨٧٣ء - مولانا محمد باقر علی بن حسن مدظلہ العالی نے پشاور میں ایک مدرسہ "مدرستہ اسلامیہ" کے قیام کا ارادہ کیا۔

١٩٧٣ء، يو ك ده بالقياس على اقل ياحو عقبه في اسر ، ذكر شمسي الاصله
 اُسرحس في سرحه انه في سرحه سي اقل يلقى عقبه في البز ، سرحه كار يو جو البحله
 في انبار او لا يرحو

وذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه في كل يوم هو عيسى وحنان، مني لقي
نفسه في الدنيا في يوم من ذلك، ولا فرق بينه وبين الله، فهو جسمه على
الذكر، العبد في الدنيا، أي حبيب ومحمد، رجبها، أي من عيسى بن يوسف، حبه لله
ما لا يجب على الذكر، أي الله، الشرح

ممنوعهم فائز يحب يذهب ويحبهم قالوا بحسب القرآن و قال لا يرحم

الخلاص مني التي نفسه في النار، فهذا على وجهين. أن كان لا يرى لنفسه راحة ولا منفعة ولا تأخير موت حتى يصلح بعض أموره لا سيما أن يلقى نفسه في النار، وإنه ألقى فلا يكون على المكروه سر، وإنما إذا كان يرى لنفسه نوع من منفعة أو نوع من منفعة حتى تأخير موته حتى يصبح بمصر أموره، فهذا خطأ، قال أبو حنيفة رحمه الله - رحمه الله أن يلقى نفسه في النار، وبالأولى لا يسمع ذلك.

فتشيع لإسلام لم يذكر أحد رحمه الله هذا الاختلاف في الإكراه، إنما ذكره في السير الكبير في حسن هذه المسألة، فقيل: هو من حسمين في سبينة، فأنعم العلوي، فأصرموا بها النار، والذين في بيته يعلمون أنهم إن أمروا في بيته هلكوا، وإن أقيم أنفسهم في النار هلكوا، قالوا: إن كانوا لا يريدون أنفسهم حتى نوع من منفعة في إلقاء أنفسهم في النار لا يسمعهم الله أنفسهم في النار، وإن كانوا يريدون لأنفسهم أصى راحة، ومحبهم الله أنفسهم في الله عند أي حصة خلاف لهم، ثم إذا ألقى نفسه في النار، مات في هذه الدنيا، فأخبر الله به والموت فيها إذا ألقى نفسه في النار، وهو يرجو نجاته سواء.

٨٧٣١ - ولو أكرهه، فعلى من أن يطرح نفسه من فوق هذا البيت، ومن رأى هذا الحين، لو حتى أن يلقى نفسه في النار.

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله - رحمه الله عليه على التعصير الذي ذكرنا أن كان يرجو النجاة في الطرح والإلقاء كان من سعة من ذلك، فإذا طرح نفسه ومات، وكان على مخالفة للمكروه المدة، ويحصل المكروه لغة للمكروه في ذلك، كان المكروه طرح نفسه، ومن طرح يستأنس لو لم عليه ومات، فلو أنه لا يجب القنود حتى يصرح إذا كان يرجو فيه النجاة غلبت؛ لأنه حينئذ يكون هذا بمنزلة ما لو ضرب إنسان بالعصا العنبر حتى مات، وهناك يجب عليه من مخالفة الله - ب - ولا يجب القنود بالإجماع - ج -.

٨٧٣٥ - ما إذا كان يرجو النجاة ويعلم أنه يجب له الموت لا سيما إن كان لا يرى لنفسه راحة في الطرح والإلقاء، لا يلقى نفسه بل يصرم - ج - منه أكرهه - حتى لا يكون قتلاً له. وإذا ألقى نفسه في هذه الصورة ومات قبله من بالإجماع، وإن كان يرى لنفسه راحة، أو زيادة منة في تأخير موته، فأنسأه عن الاختلاف، وإن طرح نفسه

المجلد السادس في الإكراه على التوكيل

١٨٧٣٧ - السببان لإكراهه وجلا على التوكيل بالطلاق والعقد، فمع ذلك، ثم إن التوكيل عن العبد، وحقن المولى عتق العبد، وعتق امرأه، وخمس المكره للمولى خمسة العبد، وخمس العبدات لتزوج إن كان الزوج له به عمل بالمراة، وفي المسألة قياسه واستحسانه، القياس أن لا يصح التوكيل، فلا يقع طلاق الوكيل بإعاقته، وفي الاستحسان يصح التوكيل، فبيع طلاق التوكيل وإعاقته، وبعد ما صحح التوكيل ووقع الطلاق واعتدى المياس أن، يصح إكراهه شيئا، وفي الاستحسان يسمي، وإن كان الإكراه بوعيد حبس أو جلد، فلا ضمان على المكره

١٨٧٣٨ ولو إكراهه بوعيد قتال على أن يوكّل حد سبيع ببلد بألف درهم، وإكراهه على دفع لعبه إليه ليهبها، فمع ذلك، ثم إن التوكيل ببيع العبد وأحد الثمن، ودفع العبد إلى المشتري، فهلك العبد لم يرد المشتري والتوكيل وانشرد طائمان، فحوى طعنه بمخيلوا، إن شاء خمس المكره، وبيع له لا، وإن شاء ثمن التوكيل وإن شاء خمس المشتري؛ لأنه قبض العبد طائمان بحكم عقد فاسد، فإن خمس المشتري، لا يرجع على أحد مني، ويرد لا يرجع على أحد مني، من ضمان المصلحة، ويرجع مثلا على التوكيل؛ لأن العبد استحق من ماله معنى لما أخذ منه فحقه العبد، وإذا احتمل تفسير التوكيل، يرجع الوكيل على المشتري بالتقصير، ولم يرجع على المكره، أم لم يرجع على المكره؛ لأن التوكيل كان طائمان في بعض العبد، ولم يكن مكرها عليه من جهة الإكراه، وإنما يرجع على المشتري؛ لأنه مدرك العبد بالضمحان من جهة المثلث ألا ترى أن العبد لو كان قاتلا في يد المشتري أحده التوكيل من المشتري، لأن البيع لا ينعذ عن التوكيل، فإذا كان حالكا في يد المشتري حسبه بيمته.

ولله في أن يرجع على التوكيل بالثمن، فيفحصان ويشتركون الفصل، وإنما لم ينعذ ببيع التوكيل فهنا وإن مدد العبد بالتصالح سابقا على بيع، لأنه لا ينعذ العبد للمكره.

الفصل للمبايع

في الإكراه على ما يجب به العتق

٨٧٣٩ - إذا أكره بوعيد تلب على شري عبداً قد كان المنشئ حلقه بعهده إن ملكه وعلى نفسه، لا شري وبفسده، عتق عليه، وكُرم بشري فيهما، لأنه عني عليه بحكم شري، ولا يخرج به بما ضمن على المكروه.

وكذلك لو أكره سر، ذي رحم محرم عليه عهده بفسده، لا سره وبفسده عتق عليه، ولو به نفسه، ولو يرجع به ضمن على المكروه، (تدبر أن أكرهه بشر، أنه قد ولدت منه بالكرام وبصعب، أو يسرى أنه قد جعلها مدبر، إن ملكه وببصها، ولو أكرهه بوعيد شري أن يجمع كل ملوك يملكه فيه يستقبل حراً فعن ذلك، ثم اشترى عنوناً، أو وهب له، أو هبني عليه، أو الوصي له به عني، لأن البير مصرف يصح مع البير، مع الإكراه، وصار عين المكروه مع صح، ويمنع الطائع - راء - ولا يفرم المكروه شيئاً من فيه، معذون بالمكروه، وكان سمي أن يعزم، لأن أكرهه مضال إلى قيمين لا إلى الشرط، وهو كان مكروه على الرعي.

والخواب يعني وإن كان مصداقاً إلى القيمة إلا أنه صر بمكروه في العتق؛ لأنه يمكنه "دفع العتق من غير ضرر ينهته، بقدر لا يصل إليه والرصة، ولا يشتري عتقه، وكان هذا عتق طائع معني، فلا يوجب الضمان على أحد، وإن كان قد ورث عبداً وعتق، فالقياس أن لا يصح المكروه، همه العتق، وفي الاستحسان بنفسه، فعلى سبب الاستحسان من بين ورث والشراء والهبه والرصة.

والمراد أن في فعل الإيث لا يمكنه دفع العتق من نفسه، بعلاف الشري والهبه والرصة.

ولو أكرهه على أن يشرب أو يأكلك، ثم صنع

شيئا مما سطعه عليه على من الله عز وجل الذي اكرهه قبل ان لا لا يمكنه دفع
 الذي عزه لا لا زكوة له، مما في النسب، وفيه من حلق، خلاف من لا زكوة له
 معناه من هو، الله، و لا كل شيء يخص به ماله - الله عليه -

الجدول الثاني

في الإكرام عسى ما يجمعونه. الرجل من علي نفسه ولي داء وجب له عليه

[illegible]

قد قيل : إذا قال لك : ويل لك ، لم يلف عليه شيء ، وما بعد الألف أمالية
لأنه ما حسي ، بعد م ، وما وا كرهه على الألف لأنه كرهه على إمامه ما هو عرض
عليه : لأن بعد صفة النكر افتصر على عليه الألف ، والألف على إمامه ما هو عرض لا
يرحب تضمنه على أحد ، لا قرى لأنك أصى إذا أراد جلا على فقد لا تأخير لا
يقص ، وإنما لا يصح : لأنه كرهه على يؤذيه ما هو عرض

[illegible]

وَأَمَّا ذَاكَ إِعْرَافُهُ فَمِنْ إِعْقَابِ عِلْمِهِ بِذِكْرِ مَجْمُوعِ لَانْتِهَايَةِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَوْجِهِ مَطْلَقِهَا
وَمِنْ جَوَابِ مَقْصِدِهَا بِمَعْنَى بَكْرَةِ قَبْلَةِ الْإِعْلَامِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِثْبَاتِ وَالْأَمْرُ فِي مَعْنَى حَقِّقِ

وذكر سبحانه الإسماء في سورة القصص، فقال: يا داود إني أختاركَ على

(١) سورة البقرة (١٤٧)

تحريره أقسم 'العبيد الذين هم لبيته محبة لا يكون أحد من أحد من أهله وأقرب منه قيمة. فلا ضمان على الإكرام لأنه أكرمه على ما هو من أهله لأن لقروا في عليه شيئاً أحسن الزفاف بعد أن يكون من أهله الأطراف وإذا كان فيه أحسن من وأقرب من منه. فمن الإكرام نفسه لأن الواجب عليه إتيان أحسن النعمه فإذا لم يكن أحسن العبيد صار بعد الإكرام مكرماً على ما ليس بواجب عليه، فبذلك صار ذلك القدر ولا يجري الإكرام على الكفاية لأنه لا يجري مقدار الإكرام لأنه في معنى حق به من ولا يجري تكافؤ، لأن السامي مقصر عن الرعية، فإن كان الإكرام أساساً الإكرام عن نفسه من يجري اعتدال من الظاهر لا يجري في الظاهر لأن هذا يعني حاله من وعلم يقع عن الكفاية فكان العوض، فلا يصير عن الكفاية بعد ذلك، وإن حصلت البرية كمن أعني حبه على ما من الكفاية، ثم تفرغ عن المال، فإن قال المصنف حين أحسن الكفاية، فبذلك لا يقع الإكرام، أجراه عن الكفاية، ولم يكن على الإكرام صحت، ولكن لا يقع بمجرد أن يكون مكرماً، لأن قوله لا نعلم إلا الظاهر والمظاهر أنه قد عني العبد لا يقع الإكرام، وقد قال: لمحتل لا تدفع الإكرام، فقد ذكرنا أمثلة من المظاهر، فيصير له قيمة به ويرى به، ولا يصدق في المصنف، وإن كان الإكرام على الإحتياقي موعده به أو حسن، فلا ضمان على الإكرام، ويجوز عن الكفاية

١٨٧٤٢ - قال: ولو أكرمه على كفاية غير قد حدثت بها، ومناه أنه أكرمه على أصلي التكفير من غير حسن نوع من أنواع الكفاية، فكيف نوع من الأنواع التي جعلها الله تعالى في كفارة البيم، فهو حذر، ولا ضمان على الإكرام، وإن أكرمه على إتيان عدد منه أو مجرد عيب، فإن كان منه أدنى العبيد مثل حبه أدنى نفسه، فالكفاية فهو حذر، ولا ضمان على الإكرام، لأن هذا التقدير واجب، لأنه لا يبيأ أمه الواجب ما قبل من هذا، وإذا كان حبه أدنى العبيد يريد على أدنى الصنعة والكسوة، صغر الإكرام قيمة العبيد، ولا يجريه عن كفارة البيم، أما الضمان على الإكرام، لأن الواجب أدنى الكفاية، فلا يجري السامي أبداً هو الكفاية، فإذا أكرمه على غير واجب مخصص جميع قيمته، وإن كان الإكرام في هذه الصورة موعده به أو حذر، فلا ضمان على الإكرام، ويجوز عن الكفاية

«أبأكراهه على الصدقة بوعده قتل فإن كان فيه الطعام الذي ذكره عن التصديق به قيل من سمع أني ما يجري في الكسوة والعمامة ، فإنه يجري عن الكسوة ولا صحت على المكروه ، وإن كان يريد علي أني ما يجوز في الكسوة ، فهو ممنوع من المكروه فيه ، ولا يجريه عن الكسوة ، فهو قدوة علي الذي أحده ما كان به أن يسره ، لأن التعليل وقع فاستسبب الإكراه ، وإن كان الإكراه في هذه الأمور ، بر عيب حسن هو ب ، فلا صحت عن المكروه ، ولكن يرجع عن الذي أحده به ، وسرد ما أحده به لأنه لم يكن راضياً باستنهم إليه مع الحيس والتفيدة فإن أجاز التصديق بعد ذلك ، ينظر لأن «في المال ضامه ، وفي الإكراه يعمل إحارته ، وإن كان ما يتأ ، لا يعمل إحارته سواها اعلم .

في عدم الرجوع بالحكم المبدى ، (في عدم لعدله أصلاً ، لا بالقرينة) مع
استثنائه في بيع وشراء ، (بالبرء) حكم بطلان كساح المبادىء ، منعاً من رجوع البطلان
في عدم الرجوع بالحكم المبدى ، (برئ من المبادىء) عدم الرجوع بالحكم المبدى ، منعاً من رجوع البطلان
في عدم الرجوع بالحكم المبدى ، (برئ من المبادىء) عدم الرجوع بالحكم المبدى ، منعاً من رجوع البطلان

١٩٧٥-١٩٧٦: د. فاضل سعيد: اثر و حث على رعيه، رسميه بالمدى والوقت، تأليف
درجه دكتوراه، دار المعرفه، وفيها علاقه بالحقوقيه، وفيها كتابات اخرى،
في حث رعيه له، وفي بين النجم والكتاب.

[illegible]

ترجمہ: افسوس کہ اس قدر سے زیادہ دیکھنے والے نے اس کے بارے میں کچھ نہیں سیکھا۔
 یہاں پر سمجھنا چاہیے کہ جو اس کے بارے میں کچھ نہیں سیکھا، وہ اس کے بارے میں کچھ نہیں
 جانتا۔ اس کے بارے میں کچھ نہیں جانتا، اس کے بارے میں کچھ نہیں جانتا۔ اس کے بارے میں کچھ نہیں جانتا۔

یہ جی عمر اسی ہوسٹ کے لائق ان اور جہر السہ و کائنات جو وہ پیدا

١) سرحد البرصاني في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢، وخصني في سنة ١٩٠٢
 حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢
 الخ وخصني في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢
 حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢
 حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢
 حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢ في سنة ١٩٠٢ حادثة ١٨٢٢

جانبه - لأنه من شرطه أن يكون له مالاً، وجبوا أن يشرطوا على شرط من جانيبه، لا يشب هاتهما كما لا يشبه من البدل، ويخص وجود شرطه غير في سبب وعدها كبرته، فكذلك إذا شرط الهوى في جانبها^١.

فإن الإكراه قد يمس حريته لا يمكن إبعاده، وإدخاله يمكن إبعاده، لا يترجمها إليه لأن الإكراه يقع الزاماً، ولأن الإكراه لم يرض طاقسون أصلاً، والهازل رخصاً لأنه لم يرض بحكمه، فهذا هو المدعى بين الهوى والإكراه على طرفيهما

١٨٧٥٩ - ولو صلح، أو عطف، أو صلح من دم المفعول على مال من السر، ثم صلفها، أو اغتصب، أو باع في العتابة مرة أخرى إن كان الذي يمس الأول إلا أنه أكثر أن يشهد أن لا يستجار في العتابة سمعه وزياده، فاستدعى في السر، وإن لم يفتقد على دم، فعلى قور أبي يوسف رحمه الله البدل ما سبب في السر، فما على قولهما فقد اختلفت فتاوى، بعضهم قالوا: فبدل ما سبب في العتابة، ويصير أحد الطرفين يباعه في بدل العقد الآخر.

وقال بعضهم: البدل ما سبب في السر.

وحاصل الخلاف، مع أني أنه المصلحة في بدل الطلاق، والمتفق المصلحة على دم تعده، هل يصح على قول بعض المتأخرين، على قول من قبلهم لا يصح، وهو الأصح، لأن الزيادة، حدثت حيث حلت المفقودة عليه، لأن ما لم يمس والزوج ودفن فصل عنه بعد الطلاق والعنان والمصالح، والزيادة من البدل بعد ذلك، سمعته عليه لا يصح كما في باب البيع بعد ذلك المبيع، وكما في النكاح بعد المدة، وإن كان المشتري حسن آخر فكذلك حرم إن يشهد أن ما يضمن في العتابة سمعه، فأمهر حرم الله

١٨٧٥٥ - رأينا نواضع لرحلي والبراءة في أن أقر الدين، وروجهما في العتابة على أن لا يهر به، مبرها المصنف التي توافقها عليه في العتابة، لأنه لا يوجد ما يوجب الإعراف عن ذلك الدين، لأن مهر القتل لم يمس مذكوراً، منصوص عقداً، فكأنه لا شيء للهوى، فهو كمن يبيع بغير من لا يهر، فمن مذكوراً، يقتضى عقد البيع له، حتى لا يفتقد البيع، فكذلك إذا روجها على من لا يهر به، وإذا لم يوجد ما يوجب

لا عارضی میباشد و جماعه صریح اند بر این موضوع و جماعه مذکور بر کتاب، قصار
 که در وجه علی اند بر این وجهی از اختلافه می دانند و آنکه در جماعه
 آورده اند از علایق و سکت بر این جهت که کتاب بهر دست که در جماعه حقیق
 و در حال انشراح اکتفا علی قف در جماعه و کتاب بهر دست که در جماعه حقیق
 در جماعه الطلاق و جماعه در جماعه بهر دست که در جماعه حقیق و جماعه لا

وكذلك يقول علي بن مود أبي حنيفة رحمه الله يجعل حجار من لاشد في الحد كذا يقول
كما في مسأله السب

وهو من شايخ دسر مسألة الإقرار بالعتق في الماضي فرب الكفر وهذا القائل
يعرض بين هذه المسأله وبين مسأله السب على قول أبي حنيفة رحمه الله وهو لا يصح

ولو أن نصران أكره على الإسلام، وأسلم، فأنجب من أن لا يصح بمأثمته، ومن
الاسحاح يصح، ثم أراد بعد ذلك، فالتباس أن يتدبر ومن لا يستحسن، يحير
على الإسلام ولا يقين، ومن يغير القياس والاستحسان في الولد لم يولد من المسلمين إذا
بمع صرفة، ومن المسمى أنسم في صهره إذا بلغ صرغاً، فأنجب مجبراً على الإسلام،
ولا يقتل، مستحباً.

ولو أكره على الإقرار بالإسلام في الماضي، فأبى به داخل ما ذك

١٨٧٥٥ = وهو أن امرأة أكرهه، بوعيد تلف، أو حبس، أو بيد، على طفل من
روحها ظفمه على اليد ثم لم يصلب وقمع الطلاق، ولا يجب على مال المأثم
الإكراه، لأن الشرع ما لا يصح مع الإكراه، ويكون الولد مع رجعية ما لا يملك
الطلاق، لأن الواقع بغير بيع خلاص بعد الدخول إذا تعذر من البس والثلب وجمي
وإن كان يقطع الجميع بكونه بائناً

فإن ملك امرأة من عبيت أمها رجعة، فحسبه من النكاح بدلت المال، فإنه
كان الإجماع بلفظ الخلع لا بعمل إجازياً، لأن الإجازة وحده في حال ما لا يصح منها
بند الطلاق بدال، وإن كان لا يباح بلفظ الطلاق عمل إجازياً، ولزمها المال، ومن
من رجعتها في قبض فرب أبي حنيفة رحمه الله، ففي قبض فرب أبي يوسف ومحمد
وجمهما الله، فحرب بأدله، والطلاق وجمي على حنة، ولا يهرم المال

فمن حبس بعت من جعل منه المسألة في مضافة من م حيار بغير ما في الجميع، فله
على قول أبي حنيفة رحمه الله، سوط اختيار لمرة أو ثلث صحيح، وخيار ثبتها
بحكمه السوط، أي قول أبي يوسف ومحمد وجمهما الله، سوط خيار لمرة أو ثلث،

كتاب الحجر

هذا كتاب يسر على القارئ

المحصل الأول في بيان مقدمة يحتاج إليها

المحصل الثاني في بيان أنواع الحجر على مفهوم

الفصل الأول

في بيان مقدمة يحتاج إليها

١٨٧٥٨- يقول - والله شوقين - الحجر على الحجر الكعب على سوا - كان
يسبب الدين ، سبب السعة عند أبي حنيفة رحمه الله ، حتى ينف ، يصر فانه بعد الحجر
على حسب ما كان بعد فعل حجر ، ويحاطب بعد الحجر ، كان يحاطب ما فعل
الحجر ، وهذا لأن في الحجر إنداء صرير الحجر ، وإبطال أهلية ونطق ولايته للملك
عنه ، والأدعي إنما ائتمار عن سائر أفعالهم شرعاً ولا يهية ، كما قال الأهمية وماد التصرف ،
ففي نقول بذهابها ، عانى له باليهاتم ، وسوية بينه وبين عديم الملك ، فإن افلك لا يبر
له به ، وإنما يراد الأ - مع ما له ، وفيه من الضرر ما لا يحصى ، ولما أكثر من أن
يخصي

١٨٧٥٩- وفي سوا من أن أيا حقيقة ، حصة له لا يرى حجر على الحجر إلا على
ثلاثة : الخفي الماس ، والطبيب اهداه ، والكلوى الخفس ، بمعنى ما من أن يعلم الناس
جيبلاً باطله بأن يعلم أمره حتى يرتد ، فليس من رده جهاً ، ثم سنده ، ويعلم الرجوع أن
يرتد ، فيقطع عا الركة ، ثم سنده ، ولا يترك أن يحرم حلاله ، أو يحل حرامه ، فيصور
هذا يتعدى إلى بعمه ، والطبيب الجاهل أن يسعى الناس في أمر صهم دور ، يهلك ، وهو
يعلم بذلك أو لا يعلم ، ولكادى الففس أن ينقل شكر ، أو يؤجر لابل ، وليس له إيل
ولا ظهر يحمل عبه ، ولا مال يشرى به الفدوى ، والباس يعشرون عبه ، ويحصدون
الكرام إليه ، ويصرف هو ما أتت منهم في حاجته ، وإذا جبه ، وإن اخرج يحصى هو
نفسه ، فيلخص من السموم ، وربما يصير ذلك سبباً لنفهمهم عن الخروج إلى الحج
والفرو ، وهذا السخص ، قد أيضاً ، ولما في الضرر بالخلاص يدع الضرر عن العام
جانب ، ثم حرم الحجر ، مختلف فيه غير ضده ، بل يلخص صبه ، فلا يكون الحجر
للمسلم ، بل خير هؤلاء ، جوهر الحجر في حق هؤلاء ، لا يلعن في حوزة الحجر في
المثلث فيه ، والله أعلم

وأخيراً فلا بد أن نذكر عدد التخرج من المعبر تونسي

١٨٧٤- وكان عثمن محمود عليه وقت جلاله، لأن لا مرد له، وسعى في
الفتح له، لأنه وجب رد العتق ولا يمكن وقعه بصورة تروا، فبغاه وهو سعيته، وهذه
لأنه لا حق للمرد في صورة الرقيق، بل في حقهم في التلبية، ذلك وجب سعيته، فقد
أحبهم، ووجد من كان يرضى لغيره، ثم أراد من مرضه ذلك.

۱۸۷۵-۱۵۱۰ هجری قمری، ولادت علی مہر صاحب جابر الشکاح۔ لائن
الشکاح میں تصور حدائے، و حاجۃ مقدسہ علی جو نعماء، قصور کائناتوں
و افتاد و دیہات صحیح بر اثر ہر، ثمر فی منزل مہر شمس حاجت مبارک العروۃ د لائن
مستند ہر الفتن واجب عطش الشکاح، و ثمر ہم یسوء دم یکم مہما فی دیکت الفقد
ظہر فی جو نعماء، لائن اثر ہدایہ عمری مہر شمس و اجہ ر سرامہ و سببہ و وجہ یطہل
حق العرب، علم یسوء فی جنہم

١٨٧٦- ثم لما حضر عليه القاضي سب الدين بسببه قد حجب عليه في
مائه، ولإشهادهم بشروط بيعه الحجر، ولما حجب عنه لانه يدين بهذا الحجر
أحكامه، ولم يقع التواجد له، فيحتاج إلى قبضته، فينبغي ليعلم الأمر من التواجد،
ويبين سبب الحجر، فيكون حجب على سبب تدبير الدين لفلان ابن فلان عليه، لأن
الحجر على قلوبهم، وهو من سبب اختلافه مع محنت من نفسه؟
لأن الحجر بسبب السبب لهم، لأن كل كنهان والحجر بسبب الدين يحتمل ما له الأمر جوده
في الحبل، فلما ما يحدث له من المثل ما اكتسبه غيره، فلا يوم الحجر فيه، ويتخذ خبره
فيه، وإثنا الحجج إلى سببه صاحب الدين عليه، فيحتاج إلى مدرسه حتى إنه يتأثر وأجل
الحجج والحق، وهو صول الدين عليه، فيحتاج إلى مدرسه حتى إنه يتأثر وأجل
الحجج والحق، وهو صول الدين عليه، فيحتاج إلى مدرسه حتى إنه يتأثر وأجل
الحجج والحق، وهو صول الدين عليه، فيحتاج إلى مدرسه حتى إنه يتأثر وأجل

١٨٧٦- حال هشتم می مرقوم میگفت محمدا حسنه که من را ترک کرده بود و
فراقش و محروم از محبت و راه او قتل آن تان طعنه افتاد است و به هم عینی محرم
حسنه را از لایم میبرد و از آن روز که محبت و منان علیه قاضی

فلا ولاية له عليه، لا يحجر حجره

١٨٧٦٩- من الحجر سبب ثلثين وهو من الحجر بسبب سبعة من وجوه ثلاثة
أحدها هذه، الثانية، وهو أن المحجور سبب سبعة من وجوه ثلثين
التي عليه، أي، بأنه لا يرجع إلى سبب على الولي بعدد من الحجر، ولا يخص عليه
بالإطلاق، بل هو من سبب من وجوه سبب السبعة، وأي، فإنه يرجع بما
سبب على الولي بعد، والآخر

والفريق في حجر بالنسبة إلى وجه استجابة حتى مضى من المحجور
حتى لا يروى منك من غير عوج، فمضى تحت التبعيد من الرجوع عليه لا يحصل هذا
المقصود، أما في حجر بالنسبة من وجوه سبب السبعة من وجوه، لا حجر لولي، وهذا
المقصود حاصل، ما أتى بعدد من وجوه عليه بما سبب، وكذلك الرجوع، لأنه
أدى إليه بعد التفتت، وهو مضطر في الأداء، فرجع عليه

والثالثة أن محجور بالنسبة يجوز، إقراره بعد، من الحجر، وكذلك حاله من
الحجر فيما يحدث من المال يريد به أن الإقرار الذي في حاته الحجر بعد مضى وال
الحجر، ولا يرد في هذا، استجاب في حاته الحجر، والمحجور بالنسبة لا يجوز إقراره لا
في حاته الحجر، ولا بعد، والآخر، لا في المال نفسه، ولا في المال المستعجل يريد
به أن الإقرار الذي كونه من حاته الحجر لا ينفذ عند وال الحجر، وكذلك لا ينفذ في
حق مال المستعجل من حاله الحجر

والفريق في حجر بعد الإقرار بعد، من الحجر أن السبب من حجر عليه نسبه
احده لا من الغير، وكان كالسبب المحجور وإقرار السبب المحجور لا يجوز، ولا يقع
وإذا الحجر، أي، هذا، فأن الحجر ما كان في الحجر ما لا يصلح فهمه بتصرفه، والحجر
إذا كان في الغير لا ينفذ في نفسه، فبقيته إذا زال من الغير يريد نصه كالعبد
المحجور إذا أقر بدين، سم حتى، فبقيته بذلك إذا أقر، لأن ما كان من بعد الإقرار حتى
للولي وفقدان، كذا، هذا

والفريق في حجر من حجره، لا يرد في المال المستعجل، من الحجر، أي، هذا
من المستعجل فيه، من حجره، حتى لا ينفذ حتى ينفذ، فلا يرد، لأن ما كان مستعجلاً، وإذا

[illegible]

و محمد بن يوسف، حبيب بن كاذ لا يشيب الوجه، بساد مال، الأشعثاء
 المتأصلي، بصا و صا، هـ، بن مالك

فقد قيل بعد ذلك ان محيى عليه السلام يوجب ان لا يبعد عنى قول ابي حنيفة رحمه الله بعد ما نفسى انما هى حرمه وانما هو لآن حواجز هذه الالفه من رجله الى الفه وقضاء الامام من حصن من مختلفه حيل صفا عنه ، كذا فى نفسى حواجز بين

فمن هذا ما وجدنا في بعض النسخ من قوله تعالى: "وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عَذَابًا أَلِيمًا".

وعند أبي يوسف رحمه الله إن كان يحتاج فيه إلى حكمه فحكمه له بهر محمداً
عليه السلام حكوى نصاً من جهة واحدة لأنه ثبتت فيه عام يمكن أن لا يفتقر إلى
وجه آخر لأنه لم يوجد شرط انقضاء وهو الدعوى والإثبات ، ونزحاً لعدم
الالتزام بأن تصرف بعد ختمه ، فرفع الأمر إلى القاضي ، وجرت له خصوصاً في

(١) حكاية من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان من الأحباب لآل عبد محمد رحمته الذي قال يندلع عظمي من غير قسياء

تختصر

نحجوه، ومع من عدله، ففصل المصنف عند إبطال التعريف صحة الحجوة، فإنه يصير معقلاً عليه، لكن كالمصنف إذا قضى بجوه مع الله ثم جرد المصنوعة حي ذلك، فإنه لا يفسر معقلاً عليه، لأنه فتوى وليس عبداً، وبعد وجوب المصنوعة فإنه قضى صار معقلاً عليه، لكنه هو.

١٨٧٧ - م الحجر حسب المصنف مطلقاً، وما بعد من حزن الله من بعض جملة، لا يصح مع بهرل والكرد كادع والإحالة والاقبال بدل، ولا يصح من حزن تصرف يتصل بماله، ولكن يصح مع الهزل والكرد كالمطلق والمقارن بدعوة حتى يصح منه هذه التصرفات بعد الحجر، وكذا لا يعمل من حزن تصرف من نفسه ولا يعلقه ثلاثة، وذلك كالإحالة، كحديثه والتقصير، حتى يصح الإقرار بهذه الأثناء بعد الحجر.

١٨٧٨ - قال بهر حجة رتبة الله لإدخال المصنف ماله، لأنه لا يطلع إليه ماله، ويجوز تصرفه، يجب أن يعلم نظر المصنف في حزن الله، هل يخرج عنه أم لا؟ فتوى على أنه يبيع عنه ماله ماله يبلغ خمسة وعشرين سناً، ويخامس عنه ماله شركاه حتى لا يضره في ربحه أو فساداً كمالاً يصير، لا يورث على الناس ويجمع ماله عنه، ويستبدل بربو صنف ومحمد، جميعاً فله على حزان حجر عليه.

وجه الاستدلال بهر وحججه أحدهما، أنه لما بيع عنه ماله نظر له وجب أن يصح عنه كنه نظر له.

والثاني مع مثال سائر حججه من التصرفات لا يفسد، لأنه يتلف ماله بالتصرف، فيحجر عنه بقاء، فإنه عليه وحسب للتصرف في حقه، وأبو حنيفة رحمه الله يفرق بين مع المان وبين حجر عنه، ويعتبر في مع المان إبطاله على المال مباحة ملكه فيه، وحقيقته حيث من كونه بمعة فوق اليد، لأن الحجر يجب إبطال أفعاله فتصرف، وهو لا يبيح الذي يبيح الأدهي هو سائر أعياناً، وهذه بمعة تسليط، فيها فتوى، وبمعة ما لم يعمد الله، وبها أدهي فلا يحجر إبطال سائر التصرفات الشخصية الأدهي.

وجوهه: ١ - مع أدهي لا يبيح لحجر الحجر على المصنف قلب، وهذا فاسد؛ لأنه

وكان مير يوسف ومحمد رحمه الله مثل ذلك لا بد ماخر الاحكام والخص
عشر سنة فيهم ، وهذا لان التلام والمنازعة بما بلغ رشد رال ولاية المولى
عليهم . وانما يقع عليهم ما يقع بما يقع عليهم من تصحيح مال نظر اليهم ، وهذا عرف
منهم الرشاد وجب دفع مال يسما

والأصل : في قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّهُ بَالِغُ أَلَمِهِ ﴾ (١) الآية .
والقوله من قوله تعالى ﴿ سَمِعْتُمْ أَسْخَاجَ الْأَحْصَانِ وَالْخَيْصِ ﴾ (٢) الآية . فالجسم يرى في هذه
صورة التسخ ، وإن تأخر الاحكام والخص . فالمراد به ، وفيه على قول مير يوسف
ومحمد رحمه الله ، خمس عشرة سنة في التلام ، وفيه قول مير محمد
رحمه الله ، خمس الروايات ، وعلى رواية كتاب التوكال . يتوخى في التلام أن يستكمل
سبع عشرة سنة ، وإن اذ ليرة أن يستكمل سبع عشرة سنة ، وعلى رواية مير يوسف
البلوغ في التلام ، أن يستكمل ثمانى عشرة سنة ، ويظهر في التاسع عشر سنة ، في
التأخر في سابعه عشرة سنة ، فإذا حكم بالمراد ، وذلك عهد خمس أو
بعض الاختلاف ، إن كان رسماً مصلحاً ، دفع إليه بدل ، وإن لم يكن رتباً ، بل كان
مصدراً غرضه وبذلك في أن يجمع المال عنه بالإجماع ، وأن يماضى إذا أراد أن يحرم
عليه ، فالمسألة على الاعتقاد

١٨٧٣ - قال في الترخ : وإذا طلق الأب الأم ، صدق .. ودفع إلى الأب مير
الرمدة ، ثم صار مصدراً مسجلاً للمحجر عليه ، فما خرج وسرى لم يجر معه إذا كان يوم
محل من بسحق حجر ، وهذا قول محمد رحمه الله بناء على أن عبده محجور بحيث بنفس
تسفه ، ولا يوصى عنه الغيباء ، وعند مير يوسف رحمه الله ، المحجور لا يثبت إلا
بقضاه ، وقبل قضاء ، هذا التصرفات محجور من غير المحجور ، فيبعد كما لو صدرت
في حال عياله ، ثم عدل ، في يقع في محجور ، وهذا ، وقال الذي بلغ مصداق
صواب ، لا في حق دفع المال عند من حبيبه رحمه الله . فإن عبده لا يجمع المال عن الذي بلغ
مصلحة . ثم لا ، لأن الذي بلغ مصداقاً يضاف مع المال عنه لبقاء أثر الغيباء فيه ، وقد قال

(١) سورة القصص ، الآية ٦٦

(٢) وفيه من الصلاة

عينه يدور المكتوبة مشعرة ، ولا يجب بعد وفاته وإن عتق ، لأن سبب وجوبه المذنب وجد قبل العتق ، وهو احتباس قدر اقتصاص عند الفصد ، ولم يجب المذنب بهذا السبب على الفصد ، فلا يجب بعد العتق كما لو أنفق مالا للمواري ، هو جده ، ثم حتى من بعد لا يؤخذ بقيصمان ذلك ، لأن سبب وجوب الفصد وجده هو عيبه ، فم يؤخذ بعد العتق ، فكذلك عند ، ولكن يسمى في قبضة مدير بعد مروب المربي ، وقد استلزام يجب هذه العناية عليه ، لأن هذه العناية تحب للمواري بعد عتق المند ، وإيجاب سماعه للمواري بعد عتق المند جازم كعبد مروب سريكي أخته أحدهما وهو محرم ، فإنه يسمى للأخر ، فكذلك هذا ، وثالثه ما يسمى إنا دير عبد الله وعبيد دين بحقه ماله ، ثم مات المربي ، فإن العبد يسمى في قبضة مدير كالمرة ، ولا يسمى فيما أنفق من سبب التدبير للمرة ، لا يبين

فكذلك هذا ، قالوا : وما قالوا : إن أنفق يسمى في قبضته مدير بعد موت المواري فأوليه إذا لم يوافق هذه الوصية ربه أي الإصلاح ، ما كان بعد أهل الإصلاح مثل هذه الوصية سرقا من موصي ، فاما إذا كان يقتونه سرقا ، ويكون موافقا لوصية أهل الإصلاح ، فإنه يجوز استحصانا ، ولا يسمى في شيء من قبضته إذا كان يهرج في ذلك ماله ، لأن حصبة ماله أفق المص ، وما يوصي به أهل الخير والإصلاح ، ولا يعد أهل الإصلاح ذلك سرقا منه ، فإنه يجوز استحصانا ، فكذلك ما من ما ذكرنا هذا ما قلنا إذا أوصى بوصية ، فافهم أن لا يجوز ذلك مع كسبه ما كان ، لكن يجوز استحصانا ما وافق وصايا أهل الإصلاح ، ولا يمدون ذلك سرقا من الموصي ، ولا يستحبونه فيما سبهم .

وجه التماس أنه لا يصح منه ولا يجه ، فلا يجوز رصنه فبأنه على المص

وجه الاستحسان وهو أن فساد يجه ولا يجره وحبس بسبب فساد عبارته ، فإنه صحيح العبارة بما يفسر ، وهو رد بين الفسخ والعصر لكونه مكلفا ، حتى صح منه الترخيص والعتاق ، وإنما كان الفساد نظرا أنه لصيانته المال عليه ، لأن المال موقوف الأديمة ، وانظر له أن يجوز رصنه ، لأنه ثلث بعد الموت ، فإنه يشتغل عن ماله بعد الموت من لم يوهب ببول من منك إلى ورثته فلا توان يحصل له

وإذا صحت الوصية، راعى عليك موت شخص، فكذلك الأمر من يجوز به
أن لا يكون فيه مردد من عدم تصدق الفصاح مختلف لخصي لأنه لابد للعلماء
فيما كان موضوعه في نفسه الضرر، أو مردد بين الضرر والبيع فتكون عبارة في ذلك
تتمتع به المهر المهر، بل لم يصح منه شيء من التصرفات التي تصرف أو يردودين
الضرر والبيع

١٨٧٧٥ قال: من أن هذا الذي طبع، وهو مقصد من مذهب جماعة جارية
بأنه جارحة أنه لا يملك دعوى، حيث يجب أن يكون له، وكان يرد خبراً من عمر
سفيه، ولخبره صير مودنه، ويحق له من غير سفيه، أن يصح دعوته، لأنه
يصح عنه، يصح دعوى له من المصلح ذاته، لا أرى، لأن الدعوى سريعاً في
الخصم، الأثرى أنهم لا يجرى باع حاربه من رجل، فجدد يرد لأقل من
أشهر، فلا خلاف أن يصح دعوته، ولو اعتنى ولده لا يصح عنه، وإذا صح
دعوته كان له، حر من غير سفيه، والأم مصرعونه من غير سفيه

هذا إذا كان موقوف الزيد في ملكه، فإنه إذا لم يكن عدله في ملكه، فلا يملكه
ثابت بقرينة، لكن بكونه حرّاً يملكه، إلا أن معنى قوله بالسفاهة، وذلك
لأنه موقوف الزيد من ممتلك من ممتلك في ذلك، وهو حر، لا يرى من باع
خبرته من انسان، فحدث ما يورثت أشهر فصاعداً، حتى لا يملك موقوف الزيد من
صحت الفصح في أدعاء السبع، منه لا يصح دعونه كما لا يصح دعوه، وإذا كانت دعوه من
هذا المهر، دعوه في ذلك، لأن هذا، وإذا كانت دعوه من هذا المهر، دعوه
بالحر، صار له سفيه، قال بقرينة أنه حر، ونقص به أن حر بعد موت، ولو
قال، هو، يصح ذلك منه، ووجدت عيباً في سفيه، فكذلك، هذا، أما أن يكون
الزاد في ملكه، قال بقرينة أن هذا لا يصح من انسان، ولا سبيلاً من
الخروج حالية لنفسه لا بد من ذلك كالحق

والذي عن أن لا يملك من حصة الخراج تجانبه بالانسان، قال في الرعي
من أن أثرت ذلك عند ديس، من موقوف، قد عني ولد حاربه، كان، هو، موقوف
في ملكه صح دعوه، حيث يجب أن يكون له، وكان الزاد حر من غير سفيه، وتصح

الحديثة معاً من قبله. لأنه لا ينفك عن حياة الإنسان فكان من حوائجه وحاجاته
والتوجه لا ينفك عن حوائجه لحياة الإنسان. فيقول: «نق ٤٩» من حوائجه حتى
المرء. والذين كتبوا في ذلك تصحيح مؤلف

وعلمه باسم يكر خوي الوتة في ملكة في القصر في جرداء. لسوي، ثم حاتم
أخيرة ولد، فدعاهم فريسي، تبه ببيت الله الولد، ثم كبر، ثم سماه بالسباية،
والخاتمة هي بريد السباية. لأن الدعوة منه ذهبه لغيره، فجعل يدعوه منه والاعتق
سواء، ولم أعني الولد حارة كبر عليها السباية. فكذلك

[illegible]

١٨٧٧٧ في الذي لا يؤمن من الزمعة ثم انصرف الى امره فمعه فدية وقيصة
كثير شراها و... وبعثوا اعلام عليه، وذلك لان الله في حق سراة وتقصي
للمحمد من... والعلي المحمدي ولو اشتري اباؤه فبعضه كان سراة فاسدا، وحين
عليه بالسعيه التي ولم كان السراة تاسيها لان سراة من حيث به نكالت، في
التي تلت فمعه بعضي والسعيه يحسب ان يكون حديثا فانها... حيث به فيه ايحاحه
العرض عليه... فبه سر يحسب ان لا يصح... فجمع ما به حلت الفسحة والفسادة
فاحسب فاسدا، واما كما قالو فيمن اشتري عوصا بعرض... ثم كانت حد لهم صر في
انفسهم جزا نسا... في المدينه العائمه فبعضه... لانه اجمع في المدينه بلانهم ما يوجب
انفسهم والفسادة لان كل واحد من العرضي مع من حد نفس من وجه... فاعانوا
انقائم مبين... واما بالنسبة الى المدينه عليه... فانفسه في المدينه... وبما عساه ان تهاكمت

سبح وانقسم نعم يكون المهر مستقلاً في العاقبة ، فحجم البصر ، فاستد ، فكلها هذا ،
والشراء القاسم بعد الملك بعد الفضي . فهذا ملك مرسه . فممن عليه كما لم يورثه . وإنما
أعنى عليه ذكر أن استنري لا يصح للبايع القيمة ؟ لأن العيبه لو رجب عن البشري
إنما يجب بالتفول ، والسعيه لا يراد بضمان الأقوال كالمص سواه ، ولكن العيبه يسمى
في قيمته للبايع ، لأنه كان يمانع في هذا العقد من وهو الأمراد ، وقد أحيس هذا
الحق عند الصدق ، وقد بعد تضمن التفتق ، لا ب ، والمخر مصر بالحققة ، ولو
كان له حقيقه ملك ، وقد حبس عند العبد وتعدر تضمن ، فمثل كان عن العبد السعاده
كعبد بين شريكين أحدهما وهو مضير ، فكلما إذا كان له عيه حق ، وقد ذكر بأن
السعيه إذا روج امرأه كان الكراج حائزاً ، بخلاف القضي عن ما يـ

١٨٧٧٨ - وإه حار الكراج ، كان المسمى مهر متلبه أو أقل به من ذلك . لأن
السعيه في حق الكراج والمصلح سواه ، وإن كان للمستى أكثر من مهر متلبه فإنه يحط منه
الزيادة على مهر مثل ، لأن الزيادة على مهر التل يجب مال من مرس ، مكره بمنزلة
التبرع فلا يصح منه ، وإن مرفه المرفي ، فإن تزوج امرأة ، كان أمضى مهر التل .
صح ذلك حتى حدثت العرم ، في ذلك ، وإن كان أكثر من مهر مثل ، فإنه يحط الزيادة
عنه حتى لا تعاص مرفه العرم ، في الزيادة ، فإن طلقها قبل المدخول بها كان عليه نصف
للهر ، لأن السعيه في حق الطلاق والمصلح "سواه" ، ثم قال : وكذلك لو تزوج كل يوم
واحدة ، ثم طلقها كان على ما وصف لك

١٨٧٧٩ - قال : ولو أن الرجل للمحجور عليه خيف بيمين ، أو بأيمان كثير ، أو
بتنود كثيرة من هدى وهديه ، أو غير ذلك ، لم يعد له انعاصي شيئاً من تنوده ، لأنه
لو أطلق له ذلك من كل يوم بتنود كثيرة ، فينوحل مدته إلى إفلاف ماله ، فلا يعيد
الخبر حينئذ فأنده ، وإن حصه في يده لم يعتد عليه ، ولم يطعم ، لم يلبس ، وعيل له
صم ثلاثة أيام مسامعات ، لأن لو كثر نايجه بلذنه يهدف كي يوم وحسب ، فسمكن من
إفلاف ماله ، فلا يعد المحرم ، ولكن يقال له : هذا شيء به بدل ، وإن لم يزوج من ماله
سبب السعيه ، فيجرب الصوم كما يجرب الطائيب عن ماله الصوم لما صار مجموع عن ماله

[illegible][illegible][illegible]

٨٧٨٤ - هازم بن اسمرئيل المسحور للحجر بن عبيد، مائة من دكره لا
تنتهي عند د. د. مع الأثر من القاسي، فهذا لا يصلح له، بحر، نفس مائة أو غير
معيه، هاهنا ليس من الأحمق ان كان قد فعل أو هالك، ولا بد من كاديه

حيمة، حمة الله ليس مع محمد وحمه الله، لأن على من أبي حمة، حمة الله لا ينحني
لحجر يس،^(١) اسمه فبصر عليه كثر شية.

وعند محمد، حمة الله يتعنى الحجر فكلل كالحصى والعدا لأن النبا يؤمده به
بعد الفتى والنسبة، المحجور لا يؤمده به بعد روث الحجر

والمراد أن حمة لم رجوب شخص حق الموت، ومعد الـ فهو هذا حمة،
لما هنا أنما الظر لمية، وإنه لا يفسد حمة حجر، ورواه فلا يؤخذ به في
المحصر، كما في النص لا يؤمده به ثلثه، وكذلك لا يؤخذ به حد النبي أيضاً،
ذكرنا، كذا - والله عليم

١٨٧٨٧ - ناز أبو المصحور عليه مسد السد، وودعه رجل مالا، فأقر
أنه مسلك لم يفسد من ذلك لم حجر، أحدهم أن مشكاة الوحيه لوئت
صديقه لو داسة ثم يصير في قول محمد، حمة الله، وفي رواية فور أم محمد وحمه
الله لو كان يرى الحجر، فكيف دسه به،^(٢) الذي أن قر أنه مشكاة ماله بغير
إذنه لم يصح قول، حمة لمال عليه، فكيف إد ثمراته مشكاة موده لأد الإيعاز من
المصادرة له، لا مسلك، بل صرح هذا حد مثل عا، فأقره من أقر أنه مسلكه
في حال حسده، ثم يصير سد في النص قول أبي حمة وحمه الله لو كان يرى شعر
عنى النسيبه وهم قول محمد وحمه الله، وعنى قول أبي سعد وحمه الله، النص كذا
في المحجور، وإن الرأ استينكه في حال صلاحه صبر ذلك، لأن التسلط عفى
الاستيلاء من صاحب من مرفت بحالة المصادرة مد ربا لفساد من ير التسلط،
وعا كذا من حب المال، ذلك لا لا سلك ما لم يفسد، ربح صرح به،
ثم صرح بمعد، فله لا يلى التسلط، فكذلك هذا

وكان يرمه من أبو دح مبياً محجوراً عليه إد استينكه في حده أهله، ثم
يقضى، وإن استينكه بعد النوع محس، لأن التسلط مفسد بعده بقاء، كل هذا

١٨٧٨٨ - قول أبو رجله فودع هذه النسيبه مالا، لا استينكه بمحصر من
الشهود لا يضمن لا في المال، ولا يملك ما صار مضاعفاً في رأسه، بل أبي حمة

[illegible]

لو كان يري النجاة ، وهو مؤمن بمحمد ، وحمته ، وروى ابن أبي عمير ، أنه يقول في الدعاء :
 قوله : « عني ، محمداً ، النبي ، وأهل بيته عني » هذا يعني عني ، نفسي ، من محمداً ،
 والنفس المحمودة ، أي أثره ، كان سبباً في إنقاذي ، وأدعى هذا ، لأنه كان حقيقاً ،
 فاقول قوله : لأن استبالاته ، لم يصب بأفواه في حالة الشبهاء ، فصار وجود إفواه
 وعلمه بمرئته

وهو عده لأفواه ، وأدعى رب ، لأن له استبالاته مالا في حالة عساه ، وهو شكر
 منه الطوع ، كان الغيب فيه ، كذلك عدا

ويقال من قال بمر الكبر الرئس ، وقام من محمداً ، وروى عن ، وسبباً
 ذلك ، وقول صاحب المال ، « بني آدم ، أنت » وأقره ، وأدعى ، أن يبالغ ، كان
 القول : هو رب ، يعني النفس التي على ما أدعى ، لأنه لم يبعد البسطة في
 الاستبالات ، كان حقيقاً ، لأن الأمر في أدعى ، وأدعى ، في الأمر ، سبباً في
 وروى عنه ، في حالة عساه ، في قول محمد وحمته ، « بكر ذلك رب ، فكل
 نقول قول رب ، « عني ، نفسي ، الله علي ، أدعى ، وذلك هو

قال ، وروى عنه ، من صبح ، من أنفوس من حال فساد في الله ، ثم ، لو
 أدعى ، وسبباً في ذلك ، « قال رب ، لأن من أنفوس ، وأدعى ، ما
 صلحت ، فحسب قول رب ، قال

٥٨٧٩٦ - « عني » ، يعني ، ما إذا قال رب ، قال ، وأدعى ، وهو صبح ، في
 حالة النجاة ، لأنك سبباً في ما صلحت ، وفي علم الصبح ، والنجاة
 بعون ، من سبباً في حالة النجاة ، ولا عساه ، « عني ، فامدني ، فالحج
 يعني ، رب المال ، لأنه أن قال ، كان قائماً في وجهه ، من صبح

، وجهه ، أن النجاة ، أدعى ، النجاة الأولى ، في الاستبالات ، كان حقيقاً ،
 لأنه أدعى ، أنه كان ، ياد ، وسبباً ، « قال رب ، لأن ذلك ، فقال ، أدعى ، هكذا القول

(١) « عني » ، أي ، نفسي

(٢) « عني » ، أي ، نفسي

(٣) « عني » ، أي ، نفسي

قول رب المال، وعلى المحجور البيه على ما ذهب

وفي المسألة الثانية أكره رب المال أن يسلطه على الاستهلاك، وإن له في ذلك ما قاله فقهاءنا، وأودعنا في حالة السعة، في فيما من قوله أبي حنيفة رحمه الله لو كان يرى نفسه، وهو لو كان محجوراً رحمه الله

والمحجور قال أمضيت ما سلطتني عليه في حالة الفساد، ولا ضمان عليّ، ورب المال يقول إنما أمضيت ما سلطتني عليه بعد الكبر، ولو عيب الضمان، فيكون القول قول المحجور، وعلى صاحب المال البيه

وحظير مدد مالوه في الركن بالبيع مع الركن، إذا خضع في بيع، والسلطة معلقة أو حالكة، دار الركن تحت بعد الركن، وحسرت ضماناً، وقال الركن لا، بل تحت قبل الركن، ولا ضمان لك عليّ، فكان القول قول الركن، لأنه بقوله أمضيت ما سلطتني قبل الركن، ولا ضمان عليّ، والركن يقول أمضيت بعد الركن، ولي عليك الضمان، فكان القول قول الركن، وعلى الركن البيه، كما مر

١٨٧٩٢ - قال رب المال يملك محجوراً عليه لا يملك مالها، تزوجت رجلاً بغير عتق، أو بأقل من دية، أو بأكثر، ولا يبيعه، لم يرفع ذلك إلى القاضي، فإن كان الرجل بم يدين به، وهو كفولها، وقد تزوجها، عسى مهرتها، لو أكثر، أو أقل من مهر مذهبها، يتدين بالناس في مثله، فالكاح جائز بزوجه، أحدهما أن الكاح مما لا يضمن النكاح بعد وقوعه، فكذلك يبرأه الطلاق والعاق، وإتتهما يضمنان من المهر مثله، فكذلك الكاح

والثاني أنه لا يملك هذا المهر، بل فيه صلاح، ونصرف المحجور، إنما لا يجوز ما كان فيه لسان، فاما ما كان فيه صلاح، فهو والمصلحة في ذلك سواء

قالوا ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله بن يوسف الآخر، لأن المحجورة في حق هذا الكاح والمصلحة لغيرها سواء، والمصلحة لغيرها تزوجت نفسها من كفولها، لأنه يجوز على قولهم، ولا يجوز، على قول محمد رحمه الله إلا أن يجير الولي، فيجب أن يكون هذا على حكمنا ذلك

وسهم من قال ما ذكر الكتاب قولهم يميناً، وهو الظاهر فيكون دميها من

محمد ورحمة الله وبركاته يا حبيبنا وأبو يوسف رحمه الله إن الشايع مصر ونفى
جائزاً لأنه من مسائل هذا الكتاب على غير محله وليس يذكر فيه نون عبرية، هذا هو
رواجعها بغير ملأه ، رباكره في حق بحيث يتعالى الناس في أمته

فأما إذا ربح عصفه باطل من مهر منتهى بما لا يعاين الناس في منتهى من كسبه
فإنه لا يجوز . وبحسب الربح إن شاء أكمل بها مهر منتهى ، وإن أسي ، فدق الذنوبي سمها ،
وهذا لا ينافي المصباح عند دخولها في مثل الزوج عند المال من حسب أحكام عقلي
بحرف ، وإذا غنى المتبع أنصح حكمه لذلك عند دخولها في مثل الزوج ، كما ينافي الحكم
في هذه الحالة معسر ، بما هو مال هو حسب الخفيشة والحكم .

١٨٧٩٣- ولو كانت ما هو حال من حب الحقيقة والحكم بالإنس فيها، بحيث لا يتعالي أحد من بني الله، فإنه لا يجوز ذلك منها، وبما للمعشري إن سبب أنما لها عام قيسها. وإذا لم يصح ذلك السب، وإنما يحذر للمعشري، لأنه يدرجه زيادة من لم يرضه منه، فكذلك أخرج هذا بخير، لأنه يدرجه زيادة خير على ما سبب من السبب ثم يرضه منه. وإن شاء، أم له مهر سبب حتى يحوز نكاحها، كما لو روجت نفسها في الأثناء بغير نكاح، وإن شاء مسح النكاح حتى لا يلزمه تزويجها.

من من أصحابنا من قال: لما قول النبي ﷺ: «رحمه الله» لأن من رحمه الله أن لا يؤذيها
حظ من مهر صديقه، لا يبعث في قلبه، كان للأولياء. حق لأعمر من، ربيته الروح من
أن يكمل لها مهر مثله، ويرى أنه جرت في القصاص بينهما، وعسى فوبها، حظها أصحح.
وليس الأولياء، حق لأعمر من. فكذلك عهدها، ينبغي أن لا يكون، بلها من نصاح
الاعتراض على قوله.

ويعلم من قال لا، بل هذا يؤيد لال سبب هذا الكتاب من على قولنا
 لأن هذا ليس حقيقه، رحمه الله، خبر لا يصح، فكيف يسي على لونه هذه الأحكام.

وتعدّ دابين، المصححة والمفصلة، وقبلها المصطلحة غير مستحيزة من الحفظ، فيصح
حفظها، فلا يكون، بالأول، حين الاعتراض، إنما المصداحة مستحيزة من الخطأ، لأنه
يصحح، فلا تصحح حفظ، فيكون التقاضي للروح، إما أن يكمل به سهر منها، حتى لا
يظلم الخطأ، أو، وهو فيمكن، وهذا كما لو تكرّر الوبى، أمر أعلى، ويوحىها بأقل

عن مهر مثله : ورجب ، فاستجاب دعوى ، ويقال للزوج بعد رواة الإكرام : ما ان يلبس
ثم مهر مثله ، ولا فرق بينكما ، فلهذا

ومن حديث : فصيح لا يدرى من المهر قليل ولا كثير ، وجاءت العروقة من قبل
الزوج : لأن النكاح مهر ، فصيح بين المدحون ، فله يستفاد الصديق كله ، سواء جاء
العروقة من قبل الزوج ، كما في حديث الشيوخ ، به فتح النكاح في المدحون
بها ، فإنه يستفاد الصديق ، هو - صحيح بغير شرط الزوج أو غيره ، فكذلك

١٨٧٩ - ١٨٨٠ (١٠٠) ج١ : كفو علي مهر مثله : كان للمهر من مهر في مهر
لأنه قد عدا كفو من مهرها ، حتى أوجدها المهر ، وهذا هو ، لأن كان مهر
هو نفسه أولى ، لأن مهر لا يكون إلا مهر

١٨٧٩ - ١٨٨٠ (١٠٠) ج١ : كفو علي مهر مثله : كان للمهر من مهر في مهر
لأنه قد عدا كفو من مهرها ، حتى أوجدها المهر ، وهذا هو ، لأن كان مهر
هو نفسه أولى ، لأن مهر لا يكون إلا مهر

والزوج وهو صحيح ، فصيح من مهرها ، حتى أوجدها المهر ، وهذا هو ، لأن كان مهر
هو نفسه أولى ، لأن مهر لا يكون إلا مهر

١٨٧٩ - ١٨٨٠ (١٠٠) ج١ : كفو علي مهر مثله : كان للمهر من مهر في مهر
لأنه قد عدا كفو من مهرها ، حتى أوجدها المهر ، وهذا هو ، لأن كان مهر
هو نفسه أولى ، لأن مهر لا يكون إلا مهر

والزوج وهو صحيح ، فصيح من مهرها ، حتى أوجدها المهر ، وهذا هو ، لأن كان مهر
هو نفسه أولى ، لأن مهر لا يكون إلا مهر

النسخ، وإذا حذر حبسه بوجاهة النسخ، فالنسخى جازع دفع النسخ إلى من له حق الدفع إليه، فيبر عن النسخ إلا أن يقول للقاضي اجبرني بنسخ، ولا أخبر المشتري أن يدفع النسخ إليه، فإذا قال بث سم إن المشتري دفع النسخ إلى المحجور، فإنه لا يبرأ عن النسخ علم برفقه بما عسى، أو لم يعلم، إن علم برفقه النسخ، فقد بلغه من العاقبة، وخدعه أن لم يعلم، لأنه لما تم بطلته في المحجور عن دفع النسخ إليه، لم يسمع الإحالة، لأن النسخ كان مفروضا بالإحالة، فإذا لم يسمع النسخ من دفع النسخ لا يسمع الإحالة، وإذا لم يسمع الإحالة، ودفع النسخ إلى المحجور عليه، فلا يبرأ من النسخ^(١)

فوق هذا ويصير رد أجرة النسخ بيبعه، ثم من المشتري عن دفع النسخ إليه، قال أبو طاهر بن القاسم من دفع النسخ إليه مذهب، فإنه لا يبرأ من النسخ، وإذا لم يلبه، فإنه مرفوع عن النسخ، وذلك لأنه ما علم إجاره النسخ بيبعه، فقد صار محجورا من جهة ما عسى يدفع النسخ به، لأنه في إجاره النسخ، جازع النسخ، وإذا صار محجورا ببيع النسخ إليه، لا يظن هذا إلا أن ما تم بيبعه من النسخ كالموكل بالنسخ، إذ عرله الموكل حاله بيبعه النسخ، يبقى وكلاء، فكذلك هذا

مختلف ما يبرأ من النسخ، أو لا يدفع النسخ إليه، لأنه لم يصر مذهباً بالدفع ما لم يسمع بالإحالة، لأن الإحالة كانت مفروضة بالنسخ، لو يسمع لأجاب، وكان بيبعه النسخ، وإذا لم يسمع الإحالة، لم يصر مذهباً من جهة النسخي بالنسخ إليه، والنسخى من دفع النسخ إلى المحجور، عليه ما يبرأ من الإحالة، وإذا صار محجوراً من جهة النسخي، لم يسمع إليه

سم هذا سمع النبي من رجل عذله، أو رجلين فاستغفر، فإنه ثبت النبي من حقه في نفسه، فقول النبي جازع مذهب، لأنه لم يبرأ من الإحالة، ودفع النسخ إليه، وهذا لا يبرأ عن النسخ

ولو أحسره بيبع ما سوا واحد، هل يشتت النسخ؟ قال لا، ذلك على وجه

(١) وير الإحالة ليس به

(٢) وير الأصل عن النسخ بالإحالة

(٣) وفي النسخ عن دفع النسخ

الوسيلة، ثم قال: «أَسْلَى لَبِّ الْقُدْسِي» وَقَالَ ثَابِتٌ لَا يَدْعِي الْقُدْسِي إِسْمَهُ، فَبَدَّلَتْ
النَّحْوُ فِي هَذَا، وَلَمْ يَبْسُ فَرَلِ ابْنُ حَبِيبَةَ وَحَمَهُ اللَّهُ، ثَوَّابٌ يَرَى الْحَجَرَ

فَمَا إِذْ دَعَّرَهُ مِنْ بَلَدِهِ، يَسْمَعُ يَأْتِي قَالَ: «سَمِعْتُ مِنْ عَاطِيَةِ ابْنِ بَهْلَكٍ عَنْ دَوْعِ الْقُدْسِي
إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ كَانَ الْمَسِيحُ مَدْعُوًّا، وَفِي بَيْتِ بُولِ ابْنِ حَبِيبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَا يَشِيءُ حَتَّى يَمُرَّ
عَنِ الْقُدْسِي بِالْمَدْعِ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَ يَوْمَ الْحَجَرِ

وَعَلَى هَذَا، ثَبَرٌ مَوْكِبِي، وَحَجَرُ الْمَسَدِ الْفَادِي مِنْ أَحْمَرٍ، وَحَجَرٌ مِنْ ثَلَاثَةِ نَصَبَةٍ،
فَوَهِ يَسْرُطُ لِنَصَبِهِ حَجَرٌ عِنْدَ بَرِّ حَبِيبَةَ وَحَمَهُ اللَّهُ أَحَدُ سَطَرِي الْمَسَدَةِ، إِمَّا الْعَدَاةُ لَوْ
تَمَدَّدَ، وَحَصْفُهُ لَا يَسْرُطُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعْدَةَ الْمَسَدَةِ مِنْ كِتَابِ مَوْكِبِي

ثُمَّ اسْتَسْهَدَ بِهِ بَسَامٌ وَقَالَ: لَوْ أَنَّ عَاطِيَةَ خَلَّ بِمَسْجُورٍ عَنْهُ حَجْرٌ عَيْنُكَ عَدَا
بَالِغٌ، وَدَعَّرَهُ مِنْ قُبْرِ الْقُدْسِي، يَسْمَعُهُ جَارُ قُبْرِهِ، يَكُونُ إِذَا حُدِّرَ بِيَعَهُ مَلَقًا غَيْرَ
مَقْرُوفٍ يَأْتِيهِ، لِأَنَّ الْأَحْمَرَ فِي الْأَسْمَاءِ كَالْإِزْدَادِ فِي الْإِسْمِ.

وَلَوْ دَلَّ عَلَى أَنَّ تَشْفِيرَ الْقُدْسِي، قُبَاعٌ وَمِنْ الْقُدْسِي دَلَّ لَا يَجُوزُ قُبْعُهُ،
فَكَذَلِكَ إِذَا أَحْمَرُ الْبَيْعِ يَسْرُطُ أَوْ لَا يَقْبَضُ الْقُدْسِي، وَفَدَّ عَنِ الْإِجَارَةِ فِي الْأَسْمَاءِ الْإِزْدَادِ
فِي الْأَعْدَادِ

١٨٨٠١ قال: «وَمِنْ أَنْ وَصِيًّا أَنْ يَتِيمٌ فِي حَجَرٍ»، هُوَ مَعْدَةُ غَيْرِ مَصْلُوحٍ يَمُرُّ
بِتَحْنِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ، فَحَجَرُ الْقَاضِي عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَحْمَدِ، فَصَالٌ وَصِيَّةٌ أَنْ يَنْتَحِ إِلَى
مَالِهِ، فَدَعَّ (أَبِي مَصْبُوحٍ) بِدَعَا، أَوْ صَيَّعَهُ، وَالْوَصِيَّ صَامِسٌ، لِأَنَّ دَعَّ مَالٌ إِلَى الْمَسَدِ
نَصَبٌ لِلْمَالِ رَسْهَلَاكَةً، فَيُضْمَرُ الْوَصِيَّ عَمَّا لَوْ أَتَى مَالَهُ فِي السَّحَرِ

فَرَقَ يَرُودُ، وَيَسْتَأْذِنُ إِذَا دَعَّ الْوَصِيَّ الْمَالَ إِلَى الْغَلَاءِ الَّذِي لَمْ يَبْعَ، وَأَمْرُهُ أَنْ
تَرَى لَهُ وَصِيَّ، فَصَالٌ فِي يَدِهِ، هُوَ لَا يَحْمَدُ عَمَلًا، وَإِنْ دَعَّ مَالٌ إِلَى الْحَجَرِ

وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، أَنَّ الْوَصِيَّ إِذَا دَعَّ الْمَالَ إِلَى الْغَلَاءِ، يَمُرُّ لَا يَحْمَدُ فِي ذَلِكَ
الْمَسِيحِ، فَحَقُّ ذَلِكَ يَمُرُّ مَعْدَةً، لِأَنَّ دَعَّ الْمَالَ إِلَى مَسْجُودٍ مَالًا، وَلَا يَسْمَعُهُ لَا يَتَكُونُ
نَظِيرًا تَامَالًا، وَاسْتِهَاكَةً

فَأَمَّا هَذَا، فَدَعَّ ابْنَهُ مَسَدَ الْمَالِ، وَدَعَّ الْمَالَ إِلَى مَسْجُودٍ مَسْهَلَاكَةً لِمَالِهِ،

قاضي صان من تلك السادة - أبو كمال القمي - مصنفه فقال أبو جعفر، ولو دفع ثأره
بلى مثل هذا النصيب، فإنه يصير صاناً، فوالا لا فرق بينهما من حيث ثأره، فإن أبا
تريق الأب لو دفعه في مسجد أو في ماله لم يجر إليه لثمة، فمعه ثأره، ولو أذن
للقبيح المثل في شجرة في ١٠٠، صح أنه يكونه عاقلاً ١٠

٢٨٥١ - قال أبو داود عن أبي جعفر عليه السلام: من دفع ثأره في مسجد أو في ماله، فقد حوجر
عليه القصاص، ومن حوجر عليه، فإنه يصير صاناً، ويصير به صح إنبه، حتى لو دفع
وشرى، صح لأنه قال داود، حاتم ملاح الأب المصم، فإنه إن أذن له لا يصح
فيه إنبه، وعندنا لم يكره أنه يدفع مع نفسه، فإنه يرد عنه ولا به الأب أو القصاص، وإنما
قال، فولاية عليه مناصبه، وديث لأبي جعفر يجرى به إنبه من الولاية على إنبه
ثأره، من حجر عن الظم نفسه معارض، فإنه يثبت له الولاية من مال القاصب، ولا
يثبت لأب أو وصي، فكذلك يدفع نفسه، وإذا ثبت دفعه عليه ولاية، كان التسوية
محللاً عليه من جهة القاصب، فلو دفع ثأره نصيب القاصب في أن يدفعه في المشجورة كان
يوجب منه ران القصاص، صح إنبه، فإن وجب لو تصدق به في حجر، لأن ثأره تحت
الإذن المشجورة لا يسرع، إنه لم يكن شرعاً ولا تحت الإذن، صار الحال معه بعد الإذن
كالحال قبله، وليس الإذن بالتصديق، لو وجب ثم حوجر، فكذلك بعد الإذن

٢٨٥٢ - أبو داود عن أبي جعفر، وسحقه السلام في نفسه، إن أذن، وإن أع
والقاضي بما سمع الله من سببه جاره، وإن كان بما لا يعارضه من سببه لا يجوز
لأن العترة لا بد من العليل منه بما لا يمكن الإذن، فزعه، وهو تحت الإذن، فكذلك
تأثير الإذن، فله، فلا بد من تحت الإذن، وما سمع تحت الإذن، فالحال فيه بعد
الإذن، فالحال ١٠

٢٨٥٣ - أبو داود عن أبي جعفر عليه السلام، لو دفع ثأره في مسجد أو في ماله، فقد حوجر
عليه القصاص، ومن حوجر عليه، فإنه يصير صاناً، ويصير به صح إنبه، حتى لو دفع
وشرى، صح لأنه قال داود، حاتم ملاح الأب المصم، فإنه إن أذن له لا يصح
فيه إنبه، وعندنا لم يكره أنه يدفع مع نفسه، فإنه يرد عنه ولا به الأب أو القصاص، وإنما
قال، فولاية عليه مناصبه، وديث لأبي جعفر يجرى به إنبه من الولاية على إنبه
ثأره، من حجر عن الظم نفسه معارض، فإنه يثبت له الولاية من مال القاصب، ولا
يثبت لأب أو وصي، فكذلك يدفع نفسه، وإذا ثبت دفعه عليه ولاية، كان التسوية
محللاً عليه من جهة القاصب، فلو دفع ثأره نصيب القاصب في أن يدفعه في المشجورة كان
يوجب منه ران القصاص، صح إنبه، فإن وجب لو تصدق به في حجر، لأن ثأره تحت
الإذن المشجورة لا يسرع، إنه لم يكن شرعاً ولا تحت الإذن، صار الحال معه بعد الإذن
كالحال قبله، وليس الإذن بالتصديق، لو وجب ثم حوجر، فكذلك بعد الإذن

وروجه الثموني بينهما، لم يقاس أن لا يعمل التحصيص في مسائلنا، لأن الإذن
فك الحجر عن التجارة، ورفع له، وليس يتوكل، وإنه مما لا يتجرأ، إلا يرى لو صار
مصلحة ذاته، فإنه يردن هذا الحجر غير متجرى

وكذلك لو احتق العبد، أو بلغ أقصى، فيأكل كل رطل الحجر بعده الأصباب لا
يتجرأ، فكذلك لا يتجرأ وإنه لا إذن إلا أننا تركنا هنا القياس في المفسد، إذا كان
التخصيص مبيداً ضروره صيانة المال عليه، وفيه مفسد للمساكين، والقياس قد يترك
للمشروعة

وهذا كذا أثبت للحجر عليه ولاية في حق المال مع كونه مكلفاً، بخلاف القياس
صيانة للمال عليه، وهذه الضرورة معلومة في حق العبد والعبي، لأيهما حافظان
للمال، وهو كان العبد مبيداً لماله، والقياس كذلك، نقر. بأن التخصيص يترك
معتبراً، كذا هنا

١٨٨٠٦ قال. ولو أن ماصياً حجراً على فاسد يستحق حجر، ثم رجع ذلك
الحجر إلى قاضي آخر، ما طلق عنه الحجر. وأما ما كان باع واشترى، ولم يجر حجر
الأول شيئاً، فأجابه جميع كنه، كان ذلك جائزاً، لأن قضاء الأول بالحجر كان غتوى،
وليس قضاء مني الخليفة لأن لفظة لا بد له من الخصومة، ومن يتطلى عليه ومن
مقتضى له، ومن يرد ذلك حالة الحجر، فكان غتوى.

ويجوز الصوي لا يصح مختلف فيه متفقاً عليه، فكان للثاني أن يعصي بخلافه
بعد هذا، لو رفع إلى قاضي ثالث، فإنه ينفذ قضاء الثاني، لأنه قضى في فصل مجتهد
فيه، فينفذ بالإجماع.

ونفاقت. قضى؛ لأنه بعد التصرفات وحديث المصروفة، والقضى له والقضى
عليه، حقه إذا أجاز الثاني تصرفاته.

وأما إذا أبطنها الثاني، ثم رفع إلى ثالث، فأجابه ما، ثم رفع إلى الرابع، فإن
الرابع يعصي قضاء الثاني بهيكل التصرفات وبالحجر عليه، ويبطل قضاء الثالث
بالإحاطة بعد ذلك، وذلك لأن الثاني قد قضى بالإبطال، فقد قضى في فصل مختلف
فيه بعد وجود الخصومة، والقضى عليه، والقضى له، فينفذ لفظة بالإجماع، فيصير

معشاة

وذلك في نفس الإحصاء بعد ذلك لم يصب فيه شيء لأنه تمسك بحديث
الإجماع لا يثبت فيه شيء من مراحله بعد تصديقنا، وبطلان نصه سالك والله
اعلم.

١٨٨٧ - وفي نسخة قال وإذ دفع النوصي إلى التوارث مائة حين أدركه،
وهو فاسد عن بعض عنه، كان دفعه جدرًا، وهو مراد عن العرب.

المعنى عن أبي يوسف رحمه الله في الحدي لا يؤمن به الرشد، لا يدفع إليه ماله
إلى خمس وعشرين منه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله

١٨٨٨ - أبي سنان عن محمد بن حمزة الله في مولده، إذ حبس أترحم في
الدين، يسعى لنفسه أن يهدأ له حجر عليه في ماله، حتى يقضى دينه الذي حصر
به، إذا صعد ذلك حصصه، ولا يحمل له أن ينصف في ماله، أو يهدأ، ولا يقضى فيه،
فأحول به وبين دينه، ولا يجوز أن يهدأ له شيء من ذلك، لأن بعض السهم لا يبيع
وطبيرة والفحص، ويكره من دينه كمرلة لم يقض الدين عليه من الصلح

ولما أبو حنيفة رآه يوسف رحمه الله في ماله، قال: "أبي" من ماله
كثير، قال أبو الفتح رحمه الله: هو في يوسف رحمه الله حد خلاف بعض

١٨٨٩ - وفي نسخة لا يحمل أبو حنيفة عن محمد بن حمزة الله، إذ باع مائة ماله
بعد الحجرة، قال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز وإن باع مثل القيمة، رأى ذلك إذ باع
بمثل القيمة، أو قل من يهدأ ما يهدأ من ماله، ويرى باع بالمثل ماله لا يهدأ
نفسه فيه، رد البيع، وتكون معشيرة أو أظيفة وحده، فإن لم يقض نصيبه لبيع مثل
بيع الكريه

١٨٩٠ - هدم عن محمد بن حمزة الله في نسخة محمد بن إدريس بن أبي
كثير، أو أخيه الصغير بن محمد، قال سألته عن رجل ماله من ماله من ماله
رشد فلم يهدأ عنه، وقال في باع ماله فأنشأ في أبي يوسف رحمه الله، قال
البيع باطل، وكذلك هو، محمد رحمه الله، والله أعلم

كتبه المأثور

هذا الكتاب يستعمل على خمسة وعشرين فصلاً

الفصل الأول في شرحه من نسخة واحدة، ويبدأ بشرط حكمه

الفصل الثاني بعد يكون بدأ في حكاية وما لا يحكم .

الفصل الثالث في بيان الله الذي هو الذي هو وما كان هو .

الفصل الرابع في بيان ما بينك الله الذي هو وما لا بينك

الفصل الخامس في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل السادس في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل السابع في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل الثامن في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل التاسع في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل العاشر في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل الحادي عشر في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل الثاني عشر في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل الثالث عشر في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل الرابع عشر في بيان الله الذي هو في نسخة واحدة .

الفصل الرابع عشر في هذا العدد المادون في الشمس في السبع من خمس وستمائة وخمسة
وأحد والسبعين ألفاً

الفصل الخامس عشر في المادون يتشترى، ويحصد، يشتري، ويبيع، وادوية النبات
الشمس في المادون ثمانية آلاف

الفصل السادس عشر في المادون يتشترى، ويحصد، يشتري، ويبيع، وادوية النبات
وكمال العدد، وهو ثمانية آلاف.

الفصل السابع عشر في المادون على المادون له، وهو ثمانية آلاف.

الفصل الثامن عشر في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

الفصل التاسع عشر في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

الفصل العشرون في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

الفصل الحادي والعشرون في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

الفصل الثاني والعشرون في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

وآخر مائة على المادون، وهو ثمانية آلاف.

الفصل الثالث والعشرون في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

أو مائة على المادون، وهو ثمانية آلاف.

الفصل الرابع والعشرون في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

أو مائة على المادون، وهو ثمانية آلاف.

أو مائة على المادون، وهو ثمانية آلاف.

الفصل الخامس والعشرون في المادون على المادون، وهو ثمانية آلاف.

في التهمة ما فند ١ لأن تصرفات العبد يمس على السراء ١ لا أن تصرف ياتشه العبد بعد الإند في التهمة الشراء ١ لأنه لا مال للعبد حتى يبيع ، والعبد في التهمة يبيع له ١ لا للمولى بذل الحكم والمعتول

لما الحكم أحد عند على أنه لا عهد على المولى ، حتى إنه إذا أفسد ١٤ العبد ديون كثيرة لا تفي به ربه ، ويكسبه ، فالمولى لا يزاحم بالزيادة ، وإنما يزاحم بها العبد بعد العتق

١٨٨١٢ - ولو كان العبد شرياً للمولى كانت المهددة على المولى كما في الموكيل والمضارب ، وأما المقتول وهو ابن العبد بالشراء يصرف في خالص حقه ودمته بإيداب النفس فيه ، فإن النفس يجب في دمة أهله حتى كثر العبد هو لطلب النكاح ، بحيث لو امتنع عن الإداء في إيداب يعبس ، ودمته خالص حقه ، وبعداً لو أفسد على عسده والمدين صحت ، وإن كدبه المولى ، وإن ثبت أنه مبيع حكم الشري خالص حق العبد ، كان الشراء حقاً للعبد

توضيح ما ذكرنا أن العبد بحكم الشراء ما كان ينصرف في دتمه يؤجب النكاح فيه ، فتقول ما يفتو إنا أن يقال : حله بالولاية كانت ثابتة بعبد بأصل الخلق لعنه فيه ، أو يقال : استبعاد هذه الولاية بإذن من جهة المولى ، والنكاح الثاني دخل ، يؤخذ بكي للمولى ولاية بإيداب النكاح في دمة العبد

إذا نرى أن المولى لو استرى شيئاً على أن يكون لشخص دمة العبد لا يجوز ، وإن لم يكن للمولى ولاية بإيداب النكاح في دمة العبد ، كيف سب لنكاح هذه الولاية في جهته ، فليتم أن هذه الولاية ليست للعبد بأصل الخلق كرامة من الله تعالى بأن جعله أهلاً لذلك كان ينبغي أن يمد سراره قبل إذن للمولى صريحاً إلا أنه إن لا عهد ، لأن الدين لا يجب في دمة العبد ، لا شاعلاً غالية وقمته ، وذلك حق المولى ، فبشرط إذن المولى لا سقط حقه من ماله الربح وأثرها يصرفها ١٥ إلى الدين

وهي حق هذا المعنى لا يفتري الخلف بين نوع ونوع ، فالتعبد سرع غير مفيد في

(١) حكاه في ط و م ، وكان في الأصل وف ، نحو

(٢) حكاه في ط و م ، وكان في الأصل يصرف ، وف تصرف

عنه ، فلا يصير ، فصار كمن سافر إذا رضى ببيع الست جر من ربه دون عجزه ، وكان
 اتينج إذا سلم اليهم ، ثم يسرى بغيره فيه نوع دون نوع لا يعتبر فيه التقييد مطلقاً ،
 لأنه لا يقيد في جهتها ، كذا هو

والخضوع من صاحبنا فالأول انشراط الإذن صريحاً من موثوق ما كان من طائفة
 الجوازات ، فإن تصرفه حاد بدونه ، لأن التصرف مكلف ، ولا تصرف فيه صحيح ، وإذا
 شرط الإذن فيه دفعاً لتصرف عنه بصيغة رقة اتقية ، وكسبه مسعولاً بالدين

الأخرى إذ تصرف العبد في الإذن إذا دفع بالعقد في حق موثوق ولو بيع خسر ،
 من حين اتولى بعد على موثوق ، وسبأني بعهده هذا في فصل على هذه

١٨٩٤ - وعن هذا ، فإن العبد المحجور إذا أجر نفسه ، وسهم من العمل بشدة
 الإجارة في حق موثوق استحسن ، ويجب على المشتاجر يسمى

والخاص أن المحجر ، ما يظهر من التصرفات المباشرة والذرية بين البيع والتصرف ،
 لا في حق التصرفات النافذة ، فهي حرة التصرفات التابعة للمحجر ، والمحجور موثوق
 فيه ثم انشراط لأدب من موثوق ، طافقت ، لا طراز تصرف ، والتصرف ما ذكرنا

١٨٩٥ - ثم لا بد بالتصرف إنما لا يتخصص عند ، إذ مبادىء الإذن على
 محجور ، ثم إن مبادىء مبدئية تدوناً يتخصص في حق إن ، وفي الإذن لم يحد في
 التجارة ، ثم دفع إليه مالا ، وقال : اشترى ، طافقت ، ففسرى العبد به الرقيق ، يصير
 مشرباً لنفسه من عليه محمه رحمه الله في كتاب للأذن ، في الباب الذي أذن له مولاة
 في التجارة ، ثم يدفع إليه مالا بعمى به ، وهذا لأد الإذن في التجارة عندما بما لا يصلح
 لتخصصه ، إذ حدود المحجور ، لأد الإذن ذلك المحجر ، ويصرف العبد بعد ذلك
 بحكم الملكية الأحقية ، وبه حاسه ، وهذا المسمى لا يتأني به ، صافى دون لذونه ، لأنه
 صار ملكاً لمحجر ، لا للموكل ، فيجعل هذا الإذن كمالاً ، ثم حاسب موثوقه حين
 يسرى ما لم يوقفه به ، والموكل بالتصرف إذا خالف موثوقه بعد سره عليه ، إذا كان من

(١) فتاوى شوقي و م ، وفي الأصل : فتاوى

(٢) حكى في ط ، وكان في غير ط

(٣) روى في ط

أبو أن يفتد شراءه عليه، والمأذون من فعل الشراء لنفسه، ويفتد شراءه عليه، وكان
 الثمن على المأذون، يفتد من ماله نفسه دون مال مولا، مع هذا، لو نلتد من مال مولا
 ليس للمأذون أن يشتريه، وإن استهلك مال المأذون، لأن المأذون لا يشتريه على عبده
 ديناً، ولكن يبيع البائع ويأخذه؛ لأنه أخذ ماله بغير حق

المفصل الثاني

ليما يكون دنا في التجارة وما لا يكون

١٨٨١٦ - بيت لم يسم إلى الآن موطن أحد من بيتهم بعد، والأمر

دلالة، فلهذا بيان الصريح

١٨٨١٧ - قال محمد رحمه الله في الأصل: إذا قال الرجل بعبارة أختت لك
في التجار: ديسر مأد، أي التجارات كلها، وهذا لا خلاف، لأن قوله أدخل في
في التجارة، وما بعد سماعي على أنه لم يكن معه معهود، وما يندرج أسفله كان
فإنه أدب في التجار، أي صرح بذلك بعد مأد، ثم سجد، ثم فيها
بلا خلاف، وما خلافاً بين وبين السجدة رحمه الله فيه، إذ أن في التجارة في

ع

ويروى بعبارة محمد بن عبد الله، أو عفاة، أو صاعداً، ما مأد في التجارة

كله

وكذلك إذا قال: بيتك في التجار، في الجهر غير أنه ما في التجارة

كله - وما زاد عليه ما في بيتنا

وإن قال بعد: سديري بيتي للتجارة، فالتجارتان أو بعبارة مأد في التجارة،
في الاستعانة لا بعبارة مأد، وكذا إذا أضاف إلى يتقوى له بيتي بالتجارة، أو بيتي
أو بيتي، وما أسهب في بعبارة مأد في التجارة، فمما لا يدرى أنه لا بد من التجارة
على جواب الألف، فالحال لا إذا في التجارة

١٨٨١٨ - ما ذكره في الأصل بالتجارة في معنى العود بغير مأد في التجارة

في معنى العود كان لا بغير مأد في التجارة، فبغير استعانة بعبارة وبيتك
تصرف في الأصل بالتجارة في معنى العود بغير مأد، أي في الأصل
على أناس، فبغير بعبارة عن استخدام العود في حراء لأصحاب، أي بعبارة

استعمال العرب في شراءه من كل من علم انه لو ائتمر لحسنوك في شراءه - ثوب
فلسي او ما اسمه - يصير مادونا في التجارة - ويصح إقراره على ما به يكون التجارة
حتى يتوي ذنبا منه وكب - يمنع عن استعماله عندك في ذنبا

والاستعمال المألوف في الاستعمال فيما بين الناس مقصود كما استعمالهم في
التجارة - فربما عابهم معاملة هم لو حمل الادب بالمصداق - فذا - انشأ في - مع
المقصود - فربما من المخرج - لا يخفى - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع
المقصود - فربما من المخرج - لا يخفى - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع

والحاصل منهما انه اذا ائتمر به فمفهومه مكرره مرة بعد اخرى - عام في شراءه - فربما
يحمل ذلك ادنا ما لاجل - وادنا - فلهذا مقصود واحد - فذا - انشأ في - مع
ذلك ادنا في اشارة - بل يصير ^(١) سحابة اخرى - فذا - انشأ في - مع

١٨٨١٩ - وادنا - فذا - انشأ في - مع
يحمل واحد - فربما من المخرج - لا يخفى - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع
ثوبنا - فربما من المخرج - لا يخفى - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع
ثوبنا - فربما من المخرج - لا يخفى - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع
ثوبنا - فربما من المخرج - لا يخفى - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع

وعن هذا الاصل - فذا - انشأ في - مع
فمن كذا - لا يصير مادونا في التجارة - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع
الناس في عمل كذا - يصير مادونا في التجارة - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع

وعن هذا الاصل - فذا - انشأ في - مع
فمن كذا - لا يصير مادونا في التجارة - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع
الناس في عمل كذا - يصير مادونا في التجارة - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع

وعن هذا الاصل - فذا - انشأ في - مع
فمن كذا - لا يصير مادونا في التجارة - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع
الناس في عمل كذا - يصير مادونا في التجارة - فلهذا المقصود - فذا - انشأ في - مع

ومن أذا يصير مأدباً بقوله: فله طعمه، ولا رجة فيه أبداً، لأن الخدمة ليست
محمودة، وإما أن يكون له أجر نفسك من فلان ليشتريه، وفي هذا الوجه يصير مأدباً
في التجارة، لأنه مؤمن به عفوداً متكرراً.

ويقال أن يقول له: حر نفسك من فلان، ولم يرد على هذا، ومن هذا الوجه لا
يصير مأدباً في التجارة، لأنه مؤمن به عقداً واحداً، ولم يذكر في صدقه الإجارة أنه
لو قلته: أجر نفسك من فلان، ولم يعين أحداً، ويسمى أن يصير مأدباً في
التجارة على ما في قوله: بعد قصرك، أو حبثاً.

١٨٨٦ - وإذ دفع الرجل إلى عبده مالا، وأمره أن يشرى له طعاماً، فمما ذكر
هذه نفسه في مأدب في مؤمن به، فذكر في أحد المؤلفين أنه يصير مأدباً، وذكر
في الموضع الآخر أنه لا يصير مأدباً.

قال صاحبنا، ما زال ما ذكر أنه يصير مأدباً أن يكون المال كبيراً، يجب له مبالغة
التشدد به مرة واحدة، ويخرج من ذلك أثر موث، حتى يكون الموضع إليه عسوة
معرفة، ونائب ما ذكر أنه لا يصير مأدباً أن يكون المال قليلاً، يجب بهبه له الصراحة
مرة واحدة، حتى يكون الموضع إليه عهد واحد، وفي أحد محسن رحمه الله في
الكتاب، فإنه نقر على مال العظم في الموضع الثاني قال: يصير مأدباً في التجارة.

١٨٨٧ - وإذ دفع إلى عبده ثياباً بيضاء، وأمره أن يشتري طعاماً يرضه بها،
ويستأجر الآخر، فيكون أنها ما، ويستوفى بها، يؤدي حر بها، بهذا الإذن له في
التجارة؛ لأنه مؤمن به عهداً متعدياً في التجارة، وهو شرط الطعام، يستمتع
الأجير، والاسمي والكري وغير ذلك.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: إذا قال لبيده: معي من هذا لأشترى ثياباً، أو
قال: علي رجة الربيع، أو غيرها من الأدب في التجارة، لأنه مؤمن به عهداً
عقدياً، لأن الربيع والماء، إذ يتخفى به، شرياً ليس له به حلال ما أمكن مع
ثمن من فلان، ولم يقل: معي وجه لبيد، ولا غيره.

وإذا قال له: أدبي عنك عهد خمسة دراهم، فهذا ما هو التجارة، لأنه
مؤمن بالده المعاني شهر، ولا يسميه ذلك إلا بالثمن، وصار كأنه قال: اكتسب، وأنه

إلى الله نكل سهر. وقال ذب أليس بعد سهر ماذر في السهر؟ لأن في السهر في
الكتاب الماذر هي لأن في الكتاب الماذر. كذا

وكذا في ذلك سهر. وأدب إلى ألف درهم. كذا في سهر ماذر. لأنه في
السهر في سهر

وكذا في ذلك سهر. وهو بيت سهر في سهر ماذر. أو سهر في سهر ماذر حتى
تكون في السهر ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر

ولذلك في سهر ماذر. أو سهر ماذر في سهر ماذر. وهو ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر في سهر ماذر

وكذا في ذلك سهر. أو سهر ماذر في سهر ماذر. وهو ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر في سهر ماذر

ولو كان في سهر ماذر. أو سهر ماذر في سهر ماذر. وهو ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر في سهر ماذر

وكذا في ذلك سهر. أو سهر ماذر في سهر ماذر. وهو ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر في سهر ماذر

وكذا في ذلك سهر. أو سهر ماذر في سهر ماذر. وهو ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر في سهر ماذر

وكذا في ذلك سهر. أو سهر ماذر في سهر ماذر. وهو ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر في سهر ماذر

وكذا في ذلك سهر. أو سهر ماذر في سهر ماذر. وهو ماذر في سهر ماذر. في سهر ماذر في سهر ماذر

وكذلك الخمر إذا رأى الرأى يسع الرأى ، فسك و م بهه من الربح ، لا يصير
إذناً به من الربح

وكذلك إذا رأى عبده يروح ، أو لخته تزوج نفسها ، فسك و م بهه من ذلك ،
لا يكون إذناً له من ذلك ، وطريقه ما عكس ، كان القياس في البكر إذا زوجها ولها ،
فسك له لا يحمل سكرها إذناً لها ، لكن عرفنا ذلك بالحق

١٨٨٢٣ - وبعد ما أتت هذه الأصول ، وإن كان محتملاً لا أن رجلاً جالساً
المرأى على جانب السطح ، وأنك الإذنة ، لأنه في جميع جانب الرضا ، ويتأت
الإذنة به دفع أعلى الضررين يتحمل الأدنى ، ولتة أصل من أصول الشريعة

ببهاه في باب الإذن بإحق صرور موهوم بالثبوت ، بأن يهدد المشتري ، فيجب
ببهاه انتم من ر. ش. ، وأما الإذن المشتري على حاله ، فلا ضرر على مولى ، لأنه يباع
ذلك ، ويقضى دين العبد

وهذا المشتري موهوم ، وفي إبقاء الحبر وعدم إثبات الإذن بإحق صرور موهوم
بأن يعامل مع العبد ، بأن يهدد المشتري في يد العبد ، فيتأخر حتى من يفعل معه إلى ما
بعد القضي ، فأب ما دام المشتري موهوماً ، فلا ضرر على من عاهد معه ، لأنه يتمكن من
تخذ المشتري ، لأن ضرره المحذور به هو على إجابة المولى ، ويكر واحد من المتأخرين
صالح انعقد الموقف ، و سترداد العبد عليه ، فإذا ضرر كل واحد منهما على المولى في
إثبات الإذن ، و يهدى عاقل مع العبد في إبقاء الحبر على مذهب جهلك ، والله لك
موهوم ، فكان ضرر كل واحد منهما موهوماً إلا أن ما يلحق العاقل مع العبد من الضرر
في إبقاء الحبر أمضى ، لأنه لا يحمل له إزاء الضرر موهوم ، وب يلحق المولى من
الضرر لنفسه ، لأنه يحصل له بوز ، الضرر موهوم ، لأن عاقل العبد لا يسبب الإذن يسبب
فيحصل ثوبه ، لأجل الربح سريع الإذن في الشجوة ، ولأنك أن الضرر الذي يكون
إزاءه موهوم لدى من الإذن ، الذي لا يكون إزاءه موهوم ، وهو معنى قوله ، إذ في
إثبات الإذن دفع أعلى الضررين يتحمل الأدنى ، وهو خطر ما يفتى في التجميع إذا رأى
المشتري يسع الدار ، وصعوبة ، وكان ذلك بعد تأكد حقه ، فسك جمل ذلك من رضا
بطلان الشبهة ، لأن في انساب الرأى دفع أعلى الضررين يتحمل الأدنى

بهذا في استرضاء رايها لثمة التمتع، وقد اطلق عن التمتع عز التملك،
والتمسك بالمرء، وبلى التمتع على حقه، فالتمتع بغيره بشرى، فمن ملك
البشرى من السر حقيقته، وبطلان حق الملك في السر دون بطلان حقيقته، فملك،
فخرج حبيب إتيان، لا به من دفع أعلى الضرر دون جعل لادى كذاها

ولما كان راي أجيبا بهج سباً من مائة فسكت، إلى ثم خرج حبيب إتيان،
لأن حبيب ما يدخل نوب من السر، ويقترب إلا أن يملك، لأن السر التمرى به، وأنه
يرون ملك من العين في الحال، ورواى ملك الإسماعيل عن بعض، لأن كان به في سرور
بأنه لم يملك، وأحد مدخل حاله لا يخفى، وبطلان بشرى من سرور في الحبيب
موجود، وفي سرور بشرى في السر، في سرور في سرور، لأن حبيب أن تملك حبيب،
بغير صدام، وبه موهوم عسى يحرف بشرى، وعسى لا يفسد

وأما مرسى إذا به، للرأى يسبح نوب، فله، بولم يملك الأدنى حبيب
الرأى يسبح، بطل ملك به من السر ملكاً موهوم، فإن يسبح موهوم موقوف على
ظاهر لرواى

ولولا لإحارة عنى من نوب، لملك ملك لئلا يملك إذا وعسى لا يعمل لرواى
وبه من محل آخر، فكان سرور الرأى أقوى

وأما، لرواى عنده سر، فسكت، فله، لئلا، بغير مرأى نوب ملكها
من سائق ضحكها، وبه من حكم العين، ولولا به بسب الإيد بغيره لئلا بغيراً
موجوداً، لأن سرور العمد في نوب، في حاله أن تملك حبيب، وبه موهوم، فكان
أمر حبيب حبيب المرء

وبذا رأى عنده يسبح عينا من أعين مائة، فسكت، بغير موهوم به في التجرؤ،
وبكى لا يجوز يسبح حال نوب، أما سرور به مائة في السر، بسب ذكرنا في أصل
لئلا

وأما لا يجوز به مال نوب، لما ذكرناه من روى حبيب بهج عينا من أعين مائة
ملك

من يد، اسرر موسى رآه، ان كان ماله خروهم أو ذبيحة لا يستغفر البيع لأن
الذبح والفتاير لا يمدان في العقود، ولا استحقاق موزع على ما دفع عليه بعد،
بما ورد على ما دفع به القضاء، فيوجب التفتيش المذهب، لا التفتيش العقد، وإن كان
معه غرض، أو مكهلا، ومورد، بعض البيع، لأمره لا يباع على العقد،
فلا يستحق موزع على ما دفع به العقد، فيوجب التفتيش.

وأيضا فصل بعد المفصل

١٨٨٢٥- ويصار إصافه الإذن إلى وقت في المستقبل، وكذا يجوز تعليق
الشرط، وفي كالة نظم الإذن، يجوز إصافه إلى وقت في المستقبل، ويجوز تعليقها
بالشرط، ولا يصح، ولا يجوز تعليق الحجز، ممر موزع إلى وقت في
المستقبل، وقت العرب لا يصح تعليق الشرط، ولا إصافه إلى وقت في المستقبل.

والعرب وهو من الإذن الطلاق، ويخلى عن الحجز، ومنه من يستطاع حقه على
ماله بدمته، وكان مصر بعهدي والطلاق، والطلاق، ويعتد بتمتلكه المبيع بالشرط
والإصافه إلى وقت في المستقبل.

فإن يحجز والعرب من باب التفتيش، لأنه دفع للإذن، وهو في الشيء حذر
المالية رتبة حتى لا يصير مشككة عليه في حقه من الدين، ولا يثبت يكون في معنى
التملك، ولا يثبت لا يحل التفتيش ولا الإصافه إلى وقت في المستقبل، أو يقول
بغير الحجز والعرب بالرجعة والتمسك من حيث الإذن في كل واحد منهم تمليك، وحجز عن
الإطلاق، والرجعة والتملك لا يحتملان التفتيش بالشرط، والإصافه إلى وقت في
المستقبل.

١٨٨٢٦- وقد أورد بعضه ولم يعمد به العبد، فهذا ليس بدت، لأن الإذن لا
يستحق إلا بالإصافه، لأن الإذن مستحق من الإذن، وهو لا إعلام، فإن الله تعالى
فوق ذلك ما هو، ومسمى في إعلام، ومنه معنى لأن ذلك لأنه إعلام ففان
مذكور وقت الصلاة، والإعلام يكون العمل لا يكون، فرق بين الإذن وبين الإصافه.

اشبهوا به بديع، صرنا من لم يطمع بالقرآن، وسد في حيله ثلوثه من
الزوج فانه لا يجرر هكاهذا في بعض روايات كتابه وكان

وتذكر ان بعضه وادى حور عام لم يعلم من معيه من قال ما عاين
محمد رحمه قاضي الرواب، ومضى، ولما كتب بركاته من ب الحاسر، ما ذكر
في الظنون من ان لا يستعمل

ومهم، قال د. كلها على ده شئ في رز، نصير ما به اعلم قوم
يعلم، وفي د. لا يجر مادوا عام يعلم

١٨٩٤- راجع في د. ان كان في كتابه من انما هو ما به اعلم
القول، وان كان في كتابه من انما هو ما به اعلم
والاستعمال عند بعض النسخ، وعنى في بعض النسخ

وحده الاستعمال وهو انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
وسواء انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم

وحده انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم

وانما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم
انما هو ما به اعلم في كتابه من انما هو ما به اعلم

المصطلح الرابع

ليس يمانع بملكه العبد المأذون له وبيان ما لا يملكه

١٨٨٢٢ - قال أبو حنيفة ولو يوصف رحمهما به ليس بعبدة المأذون أن يملكهما
عندهم سواء كان عبداً مني ولم يكن ، لأن الكتابة لم يجر عن الإذن ورجوع
أحدهما فمن يدعي ثوباً لإذن المتجره ، والكتابة ليست بحرة ، بل هي عقد يعلق
يقصد به الإعتاق ، ولأن الكتابة أقوى من الإذن ، لأن الكتابة توصف بعبدة العبد
وحرية طرفه في السابق ، والإذن لا يوجب شيئاً من ذلك ، فبأنه أن يكتب أقرني ،
والشئ لا يتحقق ما هو أقوى منه

ألا ترى أن الإعتاق ما كان على من الكتابة لا يستد بالكتابة ، فهو محض قود ،
إذ الكتابة غير داحية تحت (ذن) ، وهي لا يدح تحت (ذن) ، أمثال فيه قال الأئمة
ورجالهم سواء

فهذا كتاب مع أنه ليس له فذلك ، وأما أن يولي كتابه فهد على وجهه أن لم
يكن على المأذون من عمل غيره المولى ، لأن المولى يملك أن يملك له الإعتاق في عبده
أن يذود ، إذ لم يكن مني مأذون ديس ، فلأن يملك لأحده ، والأحده ذود الإنسان
أولاً ، وإذا صار الكتابة صرح المكتوب من أن يكون كتب مأذوناً حراً أو حراً ، وذود
في الرق ، لا يملك المأذون التصرف فيه ، وقيل أن يجمع له أو ذود الكتابة إلى المأذون
لا يمانع ، لأن يكون مولى 'مره' بالقبض ، وإذا طلق المأذون من لا يمانع من ذلك
الكتابة إلى عبده ، لأن كان على مأذون مني ، فإن كان الذي يملك لا يعمل أجاب
المولى عند أبي حنيفة رحمه الله ، والكتابة بائنة ، لأن الذي يملك على العبد يعمل
المولى كالأجير عن كسبه عند أبي حنيفة رحمه الله ، وهو أن حبيب حراً أجاب كتابة
المأذون لا يملك (حراً) ، كما فيها

وعن ثورن بن يوسف وسعيد ، جميعهما الله ، عمل ، لأن ذود العبد عند هذا لا

يحق للمالك للموسى من كتب العبد، يحصل إجازة الولى عندهما، حتى لو أقر المالك بطلب الكتابة إلى موسى، إلى المأذون يذن المولى بعينه، وإن كان السبب غير مستعرق، وإجازة المولى معتمداً بالإجماع، حتى لو أقر المالك بطلب الكتابة من المولى، أو إلى المأذون يذن المولى، بعينه بالإجماع، لأدعى العبد يذم لم يكن مستعرقاً، لا يجمع وقوع التملك للمولى من كسبه بالإجماع، فتحصل إجازته، ولكن لعدم حق بطلان الكتابة قبل ثبوت العتق، لأن حق الغرماء كان متعلقاً به قبل الكتابة، وإن كان بهم حق بيعه، فيكون لهم ولاية بطلان الكتابة الشر من قبله لكي يطلان صيانته لحقهم، وإذا لم يطلوا الكتابة حتى عتق المأذون، ضمن المولى قيمة لعدمه؛ لأنه أثلف عبدهم، محل حقهم، وميأته حسن هذه المسائل بعد هذا

١٨٨٢٢- وليس به أن يضمن صدقاً من كسبه على ماله، لأن العتق على مال فربق الكتابة، تم الكتابة لا تدخل تحت الإذن، فالعتق على مال أوس، فإن أضمن على مال مع أنه ليس له ملك، وأحار مولى عبده، فإن لم يكن على العبد دين حمل إجارته، وفيصير البذل إلى المولى، ثم عوى العبد بعد ذلك فين لا يصرف شيء من ماله العتق إلى دينه، وإن كان على العبد دين إن كان الدين مستعرقاً لا يعمل حاداً به عند أبي حنيفة وجمعه الله، وعندهما تعمل بجاربه، وإن لم يكن الدين مستعرقاً عمل إجارته عند الكل، وضمن قيمته لعدمه، ولا سبب لعدمه على العوض، بخلاف فصل العتق في هذه الصورة؛ لأن ما يزدبه المالك كسب الرق، فإجازة أن يضمن به حق الغرماء، أما عنها كسبه الحرة فلا يضمن به حق الغرماء.

٢٨٨٢٤- وإن مسائل العتق من مسألة الكتابة ما كسبه أعبده قبل العتق، وذلك يصرف إلى الغرماء؛ لأنه كسبه في حال غلق حق الغرماء، ثم عتق، فباعتدلى الحق إلى كـ

ورقم مسألة الكتابة من مسألة العتق ما اكتسبه المالك بعد العتق، وذلك لا يصرف إلى الغرماء؛ لأنه اكتسبه في حال غلق حق الغرماء، متعلقاً بوليته

٢٨٨٢٥- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله ليس للمأذون أن

يَكُونُ بِكَلْبَةٍ نَحْرًا، أَوْ مَالًا، سَوَاءٌ كُنْتَ عَلَيْهِ دِينَ رَمِي بِكَ لَمْ يَكُنْ لَكَ شَعِيرَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ بَيْتِ الْحَلَالِ

الانري - البحر وروما، و آدله ادرى بالكلمه فكل رقم يكي
عنه غير حار، و ان ي عيه من لايحور

وكانت نفس لامية ترحى فوق الدرع من غير دن نوب، وكذا على
 في الأجزاء الأخرى، وفي الأجزاء الأخرى، وفي الأجزاء الأخرى.

[illegible]

اللاتي بهن مارت من كنه معاذرة، مع حان من، ما بنت، ولم يصح
معدرة، كد ميا

فيما ذكره ابن جرير في تاريخه لا يجد في رواية علي بن الحسن عن
 ابن جرير في تاريخه لا يجد في تاريخه - ١٠ - بعد ما ذكرناه في الكتاب

(۱) عکس کا یہ رخ دیکھ کر رکان نے اُصول فقہیہ کی یاد دلائی کہ وہ اس وقت تک عیب سے محفوظ رہے گا۔

١٤٤٥ هـ

كذلك في الأربع مائة مع أنه لا يرجع إليه في غيره على أحد فلا يثبت له في تعيين الميراث
نفسه، ويرجع إليه في غيره، كان أولى

٨٨١ - في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ

وقال القاضي رحمه الله تعالى في ملكي ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ

في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ

٨٨٢ - في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ

(١) هكذا في نسخة، وفي نسخة أخرى: في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ

(٢) هكذا في نسخة، وفي نسخة أخرى: في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ

(٣) ذكره الشيخ في نسخة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ في ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ

ومن الأكراد لبعض غزارعه بعض يخرج ، ولو جوعه بالدرهم يجوز ، فكذلك إذا
أحر نفسه ببعض المخرج

١٨٨٤٣ - وإن أراد دفع الأكراد من مزارعة ، لأنه إن كان أسير من قبله ، فهو
مستأجر للعبد من بعض المخرج ، حتى يملك في أرضه ، وإن كان العبد من قبل المالك .
فهو إذا أكر أرضه من العبد بعض المخرج ، وكل ذلك منه جائز ، برأيه ، فكذلك بعض
المخرج

١٨٨٤٤ - وإن أراد دفع الأكراد من مزارعة ، وله يجر وأن يسير ، لأن هذه الأشياء من
حسب التجارة لا من بهم ميا ، ولا بد بالنسبة ، فقلت بالنسبة ، من

وإنه إن يتعد الفياض البسيرة ، وليس به أن يتعد الفياض العظيمة ، والنسبة أن لا
يتعد الفياض ، بسيرة أو عظيمة ، لأنه تسير إلا أن امتنع في البسيرة ، لأنها من
حسب المخرج لا بعد ، وإنه ميا ، حتى يملك قلب العبد ، بسيرة ، فقلت المعاملة معهم ،
فقلت العظيمة فسيت من مخرج التجارة ، فيجوزون بفأصب ، جعل ميا بالنسبة ، ثم لا بد
من حد يصل بين العظيمة والبسيرة

وروي عن محمد بن محمد أنه قال : جئت على مخرج مال تجارته ، وإن كان مال
تجارته مثلاً عشرة آلاف درهم ، فقلت له الله مخرج عشرة آلاف دينار ، وإن كان مال
تجارته عشرة مثلاً ، لانه في ماله مخرج ، فقلت يكون كثير مخرج

هذا هو الكلام في نصيبه ، وأما الكلام في إهدائه ، فبأن العبد الأندلسي يملك
الإهداء بالأكولات ، ولا يملك الإهداء بما سواه من الثمن ، والدعوى ، وهذا لأن نصيب
الناس من الأكراد ، لأنه تسير وأصطنع بالمعروف ، ونحن نرى أن الناس
المعروف : وعادة التجار وعرف التجار وعادته الإهداء بالأكولات ، مخرج ما سواه من
النسبة

فقلت منسأجه ، وإن يملك الإهداء بالأكولات فمخرج ما ينسأه الدعوة من
الأكولات ، فهو ذلك الكلام ، إن الدعوة ، وقد ذكرنا أن الدعوة ، الدعوة ، - - - - -
وتنأف الدعوة المنسأ لا يجوز ،

١٨٨٤٤ - ومن الأصل لو وجب له ، وكانت إليه شئ من الطعام ، وقد

بلغ قيمته درهم فصد عنه ، فإنه لا يجوز ثم هذه وإن حاز المولى مائة^(١) أو لم يكن عليه دين فعمل أجاره ، وإن كان عليه دين ، حل بمصنعه^(٢) من الكلام فيها

١٨٨٤ - وعنه التصديق بالنفس والرعي ، وبالعصبة ، دون الذرع ، نص^(٣) على ما دون ، ثم في كتاب الملكية وسجوة ورد الأثر عن عمر رضي الله عنه ، فإنه مثل من العبد ، من يصد^(٤) من الرعي والعصبة ، لأن التصديق بهذا من جميع التجار ، إلا أن من يربو رعيه ، والأمة من يربو مع لاهم^(٥) يصم وتصديق بالمطعم على الرسم والعادة ، وإن لم يربو بها لزوج فإنه أولى بذلك صريحاً ، عداً لا يعرف والعادة

هنا قبل أن يربو أو أمته أو التي لا مال له من ربحه ، ربحه من حصته هو لا يخرج المراهق من يربو رعيه ، يربو ، قبل له من النقص ، قال عنه الفقيه والاسلام^(٦) :
«للعبد من أصل أمره»

فإن أراد به النقص مدخر كالخطة وقبضها ، فأما غير مدخر من تصدق به على رسم والعادة ، يكون ذلك يربو الزوج عرقاً وعادة ، وإن لم يكن يربو صريحاً

١٨٨٦ - وليس للمأدون أن يقر من ، وإن أقر من مهر مطلق ، أو الإقرار بغيره ، فإنه يوجب ملك في العبد فقام مقام المصلحة ، فإن العرض^(٧) ، ولهذا لا يصح التأجيل هو المهر عند ، وإعلاءه يربو من نفسه ، إلا أن لا يملك إلا تصدق إلا باستيفائه ، فإن العبد من مضمون المصلحة ، فكذلك تصرفه مباح ، وهو من ضرر المصالح التجارية ، «للمسألة»^(٨) منه نداء ، فلم يدخل تحت الإذن بالمسألة ، بحال إعلاءه غير أن والمسألة وهدوءه ، وهو وأهله المسيرة ، لا ذلك من ضرر التجارة لا من التجارة ، من دخل تحت الإذن مسجلاً ، وإن لم يربو من نفسه في التجارة ، سواء كان عليه دين أو لم يكن^(٩) لأنه من جميع التجار

الأمر أن يملك عذائب ، هكذا يملكه العبد المأدون ، وسوى ما ذكرنا من التصرفات بغير عذائب كثيرة يدخلها المأدون^(١٠) في ملكها بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

المصدر الخامس

في انحاء ما دونه حقه دين فطلب الحرمه من انصاف بيحه

[illegible]

وإن لم يكن ثم منه ما يخاص بالأقرب له لا حائل، بل حرم له منه، ولو قيل حائل
 من جنى حرمه، فإنه لا يحل له حتى يبعه، بل منعه من بيعه حتى يبعه
 المالك، أو يحرره، الذي توجه به أحدهما أنه يباح له، وبما ذهبوا، فيجوز
 دفعه أكثرهما

[illegible]

مضى ثلاثة أيام ، فإنه بيحه ، وذلك لأن لفظة اليسيرة جداً لا تكفي للتلوم ، فإن في لفظة
اليسيرة جداً لا يهدد المال العاقل ، ولا يخرج كثير ، والكثير جداً لا يستخرج إليهم ،
فجعلنا الحد العاقل بين القليل والكثير ثلاث أيام وحينئذ ، 'أعجب' أن الثلاثة هي
الجميع للصحيح ، ولا يهدد لما أراد عليه ، فكذلك التقدير بالثلاث أولى ، لأنه لا يهدد شرعت
لإزالة العبد ، فغير سرف ثلاثة أيام ، كما في حكمة الخير ، يرد ، يعصب مدة التلوم على
القويين جميعاً ، ولم يعدم ذلك ، ولا خرج القوي ، فلو أن العبد يبيع العبد بدينار ،
وقد كان العبد يبيع بدينار المسلم ، وقد نظر للمسلم من تلوم ، ولم يصح في
بيعه ، فيجب أن ينظر بدينار ، بعد مضي مدة التلوم ، فيبيع العبد بدينار حتى يفسدوا في
حقوقهم ، فيعصم النصر من بيع جميعاً

ثم ما ذكر من جوابي^(١) : أن القاضي يبيع العبد لا يشك في حق قوله في يوسف
ومحمد رحمهم الله ، لأن الدين له كذا على المولى ، وقد امتنع عن قضاءه ، كان
للقاضي على مولاه ، أنه يبيع عبده بدينار ، ويصفي دينه ، فإذا كان الدين على
العبد أولى ، لا دين بعد شغل بالصد ، وفي الخبر ينص بأنه ما لم يبرهن من ماله
لثبوت ، وإذا شك هذا على قوله في حقيقة رحمه الله ، لأن من أمسه أن أخبر إذا ركبته
لديني ، وأمره القاضي بدينار ، يدوي ولم يوف ، فإذا كان يبيع عبده بدينار ، ليس
به ذلك ، بل يبيع على السبع ، ونصفه ، فكيف يبيع على السبع ،

والجواب عنه : أن با حبيبه رحمه الله إذا كان في خبر لا يبيع القاضي عليه
ماله إلا عليه من الحجر عليه ، فإنه كان يملك يبيع ماله بدينار ، وإذا كان عليه القاضي بغير
بینه كان هذا حجر عليه ، وأبو حبيبه رحمه الله لا يرى الحجر على الحر بملكه ، فإنا
نس في بيع الأذن على المولى بغير وصلة حجر على المولى ، لأن المولى قبل ذلك
موجود في بيته ، ثم لو يبيع بعد التلوم بغير رضا العبد ، لا يند

وإذا كان محجوراً عن بيع العبد قبل بيع القاضي لم يكن يبيع القاضي حجر ،
فحجر ، وإن هذا منزلة التركة ، إذا كانت مستحقة للمسلم ، كذا للقاضي أن يبيع التركة
حتى يجوز إذا أسعوا من نصيب الدين من ماله بغير رضاهم ، وله بعد ذلك حجر

على الورقة، لأنهم كانوا محتججين على بيع الشركة قبل ذلك من كتاب مسطرة بطلين
بغير رضا المأذون، فكل ذلك هذه.

فقد قيل بشكل بيع الكسبه، فإنه يبيع الكسبه على العبد بغير ربه، والعبد كان
يملك بيع الكسبه من المأذون، وكان يجب أن لا يبيع الكسبه على العبد بغير رضا
العبد، من يحبه حتى يبع، إلا أن الحجاب عنه أن أنا حصة، حصة الله، لا يرى الحبر
على الحبر، فكأن، لما يرى الحبر على العبد، ألا يرى أن مولى يحجره فيجوز، فكأن
جاء حبر القاضي على بيع الكسبه هذه.

هذا إذا كان مولى حاصر، وأما إذا كان حلياً، فإنه لا يبيع العبد، حتى يحضر
المولى، فإن الخصم من رقة العبد المولى دون المأذون.

ألا ترى يا دعي إنسان في رقة العبد حقا، فإن العبد لا ينصب حقا، فذلك
هو أن الخصم هو المولى ثم يجر البيع إلا يحضره، أو يحضره بغيره، بخلاف
الكسبه، فإن يباع بالمهر، أو كان المولى غائبا، لأن الخصم من الكسبه هو العبد دون
المولى.

ألا ترى يا دعي إنسان في كسبه حقا، كان الخصم من ذلك هو العبد، وإذا كان
العبد خصما في حق كسبه بنظر حضره العبد لا يحضره المولى.

ثم إن يبيع لقاصص العبد بحضور المولى، قسم ثمة بين المأذون، لأنه يتمايز لأجل
المأذون، فيكون بين المأذون، بعد ذلك ينظر إن كان يبيع في المأذون كلها، أو في
كل واحد منهم تمام حله.

ويصرف الفصل إلى مولى أنه كانه ثمة فضل، وإن لم يكن باليمن ومئة بالمئوم
كلها، يصرب كل مريم في النفس، يقدر حقه كذا، إذا احتجعت فيها حبر المأذون
وخصاف الشركة عن مائة بقرم كل غريم في الشركة مائة حصة، فكأن هذا، ولا
سبيل لهم على بعد لهما من فيهم حتى يعتن العبد، وذهب لأنهم لما اختاروا يبيع
العبد عليهم، ونس العبد لا يبيع فيهم، صعدوا من حريم ما يبيع من ديونهم إلى ما
بعد المئوم مئوم، حبر مائة يبيع العبد بديونهم، والثالث اقتضاء كالكسبه حقا، ولو
أجر ما يبيع من ديونهم بعد إلى أن يعتن العبد ثم يكن لهم أن يتألبوا بعبد بعد ذلك.

منه من أنفس ، فأبلى لأبى ما أسره فأبى من الشرى الأول من الصعابة أيضاً من جهة
 انشترى ، وقد تم مقام الشرى فيما كان للمشترى ، وما دام من ملك المشتري الأول لا
 يكون لهم على العبد سبيل ما لم يحن ، فكذلك هذا

ثم ما ذكر أن الفاعل يبيع العبد للمأذون المأذون مذهباً ، قال الشافعي رحمه الله
 لا يبيعه ، ويجب المسألة أن رقبته العبد للمأذون يبيع من نفسه ، وهذا خلافاً للشافعي
 رحمه الله ، وأجمعوا على أن رقبته تبع لغير الاستهلاك ، وحاصل الخلاف يرجع إلى
 حرفه ، وهو أن دين التجاره هل يتعلق برقبة العبد ، استثناء ، هذا بقوله ، وهذا الشافعي
 رحمه الله لا ينعني

حينئذ في ذلك أن هذا المصروف غير مأذون فيه في حق تعين الدين برغبة العبد
 استثناء ، فكان كالحاجب من الإذن

بيانه أن المولى إذا دون له في التجارة ليحصل المنفعة ، وهو الربح ، والزيادة ، ولو
 تعلق الدين من هذه الأسباب لذهب الأصل والزيادة ، والظاهر أن المولى لا يوصى به ، فهو
 محصى قولنا إن هذا المصروف غير مأذون فيه في حق تعين الدين برغبة العبد استثناء ،
 بهذا الطريق ثم ينعني دين العبد سائر أموال المولى لمستنده

حجة عندنا في ذلك أن هذا دين وجب في دينه العبد ، وهو وجوبه في حق
 المولى ، فندع الرخصة به كما في دين الاستهلاك ، ولا يستأنس به ، دين وجب في قضا
 العبد

الأنرى أن هذا العبد مغتائب به فيفسد هلاك الكسب ، ويعتد هلاك الكسب في
 واجبة أيضاً ، حتى لا يخل به ، يقال يؤخذ به التكليف للعدل ، ويرعى العبد بطلبه ،
 وقد ظهر وجوبه بسبب ظاهري في حق المولى ، لأن وجوبه بالتجارة ، وتجارته مملكت
 وصحت بإذن المولى ، يظهر صحة التجارة في حق المولى ، لأن الصحة أمر الإذن ، وإذا
 صححت التجارة ، في حق المولى ، فالقهر الواحد بالتجارة ، يكون طاهراً تأليفاً في حق
 المولى ، لأن المولى ، فظهر على الإطلاق ، محكمه أيضاً ثبت على الإطلاق ،
 لأن المحكم يتبع السبب ، بحيث على وفاق السبب ، وإذا ثبت أن هذا الدين ظهر في حق
 المولى على الإطلاق ، وجب أن يباح وقبته فيه كغير الاستهلاك ، فإن دين الاستهلاك

كأن وجباً على المند بسبب ظاهر في حق المولى تعلق رتبة المند ، ويصح رتبة فيه إلا أن
سبب فيه الاستهلاك ظاهر حسب لا ينصور بحقيقته شخص دون شخص ، تمتى
تعلق في حق شخص تعلق في جميع الأشخاص ، حسب دس التجارة ، وصحة التجاره
أمر شرعي ، فيه دس دليل الصحة ظاهر في حق المولى ، كان وحرم الدين ظاهر في
حقه ، والظاهر سرغاً كالظاهر حراً ، ويلزم في ، لأن المولى لم يرض سبب وجود
الشيء هناك أصلاً ، وهذا رضى بسبب جود القديس ، وهو التجاره ، عصى على دين
الاستهلاك بمال موسى مع أنه غير راضي بذلك أصلاً ، فلا يعلق دين التجاره ، وهو
راضي بالسبب أولى وأحرى

وكذلك دين الاستهلاك وجب من غير عوصى دخل في مئة المولى ، فيتمتع شخص
شرواً ، ودين التجاره وجب موهى ، دخل في ملك المولى ، وهو رضى يعلم الضرر
أربقاً ، فلا يعلق دين الاستهلاك بمال المولى والضرر فيه أكثر لأن يتمتع دين التجاره
، والضرر فيه أقل ، وبى

١٨٨٤٨ ثم الفرق بين بيع بينهما ، وهو أن الدين متى رضى عن السيد يجب
حقاً لصاحب الدين ، فيجب أن يكون صاحب الدين يبيع من الموصى بى ديه ، متى
لم يعلق الدين بالماله

لما بين متأخر إلى ما بعد المباح ، أو سعى المند ، وبعضى الدين من كس لا
وجه إلى الأول ، لأن التأخير بى ، بعد مئة في معنى الإبطال ، ولا وجه إلى الثاني ؛
لأنه قد يكسب ، وقد لا يكسب ، فالسر عن دين الاستهلاك بالرنة لم يكن صاحب
الدين عن الرصون إلى حقه من ماله الرتبة هذا المسمى هو م جود ، لأن دين التجارة لو
تعلق بالملك م ، وقد يكون بالملك وفاء بالدين ، وقد لا يكون ، كان حقه على
خطر الهلاك ، ومن صمد الرتبة إلى الكسب ، كان حقه عن الهلاك بعد ، عطفنا
الدين بالرقة صوراً عنه عن انهلاك بفقد الإمكان

الآن ترى أن مريض مرض الموت تعلق حق عموه الصحة بآله ، لأن مريض
بمريض عن الكسب ، ولو لم يعلق الدين بآله يصير جميعهم مريض بطلان ، ولأن

كان هذا عهداً لا يرحم العهد على العاقبة، ففي عهد الرد بالعيب ينصب القاضي وصياً يرد عليه، وفي هلاك النمن واستحقاق البيع مستثري، يرجع بالنس على الحرمان، إذ الأصل في كل عهد لا يرجع العهد إلى العاقبة، رجوع العهد إلى من وقع العقد له، كما لو كان العاقبة صبياً محمداً، وعقداً محمداً، موثقاً من الحرمان لبيع^١، فالمعقود يكون على من وقع العقد له، وهو الموكل والعقد عليه، فمع لغيره، فيكون المرجوع على الحرمان أيضاً

٢٨٩٤ - م: يرجع مستثري على الحرمان بالنس والعرف، لا يرجع على حد؛ لأن بيع القاضي واحد ومع الحرمان، وكذلك العهد لبعض الحرمان، وأما ما لم يقضوا الحسن الفدية، وهذا في القديم، وورد الاستحقاق على البيع، ورجع للمستثري عليهم، فمع لا يرجعون ذلك في أحد كذا هنا

هنا عتق العبد بعد ذلك، فالحرمان يرجعون بغيره غير بعد، وهذا ظاهر، وهل يرجعون به صمد، مستثري من الشعر؟ فلا ذكر بهذا، فمصل في شيء من التكتف، وهذا استنف المشايخ، والأصح أنهم لا يرجعون لأهم، كما صمد، ذلك بصلهم، فلا يرجعون به على أحد

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله في شرح كتاب المأذون أن القاضي إذا أقر أنه سح العقد المأذون المذون بعت مرمية، إن كان، حينئذ يفتي في سح هذا العقد لا عليه العهد

وأما إذا أقر أنه سح به العبد، ولم يرد عليه، فقد استنف المشايخ فيه، قال والصحيح أنه لا يحق العهد

ثم في عهد الرد بالعيب، إذ ينصب القاضي الأمين حصياً بالمستثري، ورد المستثري للعبد عليه بالعيب، فالقاضي يأمر الأمين سح بعد، لأن القاضي لا يوصل إلى إيعاء حق المستثري، لا سح هذا العقد من الأمر، وسح العبد يصل المستثري إلى حقه، ويأمره أن يكسب عليه، رد بانه^٢ لأنه لو لم يأمر بذلك، كان هذا من القاضي أمراً بتدليس العيب، ولا أمر بتدليس من غير القاضي حرمان، فمن القاضي أولى

(١) هكذا في ط، وكان في غيره من النسخ يشع

١٨٨٥٦ - وإن باعه الأيمن، وأحد الثمن بدأ يدين، بشرى أو لا، لأن المشتري كان محسباً ببعده، فكان هو أولى بيده من غيره، فبعد ذلك ينظر إن كان الثمن الآخر أقل من الثمن الأول غرم المرماء للمشتري الأول، ففرض على الثمن، ولا يخرج الأيمن ذلك، لأن الأيمن نائب الفاعل، ولا تلحقه العهدة، وإذا سئل بيمين العهدة على الأيمن، وهو العاقد أو جنيهاً على من وقع للعهد له وهو الغرماء

وإن كان الثمن الثاني أكثر من الثمن الأول، أعطى المشتري حقاً، وما بقي يكون للمرماء، وإن انقطع حق المرماء عن ثلثه بعد البيع، لأنه لا ينقطع سب البيع، وقد قصح البيع من كل وجه، فعاد الأمر إلى ما كان قبل البيع، وفي البيع كان حقهم مطلقاً به، بعد فصيح البيع بغيره، انتهى إلا أن حق المشتري كان مضاعفاً على حقهم، وقد خرج للمشتري من اثنين، فبعض حق المرماء بالأمر المحرم، وبو كان العبد حين رد على أيمن القاصي بالمسب، مات في يده فخير أن يبعده ثانياً، فالأيمن يرجع بالثمن على المرماء، فيأخذ منهم الثمن، ويرده على المشتري.

وكذا باع رقة العبد في دين التجارة، باع رقبته فيما كان من حسن التجارة، يئنه فيما ذكر في الأصل قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وحسبهم الله، إن أخذ الرجل ثلثه في التجارة، وما حقه من دين التجارة، أو عصب، أو دينة حقه، أو معاربه، أو بضاعه، أو عذبه جملتها، أو حنية عقره، أو ثوب أحمره، أو أجر أجيراء، أو مهر جارية شترها، أو طيبها، ثم استحققت، مذبت كله لأرم له، وإن أخذته في الخلق، وباع رقبته به، ردها لأن التجارة ليس إلا مساقته حال المال، وأجر الأخير يجب بمساقته المال، وكذلك صمات العصب، لأنه يعد المثلث في المضمون، والمضمون مال

وأما ضمان الوديعة المجعوفة والمصاروة والعذوبة والبصاعة المحصورة، فإن الضمان الرجح بهذه لأني، هناك نصيب، لأن الأيمن يصير حاصلاً للأمانة بالمحمول على ما عرف في موضعه

وأما ضمان علم الدابة والحق الثوب، فقد لحن في ذكره في الحروب، محمول

على ما جاء في أحد الثوب 'والله أعلم' حتى يصير غاصباً لأحد، ثم أحرق ثوب، أو
عقر المذبح

فإذا بدأ عقر المذبح، أو عرق الثوب من الإبهام، يسب على ثوب من يوسف
رحمة الله، أن لا يراخده في الحال، ولا يباع رقبته له

وعلى قول محمد بن أحمد بن أبي الخطاب، ويصاح رقبته فيه، فاسر هذه المسألة على
مسألة ذكرها في كتاب الصبح

ووجودها مدينه كان مستوفى من ثوب، ثم إن أحد شريكه، عصب من
المدينه، لا، عامتلكه، أو اغتري بالدين منه شيئاً، وعشيكه، فإن شريكه أن يرجع
عليه يرجع الدين، لأن الله منه من عصبه من الدين

١٨٨٥٢ وروى راجح أحد الشريكتين أمة اليهود مصيبة من الدين، ثم يكره لصديقه
أن يرجع عليه يرجع الدين

ورأى أحرق حذفت ثوباً يلمدون قبل المصيبة، وقيمة الثوب من عصبه، ووجدت
المفاتيح لم يكن شريكه أن يرجع عليه من عصبه، ثم رأى يوسف حمد الله، وأحمد محمد
رحمة الله، يرجع عليه يرجع الدين

فلم يوسف رحمه الله جعل صديقه يخرق الثوب من الدين بمرة المهر، ومحمد
رحمة الله جعل عقره الثوب يخرق الثوب، ويجوز أن يكون في هذه مسألة كذلك

وعامه جارية، ثم هذا ووطنها، والمصعب، فلا هذا المهر، وحب بالهمل
إلا أنه مستند إلى السر، المساق، فإنه لو لا ذلك السر، كان لا يجب المهر، ويجب
أخذ، وإن كان مستند إلى السر، كان يترك السر

وكذلك إذا منع من أحد ناله إلى مكان معلوم، فذهب إلى مكان آخر،
حتى صار مخالفاً صائباً، وبعده، لأنهم لا يختلف صواب عصب، فإذا أخذ
سحب

١٨٨٥٣ وإذا تزوج امرأة، ودخل بها، كان النكاح بآذان المولى، حتى يصح يباح
بدين المهر، وإن لم يكن من نفس عصب المصنف، لأن النكاح يمس من حسن

تجاربہ: یہی بات یاد میں ہے کہ لادین فی التجاربہ لان اسکی زبان میں یہی عبارت ہے۔
 چونکہ لادین نے اس کی تصحیح سے الکتاب میں بھی تصحیح کی ہے۔
 وہی ضرورت صحیحہ الکتاب سے وہی لفظ، لفظ ہے۔
 وکلی کدی الامام ۱۸۰

ثم يسر له تصحيحه مع انحصار اذ لم يبق له من الخلق و قد لم يولي ، انما ابدى لم يولي فلا بد
فلهذا في حقه منقذ به من استحقاقه للعقوبة العبدية من باب جبر ، وانما انزل العبد
لا تدين عليه ، فلهذا يجب في رتبة انفسه ولو قصد بهم الى حقيقته في رتبة انفسه
وكل يعنى به حقيقته وهو الانسان المستقل ، وتسمى ٢٤ ج ، وبذلك عسى لا يدر حقوقهم
حرف ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ،

[illegible][illegible]

دين العبد كما لو أخذ جسدياً من يد العبد

١٨٨٥٥ - ولو كان دين العبد ديناً حسباً، وفي يده ألف درهم، فأخذ المولى به الألف بكاملها، استهلكها، ثم خلق المصدقين ملئ ذلك عنى حبس، وعلى جميع ما قبض المولى به، فامولى بحرم الألف كلها، وكان ببعض أن لا يعرف الألف كلها، ومهرم قدر خمسة مائة، لأنه حين دعى الألف كان معها عارضة عن الدين، وبهذهها مشغولاً بالدين، ولو كان الكل مازغة عن الدين كان لا يعرف به دين يمسح الصد بعد ذلك، وسلم جميع ذلك سمرنى

ولو كان الكل مشغولاً بالدين لكان لا يسلم للمولى من ذلك، وإذا كان النصف مشغولاً والذهب فارغاً، يعنى نكل نصف حكمه

والجواب، أن يقول، بأن جميع الألف وقت واحد مشغولاً بالدين حكماً، وإن كان النصف فارغاً عن الدين حقيقة، وهذا لأن الأصل في دين، جسمه على العبد المأذون أن يشغله بحكم اتحاد الحالة، وهى حالة الإذن والإعلاء كائناً ما كان لا يكون الأول مائلاً صفة الثاني كنهى المريض إذا وجب بالإقرار، وكذا فى الصحة فى حو الحرة، فإنهم يشغله بحكم اتحاد الحالة كائناً ما وجب مائلاً من حيث الحكم حتى صفاً، وإن افترق فى وجوب من حيث الحقيقة، كذا هو بمنزلة كائناً ما وجب مائلاً، فكان كل الألف مشغولاً بدين وجب الأخذ حكماً من هذا الوجه، فبقرء المولى جميعاً لهذا

توضيح، ذكرنا أن أب جعلنا نصف الألف فارغاً عن الدين فى الأصل، لجعلنا جميعها مشغولاً فى الانتهاء، جعلنا جميعها مشغولاً من ابتداء هذا المسألة

بقية، أن إذا جعل نصفه فارغاً، وسلم ذلك للمولى بوجه الذهب الآخر، وأخذ القريم الأول ذلك بعد أنها كانت مشغولة به، كان سمرى الناسى أو يشارك القريم الأول فى ذلك، فبأخذ منه نصفه، وذلك مائلاً وخمسون، لأنه يقول، عني ودينك فى حق التعلق بكسب العبد على التمسك، وليس للأول أن يحتج عليه بحكم الدين، لأن دين الأول مع دين الثاني بحكم اتحاد الحالة كائناً ما وجب مائلاً، وإذا شارك الثاني الأول فيما قبض، كان بلا، إذ يرجع على ثلثى صدر ما أحده، لأنه ثم يسلم له

فقد ما كان مضطراً به، لم يتم إلى أن يوجد من يولي جميع ما أحدهم، فجعلنا كل الألف مشمولاً من الانتفاء نصراً لنفسه

١٨٩٥٦ - وإن سم يعلق أحد من غيره، فالقوى لا يفرم إلا حسنة، فأكبر

في وجه الإسكان، ويرى أن المولى الذي يوجب كل الألف في الفصل الأول

وإذا عثر العبد المأذون على شيء من ربه، وبما في ربه، والمولى يأخذ منه العلة لكل شهر، فهذا، على وجهه، إما أن كان ما أخذته في غلة مثله لكل شهر، أو كان أكثر من ربه منه لكل شهر. وفي الوجه الأول، يسلم للمولى ذلك استحقاقه، وفي الوجه الثاني، يسلم به بمقتضى علة غلة مثله استحقاقاً، وبذلك الفصل والقياس أن لا يسلم له شيء من ربه، لأن هذا كتب العبد المأذون به، لا ترى أنه لا يسلم له المفضل على ربه، فلا يسلم له مهر غلة الكيل أيضاً

توجه ح. هذا، في العبد كما يتعلق به العبد، في ربه، لا يسلم للمولى شيء من ربه، بل كان الدين صحيحاً بالرغم، فكذا، لا يسلم له شيء من الكسب، إذا كان الدين صحيحاً بالكسب

وجه لا متحصل، في كسب العبد المأذون، لم يسم للمولى من أحده المولى بهر عوض، أما إذا عثر بهر عوض، فله يسلم له

الآخر أن المولى إذا بع شيئاً من ماله من عهده لم يبرهن نفس نفسه، يصح ويسلم للمولى عهده ما أحده من كسب، لأنه أخذه بهر عوض بعده

وكذلك يولي به جز عهده من عهده المذنب، جزئياً يصح، ويسلم للمولى ما أحده من كسبه، لأنه أخذه بهر عوض بعده

هذا، وما أحده من هذا الشيء نفسه بهر عوض بعده، وهو ما يربط على العبد من استحقاقه، فإن يمولى استحقاق عهده المذنبون بحكم المولى، وهو العهده لا يمتنع على ذلك، لأن الحق لا يكون على حال من المثلث

ثم ثالث العبر لا يصح مقابلة في الاستخدام، بأن كان بعد متركاً به وبه

[illegible]

ويعمل بعد العصر.

[illegible][illegible]

ويعتبر الفريد حبيبته فبأنه يسرى اليه حكم الامم حتى ان موسى قد اخرج
 الامم ليرى احداهن لا يترمه في المذلة لاذ جوده من طاعته وصدق الله جل جلاله
 لان حبيبته هي احد بنات بنو اسرائيل الخاضعة لسلطانك القدوس واما ما كانا، فمقتضى

فقد تولى... حبيب بن... من جهة أخرى، من راجع لكتاب...، ويلاحظ
بأن حبيب بن... من جهة أخرى لا يسرى إلى زوجه، لأن...، مثله الذي على
ما ذكرناه وقد كان بعض... حبيباً إن حكمه الحنفية يسرى إلى زوجه

وحكمه من... والإمام... حبيباً أحمد رحمه الله تعالى ذكره
الحكم الفقهية من... الحكم الحنفية يسرى إلى الأم إلى النكاح...
شيخ الإسلام... سراج التكميل في... حبيباً...
الحكم... لا... من... حبيباً...
يكسب... حبيباً... حبيباً... حبيباً...

... من... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... من... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...

١٨٥٥... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...

... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...

أما... حبيباً... حبيباً... حبيباً...
... حبيباً... حبيباً... حبيباً...

ولذا لم يفسر ما عرفت لا حقيقة ولا حكما، ففى كك للحد، فمعلق به وجه
كذلك انما هو بعد حق الدين

قد ولو رددت ودين احضما قيل الدين، والاخر حدة، فإذا انبهر يلحق
الولد الآخر، فلا يحق الأول، لانه لو وجد الأول فحق حذوت دين، ثم طعها
الدين لا يتعلق بمحاسب، من دهمها، ولو حقا بعد حقوق الدين بعض الدين بالوقوف
جمعا، فإذا حدث أحدهما قبل حق الدين، والاخر بعده كان لكن واحد منهما
حكمه - والله عليم بالصواب -

الفصل السادس

في بصرف المولى في العبد المديون من البيع وأشباهه

١ - لتدبير والإعناق وأشباههما

٨٨٥٩ قد مر محمد رحمه الله ، وإدراكه ، من نفسه من الشراء ، فاعترى
وباع ولخصه فهو ، فباعه مولى ، هو وصاحب المهر ، فالبيع باطل ، هكذا ذكرنا في
الأصل ، وإنما كان كذلك لأن بيع المولى لو صح ، كان حينئذ ماله من الاستثناء ،
والمحق مدعى بالخسفة في حق يجهل ، فلهذا ، فوجب أن لا يصح بيع المولى صيانة
حقه .

ثم قد مر محمد رحمه الله يموله في النكاح ، أتبيع باطل ، واحتج صاحب المصنف في
تفسير قوله ، به باطل ، قال : فهم أرادوا قوله باطل ، به سبيل ، وهذا لأن البيع
يؤخره في جرد المهر ، وإنما كان من إبطاله صيانة حقه .

ومم من قال : أراد قوله باطل ، به فاسد بدينه ، في الأصل ، هذا
أعنفه لمعنى من المولى بعد الفطر ، أو غيره ، يصح ذلك منه ، (به به قيمة) ، وإن
كانت له ذنوب على إلا أن لا يصح المصطفى نكاح لا يسكه لمعنى بعد الفطر ، وإنما
كان هذا البيع فاسداً ، لأنه حلت مع هذا يوجب الفقد ، ومن يوجب الفقد من حب إلى
هذا البيع صدر عن المولى ، عن شرط فاسد ، ومن حيز ، ومن كان طائفة مكره
يجب أن يكون مملوكاً ، ومن حيث أنه مملوك ، من مملوك ، ومن يوجب الفقد من
صاحب المهر ، يبيع ، والمحق يبيع ماله ، فلهذا في حق الحاكم يجب أن يتوقف ، وهذا
اجتمع فيه ، به حب الفقد ، ومن يوجب الفقد حكمت بالمصاد ، لأن الفقد من الفقد
والفقد ، فكان في المولى بالمصاد عملاً بالأمرين ، فلهذا لا يمكن

وهذا كما مر ، في بيع حصة إذ هلك أحد الموهبين قبل القبض ، إن الملك يصد
في الآخر ، لأنه حلت مع ما يوجب الفقد في الفقد ، ومن لا يبيع إلا بمساجد من

حبيب إلى 'عالم مجمع من روحه، يحب الانسحاب كما لو استوى هيبسزاهم وعالمه
الطبيعي من نفسي، ومن حب انهم من روحه لا يحب الانسحاب، كما لو استوى هيبسزاهم
عالمهم مضطرباً، وهناك سره على نفسي، وعلى العربي، إذ استمع ما يوجد
الانسحاب، ومن تبع الانسحاب، فالتوا 'بالفرد' لأن الفاسد قائم من روحه نظر إلى
حبه، فمحب من روحه يعرفني وصفه، ليكون غيباً لا مخرج لأن هذه الغيبه هي
فقدت دون عائلته، فالفرد 'لأن فساد سائر العقول، ما لا حال سره هيبسزاهم، لو
يكوّن ذلك مكرهاً على السحابة هو حبيب على النفس، فالفرد، فالفرد على مكره
على السحابة، فالفرد لم يصب من صاحب الحق لا غير، فالفرد، فالفرد سبب عدم
فالفرد من صاحب الحق، فالفرد، فالفرد سبب الفقدان الفقدان

ولا بد من تذكره في زيادة تربية علي حشر الجنود الفاسدة، فانظرنا مربية في
الامم قبل الفرس ملك مرزبان ترمذ قال: (لا توحى لمولى الدين من صانه، ان يكون
في شئ) وقال: تدبرون العرب، فانما العربى الحر، ويدعوه الى العرب، فانه له يوم
وحيد لا ينفى من زمان حتى يفسخ، لا حول الاصح فانه لا حول دبرهم، ولم يبق
دبرهم، فلا ينفى بهم حتى يفسخ

١٨٩٠م - ولد في حي الدوير لطيف ومخير رجب العمر مائة وسنة
للمشيء " . بو حنا العمر مائة وتسعون سنة بمصر ، غادر الى بنسخه مع مولاه ،
وتعلمها طالب بها السابع لمصري

‘جميعوا عني يا مفسدين ذاكين غائبين، والذين هم حاضرون’ (متى ١٣: ٤٩) لأنه سيأتي يوم
 لما يحضرهم الإنسان، ويقسمهم العبد صنفين: لأنه ليس يتابع في اسمه لا بد ولا ملكة؛
 لأنه من ملكه، بل يتبع ويسمى. وهذا المقادير واحد للمفسدين، وهذه هي التي
 الصحيح أن هذا العبد ليس به، وليس هو معروف، إلا من في بيت الله في العهد
 الجديد.

في إذا دار فخرني من مصر مع العبد ثمال أبو جعفر ومحمد فهما لك لا
حسرة فوجوه المسترور والعلما أبو جعفر محمد قد لهم هو هبه من ضم الحسرة

فجاءه صوته ويصيحوا بالغند معه، وبسبب الغيرة فذهب بهم لأن يذهبوا مسرى، والمشتري إذا ما كان في البحر إلى البحر، ١٠ يجب فيه أسفحه، ثم عاتب المشتري، بعد الشدح - وتورد أن يامسك بالدر من مسرى ياتي، من ثوبان واحد، بكم - سره - ساني، فله ذلك بالإجماع، وإذا كان في ذلك ما يحكم الشرع الأول فهو من اختلاف الذي ذكرنا

ولما كان واحد دأبه المأثور، في يد المشتري الثاني، ١١ وإن ياحلفاه ان لا يذهبوا به بحكم مسراة الثاني، فله ذلك بالإجماع، وإن أرادوا بأسفحاه بحكم الشرع الأول، فهو من اختلاف الذي ذكرنا

فروجه الأول، في يومه رغبة الله، إن فُتروا من الجند بالبشر، والسليم، ١٢ يرى أنه لم يفته، بعد عتبه، ١٣ أن ينصب خصم من يدعي حقه من هذا الجند، وإن تضمن ذلك، فسخ عنه حريته، وبين الأمانت في باب على المشتري من طواقي - والمشتري من الخصم، ومشتري من المشتري الذي، ١٤ إذا كان له المقتنع إذا جاء المبيع، أو مسأله أو السبع، وأراد أن يخاصمه المشتري ساني بعد ما اشتراه، وفسخه قال به ذلك، وإن كان يفسخ بعد الذي جرى فيه، وبين أنه، ١٥ فكافها

١٦ أنه لا يخاصم من يملك من يملك يخاصم، من يملك يخاصم يخاصم خصما، ١٧ الجند جازم، ١٨ أو خصم أو غير عتباتي يدين، جعل أنه مسراة من فلا في العتبات، والذي ذو المالك له، ١٩ وتخصم ذو يدين خصم يدين، حتى لو أقيم اليدين على بشره، كان يدين ويدين، ٢٠ الجند جازم، ٢١ عن مرساة الأمانة على لأمانت جازم، ٢٢ فلا يدين خالفه، ٢٣ فكذلك هذا، بحالاه ما لو كان البيع جازم، والمشتري عاتب، ٢٤ البيع بين مالك لم يدين، فلا يدين، ٢٥ خصم من يدين، ٢٦

ولما كان حبيبة ومحمد رحمتهما الله، ٢٧ وألو بعد مسراة جازم، ٢٨ في الأبناء، ٢٩ آخر جناه من الخصومة في أدب، ٣٠ فلا تجمع حديق في الأبناء، ٣١ قصرًا كالسلا

سنة من جند يدين، ٣٢ وعسخ لقاص مع يولى بعد مسراة في فم، ٣٣ ملك الياح في بعد يدين، ٣٤ الجند، وهو المشتري، ٣٥ عن انفرما، ٣٦

فصح البيع بقصد، فصح من كل وجه في حق الناس كافة، إذا عاد إلى مبيع ملك المبيع
بزعيم الكل لا يبيع المشتري حصصاً للعرماء بعد ذلك حيث هو المقصود من دعوى
العرماء؛ لأن العرماء يدعون لملك لأنفسهم؛ لأنهم يدعون البيع بينهم، أو يستعي
العبد، وهو لا يدعي أن ينصب حصصاً للمدعي في دعوى لملك به، رغم المدعي وهو اليد أن
المدعي به للعقاب، كما في مسألة دعوى الشراء من تعاقب لا يبيع في اليد حصصاً
للمدعي إذا صادق ذو اليد، والمدعي أن الملك فيه للعقاب

يخلو حساباً الرهن والإجارة، ومثلها بيع المشتري الأرب، وفيه يغير دون
المبيع؛ لأن الذي لا يذهب متى سبب حصصاً للمدعي في الابتداء في هذه السبل لا
يؤدي إلى أن لا يفي به، في الاكتفاء؛ لأنه إذا صار حصصاً له، ومنه العقد على
جبري يتوهم العاقبة، وعاد العبد إلى قلع ملك للعقاب، يبيع في اليد حصصاً
للمدعي؛ لأن المدعي يدعي لملكه أنه كان في يده، وقد مضى به بغير حق، فهو
يدعي إعادة يده، ويجوز أن ينصب في اليد حصصاً للمدعي في دعوى اليد، وإن كان
في رهن للمدعي، وحسب اليد بأن الملك فيه للعقاب، لا يبي اليد كإلزامه إذا حصص
من يد المودع، بل للعقاب ينصب حصصاً للمودع فيه، وإن كان في رهنه أنه الملك
فيه للعقاب

أما هذه العرماء لا يدعون اليد لأنفسهم في العبد؛ لأن العبد لم يكن في أيديهم
إثماً يدعون الملك؛ لأنهم يدعون بيع المبيع أو استعاده، وهو اليد لا ينصب حصصاً
للمدعي في دعوى ملك، إذ كانت في رهن المدعي، وحسب اليد أن الملك فيه
للمالك

فإن العرماء لم يقدموا على المشتري وعلى العبد، بل قدروا على المبيع،
وأرادوا أن يضمنوا البائع قيمة المبيع، ففهم ذلك لأن المولى بالبيع أنصف على العرماء
حقهم في استعفاء العبد، فكان لهم أن يضمنوا قيمته

ألا ترى أنه لو أنصف عنهم جميعهم في بيع العبد بالإعناق، كان لهم أن يضمنوا
قيمتهم، فذلك إذ أنصف جميعهم في الاستعفاء، وكان المولى البائع حصصاً لهم في

ذلك لأن القبيصة إما توجد من ملك البائع، ولا ينقص أحد الثمن^(١) من البيع، فصح عقد خري بينه وبين العائنه، فانعصب البائع حصتها في ذلك، بخلاف ما إذا أرادوا أحد العبد من البائع، لا لأحد العبد من البائع ينقص فصح عقد خري بينه وبين العائنه، فلم ينقص البائع حصته في ذلك، أما هنا خلافه، ثم إذا ضمن البائع قيمته للعبد فقتسموها بينهم، فخصص بعضهم ثل واحد منهم بجميع ذمته في تلك القبيصة، لأن القبيصة بيد العبد، فيعتبر بالثمن الذي هو بذره العبد، وببيع العبد والثمن في يده يحتوق المرد، ليس كل واحد يقرب من الثمن جميع حقه، كدعاه

وقال، وجاز البيع في العمد، وسقط الثمن للمولى، لأن المولى لا يكون أجنبي حالاً من العاصب، والعاصب لو بيع، لم ضمن الثمن، نحو سبعة، وكان الثمن للعاصب، فكذلك هذا، وبم يكن للمراء على العبد سبيل ما لم يضمن العمد، كما لو بيع له العبد بدينه، ولو أجازوا البيع، كان الثمن لهم، وبأي الساع من القبيصة، لأن الإجازة في الاتية، كإجازة في الاستدانة

٨٨٦٦ - ونوع المولى في الاستدانة بدين الحرف، كالذم بينهم باله مضي،

ويرى المولى من العبد، تكدر، إذا أجازوا في الاتية

وكان جرده العائنه بدين العبد المصوب، ثم أجاز لأهل البيعة، والبيع قائم، جاز البيع، ويرى العاصب من المصوب، وكان الثمن بمصوب منه، كما لو أذن له بالبيع في الإبداء، فكذلك هذا

فإن ثبت الثمن في يد البائع قبل أن يقبضه المرد، من البيع، هل من مال المراء، ويرى بائع من عبيده، لأن الإجازة في الاتية، كإذن في الاستدانة، ولو كانوا أذنوا ببيع في الإبداء، وهلك الثمن في يده، هل من مال المراء، ويرى البائع من القبيصة، فكذلك هذا

فإذا عثر العبد تبعوه بجميع ذمهم، وكان يجب أن لا يعثر العبد بغير الثمن في يده، إنما لا يتبعون بدهي، وذلك لأن المراء ما أجازوا بيع مولى صهر المولى وكذا من عثره من البيع

فليس إلا أن نرى من ما ؛ كيلا بعد عو القعد ، و حجت بعد عن أحد مني لومي
 شخص كقضي العدم ، و قد سمع للدماء "أرجوع علي أحمد محمد" مني لا مني نكبة
 ملائكة عده هو حكم ما ؛ بهذه الضرورة اعترافه وكلا تين عن بعد ، وما كان بعد
 عو القعد

ولو راعى ما أحذرنا السبع بعد ذلك الخبيث في هذا الجانب، لم يصب إلا جرحاً،
كانت الهلكة على عمره. وقد اتى الخوارزمي في كل جواب فيه ما زاد من الإحيرة من
طريقه، حتى غلبت عليه.

ووجهه من الإجارة التي عقدت أنا وصاحب، ودبت لأن هلاك الشخص لا
يوجب التصاح للبيع لأن البيع ما كان معلقاً به، بهلاك هلاك سبب في الإجارة.
فلما تم صحة الإجارة لم يكن العقد كمن يعتقد به، لهذا حيث دلت الآية على صحة
العقد، والإجارة التي عقدت معسوخة، فلما جدد هلاك الشخص الإجارة، التي عقدت فيها
مصحح، والإجارة التي صحح، صار كالإجارة في الأصل، فكذلك في ظاهر
الطريقة

١٩٦٩ هـ - ورد ذكره في نسخة من مخطوطه "أن الأحبار بعد هذه الخصال لا
تصح حتى لا يدا أمولى من حسابها لأن الإجازة بعد ثلاث سنين متى صححت من
أحدها ، كان جاز السج ٨٠ من : لأنه لا يحصل نهج من ، والأمر من نفعها مع
تعبه غير نفس من ، وكذا مثل الإجازة بعد تسع سنين ، لأن الخصال من ، إنما
يصير أحدها بعد ثمان سنين ، لأن من كان يكتبه من أجله بالتمويه ، والعقد لا يثبت حتى
مضى من

الأمر أنه لو استعملت نفس اللغة في: فإن البيع لا يتم، فدل على أن البيع لم يتصور ما لم يتم الموضع، وإنما سمي مثله ديناً في اللغة، لأنه يصير الموضع قصداً ثالثاً، فهو مقصود بتمامه، لكن بعد الانتهاء من البيع، فدل على أنه المستوفى، حتى لو أوفى الدين منه الأمر، أو أوفى ديناً، حتى صحت البيع، ولا تفسر جرة

مجلس القضاء

[illegible]

وتكون فائدة هذه المذاهب هي معرفة أكبر من ليس (يكون) من حيثها والصفة
حصة من الفسفة، وينبغي أن نرى أن هذه حصة من حسن حتى لا تكون شريعة.
واختلوا واحد من هذه المذاهب، ثم رجع لفلسفة لا غير، وهاهنا عندنا من هذه المذاهب
التي هي والفلسفة، وهاهنا الجمع في جميع هذه المذاهب، لأننا إذا علمنا هذه المذاهب
فلم، وهي من بعد هذه المذاهب، وهاهنا هي هذه المذاهب، فبعد هذه هي المذاهب.

[illegible]

وإذا كان من ثمّ خبر المسيح في بعض الجبل، وانطداه في بعض حصن حصو على
الجليل، لم يكثر جمع بين الأمرين، فقد قدما أن يجمع السبع في مكان، أو صفة
في المكان، بل صريح عن لؤس، فكان المسيح أولاً على ما عرف أن المسيح والإحارة
منه اجتماعاً كان المسيح أولاً، لأن المسيح يرد على الإحارة، وأجده لا
ثرد على المسيح، وإذا المسيح يجر الحمار بعد البيع في حان لئله، وليس بيع ابوتى إذا
طلب المراءى من الناس أن يسموا هذه شيعة، هذه تدعى بدعيه، هكذا هي

[illegible]

في قوله "فقد" أي فقد العبد يرجع إلى معنى التبع - من التبع - فقد
 بوجهين أحدهما أنه ما أتى من التبع في وجه العبد، والقيده على العبد، فكأنه أخذ
 منه غير العبد، وبوجه آخر أنه ما أتى من التبع في وجه العبد، فكأنه أخذ
 من غير العبد، لأنه لا يتبع من غير العبد، فكأنه أخذ من غير العبد، فكأنه أخذ
 من غير العبد، لأنه لا يتبع من غير العبد، فكأنه أخذ من غير العبد، فكأنه أخذ

و الثاني أن العرب لم يصوبوا المثنى قيمة تعبد، فقد نكث المشركي العهد من جهة العرب، لأن العرب بمروءة الخلق نهضوا العهد، ولقد سوط يوح المونى على إنجازهم، زاد مصدر مثنى كسابقى العنك من جهة العرب، و تنقص بيمه أنسى حوى يته و يهى الشاع، و خرج البالغ من توسط و حوى من المثنى ر بن العرب، شحذ القلمه عند شراء حكوى، فيعبر بحالو حوى بين القرياه، و المثنى تير و عيشن و و يرى سيم و من العرب، سر، فهدى يك شيهم جميع أحكد الشر من رد العلق و غيره.

والاحمد والحمد لله رب العالمين

[illegible]

وأيضا اختيار المرد - صفة مؤنث - وخرجه من مؤنثه بعد، لا بعد وانضمام إليه
تأنيلا للذكر كما في موسى بن عبد الله - في القسري مراد بتأنيب بغائب من جهة
تأنيده فغير بتأنيب من جهة التأنيب والحكم في التأنيب من جهة التأنيب في الثلاث
بشيء مختار يصح أن يكون مؤنث في غير مؤنثه، كما في

[illegible][illegible]

بفرواده لا يرد، عن المرماء، إلا أن يقيم القيمة في هذا، فعيب كان ما لعبد قبل شراء هذا المشتري، أو يسموهم على ذلك، فيكفوا، وإي كان كذلك، لأنه جرى بين البائع وبين المرماء بأحد المصنفين شراء حكيم، فيحتسب بما هو جرى بين المولى البائع وبين المرماء وشراء لصدي

ولو كان جرى بينه وبين المرماء شراء قصدي، وقد باع العبد من غيره، ثم رد عليه بالمعيب بقضاء كان الجواب على التصيل الذي قلنا، كذا هو

١٨٨٦٤ الوجه الثاني. أن يكون المولى البائع مالماً بالمعيب وقت البيع من المشتري، وهذا الوجه على قسمين، فإن كان المالكى نفسى عبد بقيمة العبد صحيحاً، فليس له أن يرد العبد على المرماء، وإن كان القاضى نفسى عليه بقيمة صحيحاً، فله أن يرد على المرماء، إذا كان العيب صحيحاً لا يحدث مثله أو يحدث إلا أنه رد عليه بالهبة، أو بكونه

معنى هذه المسألة أن المرماء حين أنشأه أعتد العبد "من المولى"، قال إن هذا العبد صحيح بميت كان به وقت بيعه إياه من المشتري، فعصده المرماء في ذلك، وعصوه فيه صحيحاً، أو كذبوه، وقالوا: لا، بل العبد كان سليماً وقت بيعك إياه من المشتري، ريث حسب العيب في يدي المشتري

قلنا: حق نصيبك قيمته صحيحاً، وعصوه فيه صحيحاً، فالحكم ما ذكرناه وكان ينبغي أن لا يكون له حق الرد على المرماء في هذا الوجه أيضاً، لأنه لما ضمن القيمة للمرماء مع علمه بالعيب، فقد اعتقد به وبين المرماء شراء حكيم مع العلم بالعيب، ولو اعتد به وبين المرماء شراء قصدي مع العلم بالعيب، لا يكون له حق الرد على المرماء، لأن من اشترى شيئاً مع علمه بالعيب، كان صحيحاً، لا يكون له حق الرد على بائعه

والجواب عن هذا أن يقال: بأن من حجة المولى أن يقول: بأن وإن كنت مالماً بالمعيب، إلا أنه سقط عذر علمي بالمعيب لما ضمنى القاضى لهبة العبد صحيحاً، ولم

(١) وفي نسخة: عيباً

(٢) حكاه في ط، وفي غيره، القيمة مكان العيب.

يقتضت إلى قولى ، إن العبد مبيع مبيع ، كان له وقت يبيع به ، من يسرى ، من جعل
 لقولى قولى المرفوع ، إن العبد حدث عد للشرى ، وهذا لأن قولى مع العرفه اتفقوا
 على صحة العبد ، وهو نعت حتى امر ماله ، وهو صحيح ، وعلى حدوث العيب بعد
 ذلك عبر أن المولى يدعى حدوثه قبل البيع من الشترى ، والعرفه بدخول حقوقه بعد
 البيع ، والمسلم من يد اشترى ، فالعرفه يدعون حدوثه لأقرب لأوقات ، وهو الأصل
 فى الحواشي ، فيكون المولى هوهم ، وإذا صار القود حوالا العرفه ، ولزم القامى للمولى
 فيه صحيحا ثم يمتنع إلى عدم المولى عدم العيب ، فث السع ، سقط اعتبار علم
 المولى ، وصدر وحده وعدم يبرئه ، ولو علم علمه بالعيب كان له حق المدة على
 العرفه ، كما فى سره ، اخطئ ، كذا ههنا ، بخلاف ما إذا صدر ، بيمه العبد ، حقيقيا
 لأن هناك لم يستطع عيب عليه بالعيب ، فصار حسوبا لعدم مع العلم ، فلهذا
 افترد

١٨٨٦٤ - ١٩٠٧ : العرفه ، حتى أخذوا القيمه من نوري ، وظهر العمدى يد
 الشترى ، وأطلق على عيب ، فظهر العمد ، ثم برز على المولى ، حتى نفس هذه^(١)
 عيب آخر ، لا يكون لاشترى حوالا على لقولى ، ولكن يرجع عليه بنقصان العيب
 وإذا يرجع على المولى بنقصان العيب ، ليس للمولى أن يرجع على العرفه بنقصان
 العيب ، ذكر المسألة فى هذا الكتاب من غير ذكر خلاف

بعض منساج ، فإن هذا على قول أى حقيقه ، أما على قول من يوصف
 ومحمد رحمه الله ، أنه أن يرجع على العرفه بنقصان العيب
 قالوا ، وقد نص على هذا ، لخلاف من بعض نسخ هذا الكتاب ، وبسوء فهم
 المسألة على مسألة ذكر إلى كتاب المصنف

وهو ميمه ، حتى يسرى من حر عيده ، وقضه ويأخذ من غيره ، فوجد الشترى
 اثنائى ثلثه حب ، فصر أن يرد ، مات فى يده ، فالسرى ، حتى يرجع بنقصان العيب
 على ذاته بالإجماع ، بأنه لا يرجع على ذاته على أى حقه ، حقه الله ، وعفوها
 يرجع ،

[illegible][illegible]

١٨٦٧ - وقد جده في امر دعوى الميراث بينه وبين ابائه في القدر خمسة
بغير قضاء، هو ؟ بعد جردت منه، فلا يحسن للمدعي عدم التوجه في الزيادة ..
والذي في ذلك لا يحسد عليه وعلى بطلان المدعى عليه في دفعه على التبع ..
على رواية الشيخ يرجع على امراء، كما في كتابه البين من جهة ذلك ..
وقد اورد في ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢

فجرعاهم من ماء من الكرم والورد عذبة جدا، لا تسعة وهو
 ان موسى شرب من ماء من الكرم، فكذلك هذه الرعدة، حاصلا من بعد شربهم الماء،
 لكن بعد شرب ماء من الكرم، فحتم ينظر فيه خنالك، ولم يجدكم بعد الشرب هذا
 وذلك هو ما في رواية لامي بعد الرعدة، القعدة على ارضي بعد موهبه،
 ويعرف الرعدة لسه على موهوبه ما دام الفهم في بعد لا يد على الرعدة، معنى
 من العرب من الفهم من ارضه فربما من حبيب من على حبيبهم، اني اني
 لبطا حبيبهم من الدين اذلا، وبني مصلنا اليه اظن من موهوبه قد في كسده،
 وقد قال من موهوبه، اني لان ملكه في العباد بعد موهوبه، وملك العزم
 في ارضه انما يشرب من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم من ارضه ملك
 حبيب موهوبه، بعد ان يعرف من الفهم.

وما شربا من ماء من الكرم على ارضه من ماء من الكرم، حبيب من
 حبيبهم لان موسى من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 استن على الفهم من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم.

١٩٧٩ حبيب من ماء من الكرم على ارضه من ماء من الكرم، حبيب من ماء من الكرم،
 فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 الرعدة، لان ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 يحل الرعدة، ويحضر موهوبه من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 حبيب من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 الحبيب، ولا يصح من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 للموهوبه، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم.

وكذلك من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 يوجب ان ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 يتعقده الإحارة، وذلك لان الإحارة لو حصلت من موسى من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،
 من ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم، فحتم ينظر في ماء من الكرم،

ج ١٤٠-١٤١ - الأذون - ٢٧٩ - لنفسه في غيره من أهل القبور

عند الإجماع، كان محرماً أن ينظر الأجزة لأن الإجزاء في بعض بالأعداد، والحق
التي حرمة لأنه جتمع في هذه المستأجر حتى تحريم وحق استجر وبعدها
الخير، فكان مقدّم حق الحرّم أبس، لأن حق الحرّم في أمانه، وحق استغفار من
استغفاره، وبذلك خير من استغفاره، لأن استغفاره لا يجرى في أمانه، وحق استغفار من
لا يورث، الأذون، واماهم لا تنصم بالإتلاف، واماهم بعض

وإذا كان حق الحرّم فوق حق استغفار، صار ذلك عدواً في نفس لأجزاء، وكان
كالحري إذا جرح عبده، ثم عطفه في عذره، كان ذلك عدواً في نفس لأجزاء، فإذا كان
الحجاب، عند الإجزاء، وحيث لا يكون الحجاب قبل الإجزاء، وحيث لا يكون
البيع، لأنه مما لا ينقص بالعدو

وأما إذا كان فاحشاً في كالمطوب فمما إتياناً، فإذا كان في حرمة، ينقص
المولى شدة الحرمة، ولا ينقص الرهن، لأنه الرهن لا ينقص بالعدو كس

ألا يرى أن رهن لو عطفه في فلاح بعد الرهن، فإن الرهن لا ينقص بحلاف
الجزاء، وكذلك في بيع الصامد، فإن الرهن ليس في الرهن، وحيث لا ينقص
الإجزاء، ولا ينقص الرهن

مؤيد قبل كان يجب أن ينقص الرهن، لأن حق الحرّم في أمانه، وحيث لم يكن في
العقد في مجرّد حبس، فكان حق الحرّم فوق حق المودع، فيجب أن ينقص الرهن لحق
الحرمة، كما ينقص الإجزاء

والطواب، أن حق الحرّم في الحرمة شدة يستند الذين كحل الحرمة، يعني بالرقبة
يسبب الدين، ولهذا فبان أن الرهن هو كالأمان، وحيث لا ينقص حق المودع
بالإتلاف كحق الحرّم، فاستوى الحماة، فلم يحرم من حرّم من حرّم

١٨٨٧ - ثم إن حق الرهن والعدو رهن بعد، فلي كان الحرمة أن ينقص
المولى قيمة الرهن، وحيث لا ينقص الرهن، مع كره الرهن، لأن الرهن بعد حلول
الدين، وقد عيب الحرّم رهن، حتى ضم الرهن القبيحة كد ينقص الرهن
للمرئ، وهذا أولى

في هذا الكتاب ابراهيم العبد، من نوح ما سبيل على العبد؟ فهذا على وجهي ايمان
 قد يكون، من صفة الله سر عليه بالحقيقة، في هذا ما هو، ان في هذا من القصة، كذا
 لهم "خذ العبد" لان خلفهم بعد عن العبد، وانه ينشأ إلى القصة، وقد جرد العبد على
 في العبد، و... بعد لصداقة العبد، في القصة، فلا ميبس، وهم على العبد، لأن "هذه
 نوح من القصة، في العبد، فلا يفي لهم على العبد، و... من العبد، في العبد، في العبد
 إذا لم... من العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 لمولى، و... من العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 حقه أعلم"

هذا هو الكلام في الزبح، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد

٨٨٧١ - في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 حاتم، لأن العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 هذا على العبد

الأنبياء، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 الرئيس، من العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 القصة، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد

والأحد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 ذلك، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 الاستعداد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 وذلك، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد

الأنبياء، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 فكذلك، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 بسبب العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد
 في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد، في العبد

الدين، علم المورس ولم يعلم؛ لأن للولي إناخيموس سبب الاستهلاك، وكان بالإتفاق استشهدت من العرما، من تسمي، ولستيلك تحق العبر بصير، مواء علم يحق الصرا ثم جعل، كان في توبي إذ اعني عمنه الخاني عمن، علم أو ميم عمن، ثم يصير المولي للعرما فيمة العبد بالعه ما سمعت، وإذ كفت فيمة العبد عمن، ألاب، ثم أكثر، إذ كان اثنين أكثر من فيمة العبد، فيحلافه مالمو كان للعبد عمنه ما عمنه، وهو لا يعلم ماخانيه، عمنه يصير فيمة العبد بالعه ما يعلب إذ لم يعل عمنه عمن ألاب وزعم

فأما إذا كان عمن عمن ألاب أو أكثر، فيمة يصير عمن، ألاب درهم إلا عشرة، ولا يصير فيمة بالعه ب درهم، وهذا لأن ما يجب على موسى من الدين، بأنه إناخيموس إذا كان على العبد حابة، يجب حابة العبد، فإنه لو لم يكن عمن العبد كان لا يصير بالإتفاق شيئاً، وفيمة العبد في الخانيه لا يبلغ عشرة، ألاب عمنه أصحح، على بعض عمنه عشرة، فأما ما يجب على المولي بإعتاق إذا كان على العبد دين، يجب سبب الاستهلاك، عمنه بالإعتاق أنصت من العرما، من البيع، فإنه مالم، وفيمة العبد في عمنه المال تنبع مالمه ما بلغت، لأن يكون الدين أي، فحينئذ يصير مقدار الدين؛ لأن الفضل على المولي وجب سبب الدين، فيصير مقدار الدين

وكذلك خوب، وجب الدين على العبد سبب العصب، أو حهود ودية، أو اختلاف مالم؛ لأن عمنه العصب، وعمنه استهلاك المال عمنه مالم، لأنه عمنه المالك في المصروف، فكان مالم المولى

١٨٨٧٢ - هذا، فأعني المأذون وعليه دين، فأما إذا أعني دقبة من ربيتي المأذون، وعلى المأذون دين، هو بعد عمنه، وهو عمنه وحيد، أو أن يكون الدين على المأذون مسرفاً، أو عمنه مسرف، فإن كان الدين عمنه مسرفاً، كان أبو حبيبة رحمه الله يقول أولاً، بأنه لا يبعد عمنه، ثم رجع، وقال، فإنه يبعد عمنه، وإن كان الدين مسرفاً لا يبعد حتى المولي عند أبي حبيبة رحمه الله مالم ولا واحداً

وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله، بأنه يبعد عمنه على كل حال، وبخلاف سبب من عمنه مالمه، من عمنه مالمه، وهو أن دين العبد هو بيع ومنه المالك للمولي من اكتله، عمنه أبي حبيبة رحمه الله، جميع إذا كان مسرفاً مالم ولا واحد، وإذا كان عمنه

مستشرق، فله من قولان، من قوله الأول يخرج، ومعنى قوله الأخير لا يخرج

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يخرج لأن كان مستشرقاً، فأنما أبو يوسف ومحمد رحمه الله دعيا في ذلك إلى أنهما كتبا تصحيف هو يملوكه رتبة ويبدأ، فوجب أن يكون ذلك معمولي قياساً على ما لم يكن عليه دين، وقيل على ما نزلت الدين غير مستشرق على أحد قول أبي حنيفة رحمه الله، وهذا لأن الكتب ملك للخاص، وللأصناف العامة رتبة العبد المأذون بملوكه معمولي من كل وجه، مما لا ينفقه تكون بملوكه معمولي من كل وجه، فالكتب التي هو يملك من أصناف يكون بملوكه من كل وجه إلا أن بعد، هو في الدين يجمع القول في التصرف في الكتب، وإن كان الكتب ملكاً لأنه يعني به حق العرفاء، ويطلق حق العرفاء عند الإنسان يجمع ذلك من التصرف فيه، وإذا تصرف شخص عليه تصرفه إذا كان تصرفاً يستعمل الفضل بعد وقوعه، وإذا كان لا يستعمل الفضل بعد وقوعه، فإنه لا ينفق، ومن رتبة المأذون بعد حقوق الدين، ولا يرمي ذلك، فإن القول لا يملك كسبه هو لو أعطى القول، فيقال من كتب الكتاب، لأنه لا يصح صفة، وإن كان الكتاب مكتوباً بموسى، لأنه تلوّن رتبة لا يبدأ، فمن حيث إنه حر به لا يملك كسبه، والثالث لم يذكر، فأنما معمولي في الكتب حل وجوده بأحد الأعيان، إن كان يملك في الكتب بأحد، فإنه غير الآخر لا يملك، فلم يثبت ذلك، ويجب أن يثبت أن يكون عملاً يكون مكتوباً رتبة، وحرراً بدأ بهدر الامكان.

وأما ما ذكر بعد حقوق الدين بملوك معمولي رتبة، يبدأ، فبأنه يحل بعد حقوق الدين كالحال منه، لا يرى أنه لو فسخ القول في العرفاء، أو أن العرفاء، القيد على يومهم بعد عن أبيهم، وفي الكتاب لا يتعد عن موسى، وإن عذر ورد رتبة، وهو ما أتى به موسى، فكل عذر يذكره فهو حقة، حبه لله في العرفاء بين المكتوب والمأذون في العرفاء من كتب المأذون يجمع، وفي كتب المكتوب لا يجمع، فهو أشد لنا في العرفاء، بين تعاد وحسن التعاد، ولا يملك الشركة إذ كان جميعاً دين

مستغرق، فإنه لا يملكه الميراث حتى لو أعتق عبداً من التركه، وبهذا ينص مستغرق^(١)، فإنه لا يتعد حصه، وذلك لأن كسب الميراث قد ملكاً للميراث، لأن الميراث كله من أصل الملك، ومن الكسب إلا أن التبرع بعد موته قبل ملك^(٢) إلى الميراث منعه، وهو أن يكون كسبه على من حاجته، وعن دينه، وعن وصيته، قال تعالى ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾^(٣)

فقد رتب الميراث على الدين والوصية، فإذا لم يصرح من دينه لم يعتبر، وإن ملك الميراث، يبقى على حكمه، ثبت، ولم يفعل في الميراث

وأما العبد حين لكسبه لم يكن أهلاً للملك، لأن أهله ملك المال يستحقه، ويحقوق الدين لم يصرحاً لأنه لا يملك، وإذا لم يكن أهلاً ملك المال وقت الكسب، فالتكسب في الكسب بعد بيع الميراث، لا للعبد إلا أنه إن كان على العبد دين، سئل به حتى العبد، وإن لم يكن عليه دين، لا ينضم به حتى العبد

وأما أبو حنيفة رحمه الله ذهب في ذلك إلى أن المولى في كسبه عبده ينز ماله الميراث في كسبه ماله، لأن المولى ينضم الملك في كسبه العبد من جهته، كما أن الميراث ينضم للملك من جهة الميراث في كسبه، فإذا كان دافعاً عن حاجته، دين الميراث بيع وجوز الملك للميراث، بدونه، إذا كان التبرع مستغرقاً لمره، وإذا لم يكن مستغرقاً لمره، لم يجرع دافعاً عن حاجته، في كسبه، وكذلك هذا

وإعازة المولى ينضم ماله من جهة العبد في كسبه، وإن كان الميراث ينضم له، ثم يجرى حكمه، يعني لا يحكم له على الميراث

١٨٨٧٢ وإن كان التبرع واقعاً للعبد يكون الملك واقعاً له أيضاً، كما بعد العبد، ولهذا يعتبر قبول العبد، وردة لا قبول المولى وردة، ولهذا قال إن الملك في الكسب يقع للعبد، ثم يستمر إلى المولى، إذا كان دافعاً عن حاجته، بأن لم تكن عليه

(١) وفي ط و ب مستغرق

(٢) وفي ف خل ملك

(٣) سورة النساء: الآية

(٤) هكذا في ط، وقال في غيره لا

لعلنا نرى في بعض ما يأتى من وجب على الفتي: لأن النعمان لم يجب على الفتي من شيء
مصرافاً؛ لأن ضمانه عنه إنما لا يجب على المصنف، فلا يرجع بذلك على الفتي

أما عهد المولى حسن التميمي ويزيد بن زيد مصرافاً، لأن ما يجب عليه قد قد
استهلك أصل لا ضمان، هذا على ما يأتى؛ والقار لا ينسب ضماناً

وبعد وجب نفسه بما على المولى بالاسم لا لا؛ هذا العهد موقوف على دينه، وهو
مصراف في ذلك، فكان له الرجوع بما أدى على المولى

كل جواب فريضة عنهما من أعين المولى، هذا من كتب ما دون، وعليه جيز
في بعضه، وهو إحداهما، عند النكاح من كتاب الفتي غير مصراف، لأن الفتي إذا كان غير
مصراف، بعد المهر عند الكل، وكان المولى ملتبس حتى العلم، فحكم في البيع، فصار
ضامناً

١٨٨٧٥ - زيد أنس العبد المأثور المندوب مع عمة والده، لا يصير محملاً
للديون، ولكن بمرته فيه إحداهما، ولو اشترى العبد خاس مع انتم نفعه به يجب باعتباره
المستأجر، وهذا من مرقى من سنن

في دفع اختلاف بين المولى والعمران، ففقد العمران للمولى قد انقضت، فلما
عطي الفتي، فقال مولى لم يمتعه، فاشترى قول المولى لأنكاره الفتي - ويخرج العبد
للمصراف، وإذا لم يمتعه، فلا يمتعه، لأن العبد مأثور لا يبرع عما
برعه من الدين بالمساهمة، فلا إلاه - وإن كان في دينهم على أحد بعد إقرارهم
بالأداء - يباح العبد بدينهم - لا يمتنع في موعدهم، لأن عمة لم يمتعه، لا يمتعه
المولى

١٨٨٧٦ - قال محمد رحمه الله في الأصل: إذا دثر مولى عمة المأثور
مؤثراً، فدينه جائز، وبني لعمره أن يقتضوا تدبيره

وقول زيد التميمي وبين التكملة، فإن الفتي إذا كان عمة مأثور للمؤثرون كان
للعمران أن يصير بكائه ويشتري العبد بدينهم، وإن كان ذلك لأن دينه
للمأثور المأثور بما ركه بمؤثري، لأن دين المأثور لا يبرع عنه مأثور عن ماله،
وللعمران في الربح من، وهو من البيع والاستمارة بدينهم، فحكم ما في أبيات أن

يلحق ما للحرمة من الحق في رتبة المأذون بحقيقة الملك، إلا أنه لو كان لخدماء في هذا العبد حقيقة ملك، كما يؤولى بأن كان العبد حراً كان يولى والعرب - لا يؤولى كتب العبد كمال لخدماء العبد أن يقصر المكاتب، وهذا ليس من أنفسهم، لأن المكاتبه مما يحتل الشخص بعد وقوعه، وإذا كان العبد لم يكن لخدماء، بعض التدبير، فقاما للضرورة من أنفسهم، لأن سدر مما يحمل التقصير حد وهو عند حقيقة الحق، فكذلك هذا.

وفالتم يخبر العرب، يتصرف الخدم في ذكر بعد هذا أن لخدماء مطلقاً إلى شلوا ضموا الخدم بعد العبد، وإن ساروا المستعرا العبد في يومهم

أما لهم نصيب، فهو قيمة العبد، لأن يؤولى بالتدبير أهلي على لخدماء ما لهم من حق البيع، فإن يوم العبد يومهم حتى يسوقوا تدبيره للحال، كما حقاً للخدمة، وقد تطلق يؤولى ذنب عليهم بأسدس، فكان لهم من يصير أخرى فيجته، أما لو دله الخدم

وإن شلوا أسدس، بعد يومهم، لأن فيه من على العبد، وقيمة، إنما لا تولى يومهم، ولا يصل إلى كل، حتى منهم فيه كمالاً، وإنما يصل بعضهم، إذا انتقلوا السامية يصل إلى كل واحد منهم كمالاً حقه، لما تولى في السامية، به أن بالاستعانة بعض يومهم أحداً، وسبح يصل اليهم حقه عاحداً، وإن كان قد يستأجر الكثير الأقل على العبد الدجل، فكان خير به شلوا أسدس، يؤولى قيمة العبد، وإن شلوا أسدس، بعد تدبيره

وإن ذلك اختاروا بطل منهم في الآخر أو حوّل لأن منهم من اختاروا تدبير القصة، بعد ملكو السامية من الخولى أو أحدوا من القصة، فإن أسدس العبد ملكو لخدماء، إذا كان في أحد تدبيره، فقد ملكو سادته العبد من الخولى، فخلوا من السامية، وإن أحد من السامية ملكو القصة من يؤولى بالسامية، فإذا أراد أحد ذلك أن يخدموا سناً حر غير ما اختاروا في الاستعداد، أرادوا أن يخدموا أصلاً ملكوا الخولى موقوف، ومن سدر مرفاً يوقف، ثم إن كان يرجع عن ذلك، فإنه لا يصح

وجوهه كما مر باع، ثم أراد ان يرجع، وكان كالمصوب منه إن حبر بين مصوب الأول والثاني، إذا صدر مصوب أحدهما، بطل حقه في نفسه الآخر، لأنه لو لم يرجع عما ملكه بطل، وبطلت غيره، فلم يفتقر

والثاني إن العراء محبرون به أحد القيمة والسماية، والمحرر بين شتى لا يملكه الجميع يسما، متى مال إلى أحدهما، بطل حقه في الآخر كالمصوب إذا قتل في يد لصاصب، حتى يحبر المصوب منه بين نصيب القتيل والناصب، وصلى مال إلى أحدهما، بطل حقه في الآخر، وإن كان نصيب القتيل لا يصير ملكاً للمدعي، لأن ضمان القتل لا يبعد عنه في المصوب، لأنه محبر بين سببين متباينين لا يمكن الجمع بينهما، فإن ضموا المولى القصة، فلا سبيل لهم على المدعي حتى يرضى، لأنه وصل إليهم بطل المدعي فتدبر المولى، فكان حرقه ماله وصل إليهم بدل العبد بالبيع، وهو وصل إليهم بدل المدعي بالبيع، لم يكن لهم عدم العبد سبيل بما جرى من بينهم، بل إن يرضى المدعي

وكذا إذا رضى بينهم بطل تعدي بالتدبير، ونفى المدعي مادناً على حقه، لا ذكرنا أن القصة لا يقع المدعي، لأن، فلا يجمع الباع، بطريق الأولى، وإن استعملوا العبد أخذوا من القسمة دهرهم بكماله، لأن في السعاية حقه، إنما النصيب في العينة

١٨٧٧ وأد بلى المدبر مادناً على حقه، فإن اشترى بعد ذلك، وباع ملحقه بين كثير، كان لأصحاب هذا الدين أن يبيعوا القدر ويسلمونه بينهم، ولا سبيل لهم على المولى، لأن المولى لم يملك عليهم حق البيع، لأن دهرهم وجب بعد التدبير، فكان حقه في سعاية العبد، لا غير، ولم يطل المولى عليهم حقه في السعاية، فلا يضمن المولى لهم شيئاً، بخلاف أصحاب الدين وجب لهم الدين قبل التدبير، فمد المولى بعضهم هم للقيمة، لأنه لم يملك حق البيع عليهم، لأنه حين وجب دينهم عليه كان حاله يجوز ماله، وقد بطل المولى ذلك عليهم

وإذا استسمى العراء الأحرار المدبر من بينهم، فادى إليهم من سعاية لم يكن للعراء الأحرار الدين مضمون، مولى القيمة من ذلك، لا قتل ولا كثير، وذلك لأنه لو لم يفتقر سعاية عبده حتى لا يخرج من يملك للعراء الأحرار الدين ضمناً المولى قيمته من ذلك، لا قتل ولا كثير، لأنه رضى إليهم بدل الرقة، فادى على من لا يخرج من، لأن لا

يكون لهم من ذلك شيء أو شيء آخرى، وإن شئ شيء من سبعة من عرماه الآخرين يكون للمولى، لأنه كسب مدبره، وهو خروج عن دينه، فيكون بمولى، ولا يكون لعرماه الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك قليل ولا كبير

وإن قتل المذنب حتى وجب قيمته، فلا شيء لعرماه الأرباب من قيمته، لأنه وصل إليهم قيمته من جهة المولى، فلا يكون لهم على القيمة الثانية سبيل، ويكون القيمة لعرماه الآخرين يسبقون من ذلك ديونهم، وكذا يجب أن لا يكون لعرماه الآخرين حق في قيمته، لأن جميعهم كان في سعة العبد، وهو السعابة، لا هي الرقة، والحق الثابت في عتقه الرقة لا يسرى إلى ذلك الرقة، كما لو قتل الساجر حتى وجب القيمة إلا أن الجواب من هذا أن يقال، إن حق الساجر ما كان في الرقة

فلما حق العرماه الأعراس كان في دين قبل المذنب متعلقاً برقمته، ويهد يسرى إلى ولد الذئبة، والحق للمولى بالرقبة يجوز أن يسرى^{١٢١} إلى يده هذا الذي ذكره ما كتبه

تصريحات فصل في التدبير

١٨٨٧٨- بحث إلى تصرفات فصل الكتابة، فنقول، لو لم يعم العرماه بكتابة المولى المأذون، حتى أدى المأذون بجميع للكتابة إلى المولى عتق بوجود الشرط، وهو الأداء، وعلى المولى قيمة العبد كما لو نجح العتق، بعد هذا الحرمان، يجب إن شلوه، ضمنوا المولى قيمة العبد، وعتق منه ما أخذ من المكتنبة، فيلزمونه بهم بالخصص

وإن شلوه انصرفوا^{١٢٢} انعد بجميع ديونهم، أما لهم خصص عتق في قيمة العبد، لأنه اكتف عتقهم بالإعتاق حق المص، بهم أن يأخذوا الكتابة من المولى، لأن المكتنبة كتب العبد المأذون، فإن الكف من هو العرماه غير مائة، فصار «جوده» الكتابة في حق العرماه وعتقه بمرة، فإن فصل شيء من ديونهم قيسوا العبد بما بقي من ديونهم للحال، لأن العبد حر

وأما لهم تباع العبد بجميع ديونهم، لأن الدين على عتق من لا شيء، فإن اتبعوا العبد، وأخذوا منه جميع ديونهم سلمت للمولى قيمة العبد، وكب «بعض» ولا يرجع

(١٢١) وفيه قد و ب: يسرى

(١٢٢) وفيه ط: استعملوا

العبد على مولاه سي، من ذلك، لا قليل ولا كثير

أما لا نشت أنه لا يرجع بهيمة نصبة على المولى، لأنه سميت به ربه، ولو رجع
بقيمة رقبته على المولى، لأصبح البذل والبذل في ملكه يده، وهذا لا يجوز.

وأما نكاته فكان يجز. أن يرجع له عبد مملوك على المولى، لأنه كتب مملوك
المديونة، فرد نصيب العبد الدين من ماله ملكه من كسبه الخربة. فاد للعبد الرجوع
بذلك على امرئ، وتذليل عبده أو المكثية في حق، عمره واعتبرت كسباً للعبد، حتى
كان لهم أحد دنت مع الصبغة، فكذلك في حق المولى. لأن الخراف عنه، أن المكثية في
حق ما بين أمولي والعبد بدل رقبته، لأن المكثية مائة في حق ما بين المولى والعبد،
فكثرت المكثية بغير الرقبة في حق ما بينهما، وقد ذكرنا أن العبد لا يرجع بدن رقبته على
المولى. وإن نصيب دمه من كسب الخربة

وأن في حق الغرماء المكتلية غير مائة، فيكون وجود الكتابة في حق الغرماء
وعلمها بغيره، ولو عدت المكتلية كان هذا كسب الغرماء، فكان للغرماء أحد ذلك مع
قيمة الرقبة، فكذلك هذا

١٨٨٧٩ - (وكان العبد الذي دفع على الكتابة، ونفى دفعها، ثم جاء الغرماء
فإنهم يطفون الكتابة، إذ شافوا، وباع العبد للغرماء بسهم؛ لأنه باع بغيره بعض المكثية لم
يحق شيء منه عند، فكان لهم أن يتخسروا الكتابة كما لو لم يكر أدنى شيئاً من مكثية،
فإن لم يطفوا الكتابة، ولكنهم أجازوه، فالكثية جائزة، وما ليس المولى من المكثية
قبل الإجازة، يكون بينهم بالتخصير، وما بقي شهر بينهم بالتخصير، لأن الإجازة في
الانتهاء إلى الإذن في الانتهاء، ولو وجد الإذن منهم بالكتابة في الانتهاء، حوت الكتابة،
وما دفعه المولى من الكتابة، وما على مناه مهر بينهم فكذلك هذا، فإن كان ما دفعه
المولى قبل جازتهم حيث في به المولى، ثم أجاز الغرماء الكتابة، فالكثية جائزة،
والمولى لا يدفع ما دفعه من الكتابة، وذلك لأن الإجازة في الانتهاء كالأذن في
الانتهاء

ولو وجد الإذن بالكتابة في الانتهاء، فقبض المولى بدل الكتابة، وذلك في يده
كان لا يحسن شيئاً، فكما إذا وجد الإذن في الانتهاء، وكذا يهره الغاصب، وإذ باع

المعصوب يصير إذن ذليل ، مأجور ، فائت يور ما قبض المصاحب به ، فهلك في يده ثم يصير ، كماله أذل له ، ظالم بالبيع في الانتفاء ،

فإن قيل : الإحصاء في الأسبغ كالإدخ في الأسبغ ، لا أنهم لو ادبو القصر في بالكتلة في الانتفاء ، فبعض مولى التكتله من العبد يغير بدنه ، يجب أن يصير حراً ، لأن المولى يحول له كحل من جهة المراء بالكتلة باعتبار ما تعرفه من حق في هذا العبد ، وإن كبر بالكتلة بد نفس بدل لكتله صار حراً ، لأن معوق يتكده لا ترجع إلى الوكيل بالتكدة ، هكذا ،

إلا أن الخراب عند أنه : بغير ما لهم من حق في هذا العبد صار الوكيل ، فلا يكون له قبض بدر الكتابة ، وإذا قبض يصير حراً ، وبغير ما يملك في العبد من ملك القرية : كل له بعض من لكتله يحكم أنه مملك درجة العبد ، وقد لا به ، فله قبض بدل لكتله ، فإذا قبض لا يصير حراً ،

وإذا كان كذلك ، فقد اجمع ما يوجد أن يصير حراً من مصر ، وما يجمع أنه يصير حراً ، وكان كالأب إذا كاتب عدا منه تصير ، وقصص لكتله من العبد ، وحيث في يده ، ثم يصير ، وإن لم يكن له قبض بدل لكتله باعتبار أنه وكيل عن الصغير ، يمكن باعتباره أنه ولاية في مال الصغير ، كان له القبض بحق أو لا به إن لم يكن به قبض بحق لو كسبه ، فلم يصير حراً ، كذلك هذا حال الوكيل : لأن من القبض لو تيب ولو كبل ، فإنما يست به يحكم أن كاله : لأنه يحس به حسب حر سوي التوكاه ، فظان له القبيح ، والوكيل لا يقضي به قبض بدل لكتله ، صواباً ،

فإن أحلز الكاه بمصهم وردوا بمصهم ، لم يحر الكاه حتى يحر ، ما لكل ، لأن الحرمة حقا في العبد مبدون ، وأحر صغير بالحقيقة ، ولو كان له حقيقة ملك في الكاه ، المولى ، عند أن كان له ملك ، وردوا عليهم ، فبعض الشرع ، وأبى الآخر ، لأن لا يجوز الكاه : لأن الأبي يرد الكاهية لم يطر حتى يحره ، في التصرفات ، فكانت من الكاهية ، فكذلك هذا ، ولو أنهم أرادوا رد الكاهية ، وأعطاهم المولى بهم ، أو المكاتب أنه يكن لهم رد الكاهية بعد ذلك : لأن المبيع من هذا الكاه فقام حقهم ، فإذ زال عنهم انقضاء عدت الكاه

التصريح، وإلا مكنى، فداشب انك للمشوى على سبيل توفى، مضط على

ولما نُشِرَ من الرأى بغير إذن لمرثى إذا أُعْثِرَ فيه البصير ، حكى عن الفقه
أبي بكر الطمى أنه سئل عن هذا ، فقال : لا أحفظ . به عن أصحابنا ، قال
وأما أن يسرى فيه ويبر مسأسة ، فيقول : يوجب عو يسرى به مسألة أخرى . كذا
بنو قنبر . هذا قول لا يأتى من المرثون على الزكاة ، هو من المرثى ، في البعد
المشهور ، لأن حق المرثى من ماله يقتل حقيقة من ثلثه ، ذلك المرثى هو
بعدة ، وحق المرثى في البعد لا يوجب حقيقة ملك بهلاك البعد ، لأنه لا يضر ما قبل
ثبته ، ولهذا قالوا به ، أن الرأى إذا أُعْثِرَ وهو مصر ، فإنه لا يصح ، وجعلوا المرثى
في هذا البعد بمره الميراث ، والمحقق لا يصح للميراث من كان مصر ، ومع جعلوا
للميراث بهلاك الميراث يسمى في هذا البعد . حتى قالوا : إذا أُعْثِرَ المولى عليه الميراث
يخرج منه الميراث . موصراً كان أو مصر ، وكذلك للميراث يدعى الميراث ، ولا يحد
للمرثى على البعد ، لأن كل حق المرثى في البعد يوجب بعداً عنه ، وهو جبه
بوجهه ، فحق المرثى مع ربه أو غيره فيه ، لا يوجب وقفه من الميراث . ومع بعده

[illegible]

١٠٤ **دعوى الفصل الثاني**

(٢) وفي الأخير رغبوا

(*) دیکھو کہ اس میں $\frac{1}{n}$ کی بجائے $\frac{1}{m}$ ہے۔

لا يمنع انعقاد حتى يظهر انعقاد فيه على من الميراث، وبإدائه هو حتى الميراث حتى الميراث

١٩٨٦ - هذا إذا عني المشتري من الميراث في قبض بعد، وأن قبض الميراث
ثم انعقده، فإنه بعد انعقاده لا ذكر ما لا يمنع الميراث من قبض الميراث
فالميراث والميراث الميراث، ذلك المشتري بعد قبض، كما في سائر الميراث الميراث
فإن من، إذا كان هذا البيع مائة يجب أن يقف على المشتري من قبض، كما
في غيرها من الميراث الميراث

والأحوال من ذلك ما أنه مائة إلا أنه في انعقاد من سائر العقود الميراث، فلا
يقتضي انعقاد الميراث مائة مائة على سائر العقود الميراث، وذلك لأن موجب هذا
الانعقاد في الميراث من موقوف لا يرجع غيرها من العقود الميراث

وإذا عني المشتري بعد القبض، والميراث بعد هذا باختيار، لا شاق، أحسن
البيع، وأحد من الميراث، وإذا كان من سائر الميراث الميراث، فقد صحح إجازة الميراث البيع
بعد ما عني من الميراث في الميراث، وبعد ما عني الميراث لا يفسح ميم، إنشاء البيع،
فيجب أن لا يصح ميم لإجازة، فالميراث في إجازة الميراث بعد إجازة، ثم إن الميراث
انعقده قبل الإجازة، ثم راد أن يعبر البيع بعد ذلك لا يمنع إجازة، لأنه بعد انعقاد
يملك إنشاء البيع فيه، فلا يملك لإجازة إجازة

قال الغني أبي بكر الميراث لا يملك في موضع من كتب الميراث الميراث إجازة
البيع في حال ما لا يصح إنشاء البيع إلا في هذه الحالة، فكأن الميراث يجب أن يحفظ
هذا فإنه في ما إذا كان، وفي هذا ما ذكر في كتب الميراث صاحب الميراث
وإذا أجر صفة الميراث بعد ما عني من الميراث، فمساواة الميراث ميم هذه
لأنه لا أن إجازة من هذا الإشكال أن الإجازة إنما لا يصح من حر في حال ما لا
يملك إنشاء، وإن كان يحتاج إلى إنشاء الميراث الميراث بالإجازة، كما في مسألة
الميراث الميراث إلى أنه مائة المشتري بالإجازة، فلهذا به يكن مالك قبل الإجازة،
وبعد ذلك الحب لا يكن إنشاء الميراث فيه، ولهذا يطلب الإجازة، وهذا لا حاجة إلى
إنشاء الميراث الميراث بالإجازة، فإن الميراث بعد الميراث وقع للميراث من ميراث إجازة.

في هذا بعد عن التسري، إذا لم تكن الحاجة إلى دفع المصداق بغيره، فحقه عن إرفقه، وحسنه في إرفقه قائم، فمطلق ثم لا يمنع الإجازة، فموجب لإجازة، وإن كان لا يصح إجازة
أبداً

المداد: حار: مع حزين، فليكن مصدق قسمه بغيره، ليس لمولى بغيره؛ بغير
انتمى للمولى، لأن المولى هو من كان مطلقاً عليه أصله، حري به 'عقود' بغيره
وملك إرفقه كان لمولى السحب، كالموصى له بالرفقة، إذا كان من موصى به بالحكمة، لكن لم
يصدق به غير المصدق، وقد أُلْحِقَ بهؤلاء المصدقين، ثم أُلْحِقَ به من صدق به بغيره
بغيره.

ولو كان المولى مع العقد بعد ما صدق به أو بعده، وبغيره الموقوف به، مع حضور
المرء، وتجاوز بيع المولى، بغيره لسري بغيره من غير.

فرواين هذا، وبين التسري من أصله إذا عُدَّ عُقُودٌ عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْ بَيْعٍ، أَوْ
مِثْلِهِ، فَمِنْ صَدَقَ، ثُمَّ أَحَارَ بَيْعَ الْغَائِبِ، فَإِنْ سَارَ عُقُودُ لِسَرِيٍّ بَطُلَ، وَهَذَا
قَائِلٌ بِإِنْ أَحَارَ الْمُرَاءِيَّةَ الْمَوْسِيَّ عَلَى عُقُودِ الْمُشْتَرِي، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ الْعَاثِبِ عَلَى
الْمُشْتَرِي، وَمِنْ عِلْمِهِ، لِسَرِيٍّ مِنَ الْعَاثِبِ مِنَ الْعُقُودِ بَعْدَ الذَّمِّ، بَرَأَتْ كُلُّهَا عَلَى إِجْزَاءِ
الْمُشْتَرِي، وَهَذَا إِذَا جَارَ الْإِجْزَاءُ عَقْدَ الْغَائِبِ، فَتَصَرَّفَ بِجَرِّهِ الْعَقْدُ الَّذِي سَرَى الْمُشْتَرِي
مِنْ جِهَةِ الْعَاثِبِ، لِأَنَّهُ يَمُكِّنُ مَوْسِيَّاً عَلَى حَارِهِ، وَمِنْ تَحْدِيدِ حُلُوقِ مَوْسِيَّ
الْبَيْعِ فِي الْمَسْخَرِ لِبَائِيٍّ مَوْسِيَّاً.

فإذا عُدَّ عقد التسري بعد التسري لم ينفذ، حتى يجرى المرء، لأنه يصر في
في ملكه، فإنه بعد التصر بملكه ملكاً حاصلاً، وبغيره من ماله فليساً جماً
للسري ثانياً، إذا مرأوه، على الإجازة بغير نقول من لسري، فإذا عُدَّ ذلك لإجازة
المرء، لا يبعد عن عقد لسري على العقد من الموقوف؛ لأنه كان حاصلاً في ملك
للسري حين عُدَّ، وكان نظير عسائت نظير المشتري من لكره، به عقد عُقُودٌ عَلَى
للسري، ومن المكره جاز بغيره من المشتري، فلا عذر للسري لا يطل؛ لأنه كان
عائفاً على ذلك، لا على بيت غيره، فكذلك هنا والله عباد.

الفصل السابع

في العدد بين الرجلين يأدب له أحدهما في الشجرة

٢٨٨٨٣ الأصل ان دون أحد الرجلين صحيح في نصيبه ، غير صحيح في نصيب صاحبه ، لأن أحد العدد في الشجرة في معنى بيع رقبته من بعده ، وأحد الرجلين إذا باع العبد المشترك ، صح البيع في نصيبه دون نصيب صاحبه ، فكنا هذا ، وإذا صح لإدب في نصيب أحد دون نصيب السائب ، فأراد السائب أن يبيع الإدب في نصيبه ، ليس له ذلك ؛ لأنه لا يصر على السائب ، متى جاز الإدب في نصيب الأدب ، إذ لا يضمن على السائب شي من الثمرات التي يملكها من الإدب ، ولا يضمن في الشجرة ، فنصيب السائب في رقبته ، فلا يكون ، حتى العصف ، كذا في عام أحدهما نصيب لا يكون ، بل آخر حتى العصف ، وطريقه ما دلت

فإن قيل : فيه صرر على السائب ، فإنه في باع هذا العبد ، واشترى وحققه دين ، وفي بيعه كسب ، وقد علم أنه حصل له بسبب الشجرة التي لزمه هذه الديون ، فصرف الكل إلى دينه ، فيصرف به السائب

فلما حد الصرر كان يلحقه قبل الإدب ، فإنه حل إدب صاحبه ، إذا باع هذا العبد واشترى ، وهو محجور عليه في الكل ، وثمره دين ، وفي بيعه كسب حصل له بسبب الشجرة التي لزمه هذه الديون ، قد علم ذلك ، فإنه يصرف الكل إلى دينه استحقاقاً على ما فيه ، وإذا كان كذلك ، فهذا الصرر مما لا يندفع عن السائب ببيع الإدب ، ثم قال ويجوز صحيح 'شريه' ، وبعبارة ، هكذا ذكر في الكتب

ولا إشكال في جواب حوزة الشريعة في الكل ، لأنه في البيع مأثور ، وفي النصف معجور عليه ، وثمره مأثور جائز ، وشرائه لمعجور كذا في جائز ، معجور شرابه

(١) هكذا في ط ، وفي جزء من

(٢) وفي الأصل مشريه

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب، فان الحق فيكم، فالحق فيهم، وفي الله كذب، والله يعرف
جميعه فكيف يلقى به غيره؟

۱۹۵۵ء میں لاہور میں واقع "جہ" میں ان یگانہ الہی میں سے ایک واقعہ
 صلیب کی صورت میں ہندو ہاں سے جسے عورتوں کی شکل میں سے ایک کی طرح دیکھا
 گیا تھا۔ یہ تھا کہ اس واقعہ کی ابتدا سے پہلے وہ ایک ہی تھے۔ ان کی شکل الہی
 کی طرح تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔
 ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔
 ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔ ان کی ایک ہی شکل تھی۔

[illegible]

وفي الاستحسان بصرف الكل إلى غرضه نصيب الأول، ونصيب السالك، وعلى هذا الأساس والاستحسان إذا كان المنة كله محجوراً، وقد عتري باع، ولحقه ديون، وحصل في يده كسب سبب التجاره، ولحقه ديون سبب التجاره، فإن ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه، يصرف إلى دينه استحساناً، وفي العيب لا يصرف، ويكون كله مضموناً، وينتظر حتى يفرغه إلى ما بعد العيب

وجه الظاهر في ذلك ظاهر، وهو أن المنة ما دون به في النصيب، محجور في المنة، والكسب مشترك بين عاقلين يكون المنة مشتركة بينهم، ووجه آخر يعقل الدين بجهة الأول من الكسب، ولا يتعلق بصاحب الذي لم ياد ب ما على الرقة، فإنه إذا لم يكن في يده كسب، ولحقه ديون، فإنه يتعلق الدين برقبته في نصيب الأول، لا في نصيب الذي لم ياد، لأنه محجور في نصيب غير الأول، وهذا دين برمه بالقول، لا بالفعل، ولم يفعل ولم يتعلق لئلا ياترقة في نصيب الأول، تكذبت في الكسب

ودليله ما ذكره الدين وحياً عليه، لا بسبب الكسب الذي كان في يده، فإنه لا يصرف جميع ذلك إلى دينه، وإنما يصرف إلى دينه نصيب الأول، وكذلك هذا، هذا هو الكلام في المنة المشتركة

وإذا كان المنة محجوراً عنه، هذا حصل له من الكسب ما لم ياد، وهذا منة من الدين، لأنه ياد به، فيجب أن لا يتعلق بكسبه، كما لو كان الكسب مستقلاً من الدين، أو من الاحتياط، أو من الاحتشاش، فهذا وجه العيب، وإيه ظاهر

وجه الاستحسان في ذلك، وهو أن الكسب ياد، حداب ما سبب الذي حصل به التفصيل، فإن المقصود حصل بسبب العيب، والكسب حصل بهذا السبب، فيأثره وجب عليه دين، واستفاد به عتري، والأصل أن الردة من حداب ما سبب الذي به حصل التقصير، في الرادة نحس حلقاً عن التقصير، فلهذا معام التقصير كما قالوا فليس غصب من آخر جاريه، فوكلت عنه ولذا، وأرحت المنة نصيباً في الأم، وفي تولد هذه بالتقصير، فلهذا معام التقصير، كان لأخره التي كانت بالولادة^{١٢}

(١) وفي صحيح ط عبد الرحيم

(٢) وفي الأصل وم لاخره التي كانت بالولادة

ثانية على حاله، حتى لم يحصل انقضاء من ماله لمعصية بـ مـ سبباً لأن الزيادة
حدثت بالسبب الذي حصل به الانقضاء، وهو الزيادة، فكذلك هذه الزيادة حدثت
بسبب الذي، فهو مـ مـ، إذ قام المكسب بمقام الذي يقول هو أمكر، صاحب الدين
أحد الذين بحث من العبد كان له الإحاطة سواء من العبد مأذوناً، ومأذوناً عليه.
كما لو كان عنده زينة، أو مذهب، وكذا إذا تمكّن أحد مـ، وهو المكسب كان له
أخذه، كان هذه زينة به، أو مذهب

وعلى هذا حاله، لا يستحق المأذون ماله، ما هو مـ، وأما المأذون أن
يأخذه منه ثم يكرهه ذلك، بل يصرف إلى غيره، لأنه حصل هذه المـ مـ بالسبب الذي
حصل به المذهب، فمـ مـ مـ، كذا ههنا، بخلاف المـ مـ، لأن المـ مـ لم يحدث
بالسبب الذي حصل به الانقضاء، فإن انقضاء حصل بالمذهب، والرقعة كانت حادثة
قبل حقوق المذهب، وأما بأنه لم يحدثت بالسبب الذي حصل به انقضاء، فبـ لا يقوم
حرام انقضاء، فلا يملك أن يغير قيم الرقعة كثيراً، وإن لم يمس بغيره

فأما المكسب، فهو مـ مـ، من الذي، فكذلك فانه، فقام على الذي الذي اخذته من
المأذون^{١١} من حيث الحكم، فالمكسب من حيث الحقيقة ليس بمـ مـ، ومن حيث
الحكم من مـ مـ، فـ لا كان مكسب مستقلاً بالسبب الذي وجب به المذهب

فأما إن كان المكسب مستقلاً، لا بالسبب الذي وجب به المذهب يصرف إلى الذي
تصير الأولاد، ولا يصرف بغير الأولاد، لأنه لا يملك أن يقدم له المكسب مقام
الانقضاء، لأنه حدث بسبب غير المذهب الذي حدث به الانقضاء، فلا يقوم مقام
الذي من مـ مـ المذهب، ولا يملك أن يغير حكمه، وكان كالمذهب إذ قطع به المأذون، ثم
حدث المأذون، وبالمؤدوف، فالمذهب الحاصل بالقطع، لا يقوم مقام الانقضاء، لأنه لم
يحدث بالسبب الذي حدث به الانقضاء، فمـ مـ مـ، فكذلك هذا

ولما إن لم يعلم حال المكسب أنه حدثت بمسبب الذي وجب المذهب، أو سبب
غير المسبب الذي وجب المذهب، وقد اختلف المفسرون، في ذلك، فقالوا أن المكسب
حصلت المكسب لا بالمسبب الذي وجب المذهب به، فأما قال مستأجر بالمتجارة،

المصنف الثامن

في إقرار العبد بالمأذون له والمخجور وهي إقرار مولاهما

هذا الفصل يشمل على أنواع النوع الأول

١٨٨٨٧ - العبد المأذون إذا أقر نفسه في يديه، أنه من فلان من فلان لمؤدبه، أو قال أنه حر من حيث نفسه، فالقول قربة، والأصل في جنس هذه المسائل أن المؤلفون بعد إقرار بحرية طارئة من يده لا يصح إقراره، لأنه لا يملك لنفسه حرمة طارئة، فلا يملك الإقرار به، متى أقر بحرية لأصل أثنائه بالظاهر، صحيح الإقرار، لأن حصول الحرية لا يكون مصفاً إلى حرره، وإنما يكون مصفاً إلى العتق، فإن دور الإسلام ما حرره، أو أقر بحرية من يده، لأن الأصل في بني آدم، أن لا يكون مملوكاً، وإنما يكون مملوكاً طارئة إذا ظهر في العبد نفسه مذهب أثري وعملانية، وذلك بأن أقر مأذوناً من هذا المملوك ورقيقاً، وحديثه المملوك في ذلك إن كان على محض نفسه، وإن كان على غيره، فلا يبعد عنه، حتى كان يقول قول مأذون، إنه مملوك، ثم أقر به حرراً لأصل، فإن إقراره لهذا إقراراً بحرية طارئة، فلا يصح

فأما إذا سمع منهم في العبد المقر في أقاربه القربى، وعملانية، فأقر مأذوناً له حرراً لأصل، فهذا إقرار بحرية لا يصلح لا بحرية طارئة، فصحيح من مأذون، وإنما إذا قال هذا المملوك من ماله مؤدبه فلا يلزم بظهور في العبد نفسه له أمة أثرياً، لأنه لم يوجد إلا صحته في المأذون عنه، ويد مأذون كما ينبغي، بل رقيق، بسبب عمره، فإنه قد يودع عنده أخيراً، وقد يستأجره غيره ليحمل له عملاً، فثبت عنه يده، وقد قال إنه من فلان، أو قال أنه حرراً لأصل، كان هذا إقراراً بحرية لأصل، فصحيح ما

ولو كان المأذون أسيرى مملوكاً من رجل، وحده به بحضور من العبد، والعتيد ساكت، سمع المقر أنه من فلان، فإنه حرراً لأصل لم يملك قط، لم يصدق، لأنه أقر بحرية طارئة، لأنه ظهر في العلام نفسه له أمة أثرياً وعملانية، فثبت به بيع وسلم، وهو ساكت، وهذا يكون إقراراً في من الإعلام

بشئ

أو بشكل في نفس ذاته، وهي تحليف النافع، وكان يسمى لا يسمع لئلا
من المذخور على ما ادعى، ولا يكون له حق تحليف النافع على ما ادعاه، لأن سماع أبيه
يترتب على دعوى صحبه، وكذا من التحليف يترتب على دعوى صحبه، وهذا
الدعوى من ماله، ثم يصح مكان التناقص، لأنه يدعى أن السامع يسمع من المصوب،
وقد جاء على سبيل التوارد، المسمى ليس بمصوب فهو ممن نزلنا أن المذخور
صانع في هذه الدعوى، والقرب ما ذكرنا

وجه وضع محمد رحمه الله هذه المسألة في الرداء، وهو على ما في الخبر
وذكر أن يسرى لو ادعى به ما ادعى من بيع النافع بيع من غيره، قيل أن يبيعه به
أنه لا يسمع دعواه، ولو ادعى تحليف النافع على ذلك، ليس به ذلك، لأن دعواه لم
يصح للمكان، فليس على ما ذكرنا، ولا يترتب عليه سماع الآخر، وأما ما في
ما جاء من لم يصح ذكر من المذخور، ومهم من صحبه

وقال أبو إسحاق، وابن حجر، ورواية الرداء، وأجمع لا يسمع لمبيعه
ولا يحلف النافع، وعلى رويه ماذور، يسمع لئلا، ويحلف ببيع

وجه ما ذكر في ماذور، المناقضة لثبته من حيث الظاهر، لأن حسب الظاهر،
في أن يسرى لم يبرح، أن النافع ليس بمصوب، فكأنه قد رزق من حيث الظاهر،
هو الظاهر أن مطلق المسم لا يسرى من المصوب، والظاهر يصح حجه للدفع، لا
للإبطال، فلم يبرح الظاهر به يسرى بالمناقضة الثانية من حيث الظاهر، فكذلك أبيه
حجب لئلا، والسبب محقة، حتى لو أقر للشري أيضاً، أن السامع يسمع من المصوب، وأما
بشيء من بيته، ما دعى به كأي غائب، وله يكره من بيته، ثم يصح دعواه،
وتم مع ما في الرداء، كاهل وقيل ما ذكر في أجمع، والرداء مفسر،
وما ذكر في الرداء استصحاب

الادب، بل يكون جميع ما في يده من الكتب لعمارة الادب

والحاصل يوضح لقراره في حيلة الحجة في حق غيره، وجهين الأول ثماني
الذي يوجب في حيلة لإطلاق في كل وجه، والأخير يوجب في حيلة الإطلاق من
وجه، وفي حيلة الأخير من وجه معرفة دين الصحة مع دين المرضي بواجب وهو
المرضي، ودين المرضي الواجب بالقرار المرضي بالحجة في دين الصحة حتى إذا كان
صحيح ماله المرضي مشعولا بدين الصحة، لا يصح إقراره بالدين في حق غيره
الصحة، فكذلك هذا

والثاني أن إقرار العهد بعد الحجة إذا كان في يده كتب الادب، ركة إقرار القوارب
على صوته، لأن صحة إقرار العهد بعد الحجة، وإن كذبه المرضي في ذلك بمصلح ما في
يده من الكتب عند أبي حنيفة رحمه الله، لا باعتبار أنه مكلف حتى ولو لم يكن في يده
كتب لم يصح إقراره في حق غيره كإقرار القوارب على صوته، ثم يصح ما علم ما في
يد القوارب من الكتب، لأن من يجب أنه مكلف حتى لو لم يكن في يده من الكتب شيء،
لأنه لا يصح إقراره على غيره، ثم إن القوارب إذا لم يكن في يده من الكتب شيء لا يصح إقراره
بإقراره بدينه، وإذا ركة، فإنه يصح إقراره من دينه ليعلم، وإن كان كله
مشعولا بدينه، فإنه لا يصح، فكذلك هذا

وإن كان بعض ما في يده من الكتب بعد الحجة قد ركة عن دينه الادب،
ويضعه مشعولا، صح إقراره على أبي حنيفة رحمه الله بقدر العارح عن دينه الادب على
المشعول غير جدياً

أما على العبد الأولي لأن دين الحجة من دين الادب بحجة دين الصحة من دين
المرضي، بعد ما المرضي، إن كان بعض مشعولا عن الصحة، وبعضه ركة، صح إقراره
في حله بدينه بقدر العارح من دين الصحة، فكذلك هذا، وعن العبد الثاني علان
إقرار العهد، بعد ما المرضي بدينه إقرار القوارب على صوته بعد موته، إقرار القوارب على
صوته، وبعضه شرك مشعول بدينه، وبعضه ركة يصح بقدر العارح، فكذلك هذا

وعبد أبي يوسف ومحمد وجميعهما الله إقرار بعد حجة بدينه، لا يلزمه من
ذلك قليل ولا كثير في الآخر كلها، في كلمة للولي في دينه، وما لا يفسد وما

بجانب ان نعمه بأمر الله في مرض الموت بولي بالدين عن نفسه، وعلى
 للولي دين النصحة سم يصح. إذا لم تكن في مال المولى، وفي رغبة حبه، وفيه في يده
 حصل على دين مولى. وإن كان على المولى دين قد مات به في مرضه، وأمره نصحة على
 نفسه بالدين في مرض الموت صحيح، وإنما كان كذلك لأن أمر العبد بصلاته وتجارة
 استعانة من حبه لمولى، لأن موته بغيره بسبب ابن المولى، وهذا في جواز إقراره
 مستعانة من حبه لمولى بل إقراره منزلة إقرار المولى، والمولى إذا أقر على نفسه بالدين
 في مرضه، وفيه دين النصحة يبيح جميع ماله، لا يصح إقراره في حق حرم النصحة،
 وإلا كان منه غير مرضي، ومرضه آخر في المرض يصح إقراره على حق العبد
 الأول، وحسن الإقرار أن يحكم المحاكمات كإيهما واحد مثلاً، فكذلك في حق العبد.

وعن هذا إذا رد العبد لأذنيه في مرض الموت مولاة في مرض الموت المولى
 لا يصح إقراره، سواء كان على العبد دين، أو لم يكن، بمعنى ما ذكرنا أن إقرار العبد
 في مرض الموت بولي كإقرار المولى، والمولى لو أقر في مرضه مولاة، الذي أبيض وورثته
 لا يصح إقراره، فكذلك إذا أقر العبد

١٨٨٧ وإن كان في مال المولى، وفي العبد، ولما كان يده، فهو على دين
 المولى صح إقرار العبد، ويثبت عليه المولى، فيعصى من العبد، وإن في يده دين صحته
 المولى والمصلح لغيره، عبه، وهذا لا ذكره في إقرار العبد بغير إقرار المولى،
 ولولي إذا رد دين في مرضه، وعليه دين الأصحاب، وإن كان حائضاً على
 صحته وديته، يصح إقراره، ويعصى دين صحته أولاً، والعصيان يكون نكاحاً لغيره،
 كما هي

وإن كان مال المولى عاتق، يصح العتق، وما هو يده، ويعصى دين المولى، وإن
 حصر مال مولى، ولم يبق من دين المولى شيء، فإن العتق يعصى من المال الذي
 حصره مولى من دين المولى، فإن حصل شيء من ذلك، نظر المصنف في هذا، فأشدد
 حقه مقدار ثلث العبد، وثم كسبه، وقضى من ذلك دين العبد، لأن حصر ما حصر من

ملان الحوائج بمالہ کا حاصر ہے! ابتداء

١٨٨٩هـ - روبرو کمال مہینہ انمولی صاحب آئی الاسد، ، یہ وہی بدبوہ و خیاں و قبیحہ العیبد، و صاحبی ید العیبد بکسر ف الی ہوں العیبد، کذا ہا، ، عہا إذا خاں عنی انمولی دین الفصحہ، و لم یکن علی العیبد دین، حتی آخر فی مرض انمولی، یہی عنی نصہ۔

نصہ إذا کان عنی کل واحد منہما دین و حب فی صحفہ انمولی، و ثمر العیبد علی نفسہ دین ہی مرض موت انمولی، قہلہ المسائلۃ علی، ، عہا اذ، یکو، فی دقہ الاسد، و صاحبی مدہ نص عن دین الصدق و حب عنہ فی صحفہ انمولی، و لا یفصل عن دین انمولی، و ہی عہا الوجه لا یصح انوار العیبد، لأن المصالح عن دین العیبد مدل فارح من دین العیبد، نصار فی حنفہ کذا لا دین علی العیبد، و علی انمولی دین النصحة، و لو لم یکن علی العیبد دین، و ہی انمولی دین النصحة لا یصح انوار العیبد، انوار العیبد، انمولی ہی برثر، انمولی، کذا ہا

ويبدأ من كسب العبد ماله، فإنه يدين العبد الذي كان في صحته مولياً؛ لأن دين العبد أسبق لتعلقه به العبد وكسبه، ولأن حق عريم المولى، أي يتصرف به فيه العبد من جيبه المولى، وحق عريم العبد من فية العبد كان مقدماً على حق المولى، فكذلك يكون مقدماً على حق عريم المولى، ثم يقصر من التفاصيل دير عريم المولى.

الوجه الثاني ان يكون في رغبة العبد، وليس في به نفس عن نيل المولى
وغيره^{١٠} الذي وجب عليه في صحة المولى. وفي هذا الوجه يصح إقرار العبد بعلم
العامل عن حبه، فيبدأ بين المولى، ثم يقضي بين العبد الذي وجب في حقه صحة
المولى، ثم يهرب العامل إلى الذي أقبل له العمل في مرض المولى

الوجه الثالث أن لا يكون في رقة العبد، وعي في شيء يصير عن غير العبد،
وهو هذا الوجه لا يصح إقرار العبد، هكذا ذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في
الكتاب.

قال ويصيح أن يصح إقرار المبيد في هذه الصورة، لأن ربه المبدوع في هذه الحالة
مستحق أن يبيد، وسمي به المبيد وما في يده يبيد العبد لأن من حواري إقرار المبيد

سواء وجب الميراث من العبد في حال صحة المولى، وفي حال ماله كونه أو لم يكن
عبي له أو لا، بخلاف ما إذا لم يكن عابداً للعبد، أو كان عبده فهو واجب في
صحة المولى، لأن له في نفسه، وبما في يده حصل عن من العبد، فله العبد في مرض
المولى بالقبول، لأن هناك شئ من المولى، والشئ يدين المولى فيه صحة إقرار العبد
في مرض المولى.

وأخبر عن هذا، في كتابنا، أن شئ من العبد، أنه لا يبيع ثمة العبد في
مرض المولى، إلا لم يكن من المولى في صحته، فإذا كان ماله في الصحة، يبيع،
وهذا لأنه إذا كان عبي للمولى في الصحة، لم يبيع إقرار العبد في مرض المولى، فأنظر
له في مرض مولى يملك العبد المولى، وجب منه في مرضه موله في مرضه العبد
وصانته، وإذا سلكه، وأخذ شئاً كان ثمرة من صحته المولى، أو أخذ منه في لاد ذلك
أنشد، خرج عن من عزم صحة العبد، وما يخص من يده، خرج منه العبد بكونه يخرج
صحة المولى ولو نزلت

فقد أخذت من الميراث، يرجع الميراث له مطلقاً، حتى لا يرد منه ما سعه العبد،
وهو، أن يضمنه، لأن من العبد يبيع جواراً ففرد، فإذا أخذت، كان يقرم
عبد المولى، وأما، إذا سلكه، ثم وثق إلى أن لا يبيع من يده، خرج منه العبد
من، فكان في ميراث مولى في مرض المولى، ونسب المولى في الصحة، إبطال من
خرج منه صحة العبد من يده، وما في يده كله، وشئ من العبد لا يحدد أهمية على الإقرار
لغيره، فإذا كان به، يرد عنهم عن أنفسهم.

وما إذا كان فيه خصال ختم عن الكل يحجره، خلاف إذا لم يكن على المولى حين
الصحة، لأن هذا هو غير ما أقره العبد في مرض المولى، لأن إلى إبطال من يبيع
صحة العبد عن كونه، في يده، إلى إبطال عنهم عن البعض، وذلك جائز، ولو لم
يكن على المولى دين صحته، رضى الميراث في صحة المولى، فبطلت فيه، وبما
من يده، فآخر العبد، في مرضه مولاة من مرضه، أو يبيع، أو يبيع ذلك من أنواع
التحريم.

ثم إن من مات من ذلك المرض، فإن إقرار العبد صحيح، ويبيع الميراث فيه.

العبد، وما هي يده، ويسمى النسي من هرماء العبد كلهم ما يخص لا يقدم النسي على النسي

١٨٩٩ - وكذلك ما فرسى، في يده نسبة لإسكان في مرضه - المولى، ولا دين على المولى صح، لمره، ويسمى ما نقله بالعبد، والعبد مؤمن المولى إنما يصير محجوراً عن الإجارة، بل بالعبء، إذا كان على المولى دين النسيه
لأنه إذا لم يكره على المولى دين الصحة لا يصير محجوراً عن مرضه من مرضه عن ذلك، وسبقنا في ذلك بعد ذلك - من سنة الله تعالى -

وإذا كان على مولى دين صحه يحبط بينه ويرقه العبد، وما في يده، فالتقاضي في مرضه من مرضه من رجل ألف درهم، فبعضها بحديثه المهر، مع ما في المولى، فإن التقاضي بين العبد، وما في يده، وهذا غير العبد، فإن فصل من ذلك شيء، فبعضه في المولى

١٨٩٠ - وإذا أعتقه في التجارة، وقيمة ألف درهم، ولا مانع من غير العبد، من مرضه المولى، وأمر على العبد من ألف درهم، ثم أمر الله على العبد أيضاً - فبعض ألف درهم، مع ما في مولى، فإن التقاضي بين العبد، ويسمى منه بين المولى له ما في؛ لأن الإقرار بمولى، صح، وهو في حق المولى برفعه العبد، لأن العبد يدرج عن شيء، والعبد المأثور، إذا كان مأموراً عن شيء يصح إقراره المولى بالنسي في حق العبد، حتى يعلق حتى يفتقره برفعه العبد، من بعد هذا - إذا شاء الله تعالى -

وإقرار العبد بعد ذلك صح أيضاً، وإن كان على المولى دين، إلا أن أمر المولى في المرض، ونسي المهر لا يحصر العبد عن الإجارة بالعبد، لأن إقرار العبد، وقد استعاد الإذن من جهة المولى بمنزلة إقرار المولى

ولو أقر المولى بالنسي، وعنده دين المرض، يصح إقراره، فكذلك، فم العبد، وعلى المولى دين مرض، وإذا صح لإقراره احتسباً، فبعض برفعه العبد - فبعض النسي بين المولى له على قدره

ولو كان العبد مأموراً أولاً في مرضه المولى من ألف درهم، ثم أمر المولى على نفسه دين ألف درهم، ثم مات المولى، فإن المأثور بين أيدي العبد - فبعضه، فإن

فصل شيء. يقول بغير مؤني لأن إقرار القصد قد صح، لأنه مأذون، وليس على المؤني
دين انقصه، ويعتق من مخرجه برفقه المأذون، وإقرار المؤني بعد ما لم يصح في حق
المأذون، حتى لا يفتن دين مؤني برفقه المأذون: لأن جميع ربه مأذون مشعوله بدين
المأذون، وليس لمأذون جميع دين المؤني برفقه، لأن دين مؤني مؤخر عن دين
المأذون، فيبدأ بدين المأذون، ولهذا عين جعل سيء من سيء بغير الفاضل إلى دين
المؤني: لأنه مال مؤني. وقد فوجئ عن دين المأذون، لأن كان مؤني أقر بألف درهم،
ثم أقر بألف درهم، وكان لأف درهم كلها من المؤني في نفسه، ثم أقر العبد بألف درهم،
فانقص بيع العبد، ونقسم الثمن بين عمره المؤني وعمره العبد عن رأسه اسم؟
لأن أقرار مؤني كله له صح، وإن صار ورقة العبد مشعولا، لإقرار الأول، لأنها إنما
مأذون مشعوله بدين المؤني في المرض، وشغل غير المؤني في مرض المؤني لا يمنع جواز
إقرار المؤني بعد ذلك، وإقرار العبد قد صح أيضاً، وإن كان على المؤني دين، لأن دين
المؤني دين مرض، ودين المؤني إذا كان غير المرض لا يمنع مرض العبد^(١)، كما صح
أقرار المؤني، على حق العمد، جملة برفقه العبد، فيقسم بين العبد بينهما بالخصص

١٨٩٠٦ وروى، أن مؤني أقر بألف درهم في مرضه، ثم أقر بدينه على نفسه
بألف درهم، ثم أقر مؤني بألف درهم، ثم مات المؤني، فإن القاضي يقسم بين العبد
بين عرقه المؤني وبين عمره العبد بالخصص ثلاثاً

قالوا: إن كان يبيح أن يقسم أياً ما عا، صحه لعرقه لمؤني لكن إذا كان المرض، يصح
لعمره العبد، لأن إقراره من المؤني قد صح، ويعتق من مخرجه برفقه العبد.
والإقرار من العبد بعد صح، وإن كان العبد مشعولا: لأنه مسعول بدين المؤني، فصار
صفت العبد مسعولا بدين المؤني، ونقصه مشعولا بدين العبد، فإن أقر المؤني بعد ذلك
نفساً، صح إقراره في النصف الذي كان مسعولا بدينه، لأنه قد سفل المرض، وسفل
المؤني إذا كان شعر مرضه لا يمنع إقرار المؤني، ولا يصح إقراره في النصف الذي كان
مشعولا بدين العبد، لأن شغل العبد يمنع إقرار المؤني بعد جميع ما أخذ بعضي العبد

(١) وفي الأصل: مؤني

١٦٦ وكان في الأصل لا يمنع موافقة إقرار العبد

ج ١٩ - كتاب المأثور - ٢٦٧ - القصة ٨ - في العبد المأثور له والعصاة
 أقسام للمعصية موصى ، وفي النصف الآخر القيد واحد لعزم العبد ، وذكر في القصة من
 أربعة

ويعتبر أن لو لمعه نفس ثلثة أرباعاً على امرأة التي علم بصبر في الأخرى
 أثلاثاً ، بيانه أن لو لمعه ما لم يصب كل واحد من عزمي موصى مائة وخمسة
 ويصعب عزم العبد عيشه ، فيقول العزم الأول من عزمي موصى لعزم العبد حتى
 وجهه سواء ، لأن حتى لم يصب جميع القيد ما قرأ الموصى وجعلت بين في جميع القيد
 أيضاً يقرأ العبد ، فيجب أن يسوى في ثمن العبد ، وفي يد من ثمن العبد مائة
 وخمسة ، وفي يد من ثمن العبد مائة وخمسة ، ولذا رجع عليك بانه وخمسة وعشرين حتى
 يسوى

فإذا أتى ذلك والعزم الثاني من عزمي موصى بقوله موصى لأول حتى وحقق
 سواء ، وفي يد مائة وخمسة وعشرين ، فإذا أسد نصف ذلك مائة ، وذلك ثمان
 وستون ونصف ، فبعد ذلك عزمي موصى الأول من عزمي موصى لعزم العبد ، حتى
 وحقق على السواء ، ثم وثم إلى أن يصبر في يد كل واحد مائة ، فمعلم أن كل
 عزمي ثمن العبد أربعة مائة ، لا مائة ، يصبر أثلاثاً في الآخر ، فمعلم أن ثمان مائة
 الأربعة عشر للعبد

٢٩٠ - ولو كانت مائة ألف في نوحهم ، فأنظر بعد مائة ألف في موصى
 الموصى ، ثم أخر موصى بدس ألف غير مائة ، ثم مائة موصى ، فمعلم أن ثمان مائة
 ويصبر عزمي العبد مائة موصى ، فيعطي عزمي موصى ، لأن مائة موصى ، فمعلم أن ثمان مائة
 مائة مائة ألف قد صبح

فإذا قرأ العبد مائة ألف في نوحهم ، فأنظر مائة ألف في موصى ، فمعلم أن ثمان مائة
 عزمي العبد ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة
 في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة
 في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة
 في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة في نوحهم ، فمعلم أن ثمان مائة

وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَمْسَكُوا ذُرِّيَّتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَنذَرُوا لَهُمْ الْيَوْمَ أَكْثَرَ أَلْفٍ مِّنْ أَلْفٍ هَٰؤُلَاءِ كَانُوا مُجْتَنِبِينَ

[illegible][illegible]

نوع آخری

١٨٩٤ - محمد ممدو، طباع ميخائيل، بدهي مرض موت فوني، ولا نير
على الدلي في صحبه ولا على تعبد، آخر محمد بنسب النور، لا يعلم ذلك لا
مده صح فر، لا يحمل نور القيد، سبها النور، مده ممدو، مده
الولي حربه، نور، مدي نور، شام من مده، مده مده، مده مدي

النفس، وليس عليه دين الصحة، صحيح، بل لأنه لا يقر بأنفسه النفس أكثر من أن يقر
للمشرك على نفس، ولو أنكر على نفسه ما ينتمي لأخيه في مرض مريض، وليس عليه
دين الصحة، صحيح، بل لأنه لا يقر بأنفسه ما ينتمي له من مرض مريض، بل
من المريض أيضاً

وكذلك إذا كان من ١٠ دين مريض، أو غير مريض، بل أكثر من ذلك
مقرر للمولى، والمرسوع في مرضه سبباً، وليس عليه دين الصحة، وأمر باستيفاء
فرض صحيح، وإذا كان على العبد دين، ففكك ذلك بقوله العبد، وإذا كان على المولى دين
يحيط برغبة العبد، وإذا كان من ١٠ دين، فإنه لا يصدق العبد في مرضه باستيفاء
دينه، وإذا كان على مولى دين الصحة، لا المولى فربما يحسب في مرضه، وأمر باستيفاء
النفس، وعليه دين الصحة لا يصح إقراره أصلاً، فكذلك إقرار العبد، بل قال دين المولى
دين للرخص، وإقرار العبد بالاستيفاء في حق يورده لمشرك من النعم لا يصح

لما يصح في حق لاقر له، حتى يكون للمشرك المساواة فيه، كما لو
أقر المولى بذلك إلا أن ندب إليه على الاستيفاء، كما في حق مولى، ولو كان المشرك
من العبد في هذه الصورة بعض رتبة المولى، وعلى العبد أن يكتب بخط يديه، و
جميع ما في يده، ولا دين على مولى، وإقرار العبد بقوله النفس في مرضه، لأن المولى
له ما يقر بعض النعم من وراءه، بغير حكم العبد، وكذا إذا كان على المولى دين
لصاحب دين العبد، لا يصح إقراره باستيفاء النعم من غير المولى - والله أعلم -

بوم آخر

١٨٩٥ - الأصل في هذه النوع أن ما يصح من تصرفات آخر مرضه مرض
الدوم، يصح من تصرفات مريض مرض الموت، لأن العبد مأمور لا يبرأ مرضه
على مرض الموت، ومن يصح تصرفات المولى بمرضه، ومن ثم لا يبرأ مرضه
لأنه مريض مرضه يبرأ مرضه مأمور على مرضه الموت، فإنه لا يجوز

أن قيل إنما يبرأ مرضه مرضه، لأن في مرضه ماله من ماله حتى القبر
عليه، إنما هو المرض، ومن حق المريض أن يقر المرض ثم يقر حق المرض، متعلقاً بمرضه،

والثاني يشهد بالتعلق بسبب المرض، فالعبد الممرض حجيراً عن بعض التصرفات حجيراً لم يكن شيئاً قبل المرض، ولما المأذون حق الغرماء كان متعلقاً بنفسه في حال صحته، ولهذا لا يملك إظهار البعض على المأذون^١، ويبيع كسبه في دينه، ولم يوجب ذلك تغييراً في تصرفاته، فكذلك المرض

والجواب أن مرض موت العبد يشهد بزيادة تعلق لم يكر قبل المرض، ألا ترى أن قبل المرض لا يصير محجوراً عن الإقرار لصيره، وإن كان عبداً، وبعد المرض يصير محجوراً عن الإقرار للغير، إذا كان عليه دين، فإذا ثبت مرض موته وزيادة تعلق لم يكن تلك الزيادة قبل المرض، يجب أن يعتبر بالمرض، إما مرض مرض الموت، وهذا لأن حق الورثة والغرماء إن يتعمق بمال المريض، لأن المريض تضعف ذمته؛ لأنه بالمرض يشرف على الموت، والموت سبب لخرب القصة وهلاكها، فبالمرض الذي هو سبب خراب القصة تضعف الذمة، ودعة العبد له تضعف بسبب الفرق حالة الصحة، حتى تعلق حق الغرماء بكسبه، ولذا إذا ضعفت بسبب مرض الموت؛ لأنه أضرف على هلاكه، فثبت بسبب زيادة الضعف زيادة تعلق، فصار كالحجر بهذا الاعتبار، فقد اعتبر محمد وحمه الله في هذا النوع مرض العبد وصحته، ولم يعتبر صحة المولى، وفيما تقدم اعتبر مرض المولى، ولم يعتبر صحة العبد

وكان يبيع أو يعتبر صحة المولى، ولا يعتبر مرض العبد، أو يعتبر صحة العبد، ولا يعتبر مرض المولى؛ لأن المأذون فيما يتصرف، إما أن يجعل متصرفاً لنفسه بحكم تصكك الحجر، كما بعد الصق، أو يجعل متصرفاً لولا بحكم النيابة عنه بالإذن كالوكيل، فإن جعل متصرفاً لنفسه بحكم تصكك الحجر يجب أن لا يصر مرض المولى صغيراً تصرفه كما بعد الصق، وإن جعل متصرفاً للمولى بحكم النيابة عن المولى كالوكيل، يجب أن يعتبر مرض المولى صغيراً تصرفه ولا يعتبر مرضه

والجواب أن العبد متصرفه بحكم فقه الحجر من وجه، ولهذا لا يرجع بالمعذرة على المولى، متصرف للمولى بحكم النيابة عنه من وجه بمرلة الوكيل، ألا ترى أن موجب تصرفه، وهو المالك يقع للمولى، بخلاف ما بعد الصق، فإنه ثمة متصرف لنفسه

بحكم فلا يخرج من كل وجه

وإذا كان المأثور منصرفاً نفسه بحكم ذلك المخرج من وجهه - وهو صفة المأثور
بحكم السند منه من وجهه - فإنه من جهة وجهه لا على الأثر من عظمه - أو غير مرض
المأثور من جهة بعض مخرجات المأثور وإذا كان المأثور من جهة بعض مخرجات
السند - وهو غير مرض - عند هذا المعبر بعض مخرجات المأثور - فإن كان مرضي بمحضه
اعتبار السند فلت المخرج اعتباراً من جهة المأثور

حاشا إلى بيان غمائل

١٨٩٦ - ١ - في دور في مرضي موصوفين : أو دفعه بحسب : أو عارضة أو
مماثلة : أو إحداهما بحسب : أو عصبية : أو غير ذلك من الأجزاء : أو من
مرحلة ذلك : أو من جهة ذلك صحيح : أو من جهة غير ذلك : أو من جهة
أو من جهة من النصف من وجهه : أو من جهة من النصف من وجهه : أو من
ويبدأ من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
ما يتبع من جهة : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
وإذا كان من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من

١٨٩٧ - ١ - في دور في مرضي : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من

أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من
أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من

أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من جهة من النصف : أو من

لعمارة الصحة، كما هي من حد

وكذلك من ذوق من حالة المرض من جهة الشهوة، كما هي من الحد
لعمارة الصحة، كما هي من الحد

١٩٩ - وفي أثر ما ذوق في حركته من بين ألبان ودمه، به بدمية ألف درهم
قوله آخر، ثم ما، وهو من ينفذ الألف مني ألف منب ودمه، فإن الألف، أو دمه
نفس من صاحب المودعة، من العزم منصف، كما هي من الحد، هذا لأنه أثر بدمية
مستولكة لا يدرى من رده عيب لتدني حق العزم بهما، فيكون إقراراً بالدين، فيسويان

٢٠٠ - ما مرض العبد فأنشأ، وعليه دين الصحة، وله دين على من أجر
وجه في حالة الصحة، وقد استبعد هذا، لأن من صح إقراره من يدرى من حد
الدين، ألا ترى أنه من كان ثلثه من الألف من رده، صح إقراره، (سند) فكذلك صح إقراره
بأنشأ، وليس من دبت أن إقراره المرض استبعد من وجهه من حالة لصحة إقراره
بأنشأ من وجه بدلا من مال لم يتعلق به حتى عزم الصحة، لأن ذلك من البيع، أو
من القرض، وحده فماده لم يكن متعلقاً بتسليم، والقرض من وجه البيع ووقف إقراره
لأنه كان صحيحاً من ذلك الوقت، وهو محرم لا يضمن كتاب الصحة، وإدائهم يحقق
حوالته من البيع وإقراره، لا يتعلق بهما، فهو معنى ما، أو ما استبعد من حد
سقط من حد، فلا يكون هذا إقراراً مطلقاً حتى على سره، وله لم يصح
قوله إذا لا يصح حتى لا يطر حتى في حله

وكذلك إقراراً باستبعاد دين وجه من حالة الصحة، وعليه دين إقراره، صح
إقراره بالاستبعاد، وكلاهما فيه أظهر، هذا إذا أنشأ ما استبعد من وجه له من حالة
الصحة، فإن ما أنشأ ما استبعد من وجه له من حالة امره من، كان عده دين الصحة
لا يصح إقراره بالاستبعاد، لأن من حله براءة عزمه عن الدين، لا من حتى إقراره
بأنشأ، حتى لا يصح إقراره بالصحة، وإن كان على ما ذوق من المرض، لا يصح
إقراره بالاستبعاد من حله، حتى لا يبرأ من الدين، لكن يصح من حد
الإقرار به بالدين، حتى يصح إقراره بالاستبعاد أسرة له من وجه، فيسقط عنه من

يوم آخر:

١٨٩١٦ - ١٨٩١٥: عيده في التجلوه، ثم حجرت عليه، ثم درسه فأقر بعد ذلك،
أنه كان استقرض من عبد الله درهمين حال ليدنه الأول، وصحبها، ثم أقر أنه
الرجل كان اسمه دعه في حال بدنه لأول وديعه واستهلكها، وعنده بذلك منه الثاني،
عنه يؤخذ به للتحال، لأن عمره لم يزل به في الإذن حتى باقره عيده في الإذن الأول،
ولو أقر بعد في الإذن لأول، أليس أنه يؤخذ به في الحال، لأنه مأدوب أمر بدين حاله
لأن استقرضه المأدوب، وإن بلاكه المؤدب في وجه المأدب عده الإذن، هذا الحكم
في الإذن الأول، فكذا في الإذن الثاني

وهذا بخلاف ما قرئ في حالة الإذن للقرض، أو بسببه، أو بديعه في حاله
الحجور، وعنده رب المال حيث لا يؤخذ به للتحال، لأن هناك أذن في مؤخره، وقد
صدقه صاحب المال في ردّه، فيبطل الأجل، لما هنا بخلافه

١٨٩١٦ - ١٨٩١٥: عيده عن عيده المأدوب، فأقر بعد فحر أنه كان قد عصب من
هذا في حال ليدنه، فاستهلكه، أو لم أنه مسفر حرمه كذا، فاستهلكه، أو لم أنه
كثير عهد وعده كذا، واستهلكه، وكذا الثاني في ذلك، وبسبب في بدنه الثاني،
عنه لا يؤخذ به أمر به في الحال، فكذا في حاله، فكذا في حاله، فكذا في حاله، فكذا في حاله،
يكن في يد سيء من كتب الإذن، لا يصح في حق المؤن بلا خلاف، حتى لا يؤخذ
به العهد في الحال، وقد روي وجه ذلك

ولي أورد لسأل مها مع يطيق هذا النوع، فنذكر له ما أورد له مرة أخرى في
التجلوه، فالقاضي يسأله عما أقر به، فإن قال: كنت محضاً منه، أقر رب، فالقاضي يجيب
ذلك به بحرفه أقر به، فيكون الجواب فيه كالجواب عده، أنسأ الإقرار بعد الإذن،
وهي المسألة الأولى، وإن قال: كتب مبطل لا في ذلك لا بقره شيء، أي أقر به حتى يعتد
لأنه متى قال: كتب مبطل لم أقر، لم يؤخذ به إقرار في حاله لأول، إنما وجد
الإقرار في حاله، الحجور، وإقرار المحجور بالتفصيل لا يصح من من موسى، لذكائه

ولما ما ذكر محمد في الكتاب أن القاضي يسأل القاعد محجور عن ما يؤخذ طلب

المقر له من المعاصي أو بسأله، أما إذا لم يطلب ذلك منه، وانطاعى لاسأله؛ لأن
الغصص يصب لعص الشخصيات، لا لإشاعتها، قالوا وقد من محمد رحمه الله على
هنا في موضع آخر

١٨٩١٣ وإذا حجر على عبده المأذون، ثم أدن له مرة أخرى، فأقر في حال ذنبه
ثلاثي ثم قد أقر بعد الحجر أنه اعتصب من هذا المقر حل ألف درهم في حال ذنبه الأول،
أو يستعرض منه ألف درهم، فإن صدقته المقر له في ذلك، حل العبد لأبيه أو لغيره
وإن يؤخذ به بعد التمثيل، رتب كذبه المقر له، وقال إن الرتب به بعد الإذن، فالعبد
حول المقر له، ويؤخذ به العبد للحال؛ لأنما يشتر إقراره به في الإذن بإقراره به، أما
الإذن لثلاثي بالقرارة به في (من الأول)، ولو أقر في الإذن لأب أو كان أقر، وهو
محجور عليه أنه فصب منه ألف درهم، وصدقته المقر له في ذلك، لا يؤخذ به في
الحال، وإن كذب به في الحال، إلا أن يقوم للعبد به على ذنب مكملك عنها

وهذا بخلاف ما لو أقر المأذون أنه كان غصب منه ألف درهم في حالة الحجر،
فإنه يؤخذ به في الحال، صدقته المقر له في ذلك، أو كذبه؛ لأن هناك المقر له الغصب
في حالة الحجر، لا لإقراره بالغصب في حالة الحجر، وغصب المحجور بوجوب الخصمان
للحالة

أما في هذه مسألة حجره الإقرار بالغصب في حاله فحجره لا يصح تنصيب،
والإقرار بالغصب من عبده المحجور الكبير لا يوجب الصماء للحال، وإنما يوجب
الخصمان بعد لمسي، وإذا كان مكشاً، كلف هذا المأذون أقر بالخصمان، وعلى لأجل، فإن
صدقته صاحب الصماء في لأجل يثبت الأصل، وما لا فلا

٢٨٩١٤ - قال: ورد أن من رجل لعبد في الحجر، ثم حجر عليه، ثم أقر به،
وعلى ألف درهم، يعلم أنها كسب نفسه في الإذن لأب، وألها كسب وبيع
للأب، أو اعتصب من فلان، وكذبه المولى في ذلك، فإنه يصح إقراره به، وعلى
رحمة الله، وعلى قور أبي يوسف ومحمد وحميد الله لا يصح إقراره، وهذا لأن
الإذن لثلاثي بين سبأ في ذنب الإذن الأول؛ لأن الإذن أمر بالخصمان في المستقي،
لا فيما عدا دليل أنه لو أراد العبد أن يتصرف في ذلك من حيث بيع والثراء، فإنه

والوجه الآخر أن في حقه جمع فلهذا قد كان تدعى بالإدراك الحكم الخوارزمي
 المتصرف، وجوز الإقرار في حق تربية والتكسب صبيحاً، وبه حجة في الأصل
 والإدراك هو الترويض، وهو التكسب، ويحتاج إلى شيء من التكسب من أجل الإدراك، لأنه مستفاد
 من الإدراك في حالة الإدراك، والأصل أن التكسب من مقتضى الحكمة، ثم قال الأصل
 السبب، ومعنى الترويض بعض الأحكام على الأثر، لا يرون ببعض موقوف على
 السبب

الأمور التي تعلمها الحكماء من إباحة الترويض، وصحة الترويض والإيداع
 والتربية، وحرمة التكسب في غيرها، وحرمة قبول الشهادة، وحرمة الحب، وأمره بوجوبها
 على الزوج، وإدراك الحكماء بالطلاق ليس به، وهي أثره، وهي الترويض، فإن كان بعد
 الترويض بقى بعض هذه الأحكام معناه العدة، حكمت عليها من الإقرار بالطلاق، بقى
 أثره، فوجب أن يكون بعض الأحكام المتعلقة بالإقرار، وبقي بعضها ليس كذلك، بل هو
 من أصل الإقرار، وبقي من أثره، وهذا هو الأصل للإقرار، وهو الترويض، وهو التكسب
 من حيث الترويض، والترويض، وبقي من أثره، وهو الترويض، وهو التكسب، وهو الترويض
 التكسب، لأنما يتبعه من الترويض، وهو الترويض، وهو الترويض، وهو الترويض، وهو الترويض
 ومتى لم يغير الأثر في حق حوز الإقرار، يصحرونه العدة والعربية، لأن العدة لا يشهد
 على كل عقد بحد، وحالة الإدراك، مما يجب للمؤمن في بدو ولا يصفى بالقياسات
 فيحرم عليه حتى لا يجوز الإقرار، فيسحق الأموال بحد، فيؤتى إلى الحق القدر
 بالمعصية، فإنه يتأخر حوزهم إلى أن يمضي، ويشهد به العدة، فإنه يروى القصد بعد
 التناقض من حده، فكان سبيل دونه أن يقتضى من نسب الترويض، فإنه لا يكون معناه
 جواز الإقرار بعد أثر الإدراك، حتى يقتضى القصد من العدة، من الناس، أي من القول
 معناه جواز أن يحد منه، والأمر، من قول الله تعالى: «فلا تظلموا أنفسكم» وهو يقتضى بالقياس
 والمضي، وهذا كما جزم به، فإنه لا ينفى الترويض، وحده من حدة الإدراك،
 ويقضي إليه مع الترويض، من بعد الناس، هذا الترويض، وهو الناس، فكذلك جزموا
 الإقرار بالحد، وهذا من الترويض، فبقيا حقيقتهما

والأمر الثاني، والذي به حجة، وعليه دين معروف، وحج فيه من حالة الإدراك
 من حجة من وجهين أحدهما، أن ذلك الإقرار صحيح، حتى لو تضمن من دين لقرين

شيء يصرف إلى الدين الذي له في حالة الحجر إلا إذا أمر به في حالة حجر ، يتأخر عن الدين الذي كان عليه في حالة الإذن ، بخلاف ما لو وجب عليه الدين في حالة الإذن بالأمر ، فإنه لا يترتب ، لأنه متى اجتمع الدين في حالة الإذن ، والحالة واحدة ، وهي حالة الإذن ، والحالة هي أن يكون الدين المتبر به كاستمعه في وقت واحد ، فكل ذلك هذا ، وبعد ما حصر عليه إذا تأخر فهذا لإقرار (ي) وجد في حال ما لحقه الحجر من وجه ، وفي الإطلاق من وجه ، وفي الإذن من وجه في حال الإطلاق من كل وجه ، فإنه في حالة الإذن كان مطلقاً في حق الإقرار والتصرف جميعاً ، وبعد الحجر في حق الإطلاق في حق دوران الإقرار ، فهو محدود عن السجدة ، فاحتمل الحالة ، والحال متى احتملت يجب ترتيب الدين بعضها على البعض ، كما هو أجمع بين الصنفين ، وفيه أثر في الثالث بالإقرار

الثاني - أن صحة الإقرار بعد الحجر باعتبار ما في يده من الكسب ، حتى لو لم يكن في يده كسب ، لا يصبح إقراره ، وإذا كان الكسب مستحقاً بين الإذن ، والمستحق كالمهلك ، فكانه ليس في يده كسب وقت الإقرار من حيث المعنى ، ولو لم يكن في يده كسب من حيث الحقيقة ، لا يصبح إقراره على وجه واحد به دعوى ، كذا هنا وأما إذا اشترع الكسب من يده ، لأنه ركن الإذن والأمر جميعاً ، وجزر الإقرار كان بالإذن ، فإذا زال الإذن وتأخر جميعاً ، ترتفع جواز الإقرار بخلاف ما لو كان الكسب في يده ، لأنه إن زال الإذن ، بقي الأمر ،

وأما إذا بيع ، وفي يده كسب فلهذا قلنا غيبة الفبا من أن يجوز إقراره أيضاً ثمة ، إلا أننا تركنا العباس لتوسع ضرورة ، فإن العبد قد تبدل من حيث الحكم ، لأن تبدل سبب المالك في العيون يرون مراراً تبدل ، يعني من حيث الحكم ، ولهذا قالوا ، بأن إقراره بعد البيع باستيفاء الدين التي وجبت له بالقبضات ، وبعض الموانع لا يتصح ، تبدل العيون من حيث الحكم ، فكل ذلك لا يصح إقراره بالكسب ، وإن كان الكسب من أثر الإذن ، لتبدل العيون من حيث حكم ، وبما تبدل العيون - مما ذكره آخر

فأما قبل بيع ، فالمدعى على حاله لم يتبدل من حيث الحقيقة ، وحكمه ، فحجوز إقراره بما بقي من الكسب في يده ، لأنه أثر الإذن ، فكل عدد يعتبر به الخائض في حق

حيث إن الإقرار باستعباده الغير، فهو المسمى لأبي حنيفة بين الخاليين في حق الإقرار بالكسب، ولأنه لا يقبل الإقرار في حق جوار الإقرار به بناءً على الإذن، حتى لا يلحق تعبد والعرضاء ضرر بقصد العوي، وهو المنجر، وهذا بعد بيع العبد إن حكمهم ضرر، طالما يلحقهم حكم، لا من حيث القصد؛ لأن الأخير، يبيع حكماً، لا قصداً، ولهذا لم يصح الإقرار بالاستعباد بالمديون التي وحيث أنه بسبب المبايعات، وإن كان في ذلك ضرر على أرباب، لأنه يلحقهم الضرر من حيث الحق؛ لا من حسن القصد، وبعد المنجر إذا أقر بالشيء المديون التي وحيث أنه بالمبايعات، وبغير الواقع جواز لأهلهم لم يحز، بلحظهم هذا العبر، فلهذا لم يوافق لا حكماً، وهذا لا يجوز

فأما إقراره في حق الرقة قلنا: عدم جوازه في حق الرقة ثم يدل على أنه لا يجوز إقراره بالكسب الخاص بالأذن.

الآن ترى أن الرقة باستعباده مبيون، وودائع كتابه في حاله الإذن جاز بعد المنجر، وإقراره باستعباده بعض هذه الرقة، وهو أن في آخره وأرض طرف من أطرافه لا يصح

١٨٩٥ وكذا العبد إذا كان بين الشريكين يجوز إقرار العبد في حق الكسب في النصيب حصصاً، وفي حق الرقة لا يجوز إلا في نصيب لأذن، فكذلك يشتر الإذن، جاز أن يبيّن جاز الإقرار في حق الكسب، ولا يبيّن جاز الإقرار في حق الرقة، وهذا لأن الأذن دون الأصل لو بقاء جواز الإقرار في حق الرقة والكسب جميعاً ليس بينهما بين الأثر والأصل، وإنما مما لا وجه له، يجوز أن إقراره ببعض الأثر في حق أحدهما دون الآخر حتى تنحصر الرقة الأثر عن مرتبة الأصل؛ لأن لو بيع جواز الإقرار في حق الرقة يلزم الدور يجوز الإقرار في حق الكسب، لأن ما يور لإدنى في الكسب أكثر من تأثيره في حق الرقة

الآن ترى أن في حال قبض الإذن جاز إقراره، وبما أنه في حق الكسب، وفي حق الرقة جاز إقراره، ولم يقر بخارته.

وكذلك أنه في بيع كسبه عند المنوي حال عيبه يور، ولا يبيع الرقة.

والفقه حى. وكذا منه. ولا يصح إقراره: لأنه لا يملكه، لأنه أقره بنفسه.
ومو لا يلتزمه، وأصله بالحدس، وأيضاً فلم يصح ما رواه من إقراره بنفسه
بجملته.

١٩٦٦ - ١٩٦٧ : صاحب الفرائد المحمدي عليه السلام ، كتاب : رسالة في بيان
الحق في دينهم ، في بيان سائر السموم - لأهل الفرائد المحمدي عليه السلام ، صاحب : رسالة في
التمسك بحقيقة بيان في الفرائد المحمدي عليه السلام ، رسالة : رسالة في بيان حقيقة
الحق في دينهم ، رسالة : رسالة في بيان حقيقة الحق في دينهم ، رسالة : رسالة في بيان حقيقة الحق في دينهم

التي لا تملك العقل لا يضمن لأبلاؤه . وإنما يضمن فدر النكاح وقت ولائها . وعبر
 هذا ما حرمه الله لأجله فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ذلك ، وإن قللت
 بحسب من نكحها . وإن نكحها بغير علم ، ذكر أنه العمد . وحينئذ على العمد
 دفع ثلثيها ، وإن نكحها بغير علم ، لا يضمن على العمد بأكثر من ثلثيها . لأن ما لا يضمن
 له أكثر مما يضمن على العمد بغير علم ، وذلك ألف . وقد حصل اليقين من جهة
 له . ولا يكره لهم أن يضمن عند نكاحه مرة أخرى .

هذا كما قاله فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 تم إن الزمان اعتبره وهو ما لا يضمن فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 أن الزمان لا يضمن له العمد فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 كعد مرة فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 فكذلك هو فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 أخرى فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 لأن الذين كلفوا في ذلك الزمان فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 مصدور بأقل من ثلثه فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 وقد كان أن العمد مصدور به فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 حصل إلى العمد مرة واحدة من قبيل الزمان فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر

فبعضه هو قيمته فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 ويوصول إلى ذلك فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 عليه رذيلته

حاصل فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 وقيمتها فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 آخر فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر
 إلى العمد رذيلته فبعضه هو قيمته ، ولا يضمن أكثر من ثلثيها . وعبر

الفصل الثامن

الموسم الجديد المذوق شيئا من كسبه من اموس
 اوس الاجيبي على لقصه ارباها

٨٤٦٨ - وروايع العدد المملوك. حقا من اكد انه من غوس من غوسه حارة واد
كم يك عدد ٧٠٠٠

والمراد به - ثم يكرر التعليل مدبراً، فهذا النوع لا ينبغي قبوله فيكون له قيل
تدفع، لا منك الرقة، ولا منك التصرف، ولا ربح ولا ربحاً، لا يربح ولا يربحاً،
هذا البيع ينبغي معنونه معن الرقة ومثل التصرف عند من عهده ربحه عند لأن المولى
لا يملك كسبه عند المبرور عنه، لا رقة، لا تصرف

و بعد از آن که از رسیدن ملک آفریده برای کعبه بعد ندیدند ، ملک را برای بعد
از آن فرستادند ، و در صورتی که از آنجا باز می آمدند ، در راه رسیدند ، و آنجا
الطبع را برای آنکه پس از آن به بعد آنکه در آنجا رسیدند ، و آنجا رسیدند ، و آنجا رسیدند ،
پس بعد از آنکه در آنجا رسیدند ، و آنجا رسیدند ، و آنجا رسیدند ، و آنجا رسیدند ،

الآرى انه لو اصبحت الخوي شيئا من اقسام عباده في هذه الخالة، صير منه
المحبته وادبه . بكونه بعد الخوي وحب مولادته كالمولاه و الاحس سواء

١٨٩٦ م. ورجع بعد عيادته أعاد كسبه من جديد. وسمي شيخ دار الحديث
فيل أن يفتيهم من أمور لا يعطى عن غيره كذا في

« بعد اختلاف ما بيني وبين القوي من عهده سنة ١٨٠٤ وعنه قد تمثل حينئذ سمير القوي
 مسلم الشيع إلى العبد، سمعت النعماني في الفصل ١٢ من مجموعي في حضوره أنه استوجب على
 محمده قتيبة أن يقر أن محمد القوي له استيلاء حقيقي من ماله القوي لا يصحبه هذا إذا
 جاء القوي شيئاً من أعيان كسبه من القوي تمثل حينئذ ما بيني وبينه من قسامة عليه كسبه من

فأما إذا باع بعد إلهاء من إلهاء باقي من ثقبه، بعد خروجه من حلاله الكسب
العقد: لأن يوكو لا يثبت استحلاله كسب العقد بعد إلهاء من إلهاء، إذا كان قبله
غيره ويخبره بطريق البيع معسر: لأنه كمثل بيع المورث من المورث

١٨٩٢٠ - هذا إذا باع من إلهاء كسب من المورث، وإذا باع من إلهاء - وعليه
نص، فعلى من - أبي حنيفة رحمه الله - يجوز، سواء باع بمثل قيمته أو بأقل من حيث
يصلح الناس في مثله، أو لا يندرس الناس في مثله، ولا يؤمر إلا حتى أن يبلغ ثمنه إلى
تمام القيمة، ولا يصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن في تصرف العقد مع الإلهاء يتحقق
البيع، ليسير والده من

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله (إذا باع من إلهاء من إلهاء من
القيمة، وأقل مقدار ما يبيع الناس فيه، يجوز - فإنه يؤمر من يبيع الناس إلى
تمام القيمة عند أبي حنيفة - وإن باع من إلهاء بأقل من قدره لا يندرس الناس لا يجوز البيع،
وإن بلغ الإلهاء الثمن إلى تمام القيمة، لأن البيع من الإلهاء بصفة ما يحاشه غير
داحل على الإلهاء عرفاً - فصار الإلهاء فيه بعد الإلهاء كالحال من الإلهاء، بخلاف ما إذا باع
من المولى بعد إلهاء، حيث يجوز ويؤمر المولى أن يبيع الثمن من إلهاء القيمة، لأن
المولى لما حده على البيع مع عده بعد إلهاء، فصار أدناه بعد البيع - فممنوع، فكأن لم
يسلم المحايلة ثم يبيعه ثم يبيعه من المرملة.

وكانت تصل بهذا الفصل

١٨٩٢١ - وإذا باع بعد إلهاء من إلهاء من إلهاء، أو استمر شيئاً من بعض
المال الذي من إلهاءه - وحاشي في ذلك - وكذلك ذلك في موصى موصى المولى، مع ما
أقول من موصى ذلك - فليس يوكو أبي حنيفة رحمه الله - الجميع جائز حاشا إلى العقد بما يتبعه
الناس في مثله، ولا يفسد الناس ما لم يجرى للحدادة - ما مال المولى، فإذا حلقه ذلك
عند المولى، فإنه يعتبر منسحق - من شاء أن يبيعه من إلهاء - وإن شاء، فليس
البيع - ولم يؤمر راد على ذلك، وذلك لأن بيع العقد وغيره في موصى موصى، وقد

مسكده چولوزه سي ههه، دوتلي كنج مولولي وقراده، دوتولي لوماي، حابي، قتي مريض
مونه حبيبه پندس الناس من مائه، قولا يفتلونه، فالحق يحور، وبيدلي بعمسري جمع
الحلله، اذ اسم محذور، حبه، نعت ماله، واز حاور صف ماله بحير، انري، فان شاء،
نقص اسم، وان شاء، ادي، لا اهلبي التلب، هذا، حال اجواب منكده، لو باع المومي
نفسه، او امري نفسه من مريض مونه وحابي، فكذلك العبد يحلاف ما لو كان المومي
صحيحه، وحابي العبد، بلباس الناس هي مشه او لا بلباسه، فانه يحور هند اي حبه
رحمه الله كيف ما شاء، جاوره الحايبة ثالث مال دوتولي او نه تحور، لا تايجعل بيعه
وشر، وحابي، فحاشه وبيسره، وده وده، تحت الزم عداسي حبه رحمه الله كنج
المومي وشره، لاد، دوتولي به حال صحته لو باع، واسي، حابي، فانه يحور كنج ما
كان، فكذا العبد، ومي مريض، باع واشترى وحابي يحور، اذ اسم بهت، رعت ماله،
ياذا جاور تحت، به بحير مسروه، فكذا العبد.

١٨٩٧ - وقد سجلت المكتبة بإذاع، وأنعمى وحسنى في ميه من موت
المولى، إلهه بغير، ويستمد، بعدة للمستوى، سواء، ح، ، بعدة، من، مالى المولى، ق، لم
تجود، كما لو باع، استرو، من، حلى، صحة المولى، والمكتب، استفاد، حذر، التصرف، من
جهة المولى، كالمادون، سواء، وذلك لأن المكتبة، إن استفاد، من، التصرف، من، جهة المولى
الأنه استفاد، حذر، من، جهة المولى، بإزاء، الكتابة، ، المكتبة، لا، من، جهة المولى، أو أنه
فصحها لم يقدر، وإن كانت، لأمره، من، جهة، لا يعطى، بعدة، ، وقد، من، حكم، لا، استفاد،
ألا، ثم، أب، دون، ، لا، المولى، مكتبة، مالى، حتى، لا، يوجب، ، وال، المكتبة، ، بما، يوجب، بعيد،
فمن، يصرف، فاب، نوبى، جاز، أن، لا، يجر، تصرف، المكتبة،

وأما الإقليم الرابع من المولى فينتد بول من الإقليم الرابع من المولى أي
ومن شامواواه، فيمضي بصفحة حكم الاسعد الأبري حوزا جميع ولاية المولى
بأنكبه بأمر من رال ولاية الهند فيكونه، فالمرحى مني أودر روال ولاية المولى في
بعض النصارى، حوزا أن يربل ولاية الهند في بعض النصارى، بغير روال
بعض من المسائين بوزا، وهذا القى ذكرنا كنه رال أي جميعه رحمه الله

فَأَمَّا عَلَى نَوْبٍ أَبِي يَرْسُفَ وَمُحَمَّدَ وَجَاهِدَ أَيْ بَابُ وَاسْمِهِ وَحَدَّثَنِي مَا يَتَّبَعِينَ
الْقَامَ فِي عَمَلِهِ، وَبِهِ يَحْمَدُ، وَبِهِ لِلْمُسَوَّى إِذَا لَمْ يَجَاوِ ثَلَاثَةَ مَاهٍ رَابِعًا وَثَلَاثَ
مَاهٍ يَحْتَجِرُ الْمُسَوَّى كَمَا لَوْ بَاعَ مَوْئِي، وَالْمُسَوَّى مَعَهُ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ بِمِثْرِهِ، وَأَنْ بَاعَ
وَالْمُسَوَّى وَحَدَّثَنِي بِأَنَّهُ لَا يَبْعَثُ الْمُسَوَّى فِيهِ، وَبِهِ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ عِنْدَهُ حَتَّى إِذَا قَالَ
الْمُسَوَّى أَنَا زَيْدٌ نَذَرْتُ بِحَدِّهِ، وَلَا يَقْبَلُ طَبِيعًا، لَا يَكُونُ، وَبِهِ عَلَى فَوَائِصَ، لَا
الْبَيْعَ وَالْأَشْرَءَ، بِحَدِّهِ، فَاحْسَنُ لَا يَجُوزُ مِنْ أَوْفَوْنَ عَمَلُهُ، فِي مِثْرِهِ الْمَوْئِي، فَهَذَا
مَوْئِي لَوْلِي، أَنْ لَا يَبْعَثُ

هناك قيل: ليس أن يبيع، فأدركوا وشراءه، فقد استغادوا وذهب من جهة لدلي
كتصرف لدلي، والموسى بن داود استمرى، وحاجي محمدا، لا شعاس، حاس من مثله، فإنه
يبيعون إذا كان صحيحين، جاور به الحلياء، ثلث ماله أو لم يجد، وقد كان مريضا، جاور
البحر، وسبب انحرافه، فسببى بن لم تجاور ثلث ماله، وإن جاور به سبب ماله، جاور
فمنسرى، حبس ابنه، بن جوارب كذلك في النجد

واجزأ به عن هذا الزمان ، فأبى خريف القلب انه يحسن كماله ، فلو اني اذ كنت
صغيراً دخلت تحت الإبر ، لأبى ما جعل تحت الإبر استعماله مني ، من شبهه الصولي ،
فما انصرف ، لم اعمل تحت الإبر ، فإنه لا يجعل كخريف مولاي ، لأنه لم يستعمل جوف
ذلك من جهة نولي ، الا ترى ان العيب المأثور اذا كذب أو ابى به بحر ، وتم جعل
كل من المولي عن ذلك ، لأنه قد عبر وتحت تحت الإبر ، فكذلك ليح والشر ، بحالة فحسته
غير داخل تحت الإبر ، فلا يحمل في هذا عمل معه فعمل مولاي

وعدني حينئذ، رحمته الله، بتبنيج وميعة لخدمته و عن غيب الإدارة كملحمة
اليسيرة، حتى أصبح معي في حان عسقه ليراني عبر هجر من البنية، فيجعل فعل العبد
كفما يرى

۱۸۹۲ء - عبدالرشید دکنی کا مکالمہ اقبال سے ہو گیا۔ اقبال نے کہا کہ میں نے اپنے لیے دنیا سے ہٹ کر اللہ کی طرف رجوع کر لیا ہے۔ اقبال نے کہا کہ میں نے اپنے لیے دنیا سے ہٹ کر اللہ کی طرف رجوع کر لیا ہے۔ اقبال نے کہا کہ میں نے اپنے لیے دنیا سے ہٹ کر اللہ کی طرف رجوع کر لیا ہے۔

لأن حبس القيد لا ينجبر نفوس من الحلاله بثبت مال، فإنه لو باع نفسه من ماله
وخاص محبته لا ينجبر من ماله لم ينجبر بثبت ماله، فإنه يجوز، وإن كان على
القيد من مستغرق، وقد كان من القيد لا ينجبر نفوس من المحبته بثبت ماله، عسير
وجود القيد من المادوب وعدمه مرة، وهذا لأن دين، دور من ماله، عسير ولا
الإيمان في نصره، وإنما يعبر مره، وإذا لم يكن دين بعد مبيع، لا يلا الإذن، صار
وجود الدين على القيد وعدمه بمقالة، ولو لم يكن على بعد دين، فباع، انصرف شيئاً
من غيره، كان على من ماله على لا ماله، والحراب، فكذلك هذا،

قَالَ الْعَلْفُ لَمْ يَكُنْ سَجِيًّا وَلَا يُوْجَدُ عَنِ اَصْحَانِئَارٍ وَهِيَ لِي كَسْبِهِمْ قَوْلُ الْعَلْفَانِ
الْبَصِيرَةِ مِنَ الْفَرِيضَةِ اِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ بَيْنٍ يَحْبِبُ مِنْ ثَلَاثٍ رَوَاهُ لَا لِي هَذَا يَكْتَابُ حَامِلًا
مِنْهُ هَذَا الْمَقَالَةَ مِنْ اَخْبَارِ بَنِي هَذِهِ يَكْتَابُ

١٨٩٤ - وتوفي ابنه علي المولي ولا يقبل من التمسك، عهدا عيني ووجهي أما
 الذي يكون معه، مع ما أوتي، أو لا يكون معه، مع ما له، أو كان معه
 يصحح حال أم لي، بعد العبد والمسيء وحالي، عالجها لا نسلم بمسيري لأن
 الحادثة في نسلم للمسيء من ثلث حال المولي، لأن الحادثة به من العروبة، والعروبة
 تعتبر من ثلث حال الموصي، وبسر له ثلث مال إذا كان منه دين مسعري. فإن جميع
 ماله مسعري المدين، فلا يسلم الحادثة للمسيء، يسير أكان أم لا حشا إلا أن المسعري
 يصير إذا كان له الحادثة يسير، لا اجتماع، فإذا شاء بعض يسير، ورر شاء. أبي قدر
 الحادثة كذا لو تأسر المولي من نفسه

[illegible]

عن ابی ذر غفیرہ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال من شرب ماء من ماء زمزم لم یجوع
 من شرب ماء من ماء زمزم لم یجوع من شرب ماء من ماء زمزم لم یجوع
 من شرب ماء من ماء زمزم لم یجوع من شرب ماء من ماء زمزم لم یجوع

الفصل العاشر

في سره العبد المحجور وبعبه وإجازة المولى تصرف
وإذن المولى إياه في التجارة بعد ذلك

١٨٩٢٨- زاد بشرى العبد المحجور عليه عدد ألف درهم جبراً وإن المولى دفع
أدب له في التجارة بعد ذلك. يمكن له أن لا يكون أحد في البيت أو العبد قبل الإذن، وإذا
أجره الإذن أسرته وبعبه، وذلك لأن الإذن إجازة لأشربه، وبعبه في المستقبل بعد
الإذن لا يجب مصر، لأنه أدب له في التصرف بعد الإذن لا بعد. وإذا كان الإذن إجازة
لأشربه، فإنه من المستحسن أن يصاحبه بعمله كالمصر في عبه في الإذن

ولو من مولى من عبه، فقال له: أجرب أشربه وبعبه في المستقبل لا
يكون هذا إجازة، من مولى سبب عبه وأشربه فيه. وقد قيل للإذن، إذا لم ينفذ ما أشربه
بهذا الإذن يعني موقوفه على أشربه المولى، لأن هذا الإجازة يمكن أن ينفذ على الوجه
الذي اعتد، فإنه لا يعتد في الإجازة على أنه يكون ذلك في بشرى، وإنما يعتد على
والمن يستحق من مولى، وقد يمكن مقفده على الوجه الذي بعد الإذن، فيمن
موقوفاً على الإجازة كما في الإذن، فإن أجاز المولى بعد ذلك جبراً وبعباً واستحساناً
كانت له عبه، حتى يعبه، فإن الإجازة العبد بعد الإذن لا يعبه أن لا يصبح حرة
العبد، وهي الاستحسان صحيح

ثم يذكر محمد بن حبيب الله ثانياً في الاستحسان فيه، وإن ذكره في الخاف
التكبير في ظهير عبه سببه، وصوره عند استلزامه العبد المحجور، فإن روح امرأة تعبر
لجود المولى، ثم إن المولى أدب له في التكاثر، فأجاز العبد الكساح الذي كان عتقه قبل
الإذن، قال القاضي: إن لا يصبح إحرة، وفي الاستحسان لا يصبح جازمه، ولا عرف
بين المسائل، وذكر القاضي الاستحسان يكون ذكرها

وجه الاستحسان، فأن المولى أدب له ما يعتد، ولا يعتد، وإنما هي

تعبه العهد ١ من أن الشهادة بشرط عند العهد لا بد لإحاطة واد كتاب الإحاطة
غير العهد لم يدخل لأحد من الإله العهد وقد قد يدخل لأحد من الإله
كما أن العهد لا بد أن يكون فيه ، فيل لا بد أن يكون العهد لا بد من به فكتة العهد
الإله

وجه الاستحسان أن المولى والى قد نال به مقدر إلا أن في العهد سبب علة ، اجاز
ذلك العهد ، فيكون ، فادون بالعهد سادوناً شديداً غير الشهادة بالاحاطة ، حسنة ،
، مثلاً ، سببى أو أنى ، ردهم صبح فلما منه كالتكامل بيع ع من أو شر عنه إلتاى
أحدهما ، فهد من الإحاطة من أنه أوجه ، عليه بحث ، عليه ، فصبح حيرة بعد
الذين استحسنه ، و ١٧ ، هو ، فهو من العهد بحسب بالإحاطة ، فكتة الإحاطة
سعيد المقصود والعهد هو ،

وله اسبق به الإله جبر ، فكتة ، فجازى لم ياد له النور ، ولكن أعتقه
فانه لا يفتن ذلك السر ، بوعاد ، فولى إياه

١٨٩٢٩ - مرقس بنى هذا ، وبى السكاج فبان العهد وروح من هذا المولى تم إلى
المولى أعتقه فانه بعد النكاح

وجه الترتيب بسبب ، هو أن النكاح وقع بعد لا للمعنى ، لأن ملك النكاح يقع
بعد من إجازة النور ، المعنى ، إلا أنه لم يفتن النكاح من المولى كمالاً معبر وفيه
مشغولاً بظهور ، والسبب من هذا النكاح ، فلذا أنه حق للمولى بالإعناق ، فكتة بكون
للرأس إذا باع الرهون ، فبالحق المولى إياها بالقضاء أو بالآخر ، بعد بيع الرهون ، لأن
العهد كذا والعهد من الرهن إلا أنه لم يفتن من الرهن ، وقد قال من من بعد ذلك
فكتة هذا ، فاد العصر ، وقع بمولى ، لأن ما هو المقصود من العقد ، وهو الملك يقع
لمولى ، ولأن العهد وقع لمولى لا لملك لا يجوز ، من بعده لإحاطة من المولى ،
وغيره ، فاد باع من مولى ، بعد الله ، مع أعتقه لمولى ، فاد لا يفتن به ، لأن أبيع وقع
بمولى ، فكتة هذا ،

مورد قبل ما ذكره يمكن بالإدانة وبحث حسنة معبر الله من المولى ، ثم عتق

حاشا السكاح، وسكاح وقع بسبب اعتبار حاشا السكاح، وحاشا السكاح

فالجواب أن سكاح وقع لأمره لأن ما هو المقصود من السكاح وهو الإزالة مع ما
يحصل للأمر، فكان بقدر إزالتها ما هو المقصود من السكاح لأنه لم يمتد على
المولى في نفسه، فإذ راد على قولنا بقدر ما هو المقصود، وهو المقصود بالمرء، يقع للمولى
من كل وجه ولا يقع لعدم وجهه، فلم يقع بعض العهد خالبيع، وإن سار العهد لسواء
حد الفسخ، وكذلك ينبغي في الإزالة لأن الإزالة من كل واحد منهما لاقت عدلاً
مستوحداً لأن ذلك العهد أصبح بعض العهد لأن بعد عن العهد بعد غيرة على
الوجه ثلثي العهد

والأصل أنه متى ما كان يجوز لموقوف على شيء الذي لا ينفذ، فإنه ينصح، ألا
يرى قول القصور، إذ باع مال عبده، ثم عتق القصور، فإنه لا مال للإزالة
على الفسخ، لأنه بعد جواره على الوجه الذي انفذ بعد موت جده، أما موت
العمولى، فإنه لا بعد على أن يكون العهد على القصور، من جاره، وبعد موته لا
يمكن له على الوجه، وأما موت صاحب المال، فإنه لا بعد، فإنه لا يربط ذلك
لإزالة وجهه، بل في الفسخ للمولى، وبعد موته لا يمكن منعه على هذا
الوجه

فما وجد الشرع بعد على أن يقع الفسخ في الشرع للمولى، والشرع مستحق
من حاشا السكاح، لأن سبب بطلان وجهه، وإنه مال موقوف، وبعد من عتق القصور
يكن محبزه على هذا الوجه لأنه من حاشا، فإن البيع لا يستحق من ملك المولى، وإنما
يستحق من ملك المند، لأنه بعد بطلان وجهه في ذاته، ووجهه من يدني ملكه، وقد
بعد محبزه على الوجه الذي انفذ، فبطل، فخلاصه من جاره، فمولى أو عبد بعد
الإدراك للفقير، لا يمكن محبزه على الوجه الذي انفذ، فإنه لا بعد على أن يكون
الملك في الشرع واقعاً بمسوس، والشرع مستحق من حاشا المولى، وقد يمكن منعه
على الوجه بعد الإدراك، بعض العهد موقوفاً على الإزالة، والإزالة لاقت عدلاً موقوفاً

(١) هكذا في طوطو، وكان من الأصل: اعتبر جاشا السكاح، وحاشا السكاح

(٢) هكذا في طوطو، وكان من الأصل: وحاشا السكاح، وحاشا السكاح

حق الاشارة بحار ج ١٩ م ١٤٥

في حال ما ذكره من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥

من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥

من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥

من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥

من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥

من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥
 من عند الحاجة بحار ج ١٩ م ١٤٥ بحار ج ١٩ م ١٤٥

الفصل الحادى عشر

فى الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما فى يد العبد وغيره

١٨٩٣١ ورد كى فى يد العبد لم يؤذنه مال، فقصد، فهو هو مالى، وقيل
لعبد هو مالى، فإن كان على العبد دين، فالقول قوله آله، ، ان لم يكن على العبد
دين، فاقول قول موسى، لأنه لو كان على المأذون دين فبذره على ماله يده يده،
ويما يده ماله، إلا ترى أن موسى لا يملك ما آله من يده، وولى ماله هذه حاشية
بين الخراج وصاحب اليد، وإن لم يكن على العبد دين فبذره على ماله، ألا ترى
أنه يملك المأذون من يد العبد ولو كى فى يد المولى حصص كى العبد فبذره كذا هذه
وإن كان هذا المال فى يد العبد وفى يد المولى إن كان على العبد دين فهو لى أبيه
فيبقى بينهما، وإن لم يكن على العبد دين، فهو لى يد المولى، ينصير له، وإن كان هذا
المال فى يد العبد وفى يد المولى، لى يد الأجير وكل واحد منهم يده لى لم يكن
على العبد دين، فهو بين المولى والأجير نصيبان؛ لأن يد العبد لى هذه الصورة يد
المولى حكماً، فكان مال فى يد المولى والأجير من حيث الحكم، لوكى بينهما
وإن كان على العبد دين، فبذره لى الأجير لأن يد المأذون لى هذه الصورة يد
نفسه، فكان المال فى يد المأذون من حيث الحكم،

١٨٩٣٢- ولما كان على المأذون، ومالكاً، أو حر حر ماله من حيث الحكم
معه، أو مبيع، أو بشرى، فكان فى يد الأجير قول، فقال الأجير لى، ولما
المأذون لى، إن كان الأجير فى حصة المأذون لى ماله بالمعنى هو المأذون لى
لأن الأجير ماله من حيث الحكم، أو ماله، فبذره لى الأجير من حيث الحكم، ألا
ترى أن عمله يقع ماله لى لا يكون لى من حيث الحكم بالأحر، فكان المأذون لى المأذون
حكماً، فبذره لى كان فى يده حصة

وحكى عن الشيخ ابن بكر محمد بن العسل أنه كان يقول : إذا كان المتنازع فيه شيئاً هو من آلة العسل ، فالقول قول الأجير : لأن الظاهر يسهل للأجير

وإن كان الأجير من السكة أو من منزله ، فالقول قول الأجير ، لأن يد الأجير من هذه الصورة يد يسه حفيظة وحكمة ولو كان الأجير لأسناً للثوب ، وبني المسألة بحالها ، فالقول قول سواه كان من مصلح الأجير أو في السكة ، لأن الأجير معجل للثوب باليس ، يسهأجر مجرد بذاته كان الأجير من منزله ، لأن الظاهر شاهد للأجير إذا كان لا يسه للثوب ، ولو كان عبداً صحيحاً أحره مولاه ، نعم من الأعمال وهي يد ثوبه ، ففان المسأجر هو من . وقال مولاه . هو من ، فالقول قول المسأجر ، سواء كان الأجير من منزل المسأجر ، أو من السكة ، ومضى المسألة إن أجرة المولى تحصل من الأعمال سوى البيع والسر ، حتى يبقى صحيحاً ، أما إذا أجرة لبيع والشر ، يصير ملكاً في التجارة ، هكذا ذكره شيخ الإسلام

وإن كان القول قول المسأجر في هذه المسألة ، وإن كان لعبد من السكة ، لأنه لا يد للمحجور . بل يد المولى ، والمولى لا أحره وسلمته ، فقد من ماله من اليد في المسأجر ، فصار اليد لمسأجر من كل وجه

ولو كان المحجور شيئاً للثوب ، فالقول قول المولى ، لأن الظاهر يسه للمولى ، لأن العبد لا يعمل عرياناً ظهراً ، ولا يعمل في ثياب لمسأجر ظهراً

١٨٩٣٤ - وهذا خلاف ما لو كان المحجور شيئاً عن اليد ، ووقع الاختلاف بين المسأجر والمولى في اليد ، حيث كان القول قول المسأجر ، لأن الظاهر شاهد للمسأجر في هذه الصورة . لأن الظاهر أن الأجير يسه بذاته المسأجر ، ولو كان الصلحاً من التجارة ، وفي يد العبد متنازع وهو من مولاه ، فعقل المولى : هو من ، وقال العبد هو من ، فبذلك المتنازع من تجارة العبد ، فهو للعبد ، وإن لم يكن من تجارة العبد ، فهو للمولى ، لأنهما متشابهان في اليد ، لأن المتنازع في يد المانوس حفيظة ، وبه يد معسرة ، وفي يد المولى حكماً ، لأنه من منزله . ومنزله في يده إلا أن المتنازع إذا كان من تجارة العبد ، فالظاهر يسه للعبد ، وإذا لم يكن من تجارة ، فالظاهر يسه للمولى ، وبه يدكر محمد رحمه الله في الأصل ، ما إذا كان متنازع من تجارتهم

[illegible]

الفصل الثاني عشر

في الرجل يبيع رقيقه مالا يشتري به ويبيع، ويأدب به في التجارة

١٨٩٣٥ - إن دفع الرجل رقيقه مالا ليحصل ربحاً في البيع، فإنه يبيع
وإن دفعه رقيقه مالا ليحصل ربحاً في البيع، فإنه يبيع
جميع ما في يده ليعتد به لا شيء للميراث منه. وقد لا بد من دفعه الميراث إلى
عبد له من العبد، لا بد من دفعه عبداً له أو ماله. وقد مات العبد ولم يبق صار
ميراثاً للعبد. إن دفعه رقيقاً مالا كان له ميراث من ماله، فإنه يبيع رقيقه
عنه. فكذلك هذا، وإن دفعه ماله ليعتد به لا بد من دفعه الميراث
للميراث حتى العبد دين. لأن الأرباح لا عيب، وإن دفعه رقيقاً مالا صار ما في يده
للعبد الميراث

١٨٩٣٦ - هذا إذا لم يدر ما مال الميراث منه في يده، وإن عرف ذلك مال له
الخاص لا يورثه ميراثاً. وإن دفعه رقيقاً مالا كان ميراثاً له. وإن دفعه رقيقاً مالا
وغيره غير ماله، فإنه يبيع رقيقاً مالا، وإن دفعه رقيقاً مالا كان ميراثاً له
صاحب الأمانة به. لأنه ربحه من ماله، فكذلك هذا. وإن دفعه رقيقاً مالا
عنه عده مال غير أخذه من يده، وإن كان لا يبيع رقيقاً مالا، فإنه يبيع رقيقاً مالا
يبيعون أن يكون للأمان عند ماله وكيه وذا له ما، ولا يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا
فكذلك هذا، وإن دفعه رقيقاً مالا كان ميراثاً له. لأنه ربحه من ماله، فإنه يبيع رقيقاً مالا
أو من شيء ماله العبد يبيع رقيقاً مالا، لأنه ربحه من ماله، فإنه يبيع رقيقاً مالا
فيكون أحق به كما في حر

وإن أقر العبد في حياته حصة من ماله ليعتد به، فإنه يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا
الميراث الذي دفعه إليه. وقد عرف دفع الميراث إلى العبد يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا
مال الميراث يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا
العبد مال الميراث يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا. فإنه يبيع رقيقاً مالا

ویناں اردودہ کی معائنہ و انکشاف ثلثہ القسریۃ و ذلک فصل من مباح لاخر شیعہ علی
میں لایاں کان بعد ماء المحجورۃ لا یرفع فصل من کتب المحجورۃ لیسر لہ فی ترمیم

وہ فصل کما فی النکاح فی وجہ المحجورۃ الا انہ نہ یرفع المحجورۃ بل من تسمی
بہ ماء المحجورۃ لا یرفع و خوب غلبہ القدر فی وجہ المحجورۃ کان یزید فی ترمیم و نہ غیر
صحیح فی حق ماء المحجورۃ و ان فصل من کتب المحجورۃ تسمی بحدودہ کان
المحصل المستری لا یرفع فصل من تسمی و هو مقر بہ فی القسریۃ و ان لم یحصل
فلا تسمی ماء قسری و ان لم یکن علی ماء قسری کان - لا یرفع و نہ المحجور
و اردودہ اعلان فی الاقرۃ تسمی مملکت لعمترۃ و لیس فی وجہ المحجورۃ و کما
القولی و ان ماء القسری علی الماء تسمی بحدودہ فصل المحجورۃ الا اردودہ
علیہ لاقرۃ ماء القسری - و الله اعلم بالصواب

المصطلح الرابع عشر

ففي حمة العبد ما أدركه الشعر في البعقل يفيض ويعد *

وَسِعَتْهُ وَمُنْخَبِرُ الشَّمْسِ أَوْ دَيْهِ أَحْمَرُ

١٨٩٤ - العدد ١٢٥٠ : وهو يعنى النسخ أو جميع النسخ ، أو خط الكل قبل النسخ ، أو بعد النسخ ، أى غير ، فإنه لا يجوز ، لأنه نسخ ، واضطاع معروف لس من صيغ التجار ، ومنها ما : نسخ سيرة أخرى تحت الإذن كتابته ، بعدد ، ومالم يدخل تحت الإذن ، فالحال فيه بعد الإذن كتابته فيه بخلاف لإعارته ، لأنه وإن كان يترتب عليه أنه من غير ما لا يجوز له أن يكتب منه

وأما إذا خسر سرق من أحد من الأعداء عبيد، فهو يجب فأدور بعض النص.
أمرهم بعض العبيد، هل يجوز؟ إن كان المصروف مائة ١٠، بعض العبيد من الثمر لا
سئل في جوارحهم، أحدهما عبد تجاره، الآخر عبد له، لا بد، لا تملك
تجاره، وذلك لأن... في استعمال تجاره العبد، لا يملكه، وله تدبيره
مطالب المالك، فيصير عبيد المالك، فلهذا لا بد من بعض النص يطالع هو
التمري، في ذلك عبيد الذي من حق عليه تسليمه، فيصير كمن سرق من ذلك العبد،
والتمري عليه

الوجه الثاني : باسم ان خط لك ان لم يمسح به ، لا تعبد الا بسيفك بيد
الحق في وجهه يسري من حيث الخليفة الا انه من صريح مناره وذلك لا يتعد
بخطو بعض لمن كان الحب على لا يؤذ عليهم السعة فيجعه ويرحمه انفسهم ،
ودعا يكون ما يرون من النسي بعد الحق في ملكهم ، هم من بعد السعة السعة
وما اتوا من صريح تجار ولا بد لتجارتهم ، فله يكون د حياحب لادن كذا لعلوة
والجاء في السعة ، فكذلك

١٨٩٤٢ - عند إدومما بعضي الناس يذكرون الحب ، فأنشدوا : وهب جميع الخشب
لنكاح الحب ، أو حظ الكل لنكاح الحب ، فإنه لا يعود بعدهم ، ودبت لأن حظ سرع
من حيث الحمية ، لأن المأثور لا يملك شيئاً من حيث حبيبه بما حظ ، لأن جرراً الحظ
يقدر الحب ؛ لأنه من سبع الشجر ، وهبة تكون حظ الكل يسر من صبيح شجار ، فلا
يكون فخللاً تحت (د)

١٩٩٣ - قال : إذا دى رجل لعمده في التجارة ، فربح به مائة حوزة أو عجة ،
 لم يكتب من بيعه شيء ، فأخذ العدة ، فإنه يبيع تأخيرا ، وكان يجب أن لا يبيع
 تأخيرا ؛ لأن الكسب بالمرء مؤثمة ، فيستمر بالإبراء المؤثمة ، ولا يبيع من أئذون الإبراء
 المؤثمة ، فكذلك لا يبيع من الإبراء مؤثمة إلا أنه حوزة مستحقة ، وذلك لأن التأجيل وإن
 كان براءة مؤثمة ، فهو من صلب سحره ، لأنهم يستعملون بالتأجيل لاستخراج الدين من
 الناس ، وكذا دخل تحت إذن التجارة دخل أيضا ما كان من صنع النصارى ، وإن لم
 يكن تجارة كالإعارة ، معاد القبيحة ، ولهذا صح عنه البيع بمن ماله ، لأن المبيع يبيع
 من أجل من صلب النصارى ، فإنه يبيرون بالأجل كما يبيرون بخال ، فيكره براءة الناس
 معهم ، فيصير ذلك سببا لتقصير زيادة الربح ، وعدم سلامة خطهم من غير
 عيب ، فإنه يربح ، وليس من صلب التجارة ، فلا يكون دافعا عن الإذن

فلان قبل ، (البيع بعين يـحس ليس من جميع التجار ، ولله دخر نعمه الإذن عند أبي
جنتمة ورحمة الله

فإنما البيع بعد ما حرس تجارته حتى يضمنه ثقتاً وثمة ما، فإنه ثبت مال عاقل، فكأن تجارته من كل وجه، وما كان تجارته من كل وجه يدخل تحت مسمى الإبر بالمتجارة، سواء كان ذلك من صبيح التجار أو من بعد ظهره، فإما ما ليس بتجارة بعد وترفعه، فإنه يدخل تحت مسمى الإبر، إذا كان من صبيح تجارته، فإما ما ليس من صبيح التجار (لا يكون) إلا تحت الإبر.

مرفواين خداويع ، الان واقفمي جا اختلافي نصي لا معنديما ، هرة لا
يصح الما اجمع ، وان كان حب ما اقبهما ، ومن صبح علي قول اي حبة ومحمد
وحبهما الله بصحت مثل ذلك نصي من جانبها ، هالما من لم يدع حب ولا حبها

على القصير و كان رأيت من جميع قلوب لا من طرف واحد اب جاس ليدى و ان
 كى من جميع المجد الا انه صبح لا يصر للقصير من دلت و كان تجرد من كل وجه
 بعدة شدة ثم بعد كل ذلك ولا يها ليد لم يكن القصير ببه نظر كالمسح بعدة شدة
 فكذلك ما كان من جميع النجار لا يذخر تحت ولا يهبط على القصير ان لم يكن للقصير فيه
 نظره و لما لان ولا ياب والوصى على قصير سرى من غير قصير كان من
 قصيرهما نظر على القصير دلت والا فلا ولا نظر بالقصير في ناخيه من الخليل لانه
 من كان المدون وادى على اربعة احوال كل قصير اربعة احوال و كان من احوال
 يعرف هذا الامكن

وكان كان من عند الذي يصدر فله حنى تحت الى وقت عدمه هنا حنى الشاع
 وهو قوله تعالى افرس كذا ذو خسرة فظفر الى مسرة كذا بحلاف ما نواع ع من
 اعد القصير شعر من اجل اعدته متعدي بين ثامن حيث يجوز لانه نظر
 للقصير فانه يكتب بالناحى للقصير ديانة لمن يانه يدعى التمر لوجله
 اكثر مما يشترى به حال فان لم يابح الحان لا يصر للقصير فانه بهذا التاجيل لا يخصص
 به ياد ما ان الا ان من حق ثمة والمصاب مقل من النظر غير معينة من لا نظر
 حتى ملك كبر لا يصر فيه ما يصر على حقه حبه كذا يابح و عى فكما
 ما كان من جميع النجار الذى على التاجيل جاز ان لا يصر سر ط غل المعلى و بل
 يصح مداد كذا دلت من فبه النجار سواء كان للقصير فيه نظر او لا نظر كذا كذا
 و اتحاد الخبوة السيرة

١٨٩٥٥ هـ و كان اثم صالحة على ان حرم منه ثلثه وقصر ثلثا
 و هو ثلثا كان مباحه جائز و احاطا بطلان لانه جمع بين ما غير واحد و ناخيه
 من خارجة لا يصر و الحقد لا يجوز حانة لافراد و ان جمع بينهم يجوز الناحية
 ولا يجوز الحقد

١٨٩٢٤ قال : فيه فان كان الذي وجبه له قرض أو غيره ، فاحسبه من صاحبه
كان له ان يرجع به عليه حالاً ، لأن المخرج له آخر القرض ، فيه لا يتم التأخير ، وكذلك
فإن يرجع عليه حالاً ، وإن رضى بذلك كان أحسن ، هكذا ذكر في كتاب الصلح ،
فانعمد أولى

وإن قيل : لأن معنى فسخ محمد رحمه الله بتأخير العبد عن العرض ، والقرض
من العبد لا يصح

قال : لا يصح من العبد قرض حاله ، فاما يصح منه ان يقرض نفسه ، حتى إذا قبضه
المستقرض بصلح ، فصرفه به ، ولا يكون تأخيراً من حق المقرض ، والفساد من العفو
يلحق بالظلم من حق الأحكام ، فقد بين أن القرض الفاسد يعنى بالقرض المطلق من حق
التأخير غير مدح أو تعصب من حيث به قبض حرام ، لأنه لو كان لمخير عن عصب ، وقد
استهلك التأخير من أجل العبد ، فله به بقرمه الأجل حتى لو أراد ان يرجع به حالاً ليس له
ذلك ما لم يكن لأجل ، من كان يرضاً فليست له الرجوع به حالاً كما تواتر في
القرض حاله ، فإني ذكر من أجل العبد عن القرض ، وإذا كان القرض لا يتبع من العبد
بهذه العلاقة

١٨٩٤٦ قال : وإذا كان لو حل لعبد في التمتع ، فهو جيب له ، ولو حل آخر عن
آخر ألف درهم فهو مما فيه سرك ، وأخر الصدقة منه ، وقد كان في حاله فإن
تأخير ما حل في ثوب أو غيره حبساً ورحمة الله ، والمال من على حاله ما يقبضه أحدهما
أيهما كان يكون مشركاً به وبين صاحبه ، وعلى من له التأخير حشره ، وما أخذ
السكك ، يكون به حاشية لا يشارك العبد في ذلك من أجل الأجل ، وذلك لأن المأذون
فيما حل تحت الإذن لا يكون أعلى حاله الحر ، ولو كان المدين مشركاً بين حريين
وهو حال ، فأجر خدمه عليه كائن المسألة على الخلاف ، فكذلك منه ، والله أعلم

الفصل الخامس عشر

في داود يسرى ويخبر به يسرى عينا
وقد ذهب لبيع النسر عمر المادون اوس مولاه

٨٩٤٧ - في يوم من ايام حبيب الله في الاصل في القصر في اشد من حرارة الصيف
فخرجت معه في ذلك اليوم ذهب النسر في القصر في اشد من حرارة الصيف
الذهب في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
ثم خرجوا في ذلك اليوم في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف

في ذلك اليوم في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف

في ذلك اليوم في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف
في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف في اشد من حرارة الصيف

[illegible][illegible]

وحيث ان يكون جوابي غير مستلزم له، بل هو مستلزم له،
فيكون الجواب لا يوجب نصيبا في ارضه، بل يوجب نصيبا في ارضه

خداوند یکتا و احد است و هیچ شریک و شریک‌داری ندارد. او را هیچ‌کس ندیده و نشنیده و هیچ‌کس ندانسته و ندانند. او را هیچ‌کس ندیده و نشنیده و هیچ‌کس ندانسته و ندانند.

[illegible]

والطوائف هي هذه الطوائف هي التي لا زالت وهب النصيحة الروح، وتلك التي قد
 قدما، ثم تطلق الروح من اندحور لها على الروح التي لا زالت وهب النصيحة الروح، وتلك التي قد
 قدما وهب النصيحة الروح، ثم تطلق الروح من اندحور لها على الروح التي لا زالت وهب النصيحة الروح، وتلك التي قد

وإنه قال في روضة روضة الله، وهو لا، كتاب لا يخرج عن يد يشرى، وإنه قال عاقلنا، فإنه
 وحسبهم الله لا، ما وجد، من خروج بكوفة جبل لبعض عمن ما كان يستحقه الروح
 بالطلاق قبل لدن، فإنه كان يستحق بالطلاق قبل لدن من لم يكن القضاة
 مقصورين، وما عن نصيب الصفات، وقد حصل له ذلك، فلهذا فصل في حصوله
 بالطلاق، وأوردت منه بالطلاق في الفصول عن نصيب، فلهذا فصل في حصوله
 من قبل، فلهذا فصل

ومن قال بنصيب من قبل، فإنه قال في روضة روضة الله، وهو لا، كتاب لا يخرج عن يد يشرى، وإنه قال عاقلنا، فإنه
 الفصول، لأن بالطلاق قبل لدن، فإن لا يستحق الصف من نصيب، وإنه
 كان يستحق منه، فإنه ما وجد، من خروج بكوفة جبل لبعض عمن ما كان يستحقه بالطلاق
 قبل لدن، فإنه كان يستحق بالطلاق قبل لدن من لم يكن القضاة
 مقصورين، وما عن نصيب الصفات، وقد حصل له ذلك، فلهذا فصل في حصوله
 بالطلاق، وأوردت منه بالطلاق في الفصول عن نصيب، فلهذا فصل في حصوله
 من قبل، فلهذا فصل

وأما ما كان ليس عن نصيبه، وقد ذهب عنه من أنما هو بعد القضاة، فإن ما
 من بعد القضاة، فإنه ما وجد، من خروج بكوفة جبل لبعض عمن ما كان يستحقه بالطلاق
 قبل لدن، فإنه كان يستحق بالطلاق قبل لدن من لم يكن القضاة
 مقصورين، وما عن نصيب الصفات، وقد حصل له ذلك، فلهذا فصل في حصوله
 بالطلاق، وأوردت منه بالطلاق في الفصول عن نصيب، فلهذا فصل في حصوله
 من قبل، فلهذا فصل

يستوجب عليه شيئاً آخر، لم يرد فيه نص، وأنه لا يصح من المأذون

١٨٩٤٨ - وإن رغب العبد من المأذون قبل القبض وقبل المأذون، حاز ميثاقه، ويكون إيقاعه المبيع، وذلك لأنه قد رتب له من جهة المبيع، وأمكن له من مجازعائه، يجعل نهاية كتابة عن الإقالة، فيجعلها كتابة عن الإقالة حتى لا يغير، ولا فلا تعلم العمل بمحيط هذه، لأنه قد سعى المثلث من المثلث قبل القبض، ولا يجوز منعهم جميعاً، لأنه تصرف في بيع قبل القبض، وقد مر عن ذلك

قوي بينه وبينه، وقد ذهب من الأجيال التي انقسمت من القبض، وسقط على القبض حيث يجوز ذلك؛ لأن نهاية من الأجيال إن حصلت من قبض المبيع، فالمقبض يحكم الله حصوله بعد مصر المبيع من حيث الحكم والاعتبار، ولو حصل القبض بحكم نهاية بعد قبض المبيع من حيث الحقيقة، حاز ذلك، وإن حصل نهاية من قبض المبيع؛ لأن الله إنما عيّن القبض، فكانت العبرة بحاله القبض لا بحاله البيع، ألا يرى أنه لو ذهب مثلاً يحصل القسمة، ثم انفرد، وسلم جاز، فكذلك إذا ذهب المثلث قبل القبض، وسلم بعد القبض، جاز بمجرى النهاية

وإذا كان المثلث، لو حصل القبض بحكم المثلث، حاز ذلك، فالمقبض المبيع، فكذلك إذا حصل قبض بحكم الله من حيث الحكم ولا اعتبار بعد قبض المبيع، لأن الأجيال صلاحه، ولا يفسد من قبض المبيع من المثلث، بل أمره ناقص، وقبض النهاية، لا يصحح، لا بعد قبض المبيع، بعد أن قبضه من قبض نفسه، فصار خاتماً أولاً عن المثلث بحكم المبيع، ثم عن نفسه بحكم الله، ومنى كان موثوقاً به المثلث، فالسبب لا يفسد، وكذا عن المثلث قبض المبيع له من نفسه، لأن يكون ميثاقاً، ومثلثاً، وذلك لم يصحح، وإنما عن المثلث قبض له من نفسه لا يمكن أن يجعل المثلث قابلاً للمبيع أو لا، ثم نفسه بحكم الله، فكان القبض بحكم الله حاملاً قبل قبض المثلث، فلا يفسد

بيان مصدر العمل بمحيط هذه إذا كان المثلث موثوقاً به، وإن كان جعلها كتابة عن الإقالة، فإن المثلث لا يفسد، بل يجعل كتابة عن غيره، لا أحد الأمرين، أما من حيث إن اللفظ يكون ميثاقاً له كسبب يكتسبه عن الجماعة، لأنه سبب اجتماع، ونهية من خاتمة يجعل

١٨٩٥ - حكى عن نصيب أبي بكر الطحطاوي رحمه الله أنه كان يقول ' قلنا: إذا يقول ما ذكر في الكتاب من أن نبينا ومحمد رحيمهما الله ، فإن هاتين قول أبي يوسف رحمه الله يجب أن لا يجعل إقالة ، ذلك لأن الشرع عندنا لا يمنع من إيقاعه قال: لعدم المأثور ، وقد سئل من شرط العوض ، والعوض مثل قيمة الهبة لا يجوز ، وأما المظن ثم يصير المعنى ، وأبو حنيفة ، ومحمد بن داود ، وأما المعنى لا يمنع ، فيجب أن يكون هذه المسألة على حد الخلاف ، لأن المعنى وإن كان معني الإقالة ، لا يمنع من إيقاعه ، وقائل أن يقول: صحيح إن الله على الودق ، ويقول أنه يجوز الإقالة عنهم جميعاً وإن كان المظن لله الهبة

والفرق لأبي يوسف رحمه الله بين هذا وبين الهبة شرط العوض

ودرجة الضرر ، أنه هو أن في الهبة شرط العوض إنما يعتبر المظن في حق من أطوار ، لأن المظن لله ثم لم يصح كتابه على البيع من الأبداء ، بل من أجل أن وجهه أصغر أحكام الهبات في الأبداء ، حتى قال : لا يجوز من مبيع يحتمل التمسك ، وقيل التمسك لكل واحد منهما الرجوع ، وإذا خشي الفقد اعتبر بعينه ثم يفسخ من المأثور ، لأن للأبد ليس من أهل السبع ، وأن المظن لله هنا من الأبداء مباد كسبه عن الإقالة حتى لم يكن له عدا في شيء من أحكام الهبة حتى أصبح في المنياع ، وبعد ما وجد الإيجاب والقبول لا يمكن الرجوع ، وإذا صار المظن من الأبداء كسبه عن الإقالة ، صار هو العبد وحيث ، ولعله أفقك سواء ، ولكن كالموسى إذا دبر بعده في الكاح ، فتزوج امرأته بلغة الهبة حار عنهم جميعاً ، لأن أعطه الهبة من لاخذ ، صارت كتابه عن التناكح ، ولم يبق له عدا في إيقاع شيء من أحكام الهبة ، فكذلك هذا

قال : فإن قيل يشترى الهبة ، هبة العبد باطلة ، لأن أعطه الهبة صارت عداؤه عن الإقالة ، فكان أساذون قال لم يشترى ، فثبت البيع في العلام ، ولو قال حكما ولم يقبل المشري بطل ، فكذلك هذا

ولو كان المشري عداؤه هو الذي ذهب الغاية من المأثور قبل أن يمسها ، وعليها المأثور ، منه حارة ، وهي إقالة للسح حواء كان على العبد دين أو لا دين عليه ،

لأنه معارض العمل بحقيقته ، لأنه ذهب لمبيع من ثباته من العمل ، أمكن العمل بمجوده
بأن يجهز عبارة عن إقامته ، لأن الإقامة تصح من المأثور ، القصد بعده ، سواء كان
عليه دين أم لا ، وكان الجواب به كالجواب قبله في ما مضى من الجارية من

هذا إذا ذهب مشسري الجارية بحقيقته من المأثور قدر العملين وأما إذا ذهب
الجارية من مؤثر المأثور من العملين ، وأمره بالقصد فمقص ، من يصح الهبة فهذا على
وحيث لم يأخذ بغيره ، حتى يكف عنه ، ولو لا تميز عليه ، لم يكن من العملين ،
فقطه حاقه ، ، يكون فانه يسبق ، وذلك لأن بيع الجارية من المأثور ، لا يميز عليه بحقيقته
إذن الجارية من وجه ، من جعل الإقامة من المأثور لم يميز من كسبه من سجدته ، ولو تميز
عليه بغيره إذن مؤثر من وجه حتى قالوا لو جعل للمأثور على الأول لا يصح العملين
كأن الله في الأمر ، وقد صار من العملين لم يجز ، سيع ما يورده به يمكن على المأثور
دين ، صار به الجارية من المؤثر كسبه من المأثور ، ولم ذهب عبارة من المأثور قبل
الشخص حار ، وهذا كذا في غير لافأه ، فكذلك هذا

فأما إذا كان على ، ، دين من مبيع الهبة إذا تميز مؤثر العملين ، ولا يكون إقامة
حتى كان العملين بأحد العملين من مشسري الجارية ، وذلك لأنه أمكن العمل بحقيقته
الهبة ، وذلك من وجه ، وهو الإقامة إذا كان على العملين ، من أمكن العمل
بحقيقة الكلام ومجوده به بعمل بالحقيقة لا بالحر ، به ، ثم يكر العمل بالجزء ،
وأمكن بالحقيقة ، لا ، يجب العمل بالحقيقة مؤثر

فيما قلنا أمكن العمل بحقيقته الهبة ، لأن بيع المأثور الجارية وعليه من لا
يكون كبيع مؤثر بوجه ، لأن مؤثر لا يمكن بيعه عند هذا حاله من بيعه يسبق
مأثور كبيع ، وإذا لم يكن بيع المأثور في هذه الحالة كبيع مؤثر ، ما مضى الجارية
وأما سبب من العمل من غير البيع ، ولشترى حتى وجد ، يسبق قبل القصد من غير
البيع وأمره بغيره لغيره بغير الله كما لو ذهب مع من لأجس ، أمره بالعملين
جاءت الهبة ، فقد أمكن العمل بحقيقة الهبة ، وإنما لم يميز بين مبيع مؤثر أو غير
الإقامة ، لأن إقامته مؤثر عند ، وعليه دين لا يبيع كذا لا يصح سده على العملين
وعليه دين ، منه ، حتى يكون أنه أمكن العمل بحقيقة بعد للهبة ، وبعد العمل

بمحلها، فجوز منه كذا، وذهب من الأعمى - وأمره بالقبض

فإن قيل من الأجبي إذا جاز: لأن الأجبي صار قابضاً للهبة بعد قبض المشتري
المبيع من حيث الحكم والاعتبار، نأيب أن الأجبي يصلح وكيلاً لمشتري بنفسه المبيع
من البائع، وإذا أمره المشتري بنفسه الهبة، ولا يصح قبض الهبة إلا بعد أن يقبض
المشتري للمبيع أولاً، ثم يسلم بحكم الهبة بعد ذلك اعتبر الأجبي قابضاً للهبة من المشتري
بعد قبض المشتري بمبيع من حيث الحكم والاعتبار، وهذا جائز عي ما بينا، فأما من
المولى متى جاز، يصر لئلا ينفك الله عن قبضه، لا يرى، مع حكم الشراء، لأن
المولى لا يصح وكيلاً لمشتري بنفسه المبيع من المبيع، لأن لا يصلح وكيل الأجبي
لمن المضمون من عبده، سواء كان المضمون على العبد ديناً أو عبداً، لما فيه من إيلام
عبد من المملوك على ما يأتي بيانه بعد هذا، فكذلك هذا

وإذا تم يمكن أن يجعل المولى وكيلاً لمشتري الجارية بنفسه جارية أولاً من العبد
بحكم الشراء، ثم يقبض الهبة بعد ذلك صار المولى قابضاً للهبة من المشتري قبل قبض
المشتري، وهذا لا يجوز كما لو ذهب من البائع قبل القبض وأمره بالقبض، إلا أن
الجواب عن هذا أن يقال: بأن المولى إنما لا يصلح وكيلاً للأجبي بنفسه المضمون من
عبد مقصوداً، وهذا لا يصح وكيلاً للأجبي قبض المضمون من عبده مقصوداً، وإنما
يصح وكيل الأجبي بنفسه المضمون من عبده حكمه القبض للهبة، فإن المشتري أمره
بالقبض للهبة، لأنه لم يقبض للهبة، لما كان لا يصح إلا بعد أن يكو المشتري قابضاً للمبيع
أولاً بحكم الشراء عن المولى، لم ينفك حكم الهبة للهبة بعد ذلك صار وكيلاً
للأجبي بنفسه المضمون من عبده ينفك القبض للهبة نفسه، فيكون توكيله للأجبي
بمفسد المضمون من عبده، نعماً، بعض الهبة لنفسه، فكذلك حكمه لا مقصوداً، وقد يجوز
أن يشتت المولى حكمه بعبده، وإن كان لا يشق مقصوداً كما أن البيع لا يشق من غير
إيجاب وهو مقصوداً، ثم يجب حكمه بعبده كما في قوله: أعتق عبدك عن علي ألف
درهم، فاعتق بيبس بيبس مع من غير إيجاب ويقول حكمه لصحة الاعتاق عن الأكر،
وإن كان لا يشق ذلك مقصوداً، فكذلك هذا، وإذا صلح وكيل المشتري بنفسه المبيع

(١) مكثافي، كذا، كذا في الأصح، وقد صار كذا الأجبي، وكذا في هذا، فلا يلاحظ

اولا حكما ، هي انه لا يمكن جعل قبضة الهة بعد بيع بشرى ابيع ، فجاء كمانه
وقد من غيرا

فمن بين حمل نوري وكيل الأجنبي بعض ابيع حكمه بشر ، أصلا ، وبعض
الهة حائله أولى من حمل بعض الهة أصلا وبعض الله ، حكمه وبسالة لأن فيمن
المشترى ينسب ماله ، ومنه انه يبيع لاحقا ، واللاحق بدأ يكون سببا للسابق ، أما
السابق لا يكون بعد لاحقا

الأين خراب عنه من ، جهن احمدا فاقض شره إن كان سببا مطلقا ،
وقد بعض الهة بسب لاحقا ، لا أن السابق منها لا يثبت حكمه لصحة اللاحق والسابق ،
ومتى كان بسب حكمه لصحة اللاحق جعل السابق بعد لاحقا ، لاحقا أصلا ، هناكما
من دون اعترافه له عنى من الله فوهم ، فقال اعتقده ، فإن البيع يصير سائدا ،
واعتقده يثبت لاحقا ، ثم يذكر البيع معاً للمعنى حتى صح من غير ايعاد وكيل ، لأن
البيع إنما يثبت بقاء منتهى صحة الإعتاق عن الأمر ، فكان بعد لاحقا ، وكذلك هذا ،
وكذلك قال بعض من ، لله عنى ان فصلى كعنين يلزمه نظيرا ، ويكون لزوم نظيرة
صافيا لهذا المعنى ، وكذلك هذا ،

والثاني أنا من حيث بعض الموكر ايجاره عن الشرأ أصلا ومعه حذاء ، وقض
الهة بدالة به بضع الهة ، ومن جعلنا بعض المولى الهة أصلا فليس الشرأ حكما
وشعأله ، فحب الهة ، وكان جعل بعض الهة لصلا رفيع الشرأ ، شعأله حكما له ،
وهو تصحيح الهة من من جعل بعض الشرأ أصلا ، وقض الهة شعأله ، وبه صلا
العقد ، وهذا ما عرف من العقد من توجه له وجهان من حذمه صحة العقد ، وفي
الأخر فانه ، كان جعل العقد على وجه يصح العقد أولى

فإن كان السبب هو مشتوق الحضرة من المذوب وعليه غير أو لا دين عليه لم
من حوله ولا دين عليه فإنه لا يحمل على الهة ، ولم يكن أحد ، بأن ان نفع إثلا لا يصح
وكيل الشرأ من بعض المبيع عن ماله مضمونا ، وأن حكما لشراء دين يجوز ، فوجعل
وكيلا عنه أولا بعض بشرى ، ثم ماله عن عنه حكمه لتجوز الهة

الأين بموجب عنه أن من الهة من المذوق من المولى ، لا دين عليه إنما لم يبيع

هكذا ، حتى تجوز الهة ، لأن لو همونا هكذا احسنا إلى إنسان ما لم يذكر صلا ، وهي
توكا له عن المشتري لبعض مبيع من المبيع . وهذا غير مذكور قطعا ، وغير مذكور لفظا لا
يعتبر مذكورا ، لا حاله ضرورة ، لأن المعلوم لا يعتد موجودا لا ضرورة ، والضرورة
أن يصبح ما يلفظ به منكم ، وإني يتحقق هذه الضرورة ، حصلت الهبة عن المولى
وعلى العبد دين ، فإني متى سمعته وكلا للمشتري أولا بعض مبيع من المبيع ثم
لنفسه بحكم الهبة لا يصبح ما يكلم به من الهبة أصلا ، لأنه لا يمكن جعل بحقيقة الهبة
قبل حبس للمشتري ، ولا يمكن أن يجعل كتابه عن الإهداء ، لأن لإياله من المولى ،
وعلى العبد دين لا يصبح ، فليكن الكلام أصلا متى لم يعتد به ، وكلا عن المشتري
ثم لا يقضي المشتري من المبيع ، ثم فإني نفس بحكم الهبة

وهذه الضرورة معدومة متى ذهب من المادون وعليه دين ، أو لا دين عليه ، فمن
المولى ولا دين على العبد ، لأنه متى لم يملك المولى أو العبد ولا عن المولى أو لا
بعض المبيع حكما لبعض به . ولأنه غير مذكور لفظا لا يعتد به الكلام . فإنه يمكن أن
يجعل كتابه عن الإهداء ، لأن لإياله من المادون ، ومن مولى من مادر ، وإذ لم يكن
عليه دين جاز ، فكان حين التمس على العبد ، وأنه عمل بعض معاني التمس ، لأن
الاعتبار يتعمد في معنى لامتنان مولى من ثبات ما هو غير مذكور من حيث اللفظ
أصلا

قال . ولو كان لشري بعض الهبة ، وقسم المادون العلام ، ثم إن تعدد يه
العلام للمشتري وإن ذلك مسرى هبة باطلة ولا يجعل إقالة وإن كتب الهبة من
المادون بعد الفسخ ، نصح . ونصح الإقالة . وذلك لأن الهبة من المادون بعد قبض المبيع
إن كان لا يصح . وهذا نصح موقفا على إيقاظه لمولى العرف ، فإن مولى أو أحاز
الهبة ، جازت إن يمكن على العبد دين ، ولو كان عن العبد دين ، فإحاز العرف ، فإنه
يجوز الهبة ، وإذا أمكن العرف بصفحة الهبة موقفا بعد قبض العبد العرف لم يضطر إلى
أن يجعله على إحاز وهي لإياله . فالكلام لا يجعل على إحاز ما سم يتصور العمل
بالحقيقة من كل وجه بخلاف ما لو ذهب من لخص ، فإنه بجمع يه به . فله الآخر ،
لأنه تصور العمل بحقيقة الهبة مائة أو موقفا ، فإنه لا يجوز بإحاز أحد ، وأمكن العمل
بمقايده

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فان بدأنا في سنة ١٣٥٠ هـ ورتة انخراطهم في هذه الامور فلهذا لم يبق في سائر
 السجون في تلك السنة في حزب الجند والوزراء من تحت ايدى الحكومة التي تسمى بالبر

وجه يعود إلى كسبه بالرد بعضه به، ليس الموعظة، إلا ترى أن أحاربه لم كانت قائمة هي
بد مستريب لم يمت من امرى حتى رد المأثور انخراط بالحب، وأحد المورس الجسدية من
المشترى، « عيباً » كان للمأثور وأن يرجع عليه بالقيمة

فلما ومن رغب أحاربه من المورس لم تعد الجارية إلى كسب المايون، ومضى لم
يصل ماله من امرى غير ما كان يستحقه المأثور على بشرى بالرد كسبه بالرد؛ لأنه
لو رد لرد نفس لا يغير نفس

١٨٩٥١ قال : وإذا أدب المرء على نفسه في التحلوه، فبمعنى بعيد مأثور جارية مما
في هذه الملام ونفاهد لم حدث واحد به حسب عند مقتضى، عناية رقة سماوية، أو بعض
اشري، أو بعض لأجس، أو كاتب ونفسه ونفاهد، أو رغب انفسى وهو لئب لم يكن
أو وطشها وحل جيسى، ثم إن مشترى الجارية رغب أحاربه من المأثور رد لاله، أو من
مولاه، وعلى المأثور به، أو لا يجر عليه، ثم إن المأثور وجه بالعلام عيباً، فأردت
ورقه كان به ذلك؛ لأنه لو رد لرد نفس؛ لأنه بالهبة لم يعد إلى المايون من جهة المشترى
عنى ما كان يستحقه بالرد على بشرى في هذه المسائل

ثم إن عيب على الأحسن حتى عيب الأرض، أو، فنت حتى رغب القعتر، أو
ولفتة فلاب حتى مأثور في سنة الجارية لا من هبها فكان المويادة، فبمعنى، إلا ترى أنه
لو رد ولم يكن رغب أحاربه، لأنه كان لا يسمح على المشترى من عادية، ولم يصل
إلى المأثور فبمعنى، رغب أحاربه، رغب أحاربه، وعين الجارية غير الفصح، وأما إذا
تعب الجارية في به، مشترى رغب أحاربه، أو رغب أحاربه، فلأنه رغب إليه على ما كان
يستحقه بالرد من وجه دون وجه، لأنه وصل إليه الجارية، رغب أحاربه من وجه،
ومن جهة غير حق الفصح، إلا ترى لو كانت الجارية حارسه في به المشترى بأن لم يكن
رغب سى رد المأثور انخراط عيبه كد المأثور أن يثرت، خرابه عيبه، وبهذه قوسه
الجارية، وبم بصر، لأنه بين حشفه من كل وجه من جهة مشترى بالهبة لا يكون
كوصوله إليه من جهة بالرد، وكان له الرجوع بالنفس، فنورد لرد نفس، وله ذلك

١٨٩٥٢ قال : وبه، مشترى الفصح المأثور، عادية من رغب ملام مما هي به

قصة الف درهم، نصفه، ٢٠٠، أثنان وعشرون ألفاً، ليس، غير، وأهلاً بمرحبته
 لادوية في الجنة، وتبعتها ثعباناً، - ثم، العهد، مذرب، اردود، والقبلي، حبيب
 رحمه، وحيد، فيس، ان، تروى، ما، محض، فيعلم، من، جاز، لا، سأل، لا، يرد، - لأنه
 لو، دفعه، دفع، غير، شي، لا، وصل، إليه، بالجنة، من، جهة، مسرى، بعل، بح، ما، كان
 يستحق، ان، يرسى، مسرى، العلم، ٢

«لأنما بعض الألف من الحارة في معنى كذا، لأنه يرد عليه الألف من الحارة في معنى كذا، لأنه يرد عليه الألف من الحارة في معنى كذا»

[illegible][illegible]

الفصل السادس عشر

في التوكيل بكون بين المذون له والأجنبي والمذون

ويحل فيه وكالة العبد المحجور

وهذا الفصل يشتمل على أنواع

الأول - في توكيل الأجنبي مولى المذون بحسب دين له من عبده المذون

١٩٥٣ - يجب أن يمتد إلى المولى لا يصلح وكيلاً عن الأجنبي نفسه المذون له من عبده المذون حتى لو أقر بوقوعه في قبض الدين من عبده لا يصح إبرازه ولا يبرأ العبد، وكذلك لو دفع حارس الدين من المذون بمخاضه السهو ولا يصح نفسه حتى لا يبرأ نفسه، لا يصح للمولى وكيلاً يقض الدين من عبده، لأن التوكيل من يعمل لغيره إنما من يعمل بنفسه لا يصلح وكيلاً عن غيره

الآخرى - في توكيل الدين من عبده لا يصح وكيلاً عن رب الدين، وإن لا يصلح وكيلاً، لأن في إيفاء الدين بعمل نفسه، لأنه يرى نفسه من الدين، فلما والمولى يقض دين من عبده يعمل لنفسه، فإنه يظهر عبده وسكته عن الدين

وعن هذا قول من قال وعقوبة دين موكَّل صاحب الدين بعض ورثة الميراث بعض من سركه، لا يصح، وإن لا يصلح، لأن له رب هو ليس الدين من التركة يعمل لنفسه، لأنه يستحضر التركة لنفسه ويظهرها عن الدين، فكان موكلاً لنفسه من هذا الوجه، وقد اختلفوا في العبد إذا بُوِّع عن قبيض بعض دين له من مولى له، صح التوكيل، لأن العبد ليس يقبض من الدين إلا جسي من مولاة غاصم بصلب الدين، وليس يعمل بسببه، لأنه لا يرى نفسه عن الدين ولا منك، فإن لموس وماله للمولى غير عبده، فكان العمل ببعض الدين من مولاة غاصم بصلب الدين من كمال وجهه، ولم يكن غاصماً بنفسه لصاحبه وكلاً عنه، وكان يبرأه ما لو وكل صاحب الدين بعبده موكلاً

العقد يستلزم على ما ذكر من انقضاء والهلاك لا الهه من ادعى هلاك الأمانة، فيكون القول قوله مع ادعى كذب لو كان الوكيل أجساً، فإن حلف العقد مرد، وإن نكل لزمه المال في حقه، ويباع به، لا أن يهدى للمولى؛ لأن هذا يكره لعمدة المؤدى فيباع به إلا أن يهدى للمولى - والله أعلم -

فصل آخر

٨٩٥٥ - المأذون إذا تولى من غيره سراً منى، إلا وكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل حباً واستحساناً، وإن توكّل بالشراء بالعمد يجوز التوكيل استحساناً وإذا توكّل من غير، باتباع يصح التوكيل قبيحاً واستحساناً حصل التوكيل بالعمد أو بالنسيئة

والمراد أن التوكيل بالشراء بالنسيئة إنما لا يصح، لأن له منى ككفالة، لا عرف أن الوكيل بالشراء من حق المأذون عملاً لمشتري لنفسه ثم كالمال من التوكّل، وفي حق ملك المشتري بمنزلة النائب عن الموكّل كأن الموكّل اشترى بحسبه، ولهذا الموكّل لمشتري قريب الوكيل لا بعينه، ولو كانت زوجة الوكيل لا عهد الكفاح، وإذا كان الوكيل من حق المأذون فإنه من موكّل كان أصل الشئ واحداً منى لموكّل، فلا يؤذون بأمر أداه ذلك من كسبه منى صح التوكيل من غير أن يستحقّ به، ما لا لحال، وهذا هو معنى الكفالة، أن يجعل من غيره صلياً وجباً على ذلك الغير من غير أن يستحقّ بإرادته ما لا لحال، وإذا لم يكن من أهل الكفالة إلا إذا كانت يد المولى، ولم يكن على المأذون غير

فإن الموكّل بالبيع ليس به معنى الكفالة، لأن التوكيل بالبيع لا يتضمن ضماناً وجب على الأمر، لأن لا يبرمه بالبيع إلا تسليم المبيع، تسليم المبيع لا يبرمه بطريق التحمل عن الأمر، لأن تسليم المبيع ما وجب على الأمر، وإنما وجب على المأذون بحكم يبرمه، ولهذا لا يطالب المولى تسليم المبيع - وإنما يمكن تسليم بيع واجب على الأمر كيف يتحمده التوكيل به، فهو معنى قولنا به ليس في الموكيل بالبيع معنى

الكفالة بصلاح التوكيل بالشراء بالنسبة على ما ذكرنا

فإن قيل، التوكيل بالبيع متى صح يلزم التوكيل ضماناً على الموكّل من الشيء، وإنه إذا حق المشتري ذلك، فاستمرى ورجع بالنقص على المأذون، والتمس عند الدرك واجتأ على الموكّل، فبصرف المأذون منعلاً من الأمر ضماناً من غير أن يلزمه شيء في الحال.

قلنا ذلك أمر موهوم عسى يلحق المشتري بذلك عسى لا يمنحه، والموهومات غير معتبرة في نظر الشارع، وله أمثلة كثيرة

١٨٩٥ - ثم إذا صح التوكيل بالبيع، وباع المأذون ما ركل بيعة فغير أن بعض المشتري المبيع، فله الموكّل انقضاء البيع، ولا سبيل للمشتري على أحد، وإنما تنقضي البيع، لأن البيع فاق قبل القبض، وقم به خلف بدلاً، لأن البيع مضمون على الموكّل بالتمس حتى لو ملك به بيع الموكّل قبل القبض بذلك بالنقص، والتمس عند الموكّل، وإذا كان البيع مضموناً على الموكّل بالنقص لا يتصور أن يكون مضبوطاً عليه بالقيمة وإن قدره المأذون، وهو التوكيل بالبيع لا ينقض البيع، هكذا ذكر في الأصل، وذكر ابن سبابة في موارده من محمد رحمه الله، أن التوكيل بالبيع إذا أتى المبيع قبل القبض ينقض البيع، وإذا أتى به موكّل لا ينقض البيع، ووجه ما ذكر ابن سبابة أن التوكيل ببيع، ويتلاف البائع المبيع قبل القبض يوجد انقضاء البيع، ما لم يوكّل ليس ببيع، ويتلاف غير البائع المبيع قبل القبض لا يوجد انقضاء البيع

وجه ما ذكر في الأصل، أن البائع إذا أتى المبيع قبل القبض، فإنه ينقض البيع إذا كان المالك في البيع يتلقى من جهته بأن كان هو المالك، لأن المالك في البيع إذا كان يتلقى من جهته كان بيع مضموناً عنه بالنقص، وهذا بالنقص بالنقص الفسخ، وإن لم يجب عليه ضمان القيمة، بل فاق المبيع من غير بدل، فينقض البيع، فإذا لم يكر المالك في البيع يتلقى من جهة البائع، ما كان البائع وجبلاً لا يكون البيع مضموناً عليه بالنقص، لأن التمس عليه عند البيع، وإذا لم يكن عليه مضموناً، عليه القيمة، فلا بيع فاق وأخلف بدلاً، فلا ينقض البيع بسلامة الموكّل من ألفه، لأن المالك يتلقى من

(١) وكثير في الأصل لم يعلم بما صح

(٢) حكاه في غررهم، وكان في الأصل وجهه بالبيعة.

فإنما يجب على من وجد منه بعض ، فإن كان الثمن قد حدث في يد العبد ، ورجع عنه المشتري بالثمن ، وجع العبد به عنى ، الأمر ، لأن العبد في العبد كان حاصلا للأمر ، وإذا لحقه من ذلك صحت كان به أن يرجع مطلقا على الأمر كما في المردع - والله أعلم - .

موجز آخر:

١٨٩٦١- فـ المأذون ، بما وكل المولى بالخصومة مع الأجنبي خارج سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه ، فرق بين هذا وبين ما إذا وكل لأجنبي مولى المأذون حتى يحاصم مع المأذون ، فإنه لا يصح التوكيل حتى لو أمر التوكيل على موكله لا يصح إقراره ، سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه ، فالمولى يصلح وكيلًا عن عبده ، ولا يصلح وكيلًا عن الأجنبي عن عبده .

١٨٩٦٢- والم لا يصلح المولى وكيلًا عن الأجنبي نوجوه .

أعدها أن بوكيل الأجنبي مولى العبد بالخصومة يؤدي إلى النقص ، والوكلة من أدت إلى النقص بطلت كما لو وكل وكيلًا أن يبيع ، أو يشتري من عبده ، أو بوكيل المحرم ببعض ما حله من الدين ، وإنما قلنا أنه يؤدي إلى النقص ، أما إن كان الأجنبي مدعيا وتعبد مدعى عنه فلأن المدعى عن المأذون عن العبد دعوى على المولى من حيث انفس ، لأن ما يستحقه على العبد يكون مستحقا عن المولى ، فصار المولى مدعى عليه من حيث انفس المدعى بالمندعى على العبد ، ولم كان أدب من مدعى عليه من حيث الحقيقة ، بأن ادعى على المولى ما ادعاه على العبد ، ثم إن المدعى وكل المدعى عليه حتى يحاصم من جهته مع عبده كان التوكيل ماحلا ، لأنه يؤدي إلى النقص ، فإنه يؤدي إلى أن يصير الواحد مدعيا ومدعى عليه . ومما حاصلا في وقت واحد ، وبه نقض ، فلم يصلح أن يكون وكيل المأذون بالخصومة مع عبده لو كان

والثاني أن بوكيل المأذون مولى بالخصومة مع عبده ، وصح أدى إلى أن يصير المولى وكيل الأجنبي من قبض مال مضمون للأجنبي قبل عبده ، لأن التوكيل بالخصومة من المأذون يستلزم تركيز بعض ، لأن التوكيل بالثمن ، موكل به بما لا يتم ذلك الثمن ، وإلا به ، والخصومة لا تتم ، لا بالثمن ، والمولى لا يصلح وكيل الأجنبي من قبض مال

معهمك بعد الذي كان، بعد ما دون، لأد المشتري ما أخذ من جارية مبيعة بالحب الذي
 حدث عند المأذون، معضو النسخ، في ١٠٠٠ من الشرح صار وجوده وعنده غيره، فهاه
 الأمر إلى ما كان قبل الإقالة، وقت الإقالة لو وجد المأذون ما عياد، فسم يرد على
 حدث ما جاء به، ذكر، كما أنه ان يرجع على الهام بمصدا الحب الذي كان عند
 المأذون، فكذا بعد، وذا يرجع على مفضل المأذون لا غير الذي حدث عند المأذون
 فليس ولا كثير، لأن رضى به الحبيب، لا خرب أحد لجارية من نادر، وهو عمال بها
 الحبيب - و الله اعلم

الفصل الثامن عشر

في الشهادة على المدّون لهم والعجوز وبصبي والمعتوة

٨٩٦٤ - وقد ثبت في الصحيحين على المدّون مدّون واحد صريح أو مودعه استهلكها أو حذره، أو شهدوا عليه بفرار مدّون، أو شهدوا عليه ببيع أو شراء، أو بغيره، وذكر بعد ذلك، «وإذا عنت فثبت الشهادة على العبد»، وعلى القاصي عليه طلاق لا لأنه شهد له بيمين على قسم، لأنّ ما ثبت على قمار التجار لا ما يثبت بالأسباب التي سيذهب الشهود عنها أختاروا الخصم من صبيان أو عجارة المدّون، وفي مكان مكان العبد مدّون عينا صحيحا عليه، وسجد سجدتين فيسقط عنه ما كان أربعتا، الخمسة حائل عيبة الأولى لا حبل شهادة، ولا عيسى على أنبياء سي.

والمراد من شهادة أن الشهادة لا يصلح في حكم يرجع إلى الأولى وهو يرجع إليه، أما تبني في حق حكم يرجع إلى المدّون حتى يؤخّره بعد عتق، وكما يشترط حضرة الأولى عهد بيمين حضرة التبني، لأنّ المدّون عليه تبني، ومسحوق به دين في دينه، فلما أوردوا هذه الشهادة لا يقضي عليه بها حتى يفتن عتق به حبيبة رحمه الله، وإن كان السبب من شاهد أجنبي العجوز بفرار مدّون، أو بغيره، أو غائب لم يقضي عليه بشيء من ذلك حتى يفتن، وقد عتق كرمه مدّون، وإنه

١٨٩٦٥ - وهو شهد را عليه بيمين وجن عتق، أو عتق، أو ربي، أو شوبه بغيره، والعبد جاحد لم ينس منه شهادة عبد أبي حنيفة ومحمد رحمتهما، فحائل عيبة الأولى

وعتق أبي يوسف رحمه الله يقين أو شهود، على «أو العبد مدّون لأشياء حائل عيبة الأولى، نصيبا بيمين مدّون يرجع على الإفراق لا تبني منه الشهادة، وما لا يصلح فيه الرجوع على الإفراق، ثم نصيب من وجه العتق يصلح

الفصل التاسع عشر
في إتيان القاسد من العبد المأذون له

١٨٩٧- قال أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله إذا أذن الرجل ببيعته في
الجملة، فباع حريمه أو غلاماً أو متاعاً أو غير ذلك بيعاً واحداً، وبقيت ماله
الحريم أو المتاع، أو باع ذلك كله، فملك جائز منه على من يدين، وعنه أئمة في
ذلك كله، لأن بيع الزمسه داخل تحت الإذن في الشفعة، لأن البيع العام خبره لأنه
مطلق قال القاضي عياض، وبما دخل تحت الإذن، فقد دوى في ذلك بمنزلة المهر، وأجر
لوماع سلاماً أو حريمه بشفقة، لم يدفعه إلى المشتري، ثم أعتقه، فاشترى، أو مائة
جاء ذلك منه، رخص القصة لتبيع، فكذلك إذا كان المبيع هذا مائة وأما الشفعة
وكذلك ما إذا أسرى العبد من حريمه أو غلاماً أو متاعاً بشفقة، فباعه، فباعه من
غيره، جرد، ما ذكر أن العبد المملوك بشفقة دخل تحت الإذن بشفقة المهر، وأجره
مشتري، فاشترى، وباعه بشفقة، وباعه بشفقة، وباعه بشفقة، وباعه بشفقة، وباعه
بشفقة، فاشترى، وباعه بشفقة، وباعه بشفقة، وباعه بشفقة، وباعه بشفقة، وباعه

٢٨٩٦٨ - قال وباد نسرى العمد المأذون جارية أو علفاً بحد و سقاء و عقبه
 فأمر بالاعلام أو اختاره عند المأذون علة بأن أخرج القيد منه، أو رجمه به فيه وعليلها، على
 يسلم العلة للمأذون^٢ و^٣ إن نقر ملك المأذون على العمد و اختار به بأن يباع من غيره، أو
 يهلك عمد حتى ضمن العبدية ذلك فيه، فإن العلة تنضم للمأذون، وإن لم يصرر ملك
 الملام و لاجب به عتده، فإن رد العمد و طهر به على السائح، ذكر أنه يرد منه على التبع؟
 فاعلموا أن المأذون فيما له على تحت الإذن بحركة الحر، و أخرج من عتده أو حلية
 شراء و ماله، و قد سئل الملام أو الجارية عند الملك - روى عنه - ب. ح. ما عني هذا
 التفصيل، فذكر: إذا كان المنسرى شراء فانه هو المأذون

من كتابها من قال ما ذكره في الكتاب له: رَدُّهُدُونَ حُرْبَهُ لَوَافِقَلامِ عَمِي
اليتيم يَدَالَمَةُ عَمِي السَّامِعِ عَمِي عَمِي أَمِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَمِي

وهذا أن يوفى رحمه الله لا يصدق على قياس ماله المذوع، إذ تصرف في
الرفقة مبيع، وهذا لأن غير من أهل التصديق، ولأنه ليس من أهل التصديق، وإنما هو
في الأصل، وأما من الأصل إلى المائع، على تصديق جامع بالتكسب، وإذ كان المائع
حرًا، فإنه يتصدق بالتكسب بعده جميعًا، لأن التكسب يذبحه مفسدًا للمائع في حاله.
ثم سكر به من أصل ميث ولا ميسان، ولا مد طيب، فربح من المصداق، تلك
عقلهم جميعًا، يتصدق ببيع بالتكسب ثم قد حرًا

وإن كان عبدًا مدبرًا لا يتصدق بذلك، لا ذكره الله أن كان عليه دين بقضي من
ذلك دين المرد، صاب للمرد، ذنبه لأن طهر ماء إلى أجمع التكسب عوض عن ذنبهم
وكتبتهم لشراء ذلك التكسب من المرد، ومن اشترى هذا التكسب من ماديون فله طلب
له ذلك، ولا يتصدق به كما يشترى شراء جوار من لشترى شراء مبدأ بطلب له من
مذري، ولا لرمه الله، فكذلك هذا، وإذا قم يكن عدها، وأما المولى فله
أحب إلى أن يصدقه بها، ومن لأن بيع المأذون ومساواة، يمكن عليه دين بماله بيع
المولى وشراءه كما جعله، بعد عده كود المولى، وأما بكن عدها، ولو كان
المولى هو المائع لا شك أنه يتصدق بالماله، فكذلك هذا، لأن مولى هو كاد هو المائع،
فإنه يلزمه التصديق بالعمه، متى كان المأذون هو المائع، يستحب للمولى
التصدق

ووجه الفرق بينهما أن المولى على كاد هو المائع، والمال وجد منه من كل وجه
مصلحة وحكم، فبمعه التصديق بالثقة، لأن الثقة على محض لم يكن له ملك ولا
صداق، فلما عهد بالبيع وجد من المولى من وجه دون وجه من حيث إن العهد شكوك هو
بمعه بلاد المولى، ونرى بحد معه كاد بيع المولى المأذون كعب مولى من حب الحكم،
ومن حب إن ماديون يتصرف لنفسه، وليس بحد عن المولى لا يكون ببيع المولى،
فكذلك المولى يبيع المأذون، ومن يمكن عليه دين بالثقة من وجه دون وجه، واستحب
التصدق والله أعلم

(١) وكذا في الأصل خط المربع

(٢) هكذا في الأصل، وفاد في الأصل يحد

١٨٩٧١ هـ. هـ. الذي ذكرنا إذاً هو الجديد المسمى به، أو يجب به هـ. حتى
 كسب من كسبه، لما ياد، جره نادون، فإن الكسب به مد له نادون على كل حال - لأن
 هذا من كسب نادون لا من كسب المشرق، ولأن نادون في ذلك لا يكون أصلاً
 من المصيب، والمصيب هو المصوب، فكذلك الكسب له من هذا المصوب

فقال : و قد أدرك الرجل نفسه في المشقة ، فباع أعبده حذاريه بحرية سعة فاستد من رجل ، ودفعها الرجل بمائة أسيرة باعها من غيره ودفعها إليه ، فهذه المسألة لا يجوز من دفعه ، حتى ما أن دفعها لغيري من الأجبي أو دفعها من العبد الأفقر بشيء فقصر عنه ، ودفعها إليه ، أو باعها من الخليل ودفعها إليه ، أم من عبده أحمر عتق من الغنم ، ودفعها لغيره أو لأحد عليه

فإن باعها من لأحسى، ودفعها إليه، فإن تبيع له، يكون حازكاً ولا يكون
عصاً لتبيع لأور، حتى يبيع فستبين من المأذون نفس عبد الأحمس، وعلى المسرى
من المأذون حصة أخاه به بعدد... أو لا يكون تلقياً لتبيع الأور، لأن المسح الأول إنما
يتعلق إذا حدد، ويستمرى سراً فاستأعلى ما معه الذى جاء حقيقة وحكمه، وبم يوجد
لقد على من وجد منه البيع الأول، لا حقيقة ولا حكمه، وذلك لأن ذللى الأحمس،
ولم يرد حصة لتبيع من الأحمس لا حقيقة، وبه ظاهر، والحكم الأول لأحمس لا يصير
مقتضى بيع المذنب، حكمه، لأن المأذون عما تمكن من البيع من جهته، ويدعم بحكم أن بيعه
يعتد لتبيع، لأن كان البيع الثاني مع لأحمس جائزاً، وقد يستمرى من المأذون نفس
عبد لأحمس، وعلى المسرى من المأذون حصة للمأذون، لأنه ما حاز البيعة فله حصة
فستمرى من المأذون حازكاً عن رده، فتكون عليه حصة مسو، فإن من يحدد تبيع، أو
لأحمس، عليه

١٩٧٢ = آر ١٥٠٠ من تمديد المأذون التي اذرت في ردها اليه كانهما
تقضا للبح لا يرد من لا يجب للمصري علي "لماذون" نعم زبير من اعضاء مواء
كان علي المأذون في "لا يرد عليه" وذلك لاد اشري" د مصري علي من وحد

(۶) فقرہ سہ، یکم دہرہ

١٠) مكافأة طوبى يكاد يكون لا يعلمه الا القليل

من البيع الأول حقيقة وحكمًا، وهو وجد الرد على من رجع منه البيع الأول حكمًا لا حقيقة، بأن يباعه من المؤني ونقصه إليه، ولا غير على العمد كالنقص في الأول، فإنما وجد الرد على من وجدته البيع حقيقة وحكمًا أولى أن يجعل نقصًا، وإنما جعل رد المشتري شراءً، فمما سأل على البائع نقصًا للبيع الأول وإن حصل البيع "بوجه الشراء لا بوجه النقص"، وذلك لأن رد المشتري على البائع مستحق على المشتري سرًا فاستألفًا للبائع الأول حتى يرون الحقيقة، فعلى أي رجع مارة على البائع يجعل من الوجه المسحق عليه لا من الوجه الذي يري وقصد، ألا يري أن رد المذنب دفعه ولم يصب لما كان مستحقًا بوجهه لا يباع والنقص على المأذون منه على أي رجع منه حصل الرد فيكون من الوجه المسحق عنه، لا من الوجه الذي يري وقصد، حكاه هذا

١٨٩٧٣ - فإب إن يباعه من المؤني المأذون، ودفعه إلى المؤني، فهذا على وجهين: إما إن كان على العمد مأذون دين، أو لا دين عليه، فإن لم يكن على المأذون شيء كان نقصًا للبيع الأول حتى لا يصب للمشتري على غيره الثمن، ويرى للمشتري على القمالة، وذلك لأن ردًا وجد على من وجد منه البيع الأول من حيث الحكم، لأن المؤني سيج المأذون يصير مالًا حكمًا؛ لأن الملك فيما باع المؤني، وقد حكم من يبعه يملكه، والمؤني يملك ذلك نفسه، فيجعل للمؤني بأنما حكمًا يبعه، ألا ترى أنه لو باع المأذون شيئًا من كسب يافع حاضر، ولا دين عليه صلا المؤني بأنما يبعه حكمًا حتى إذا نقل المؤني يبعه صحت إلا أنه كما لو باع نفسه، وإذا كان كذلك، فقد وجد رد المشتري على من وجد منه البيع حكمًا، فكان نقصًا للأول كما يري ذلك على من رجع منه البيع الأول حقيقة وحكمًا

١٨٩٧٤ - فإب إن كان على المأذون دين، فإذ الباع الثاني يكون جائزًا، حتى يجب الثمن للمشتري على المؤني، ويضمن المشتري من المأذون لقيمة الجارية للمأذون؛ لأن المشتري لم يرد للمشتري على الذي وجد منه البيع الأول لا حقيقة ولا حكمًا، إنما حقيقة فلا إشكال، وأما حكمًا فلا لأن المؤني لا يصير بغيره حكمًا، سيج المأذون متى كان على المأذون دين، ألا يري أنه لو كان البيع جائزًا من العمد، فإذ الباع المؤني، فإنه لا يصح

انما كتب لادب فلهذا لا جبر ، وقد لم يصح ان يولى بالاعمال بدون حكمه ، بل انما
على المولى ان يرد على الناس حولا

١٩٧٥ - وانما هو من عداوه للمولى مادون ، ودفعه به هل يكون مقصدا
لتفريق الاولين ؟ فقد لا يجرى من ثلاثة توجهات : ان يكون عليهما دين ، او لا يبين عليهما
لا على الاول ، او على الثاني ، او كونه على احدهما دين ، او على الاول ، او على
الثاني ، فان كان عليهما دين ، او ان يبيع حذرا ولا يكون بمقتضى الاول ، او لم يزل
على احدهما دين لا يكون مقصدا على ما به ، فانما كان عيبا او ان لا يكون مقصدا ،
او كان على احدهما دين ، او على الاول ، او على الثاني ، فلا لا يكون مقصدا ايضا

١٩٧٦ - كان على الاول دين ، لا لا جبر من ليس به دين الاول ، بل
بكونه مقصدا ، او لا يكون ، او يبيع الثاني حذرا ، او لا من عداوه لمولى ، او لا
لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا

وان كان على الثاني دين فذلك لا يكون مقصدا ، لانه من كان على الثاني دين لا
يجوز لادب ان يولى من عداوه لمولى ، او لا يكون مقصدا ، لان لا يملك من هو
كسب الثاني ان كان عيبا ، فكل من عداوه لمولى ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
الاجابة : من لا يكون عيبا دين ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
الثاني : وقد لا يكون عيبا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
الاستدلال : قد لا يكون عيبا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
المادون من المقصود ما به ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
المادون الاول ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
حقيقه لو حكمه ، فبراهن المقصود من المقصود

وانما هو من عداوه لمولى ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
قد عداوه لمولى ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
المقصود : ان لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،
ما جود به حقيقه ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ، او لا يكون مقصدا ،

لذلك في انفسهم لم يروا له يدع القيد الاخرى ، في المأذون ، ولا في
 على يده المسمى به ما علم به عنك بطريقه اخرى ، انما هو من المسمى من
 المأذون به ، لان المسمى للمأذون به ، وليس له يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع

والصريح في ذلك ، انما هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع

والصريح في ذلك ، انما هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع
 المأذون به ، بل هو من يدع المسمى من يدع المسمى من يدع

[illegible]

وحيث ان الله قد جعلناهم في هذه الدنيا ليعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين. وحيث ان الله قد جعلناهم في هذه الدنيا ليعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين. وحيث ان الله قد جعلناهم في هذه الدنيا ليعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين.

وَقَطَرُهَا مِنْهَا فَهِيَ فَاتِيَةٌ مِنْهَا فَتُجِيبُ حَاجَاتِهَا وَأَنْتَ عَالِيٌّ مِنْهَا فَتَعْمَلُ لَا تَزِمُ
الْأَمْرَ شَيْءًا وَلَا تَكْرِهَ عَلَيْهِ مَقْصِدًا وَلَا تَحْتَمِلَ عَلَيْهِ عَيْبًا خَيْرٌ لَكَ بِبَيْتِ الْأَعْمَانِ
ثَلَاثُ

دین کا عالم اس حد تک وسیع ہے کہ اس کا احاطہ کرنا ناممکن ہے۔

ثم في الفصل الآتي، يهزم بإذابة هذا على وجهه، فإن أنته حامي
الديانة إنما كان بهم الرجوع عن الأمر بالأقل من قيمته، ومن الذين يدعون القيمة
أقل من الدين، أما إذا كان الدين أقل من القيمة فإنما يخلص قدر الدين، لأن المصلحة
وحد عليه من الدين يفسد قدر الدين، وهذا إذا كان به العدد من من الدين، فإنه
يقضي قدر قيمة الدين، لأن صحتهم مع الصداقة، ثم سيم لهم ذلك في غير
الأمر خلاصه، فكلهم الرجوع على الله في دينه، كما هو في سيمهم مع العلم
بأنهم من اعتادوا العدد، فذكره الله، فلو شاء الله، لأقل من ذلك فلهذا ومن

الدين، وإن ماورأه البحر، يسرى بصحبه يومهم، إن ظهر أن يسرى حرًا، لأنه ماورأه
سبب وجوب الدين وهو من هذه، فيكون الدين عليه إلا أن الأمر كان كالانكشاف عنه
بقدر القسمة، لأنه لو قدر القسمة بسبب دين وجب على المشتري، وإن ظهر أن المشتري
كان عبداً، فمنهم لا ينعون من حال شيء، بل يباحر ذلك إلى ما بعد العس، لأن هذا
دين لزومه بقول بغير دين عسى - فسمع به بعد التفتش

والذي ذكره من إيجاب ما إذا ظهر أن للمأدون حرًا أو مستعبدًا، فكذا إيجاب
قيمة ما ظهر أنه مكاتب أو أسير، لأن للدين لا يوجب المصنف، ثم في حر حكم المروور
لا فرق بين من سمح هذه للعالة، وعلم به وبين من لم يسمع ولم يعلم، إذ كان الأمر على
ذلك في عامة أهل السرى، لأن السماع في حق من لم يسمع، وجد من حسب الحكم
والأخبار، لأن الإذن، إذ كان لأهل السوق على وجه العموم كان لأحد مسير، شأننا
هنا من أهل السرى وما سأل وأسير جماعة من الناس، فهو بمنزلة الواحد إلى كل أحد،
ألا ترى أن الأسير، إذا خال في عامة أهل السرى لم يسكن من قبل قبله منه سلبه كذا نسخة في
القيمة ثلثاً، أو حتى إنك من سمع هذه لقالة ومن لم يسمعها.

١٨٩٧٩ وكذا عسر على العبد للمأدون إذا أسير فيما به أهل السوق يوجب
حكم الحجر من حر من سمع الحجر، وفي حر من سم سمع، قد هبتاه ولو أن هذا
لرحل حين جاء إلى أهل السرى، وحال هذا عبدي، فباعوه في الحر، فقد أثبت له
في ذلك ما يبيع أهل السوق من غير الحر، ثم ظهر أنه حر، أو مستعبد كان للدين بصفة في
غير أثر أن بعض المولى لأقل من قيمته ومن الدين، وكان ثوبه من الغير لغواص
التخلف، وحرى بن هذا، وبما إذا أذن عبده في التجاره، ثم قال بغيره بأعبائهم، فباعوه
عبدي، فباعه ذلك الغرم وكرم أسروا، وحققه دين من أمره، أنولى بصفة معه، ولو لم
يقومهم، ثم ظهر أنه كان حرًا أو مستحقًا، فإنه يشتد بفرو. في حق من أمرهم المولى
بالباطنة، ومن سبب في حق من سم يلقهم أنولى بالباطنة، فقد اعتبر التحصيل في حق
المتعين مع العبد، ولم يمتثل التحصيل فيما يتصرف العبد به

١٨٩٨٠ - والعرو أن الأمر مالي يبيع مع لهبة أمد لعبد يتصرف وإيه يظهر.

الأستاذ على عبد الوجيه، وبما أن الله تعالى جعلها الكائن لا يفسد لمأثور، بل يبقية في لم يأمر بل يبقية فيها، فكذلك إن وجد هذا الشخص في الأبناء

هنا من يجب أن لا يصبح الشخص من الأبناء، لأن هذا منه خروج عن الكفالة، والخروج من الكفالة باطل

فما الكفالة عهد ثبت في حصة الأمر بالبيع فيكون حكم حكم الأمر، والخروج على الأمر صحيح من حصول المأثورة، فكذلك لو خرج عهد ثبت في حصة الأمر، وهو الكفالة

١٨٩٨٦ - وقد قال لأهل السوق هذا عيني فبعوه بعد أدبه في التجاره عيابه بعد م حبه في، ثم أسحق فميد الرجل، وقد كان المسح أدبه بعد الأستاذ في فتحو له قبل أن تأتي الذي كان السد في يديه أهل السوق، ثم أعيد بيع ما في يده على أنه لأنه مأثور حبه في، فباع فيه إلا أن بعده مولاً، ولا ضمان على الأمر بالمأثورة، ولا يصير صار بهم، لأنه بالأمر بالمأثورة حسن بهم تعلق الدين بالرقة، وإيه كذلك، فلم يصير صار بهم، وإن ظهر فيه كان مذموراً يستحق مذكوراً في التجاره، فللعمر ما أن يضمن الأمر الأهل من قيمته فتأوى من الدين، لأنه صار صار لهم، لأنه ضمن لهم تعلق الدين بالرقة والبيع فيه، وقد ظهر بطلان ذلك في ظهر أنه كان عينا محجور عليه يضمن، فللعمر ما أن يضمن الأمر، لأنه صار صار لهم، لأنه ضمن لهم تعلق الدين بالرقة، وظهر بطلان ذلك لما كان العبد محجور عليه، وإن كان المسح قد كان يمين في التجاره بعد ما استحق قبل أن يخله الدين، ثم طعه الدين، فلا ضمان على الأمر، لأنه لم يصير صار لهم، لأنه ضمن لهم تعلق الدين بالرقة، وإيه كذلك

١٨٩٩٢ - وقد أتى الرجل يميني إلى أهل السوق وقال هذا يميني فبعوه وقد أذن له في التجاره، واليمين يخل البيع والشراء، عيابه وخلفه من ذلك دين، ثم إن رجلاً أقام به أن مد اليمين منه، ولم يكن للمسح أدبه في سحاره، فإنه لم يلزم اليمين شيء، لا في حال ولا بعد البلوغ، لأن هذا ضمان مبر، واليمين المحجور لا يؤخذ بضممان القبول، لا في حال ولا بعد البلوغ، بدلالة العهد المتعبر حجب يؤخذ

والعري عرف في موضعه إلا أن المقرء أن يرجعوا على الأمر بعدة مديوم:
 لأنهم صاروا مبرورين من جهة الأمر، وإنه أظلمهم أن يجب ذوبهم من دمه الصبر،
 ويستوفى من ماله لئلا يسبب دمه المصير جائز، ألا ترى أنه لو كان صادقا بما قال،
 وجب القين في دية المصير - وهو من ماله في الحال، ثم ظهر الأمر بخلافه، بأن
 ظهر أن المصير ابن المير كمر مبرورين من جهة، فمصر لئلا لهم من ماله، إلا
 أن في الأمر ما يرد به، على الأمر ما في القين زمن حجة العبد، وعهد يرجعون على
 الأمر بجميع القين، وإن كان كذلك، لأن المصير في العبد بسبب الإذن لئلا لزمه القين،
 شئنا، فصار في العبد، ولم يعد القين، ألا ترى أن الأمر لو كان دقا، ولحقه
 القين، مرة إما بيع الزبده أو قضاء المير، وإذا كان المصير في العبد شيئا، لزمه ثمر
 الأمرين إذا ظهر الأمر بخلاف ما قال، فأبى إذن الله، رد الحق في واحد، ألا
 ترى أن الأمر لو كان صادقا بمره قضاء المير من ماله، لزم ظهر بخلاف ذلك، يلزمه
 قضاء جميع ذبوه - والله أعلم بالصواب -

مفصل الحادى والعشرون

في حبه لعبد القادر له وجانية عبد ر بحاية عبه

١٨٩٨ - قال محمد رحمه الله: "إذا خشي العبد ما دون، فقتل رجلاً حراً، أو
عبدًا خطأ، وعلمه، فهو، كمن سخط مولاه، فأنزل ما دونه من النساء، ولا يحاط
بأنه من سخط، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله، ولو خشي عبد من عبده
بعض ما دون، فقتل رجلاً حراً، أو عبدًا، فهو، كمن سخط العبد ما دون ما دونه، أو

[illegible]

والله اعلم بالصواب

تلكه كالإنسان من حد نوره، وبه النجاة من حد إنه بالصبح حدث مالا من نور
القبضات بمائة من، يحصل له، فإن الصبح من ملكه بعد ما سحر رؤاه من
ملكه وبه له به بعد ما سحر ثلاث، وأن الأعراس ما عجب، فلأذن ملك ذلك
في كسبه، فبه ملك الإنسان على كسبه، وملك النجاة في كسبه، صبح الصبح من
كسبه بأعبر الأسير جهنم، فأن المذنبين إلى كسب ملك الإنسان على كسبه لا يمت
النجاة في كسبه، لا يرى بأنه لا يملك بيع ربه ولا يمت للإنسان، بأحد لا يبيع
بيع الصبح من د، ولا الصبح الأحرار الصبح، ولا يصبص، وإن ألقى
نفسه صاحبه من ربه، لا يلقى إلا بفعل الله، ولا يبيع عليه شيء، مما
صالح حتى يعلقه، وقد لا الصبح من كسبه إلى ربه يبيع في حق من يبيع من حد
العد، لأنه مكلف، وقد نزل الأمانة لقلبه إذا طلق روحه من قلب ذلك، قد
سأل يبع من جهنم، لم يبع من حد الموت، من نوره، قد بعد الإعاق،
فصل كذا الروح طمعه من صبح، ولهذا كذا الطمعه من نوره، لأنه طمعه يبيع من
فذلك جهنم من بعض من الصبح من المذنبين مع الذنوب، كذا صبح على نيل
صبح يوحده بعد النجاة، ولو فعل هكذا كان الصبح حاراً، ولم يكن لوني
فصل في نوره، ولا نوره سالم يمت، فذلك جهنم

١٨٩٨٦ - (١) أبو حنيفة وأبو يوسف وصحبه ربه هم، إذ كان على العبد

المذنبون له دين، فحسب حبه، فباع مولاه من أصحاب الدين بينهم، إن كان يعلم
بالخيانة، فإنه يبيع مولا، لا يبيع، وإن كان لا يعلم بحبه، فبعه بعه، إلا أن
يكون لأمر من من بعه العبد، وذلك لأن بيع المولى عده، فأن من بعه مولا، وأنه لما
يعلق حبه بيه من الأحرار مولاه، ولو كان لوني مع هذه حبه من غيره، كذا
علاقة بحبه حار حار، وإن لم يعلم بالخيانة، كذا حبه بعه العبد بالغة ما

(١) حقه في طوبى، وكان في ١٠ ص ٨٥ - موسى أحمد -

(٢) هكذا في نسخة، وكان في الأصل -هـ- لو أن

(٣) وفي ط ١٠٧٥

والإيداع صميمه ، بخلاف ما لو باع ، أو وهب من لأجنبي مخرج المأذون ، وذلك لأنه بالهبة والبيع أظهر عبثه عنهم ؛ لأنه ليس للمأذون إعفاء حقهم من ملك المأذون له ، ولا من ملك المشتري الذي لم يوص به الإذن ، وإذا لم يكن لهم إعفاء حقهم من ملك المأذون به ، ولا من ملك المشتري صار المأذون مطلقاً عليهم جميع ما يبيعونه ، وصار مضافاً

فإنه بالنسبة إلى أرباب الحياية لا يظل حق الترخيم عن العدة ، لأنه يمكن استعفاء حقه من ملك المأذون عبثه كما يمكن الاستعفاء من ملك المأذون ، وبخلاف ما لو باع من المأذون ؛ لأن بيع المأذون من المأذون ، فلا يظل حق ولي الحياية في بيع أو الهبة عن المأذون ؛ لأنه بعد رول العدة عن ملك المأذون لا يبقى لولي الحياية على العدة سبيل ، فمما بعد الترخيم يبقى للمأذون على العدة سبيل إن شاء ، ما عدا ما يبيعهم ، وإن شاء ، استحوذ ، بخلاف ما لو باع ، لأن المأذون لما حصى حيايته أخرى ظهر أن العدة على المأذون وحده مشتركة بين الأول والثاني ، فأما المأذون إذا دفع الكل إلى الأول ، فقد صار دفعاً ديناً مضافاً كله إلى أحد الشريكين ، فكان للأخر له نصيبه

فأما في مسائلتنا فموس دفع ملك نفسه ؛ لأن بعد أبي عن ملكه بعد الحياية ، والذين التقرب منه حق ، ومن دفع حاضره من ملكه إلى غيره ، وله معلق به حق اعتبار إن أظل بالنسبة إلى الغير حق صاحب الحق صميم ، وإن لم يظل لا يضمن بخلاف ما لو دفع ملكه غيره إلى الغير بغير إذن المالك فله نصيب ؛ لأنه أظل عنه به ، وحقق ، وهناك ما دفع لم يظل عليه به ، ولا حق ، وإذا جاز الدفع ، ولم يضمن استحساناً كان للمأذون أن يبيعه يبيعهم إلا أن يبيع أصحاب الحياية بالدين ؛ لأن أصحاب الحياية هم ما مضى المأذون ، والعبء كان يبيع عن المأذون فالدفع إلا أن يصدق به ، فكذلك ليس الحياية التي قام

حقه

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله إن حضر المأذون وظنوا البيع يبيعهم وهو عدول له يدفعه بأجابه ، وتم يحضر صاحب الحياية بطلب حقه ، وقد أمر المأذون والمأذون باعتباره ، وأخبروا بما تلقاه من بيع المأذون إلى أصحاب الدين حتى يحضر أصحاب الدين ببيعهم المأذون أو يبيعوه ، ثم يبيع للمأذون بعد ذلك

وال من حيث لم يبق برئ الخلية على العبد سبيل كما لو احتضنه أو باعته للمولى
بعينه إلا أن لم يمس يمينه العبد من باع، لو أعنى، هو لا يعلم باعناه، لأن الدفع
تعذر من جهة، فإن ادعى تعذر تصرف أحدته في العبد، فاما ههنا المدعى لم يتعذر من
جهته، وإن تعذر من جهة غيره وهو المقاضي، فلا يكون عني لم يمس شيء كما لو مات
العبد الجاني.

قال وإن باعه المأذون من قصاصات الدين، أو من غيره من الدين، أعطى
صاحب الدين دينهم، وإن بقي من دينهم أعطى من ذلك أصحاب الخلية قسراً أرض
الخلية إن كان أرض عينية أكثر من قيمة العبد، وإن حصل شيء من أرض الخلية بصرف
إلى المولى بخلاف ما إذا باع المولى بعير أو المقاضي أكثر من قيمة العبد، وهو لا يعلم
بالجناية بالبايع العبد بحسب آلاف درهم، وقيمة العبد ألف درهم، والمدين ألف درهم،
فهذا أقصى دين ألف درهم وبقي من الدين المولى أربعة آلاف درهم، فإن أعطى لأصحاب
الجناية قسراً فقيمة العبد ألف درهم، وإن كان أرض الخلية أكثر من ألف درهم فالتأني
وذلك ثلاثة آلاف درهم يكون للمولى، وبخلاف ما لو كان صاحب الجناية حاضراً،
ودفع العبد إلى ولي الجناية، ثم باع المقاضي العبد بعد المدعى إلى صاحب الجناية بغير
القرضاء، وكان الثمن أكثر من دين العبد، وعرض من ذلك دين العبد، فإن الباقى من
الثمن يكون لأصحاب جنايته وإن كان الباقى أكثر من أرض الجناية، ولا يكون للمولى
من ذلك شيء، وإن كان كذلك، وذلك لأن المقاضي إذا باع العبد بالدين قبل الدفع إلى
ولي الجناية، ولما نفذ بيع المقاضي عليهم حال عيبتهم كان بيع المقاضي بمرة بيع المولى
من وجه، وبمرة بيع أولياء جنايته من وجه بمرة بيع المولى من وجه، لأن ملك المولى
في العبد من المدعى فأنهم للمولى، وللمقاضي ولاية البيع عليه إذا كان على العبد دين،
فيكون بيع المقاضي العبد بمرة بيع المولى من هذا الوجه، ومن وجه بمرة لأصحاب
الجناية، لأن لأصحاب الجناية حقاً في عبيد هذا العبد، وقد نفذ بيع المقاضي على
أصحابه أحداً حال عيبتهم، لأن للمقاضي ولاية البيع عليه حال عيبتهم

وإذا كان بيع المقاضي قبل الدفع إلى أولياء الجناية بمرة بيع المولى من وجه،
وبمرة لأصحاب الجناية من وجه وفر على الأسرى حفظهم، فقال من حيث إنه بمرة
بيع أصحاب الجناية من وجه كان لهم من الباقي من الثمن بعد قضاء الدين قدر الأرض.

عنه المدون ، وبنمو على استيفاء ما حاله القارون ، هو القيمة من احتيازي ، فإن
 عاصياً لم يصب المدون وسامته لثبوت في ما عاصى كان خصمه هو المستفاد ،
 لقيمة الرق دون العزم ، ، لكن إذا لم يكن الرق من الخصم هو مستفاد بدل العزم
 بخلاف التكب ، فإن مستفاد من ذل التكب وهو القيمة لا يكون بنمو ، فإن عداً
 من كسب المدون بأحد عصب رجل وميت في يده حوز - غري لا يحد جسم العاصي ،
 ويسمى منه قيمة كسبه لم يكن له ذلك إذا كان على مدون دين ، بما تم يصب
 ثلومي حصه في سببه بدل الدم وثمة ما يدرى بالكتاب اولى

فإن صانع الدين من دم على الثملهم أو القمار ، من من العزم في طيلة
 كثير ، فصبحة حائز ، لأنه يثبت استيفاء العصب ، من من ملك استيفاء الفصاح
 منه النصيب من العصب من ، و إذا تاز الفصاح ، فذهب العصب من ما دس من ثلوجاه
 ما بال ، لأن من الصحيح بدل عزم مدفوع ، فستوفي من دنت ذبه قبل عزم على آخر مد
 فقل عبقاً حتى وجب عليه العصب ، فصالح ولي نفس العاز غير ما ييسوي من
 ذلت هوية ، وصديه ، لأنه بدل العصب المدوي فكتبت هذا ، فو كسب من الفصاح ذلعه
 أو تدبير مقصود من دسهم ، لأنه جسم حقهم ، وإن كان عزم ص أو عبداً بيع بهم من جميع
 إلا أن يمد به الدس بجميع الدس ، لأن القوي لا يثبت استحلال كسب العبد لعمه
 أفدج من دم ، فلهذا لا يصب ، فليس ، لأنه قبل نصاء الدين اموس من كسب عبيد
 غيره الأجبي

١٨٩٨٨ - هـ ، إذا من العبد المادون عداً ، وعبيد دين أه لأدين عليه ، وثمة إنظام
 يعقل الصد مدون ، ويكر حق عزم من كسب القارون ، فو كسب على الذود دين ،
 فلهذا أن يسري بمصاص ، ولا يكون فلهذا أن يسري الشصاص ، أب ثلومي أن
 مدني العصب من ، فذكر من الخصم استيفاء فبدل الدم ، فبصر ما عدا بدل الأثية
 وهي القيمة ، فإنه ، عصب مدعياً أو حاربه من كسب عبيد ذلوث ، ولا دين
 عليه كان نموني ، بنمو في القيمة من العاصي ، يكون حصما في ذلك ، فإذا كان
 حصماً في استيفاء من ذل من الجاني وهو الفقه صحيح خفيف في شص ، فذل العزم
 وهو العصاص

ولما لا يكون بفعلاً : سبغ الفصاحي : وكان بحث أن يكون له اسماء
لفصاحي : لأن له اسماء يد . ماله : وهي القيسه بأن عصب عاصب : فيجعله أن يكون
ه اسماء الفصاحي أيضاً لا تخفى سبغ الأذن بحث الصغار : وما هو من يبيع
لشجاره . وتذكره سيد مال البدلية وهو القيسه لأن اسماء القيسه تجارة
المعدود أن سحر في كفه ، فأب سبغ الفصاحي لس من الحنجره . فلا يمكنه أن يكون
في كفه كما لا يمكن الزكاته وأثره : مع : فزاد صلح العبد السادون عن بضعه على
ماله معاشقته . من سحره صلح كسبه سحر محط : حقه الله به : أي طهره من ربه .

وذكر عن يمينه بن بكر النخعي أنه كان يقول بأنه يجب أن يكون المصالح
على ما يرى من المصلحة، أي أن المصلحة إذا كانت من المصالح، يجب أن يكون
المصلحة فيه ويمنع أن يرويه لأنه لا يكون له ذلك، لأنه ليس له المصلحة، المصلحة من
المصلحة، فلا يكون له المصلحة من المصلحة، فعلى من هذه الرواية، يجب أن لا يجوز
المصلحة من المصلحة، لأنه لا يمكن أن يكون له المصلحة، فلا يمكن أن يكون له المصلحة، وفي رواية أخرى
قال في المصلحة، المصلحة، لأنه إن لم يكن له المصلحة، المصلحة، لأنه ليس به المصلحة،
ولا أن يكون له، المصلحة، كذا، لأن المصلحة من المصلحة، فعلى من هذه الرواية
يجب أن يكون المصلحة من المصلحة، ولأن المصلحة من المصلحة، يجب أن لا يكون له المصلحة
كأنه إن كان من المصلحة، ألا يرى أنه يقضي من ذلك أن يكون له المصلحة، فعلى
المصلحة، فلا يكون له المصلحة، لأنه لا يمكن أن يكون له المصلحة، والمصلحة لا تكون
ذلك، يجب من المصلحة، وهو أن ينفصل المصلحة من المصلحة، ولا يكون له المصلحة
مالم لا يكون له المصلحة، كذا، لأنه ليس له المصلحة، فعلى من هذه الرواية
أن يكون له المصلحة، فلا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة
المصلحة، لا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة
فإنه، وهي المصلحة من المصلحة، فلا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة
المصلحة، لأنه لا يكون له المصلحة، فلا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة، ولا يكون له المصلحة

(٦) عكفاوي الأصل، راجد في سيرة النبي

(٦) مکتبہ اہل طائف، ویارہ، الامریہ، بدلہ جیلہ

باصحابه ايرلي، ولا يكتبه بعبه ايها الصبيح، القصاص، وكتب يجب أن يكون له حصة
 اسقاء المصاير، لأن بعبه، صقاء بذل ثالثة، وهم انصبة من انصابه، يجب أن
 يكون له استبداد الدم، وهو القصاص الا انه لا يرمي به، صبيح، القصاص، لأن
 اسبيغاه القصاص ليس من سجاره في شيء، جلا بلكه بادون، وإن بعد اسبيغاه
 القصاص من عبي، وحب بعبه انصبة على القائل، فري احمد من عبي، استاء القصاص
 مني القولي، وشرعه، والعد بادون لا يكون لهم الاستبداد،

وكتب يجب أن يكون لهم الاستبداد حصة الاحصاع، وبعبه بينهم مرفعة في
 القصاص، انهم يمكن لهم الاستبداد حاله لا انصبة، كذا قال، من العبد، انصبة بعبه
 الاستبداد وحبهم له، انهم يمكنهم أن يكون للموصي له مرفعة، ولا للموصي له
 والمصلحة احصاع، القصاص، حاله الا انصبة، وحالة الاحصاع بعبه اسبيغاه، القصاص،
 وكتب بينهما مرفعة في القصاص، فهنا كذلك

فلما في مصاير الزعم التي كان كذلك، وذلك لأن طفر من الوصية على السواء
 لا رجحان لاحده عن الآخر، فإن كان واحد مبيعاً في ماله لا حرب الا مرفعة
 الموصي به مرفعة كد بغير مبيع المبيع حظه، فالموصي به مرفعة كد بعبه بعبه
 القصاص، وإذا استوى المصاير، يمكن القول بسواء، فتركه، من المصاير، والقصاص
 إذا كان مفسر في مرفعة، صفة عطف، والاخر حاصره ليس بخاصة، بل بعدد
 الاستبداد، وإن حتمت كد بهما فستعبه، وكذا هذا، فأما هاهنا لا مساواة بين
 الخصم، هار هو مرفعة مدم على هو القولي، وهو عبي، فلا يمكن القول بتمويل
 القصاص بينهم، لأن الشرط يقتضي المساواة، ولا يمكن سائر خصائص لكل واحد منهم
 على الاخر، الحدية، فاستمع وجوب القصاص - والله اعلم -

١٩٨٩ هـ قال روي عن محمد بن حبيب بن عمار عن رجل حابه، قال
 جلا خطاً فادركه مولا بعد ذلك في القلعة وهو يعمد بالخنا، ولا يعلم، فاشترى
 القاصد عدل، وبيع بعبه، بعبه لا يكون له امر مرفعة، فاشترى القاصد، وإن
 أحدث الموصي في بعد نصر فادركه القاصد في حقه، هو عبي بعبه، لأن ادركه من
 أحدث في بعد نصر، وهو عقيم المصاير، انما يصير محار بعبه، إذا كان ما أحدث

من التصرف في العبد بعد ما يعجزه عن الدفع ، بأن كان تصرفاً بربيل بعد من ملكه
 لا محالة ، فأما إذا كان أحدث تصرفاً لا تصح به ذلك من ادفع لامحالة ، فإنه لا يصير
 محتاراً ، ألا ترى أنه لو وطئ عذريته ، أو أجز ، أو رهن ، أو عتق بالحنانية ، وأنه لا يصير
 محتاراً للعبد . وإن أحدث نحاساً تصرفاً وهو عالم بحقيقته ، لأن هذا التصرف مما لا
 يعجزه عن دفعه ، فكذلك الإذن في النجاسة ، لا يعجزه عن الدفع ، لأنه يمكنه الدفع بعد
 الإذن لحقه الدين ، أو لم يسلط ، لأن العبد مائق على ملكه ليس لحرق الدين وبعد لحرق
 الدين .

فإن قيل الإذن بعد حرق الدين مما يعجزه عن الدفع ، فإنه متى لحقه الدين يباع
 بالدين في يد أصحاب الجباه ، فيقول " قد دفع "

قلنا لا يبعث " الدفع لامحالة " لأنه ربما يخصى المولى الدين ، أو يرقى العبد
 العبد عن الدين ، فيبقى العبد سالماً كولي ، فيطعنون الدين لا يبعث " الدفع لامحالة ،
 فلا يصير به محتاراً للعبد ، وهذا كما قالوا في عبد كره حل حبه ، ثم إن المولى حرم
 بشراً على قاره في الطريق وهو عالم بحقيقته ، فوقع فيه بعد حبس ضمانات فونه لا
 يصير محتاراً للعبد ، ولا يخلع ، وإن خلع وهو عالم بحقيقته العبد ، لأن محرم ليس بالمدى
 مخرج ، مقوداً بغير الجاني في الشر لا محالة ، فإنه قد سدد وقد لا يسقط ، فلم يصير
 بالخلع محتاراً للعبد ، فكذلك عبد مملوك ما لو باع ، أو عتق وهو عالم بالحنانية ، لأن
 هذا مما يعجزه عن ادفع لامحالة ، فيصير به محتاراً للعبد متى كان عالماً بالحنانية ، وإذا
 لم يصير محتاراً بفعل المولى بعد هذا إما أن تدفع أو تعبدى فإن فعل المولى
 لأصحاب الحنانية يبع بعد من العبد ، ولم يكن لأحد من مولى سبيل ، لأنه وحل
 إلى قل دي حقه ، وإن لم يعد ودفع للعبد إلى أصحاب الحنانية ٥٠ لعمراء ، أو يبيعوا
 العبد ، فمعه مدنيهم ، لأن بعض أصحاب الحنانية في العبد ، فإن فعلوا شيء العبد ،
 أو لم يصفوا أو بيع العبد كـ ٥٠ لهم أن يرحموا على المولى بالأهل من فدية العبد ومن

(١) هكذا في طرف ، وكان في الأصل م . فينظر

(٢) هكذا في طرف ، وكان في الأصل وم لا يضر

(٣) هكذا في طرف ، وكان في الأصل وم لا يضر .

لو كنت اجابه ما فعله علي بن ابي طالب في حربه مع علي بن ابي طالب

[illegible][illegible]

ولذلك يجب في حق حبس لم يجعل السكونية من مباح لاداء، فادنى
حلف لا يادل بعدد في حلف، ثم اذ اوسع ويشترى فمكث في حبس في بيده، ولم
يجعل تسكونية ممرية مباح لاداء في حق حبس، فمكث في حبس بعدد اقل
مولى يجب ان لا يجعل السكونية ممرية مباح لاداء

فلما حكى عن الله في ذكر الخلق حمد الله انه سر على هذه الحكمة
هذه انما هي بحسب وفي الاستحسان لا يجب ان لا يكون ربحاً حكماً لا
مجد حقيقه وشرف تحت الإله حقيقه وحكمه فلو حقيقه على لوى صريح
الإله بعد الثابتة بحسب ما وجد على من لم يولد عليه نبي ولا ربح
باعت البعده " وحين بعض موجود يقبض على ربح ويدري تسكن

[illegible]

١٨٩٩٣ ورد فعل العبد والمأذون له أو المحصور رجلا خطأ، ثم أقر عليه المولى
بأنه، فهذا لا يكون من سيئات العبد؛ لأن الإقرار بالدين على العبد لا يصح المولى من
دفعه، لأنه مع المولى بمكة الدفع، فلا يصح محضرا للعبد، وإن كان عالما باحتياجه وقت
الإقرار، وإذا لم يصح مستحرا للعبد، يقال للمولى: إن أقر بدفع أو بدعي، فإن ثلثي
لأصحابه أحياه يومئذ بدعي للحرمان، ولا معنى لواحد سجد على المولى سبيل؛
لأن كل ذي حق وصل إلى حقه، فإن لم يصح، ودفع إلى صاحب نفسه، فإن العرفاء
يسمون ثلثه بهم، لأن بدعيه أصبحت الحنيفة، لأن أوبى. حنيفة تأمر، مقام المولى،
وكان العبد يدفع على المولى بين الحرمان إلا أن يرضى، فليس بينهم، فكذلك يساع على
أصحاب الخب

وإذا كان موسى أقر عليه مقتل رجل خطأ، ثم أقر عليه بقتل رجل آخر خطأ،
وكذلك أصحاب حياته لا أولى المولى في حرمانه بالحنيفة السعة، مما يشار في المولى
التعبد إلى أقرب المحبين أو صده، لأن الإقرار الناس من موسى قد صح، لأن الإقرار
بالحنيفة السعة، فإن لم يوجب عبثا للعبد من أقواه اختاره إنسانه، وهو ملتزم المولى العبد
بعد ما اقتراب حياته الأولى من غيره، يجب أو يبيع جانيه، ولا يكون لأوبى الحنيفة الأولى
تقصير ذلك، لذلك رد أثر في يوجب فكيفه من سيرو إلا أنه إن باع، أو ذهب من غيره بعد
الإقرار باحتياجه الأولى يصير محضرا للعبد، لأن أوبى الحنيفة الأولى، وهذا لا يصح مستحرا
للصحة لأوبى الحنيفة، لأن الإقرار بالحنيفة لا يصح المولى عن الدفع، وإن دفعه بمكة
تدفع إلى أوبى حيايه لا أولى ولا كذلك فيبيع أو الهبة، فإن بعد البيع والهبة يصح
عن الدفع إلى أوبى الحنيفة الأولى، وكل تصرف يجره المولى في العبد لا يصح من
لقد لم يصح مستحرا للعبد، فإن أخفته مع العلم بأنه ركل يصرف ماله المولى
في العبد بغيره من الدية مع عبته باحتياجه يصير به مستحرا بالحنيفة

ورد صحح الإقرار الثاني من المولى مستحرا للمولى أو بالعبد، فيثبت للمولى
أن وقع في أوبى الحنيفة أو أوبى بدعيه، فإن دفع العبد إليهم رجع أوبى الحنيفة الأولى
على المولى بصف فيه العبد، لأنه استحق حيف ثلثه من بد أوبى الحنيفة الأولى بعد

ميرت حقهيم في جميع هذه البلاد على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
تضمن منه ذلك له بوضع في

١٦٩٩٥ - لمؤيد من جميع ما ذكره على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
القوي في راحة بعدة منحة للقائم
وقد قال في هذا على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
عليه منحة من راحة

١٦٩٩٥ - لمؤيد من جميع ما ذكره على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
القوي في راحة بعدة منحة للقائم
وقد قال في هذا على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
عليه منحة من راحة

١٦٩٩٥ - لمؤيد من جميع ما ذكره على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
القوي في راحة بعدة منحة للقائم
وقد قال في هذا على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
عليه منحة من راحة

١٦٩٩٥ - لمؤيد من جميع ما ذكره على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
القوي في راحة بعدة منحة للقائم
وقد قال في هذا على القوي في راحة بعدة منحة للقائم
عليه منحة من راحة

١٦٩٩٥ - لمؤيد من جميع ما ذكره على القوي في راحة بعدة منحة للقائم

العبد مسجون باليمين متى ظهر عن الخديعة، والمسجون متى احتسب خافه نيل عن ملكه من حيث الحكم والأعصار، ولو كان وإلا عن ملكه من حب الحق، بأن كان باع العبد، ثم حصل عن ماله من وجب عن العبد يدل لا يقدر على تسليمه يجعل هو مسجوناً حتى لا يجره عليه شيء من هذا.

والذي قلناه إن العبد غير مقدور التسليم على المصالح وهو المولى، لأنه جعل على المصالح رجة بعدد، ورجاه العبد غير مقدور التسليم على أنوس تكونها معونه حتى تقوماء، وإذا سقط المصالح من باع العبد بقي المصالح، دون باقي شيء من شئ يكون ذلك لأوليائه، فإنه لا يحكم ببدل حكم العدل، وهم قد استعصموا على المصالح المصالح متى سقط عن صاحب الدين عنه، ألا يرى أن صاحب الدين هو المصالح من الدين فلا العبد سألماً لأصحاب الخديعة، فكذلك يسلم لهم ما يسرع عن صاحب حق الدين من ماله، وإن لم يسأل من ثمة، فلا شيء له من حيازة المولى، ولا على العبد لا في حال رقه، ولا بعد العتق - والله أعلم -

قلنا أي لا يصح حجر في حق هؤلاء الذين عدموا الحجر لأن الحجر نوع من العمل في حق من لم يعموا، وعلى العهد المذكور في حكمه شيئا للصبر و مرور عهده وإذا نقل الإذن في حق من لم يعموا نقل الإذن في حق الناس، لأن الإذن بالنسبة لا يصح، إلا في حق الإبداء لا ينجز؛ فكذلك في الإبداء.

قلنا من هذا العهد ليس بمصحح، فإن الإذن إن كان عاماً، فحجر عليه بمحضer الأكثر من أهل السوق ببيع العبد محجوراً، ولو كان مكرماً من نفس فمصححاً بغيره أن لا يصير محجوراً؛ لأن الحجر لم يعمل في حق النذر لم يعلم به الحجر، وعلى الإذن في حقه، فيبقى لأهل في حق النافذ ضرورة عدم الحجر.

قلنا قلنا نفس الناس هكذا، لا ترى ثباتاً في النقص لعل ضرورة، فإن تعلق الحجر في كل واحد من أهل السوق ببيع، قلنا نسخ الحجر إلى الأكثر مقام تبليغ الحجر إلى الكل، لا ترى أن النبي عليه الصلاة والسلام كان مأثوراً بقطع ما نزل الله عليه إلى الناس كافة، ولم يبيع إلى الكل إلا ما يليق إلى الأكثر، وقد اتسع إلى الأكثر فقدم لتعلق أبي بكر كذا ههنا، وإذا أدرك العهد وعلم العبد به، ثم حجر عليه ولم يعلم العهد بالحجر، فعمل محجوراً، لأن هذا الحجر نوع الإذن، إن أدرك العبد، ولم يعلم العهد بالإذن، ثم حجر عليه، ولم يعلم العهد بالحجر، فعمل محجوراً، لأن هذا الحجر مثل الإذن.

١٨٩٩٧ و إذا بع ثوبى فله المادون وقد أخذت من أو لم يصفه وير وقبضه المشتري صار العبد محجوراً، يجب أن يعلم بأن العهد للمادون إذ لم يصفه من حتى بعد الثوبى بغير العبد محجوراً بنفس البيع، لأن نفس البيع يورث العبد في ذلك الموضع، لأن البيع نافذ من ثوبى إذ لم يكن عن العبد من، لأنه يبيع عن نفس ملكه، ولم يعلق به حق التبرير، والبيع التام يوجب روال المبيع عن ملك ثوبى، وإذا رآه العبد عن ملك الثوبى بغير البيع صار محجوراً بنفس شيوخ، لأن العهد الإذن حكم الابتداء، ولهذا ههنا، إذ جن ثوبى حجر نفسه، وإنما كان بيعاً، إذ حكم الاستعداد لا يغير الإذن بغيره، لأن العهد من ملكه لا يصح الإذن بعده، لأن العهد من ملكه، وإن

على المولى بعد انسى، فكان لا بد حتى القصد من هذا الوجه فلا يعودون عاد إلى المولى
 منهم منك، وان الركاثة من الموكي، لأن الموكيل يبيع بموكل لا يفسد، وانورد يفتيح
 حتى الموكي بقصد، لأنه يرد حسب وشدة النص، فصار لا يعود من غير القصد إلى عدم
 ملكه.

الفرق سمي أن لعدم مال مقصود من الإذن لأن مقصود الإذن من القصد فكت
 المحر، وقد اقبل المحر نفس الإذن حسب لا يعود، لأن ملك المحر يستمر بالحجر،
 ومنه لا بد من تعدد الأذن، لأن الأذن لا ينفك عن الموكي، ومنه لا بد من تعدد الأذن لا يعود
 عوده، والمحرج الذي عاد يبيع حجر آخر غير الحجر الذي سقط لأذن، فكان بقوله من
 نحن حيثه الموكي، ثم به نص، العهد، والمسوقه الموكي ثانياً، فإنه به، حجر آخر به،
 طرق انفس احده به عبر ما كان سقط بالموكي، فإذا زال العبد بمقصود من الإذن لا يعود
 للإذن وإن عاد إليه فبيع المنسب، وهو نظير ما لو ركز رجلاً بأن يكتب عبداً، فكان به
 الموكي، ثم عجز العبد ورد رقيقاً، فإن الموكي يكتب له لا يعودون عاد منهم تلك إلى
 الموكي، لأن الموكي بال مقصود من الموكاة وهو الكنية، فلهذا هذا بحلاف الموكي يبيع
 يؤامع حتى يباع الموكي، ثم عاد العبد إلى قدر منك، ولأن موكل لم يزل مقصود به
 لأن مقصود به بيع الموكي عبد العبد، ولم يبيع حجار ان يعود من موكاة إذا عاد إلى
 الموكي فبيع منك، وزاد منه الموكي من مساهة الإذن ان موكيل باع العبد، ثم رد على
 الموكي ببيع نفسه، الدعي، وهكذا لا يعود الموكي له ايضاً.

١٩٠٠ زاد حجره على عبيده محصور من أصل ماله والعبد عاتق،
 فأرسل المولى به رسولاً بصره بالحجر، فأسره، فبعت صار العبد محصوراً سواء كان
 خرساً حر أو عبداً، رجلاً أو امرأة، عدلاً وفاسقاً، ركعتاً أو كفاً به كفاً أو وصل
 إليه فكاتب صار محصوراً سواء وصل إليه فكاتب عسى يدي حر أو عبد، رجل أو
 امرأة، عدل، وداس، لأن الوصاية والكتابة من قبله المشافهة من الخاص، ولا
 يرى أنها محمول لله تعالى جازية، فكانت كمن ذلك، واسمها الرهن والكتابة، ألا ترق
 ان رسول الله ﷺ كان مأموراً ببيع الرسل إلى كفاه الداس، ثم كتب ان موكي الأقارب،

فأرسل إليهم رسولاً يدعوهم إلى الحق. وكان ذلك مبعوثاً من على آل الرضا
والكنانة في طلب من ذهب في الجاهلية. ولم يجدوه في الجاهلية. فوجدوا في آل الرضا
يقيمون محجراً في سنة ١٩٧ هـ فأسفاهم رجلاً في سنة ١٩٧ هـ

تخصه، ان فيه ضرورة وماوي، لأن الإنسان قد بدو، احد عبده حتى لا يستعري وعيه وليس بالدين، ورنه لا يجد حراً عبداً، أو رجلاً يبعث اليه بكتفه ثوباً يجر محجوراً، كان الرمد يذهب، أو يخرق، أو حبس الذي ذلك إلى بطلان حقوق الإنسان، فلهذه الضرورة أسقط عبء العقيدة والحريه ولم تذكره

١٩٠١- هذا هو الكلام في المرسول والفتح، قال آخره: حيا من شاء الله.
هوذا في هذا قول أبي حنيفة رحمه الله لا يشب الخمر حتى يحد منه ذلك. جلان أنه
رحل عقل يعرف به، عذ الله، وفي هذا قول أبي يوسف رحمه الله رحمه الله رحمه الله
مصحورًا خمرًا من جلان، أو رحل حركة أو عذ الله أو صلي الله عليه وسلم أنه يكون
أحدًا حذًا وهو من الله. والله أن يكون الخمر حذًا من الله أو من الله حذًا، وهو
بالخمر، أما أنك الخمر لا يصير مصحورًا

[illegible]

۱۱۱ حکامی و گامی بر سر در جمع نرانی و

(٢) سورة الحجر ١٧٧

فَمَا لَا مَلَايَحَ لِي مِنَ الْخَلْقِ مَعَ مَنِي مَدَى رَأْيِ الْعَدُوِّ هُوَ يَجْعَلُ لَكَ
 إِذْ بَدَأَ فَخَلَّوْا مَعَهُ عَلَى الْبُيُوتِ بِأَيِّ ذِمَّةٍ كَيْفَ يَكُونُ لِأَخِيذٍ أَنْ يَكُونَ
 مَعَهُ أَوْ كَلَّا لَعَنَهُ بَدَأَ حَاضِرَةً عَهْدَهُ لَا تَجْعَلُ إِجْدَادَ الْأُمِّ إِذْ يَكُونُ لَهُ امْتِنَانُ
 الْأَخِيذُ كَلَّابٌ وَلَا يَحِبُّ ابْنَهُ مَعَهُ وَكَسَمَهُ مِنَ الْعَهْدِ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي كَيْفَ يَكُونُ
 فَكُنْتُكَ يَتَقَى الْإِذْ وَكَانَ يَمُنُّ بِكَ فَكُنْتُكَ يَكُونُ الْأَخِيذُ يَكُونُ الْأَخِيذُ يَكُونُ الْأَخِيذُ
 يَكُونُ لَهُ عَلَى ذِمَّتِهِ يَتَمَعُّ ابْنَهُ الْإِذْ وَكَانَ يَحِبُّ ابْنَهُ مَعَهُ وَكَسَمَهُ مِنَ الْعَهْدِ
 إِذْ يَكُونُ يَتَمَعُّ ابْنَهُ الْإِذْ وَكَانَ يَحِبُّ ابْنَهُ مَعَهُ وَكَسَمَهُ مِنَ الْعَهْدِ
 الْأَخِيذُ يَكُونُ الْأَخِيذُ يَكُونُ الْأَخِيذُ يَكُونُ الْأَخِيذُ يَكُونُ الْأَخِيذُ

یہذا حسب مشایخ لب، رالصیح نہ لایہود، فلا کہ العبد باع، واسیری فی
حال لایسب سرمد شری، لایہود باع واسیری دھوم حویر نہ رفہ وکسہ

[illegible]

روای آشفته است، ولی به یقین به مدعی یلبه آیهها را آن نفسی که می گوید میسر نمی آید
گفته است که غیر از فی و ب احدی از این معنی نیست. فعند الحزن بالیستین من واد الوجه،
فمنی یتراجع منها، و لکن معنی منی شده، آنجا که حرف از نفس

ولما انتهى المجلس راسد ربيع شمس علي الخليلي إلا أن أدي به أمه وأمه
 به خير الأمان، وقد توفي بعثته بعد الخليلي فاضور من الناحية بقاء، لأن الإقليم
 على وجهه والأصل من الدولة أن يتصل بخبرها على أقرب لأودب من يتبين أنه
 قبل ذلك، والدي أعني حبه وبه لأحسب هو، من الأيمن فكس القبول
 فوله، من أقدم المية وبه، الفتح أيضا لأنها أكثر، على ما ذكرنا، فإن أقدم
 المؤرخية أنه في سنة ١١٠٠ هـ، ربيع فاع بعدد، أنه في سنة ١١٠٠ هـ، ربيع
 الموضع ليترى في ربيع، واليه به أتيانه لهذا لما خلا

حمل كإيهما، لأن الإند الأول يتم حمل كإيهما، لأن لأور، مصدق المحرر من جهة المولى، وكذا أو لأور، مستفاد الإند من جهة المولى، استبعاد المحرر من جهة المولى، فحصل محرر من جهة محالة كحجرهها، وهو محرر حقيقاً على المبدأ المولى ليس له ينحصر، فداها، ونولم يكن شيء من ذلك ونكس مات بعد الأول فالجواب فيه كالجواب فيما إذا محرر المولى على أحد الأور، لأن الأور يصير محتجراً بموته فما يصير محتجراً محرراً المولى عليه، ونكس جواب عرفته به، فهو الجواب ههنا ولولم يك الأور ونكس مات المولى كان تلكه حجر كالمولى المبدأ من الأور على الأول دين ولم يكن - والله أعلم -

وكانت بهذا الفصل

١٩٩٩- ورد في لعيده في المحرر، ثم من المجموع، كان المحرر مطبقاً محبر الخط وإن لم يكن مطبقاً، فإن نادى بهي وحي لا ينحصر، لأن الأول نزل ولاية المولى حتى لا يحوز مصرف المولى بعد ذلك في المال، النفس، وصار مطبق المولى، وبالتالي لا ترو ولاية مصرف المولى، ثم احتلوا من تحدد من مطبق

قال محمد رحمه الله، إن كان المحرر دون الشهر فليس مطبقاً، وإن كان شهراً فصاعداً فهو مطبق، ثم رجع وقال: ما جاز أن لا يكون مطبقاً، والسما ما فوقها مطبق، وعن أبي بصير، إن كان أكثر اسمه فمالياً مطبقاً، وما لا يند في المطبق - والله أعلم

فصل الثالث والعشرون

في العبد يبيع ويشترى ولا يقرب وقت ابعة. إنه مأذون
أو محجور عليه، ثم يقول أنا محجور عليه

١٩٠٠٥ - قال محمد رحمه الله: لعبد إذا باع ويشترى ولم يقرب وقت ابعة - إنه مأذون أو محجور، فباعه بغيره، ثم عدل أنا محجور - وقال العرماء: لا، بل أنت مأذون، قالهم فور العرماء استحسنناه لأن العبد منافق في دعواه أنه محجور، لأن إلفقه على ما يبيع به أنه مأذون، وسيل حيا، فادعى أنه محجور، فله ادعى أنه ليس سيل مباح، فصار منافقا، ولا يكسب من العرماء، لأن دعوى العبد لم يصب لمكان النافق والبيع لا يجب إلا عند صحة الدعوى، وقد حسم الفروع من الفرماء، وحلفه مأذون، أو كان العبد أقرب بالإذن صريحا، فالقيد أن لا يبيع ما في يده من الكسب ماله من ماله محض المولى، وهي الاستحسان، يباع كسبه بديه، فإن فصل شيء من دمه عند ماله كسبه لا يباع رفته بذلك فاسا، استحسانا ما لم يبيع المولى، وقد مررت المسألة من قبل

ولم أن العرماء أقاموا الية أن العبد مأذون له في التجار، والعبد يبيع والمولى غائب، فإنه لا يعقل بينهم حتى لا يباع رفته العبد بالدين، لأن هذه به على جانب ليس به حضم حاضر، وهو من السد بالإذن، وطاع القاضي كسبه وبعض من العرماء، ثم حله المولى، وكفر لاداء، فإن بقاضي يسأل العرماء به على الإذن، فلو أقدموا بية على ذلك ولا رد على المولى جميع ما مضى من كسبه، ولا بعض البرع التي جرى من العاصي، لأن الأدل لم يثبت، لما انكر المولى الإذن، فيبقى هذا كسب محجور، فلا ينعونه جو، العرماء، لكن يفسد رد من الكسب رد البرع، لأن الفروع صومنا، لانه ما به، لأن للقاضي ولا به يبيع ممول العانب، فبرد ما أخذ العرماء من بطل الكسب

هذا يدعي لنفسه أنه مصلح، فإن ادعى المصلح أن المصلح مصلح نفسه،
وقال: لا أقدم إليه بيدي، لأنه يأخذ مني إلى مصلح العنق، وقد العبد، وأقول:
عقله في ذلك كمال الله، ولا يجوز عليه، لأن جميع من ليس من دعواه خير من مصلح
في جانب الله، والأفضل يدع صفة له عيسى وتوجه ليس، ويجوز أن يدعى على ما
يأتي في قوله: قد أخذ النفس من الله

١٩٠٠ء وگا. صاحب اسیری رجل من قعدہ، تہا، اسیری قال: انا العبد
 كان محبوساً، وكان العبد انما يدور، فالتقوا قول العبد يا ايها، وابان قال لمسوق
 يا ايها اسم الله فانه محبوس، فبني لا يتبين بيده: لا انما دعوا له ثم يصح مكان البصر، فكيف
 يحس به، وكذا ثبت ان اسم اسيري الجيبه على اقرار العبد انه محبوس وعليه لا يقبل.
 هكذا ذكر في الكذب، وبوا، عند المأكله على واصل او على العبد، ولا سيما
 على نحو ما ذكر في يد اسيري القادوس من رجل عبد ثم قال ان ما في يد
 من خلاف قيل ان بيده من اودم بيده على ذلك

[illegible]

فيما أخرت عليه بين يدي القاضي أنه قد حجب عنه و - البيع من المصلحة -
 البيع - لأمر الإقرار من (أصل صحيح بقوله القاضي) فصار أمر بعد وإذا أحده

الفصل الرابع والعشرون

في الصبي أو المصروع يأذن له أن يوه أو وصية أو انقاضي في التجارة
ويأذن ببيع عبيده، وفي تصرفاتهما قبل الإذن

١٩٠٨ - قال محمد رحمه الله في الأصل إذا أذن الرجل لابنه في التجارة
وهو صبي يعقل البيع والسياسة، ويأذن له في التجارة، وكذا في البيع
والتجارة، وفي بيع العبيد، وفي بيع الماشية، وفي بيع الدواب، وفي بيع
التجارة، وهو صبي يعقل البيع والشراء، فإنه يجوز له بيع ماله، وفي بيع
قول القائل رحمه الله لا يجوز له، ولا يصير عقداً، في تجارة

١٩٠٩ - رد باع الصبي سبعة من ماله أو استأجر لنفسه قبل الإذن وهو
يعقل البيع والشراء، وبعد تصرفه بماله، وبعد بيعه تجارة، وبعد بيعه
الله لا يفسد تصرفه، ولا يفسد بيعه تجارة، وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء، إذا
توكل على غيره في البيع والشراء، فباع واشترى، جرد عندما يخلو بشاقي رحمه الله
فإنه يفسد عند ذلك، رحمه الله في الصبي العاقل المالك، فباعت ماله عليه
تجارتها لتفقد الذي لا يعمل له، كمن يبيع من كل وجه تجارة، وفي الإسلام، أنه
شرد من الفهم، وفسد كلفه واشترته، وأفسد ذلك، حتى لا يبيع تجارة، ولا
يبيع، وإسلامه ولا يبيع، ولا يفسد، وفيما يبيع ماله، فهو صحيح كسيرة فيما
يبيع، نحو الشغل، والدعا، ويشترط في البيع، نحو الشغل، لا يبيع بعد
تفرقة، وفيما يفسد من كل وجه، فهو يفسد تجارته كالتجارة والعقار

المذهب عند أن الصبي العاقل صحيح الفهم، بعد بيعه من التصرفات، سواء
كان مالياً عليه، أو لم يكن كسيرة، وفي الإسلام، وفيما يبيع ماله، فهو صحيح
كالتجارة، فهو صحيح العبار، حقاذاً لا هاداً، وفيما يفسد من كل وجه كالتجارة

والمتفق، فهو فاسد العبارة بعداً وابتداءً.

والصحيح محبب، لأن النسيء المأثقل يشبه نباله من جهة، لأنه مأثقل بمجر كالتلف، ويشبه الخفل لشيء لا عقل له من وجه من حيث إن في عبده نوع نقصان، ولهذا لم يوجد عليه حظيات الشريعة، فلو قرأنا على الشبه من حيث هو، فلهية بالبيع جهته صحيح العبارة، نعم ينشأ من كل وجه كقول الله والإسلام، وعيباً يرد في الضرر والعمى جهته صحيح العبارة اتفاقاً لا نفاذاً كما في التجارة؛ لأنه ربما يكون فيه منفعة نحوته ذلك متى لم نقل بالامتناع أصلاً، فيستفاد من قرأنا علم إصداره الولي حتى إنه إن كان فيه منفعة يحصل له تلك المنفعة بإجازة الولي، وإن كان فيه مضرة لا يلزم الضرر برة الولي، فلهما فيه مضرة من كل وجه كالطلاق والعتاق بجمع فاسد العبارة توفيراً على الأمرين، حظهم بقدر الإمكان.

ومضى قول محمد رحمه الله في الكتاب إذا كان النسيء يعمل البيع والشراء إذا كان يعمل مسمى البيع والشراء، بأن يعرف أن البيع سائب لمصلاكه والشراء جالب، ويعرف المسمى اليسير من الدين بفاحش لا نفس العبارة، فإذا كل مسمى إذا لقن البيع والشراء يتضمهما.

هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح النذور: إذا صح الإدان للنسيء في التجارة يهر هو بمنزلة غير البالغ فيها يدخل تحت الإذن؛ لأنه بعد الإدان ينصرف بحكم فك الحجر لا بحكم اليأبه عن الولي، فيجوز له أن يذبح نفسه وأن يستأجر نفسه أجرة، وأن يبيع مما ورثه عاقراً، كان أو متولاً، كما يجوز ذلك محرراً.

١٩-١٠ وإذا أقر بين التجارة صح يهره: لأن الإقرار يذهب التجارة داخل تحت الإدان في التجارة؛ لأنه من صنع التجارة، وليس به أن يكتب محرراً له، ولا أن يثقه على حال؛ لأنه ليس بما حل تحت الإذن؛ لأنه ليس بتجارة، وللتجارة به.

وكذلك يسمى به أن يزوج عبده؛ لأن تزويج العبد ليس بتجارة، وللتجارة به يذبحه، وكذا ليس له أن يزوج أمته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف رحمه الله به ذلك، وإذا أدان لآبه الكسر المستوفى في التجارة فالجواب به كالجواب في النسيء إن كان عن يعمل البيع والشراء، وإن كان عن لا يعمل البيع والشراء لا يصح.

١٩٠١٧ - ولو أن امرأة سبب وتفرقت إلى رجل زكيت من ميمبر ليس له نذر ولا وصى الأب إلا أحد ونزكت أمه إلا غيرنا هذا الصغير فدون الوصى لعبد من عبده الذين ورثهم من أم لا يصح، لأنه ليس لوصى الأم ولاية السب رة في مثل الصغير التي ورثت من أمه، لأن وصى الأم قائم مقامها، ولم يكن له ولاية النجاسة في مال ولقده، لكنه لا يكون لوصيها ذلك، وإذا لم يكن وصى أم ولا له تجارة فيما ورثه الصغير من أمه لا يصح إيداعه لغيره التي ورثه عن أمه

هذا قيل ليس له وصى لأن لو باع العروصه، نسي ورث الصغير من الأم،

يجوز.

فلما إذا جاز بطريق استحسان والمعنى على الأم حبه، وصلى الصغير لا لأنه تجارة حتى لو اشترى به شيئ آخر لم ينجس لا بحرق، وليس من إبدان حصص بعد وصيته من أهله، بل من تصرفه على أهله، له ملكه، ملكه من حيث به عاره، وليس لوصى الأم ولاية التجارة فيما ورثت عن أمه.

١٩٠١٨ - وإنما إلى القاضي أنه لا يثبت النذر في الطعام حادثة أو قال - معجر في البر خاصة، فإنه يصير العبد مأموراً في التجارات كلها، كما يكون لمولى ذلك للعبد، ولا يكون له من القاضي قصده في هذا محذور فيه، وإن كان ذلك للنسبة محظراً عليها، إن الإذن هل يفي شخصاً؟ وإن كان من نوع هل يكون مأموراً في الأنواع كلها؟ وقال يكن قصده، لأن القصد إنما يكون بعد الخصومة، ولأنه من معنى له ومن معنى غيره، ولم يوجد ذلك حالة الإذن، وإذا لم يكن هذا قضاء من القاضي، فالعقد في هذا والنسب سواء، ولقولنا لم نقض ذلك لعدم، يصير العبد مأموراً في الأنواع كلها، كما عا

١٩٠١٩ - ولو أن العبد تصرفه في حقه بذلك فهو من التجارة التي أذن له القاضي في ذلك، ومن التجارة التي لم يأذن له القاضي في ذلك خاص من ربه الديون إلى إحدى، فمثل ديون العروصه التي لحقتها من تجاره لم يذن له القاضي في ذلك، لأنه لا بعد تصرفه بعد عده، في التجارة التي لم يأذن له القاضي في، لأن عده قضاء من القاضي بوجود الخصومة ونقصه له والمقصود عليه، المقصود من المولى لأن المقصود

غول آبی پوست صورت رحمة لله ، قصار کبکی آبی حبیبه رحمة الله فی نعلک رویاها

[illegible][illegible]

درست خبر دهند از سبب، حجتی علی ما ذکر فی بعض روایات آن است و بعد
تصرف بحکم حد حاکم است علی بن ابی طالب و بعد از آن رجوع بآنست و بعضی از ادب و بعد
البلوغ میگویند باینکه بعد از حد حاکم، چنانکه بعد از حد، رجوع بآنست و بعضی از ادب و بعد
البلوغ میگویند باینکه بعد از حد حاکم، چنانکه بعد از حد، رجوع بآنست و بعضی از ادب و بعد

٦٩ - هذه النسخة من الأصل، أما النسخة التي ورثها عنه فلهذا يباع مثل شخصيته أو
يأخذ أو يبيع من ما يبيع من النسخة المذكورة.

فلو يجدنا ذكر خراف غير المعين، وعسى خلاف ذلك كان نصير

فهو متعذر طهره ما دام فيه ذكر من الأهمية متطافاً به^(١) يصحيب الناس فيه من مثله، يجوز
في قول أبي حنيفة ونحو يوسف حميد الله، ولا يجوز في قول محمد رحمه الله، نص
على الخلاف في هذه الصورة هي الجامع الكبير^(٢) وإن كان من ثمنه أو أنش من قيمته
يجب يطهر الناس من مثله، نص قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز كما
نوباح الخوص مال الصمير من مصه، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله يجب أن
تكون المسألة على روايتين، هكذا ذكر شيخ الإسلام القائل في شرحه.

قال أقر الصبي بمصن النسي الذي وجب له على أبيه أو عسى^(٣) وجب له خلاف
الروايات في هذا المقص، ذكر في مصنفه أنه يجوز، وذكر في مصنفه أنه لا يجوز^(٤)
وهذا لأن الإجماع بالاستصحاب أقر^(٥) ما ذهب إلى^(٦) وأقر الصبي ما لا يبي، أو يوصى بأشياء
على اختلاف الروايات، هكذا أهواه^(٧) بالجماع الذي وجب عليه ما

فإن شجع الإسلام في شرحه ويجب أن يكون الخلاف^(٨) الرواية في الإقرار على
قول أبي حنيفة حقه^(٩) أن على قولهما قد ذهب إلى أن الرواية لا يجوز رواية
واحدة

ومما يتعلق بهذا الفصل الأخير على الصبي المعتوه

١٩٠٩ - رد ابن النرجس^(١٠) في طهارة، ثم حجر عليه صبح حجره إذا كان
الحجر مثل اللبن عسى^(١١) من فصل التيمم، وكذلك الرضى^(١٢)، أن ثم حجر عليه صبح
حجره، وكذلك القاصي إذا كان يصعب أو لم يصب في التيمم^(١٣) به حجر عليه
صبح حجره إذا كان الحجر مثل اللبن

وإن قيل كان ينبغي أن لا يصح حجر القاصي^(١٤) لأن اللبن من القاصي يحمله
القصد، ولهذا لا يطل اللبن من القاصي ولا منه ولا حقه من اللبن إذا كان اللبن
من اللبن

(١) هكذا في حروف، كان في الأصل، م ما لا ينقل القاصي

(٢) وهو م' لأبي

والله يهل عليه ، الخاضع لإذنه للحيوة ، خاضع حبير ، سرى رغبة فهو ، سم
جاء رجل ، و سخط النبي ، بأن تقدم به نه عباد ، ابن نارة ، لا يرجمون
فيهم عن النبي ، لأن الإذن قصده ، والآية ، أن يصغر ، خاضع للصغير
و شرى وخضع ديور ، سم جاء رجل ، و سخط النبي ، عرفه النبي ، يرجعون على
الأنبياء ، والمدبر عنه ، ذكر ما قبل هذا ، أن الخاضع ، إذا رأى صبي يبيع ويسرى ،
وليس له ولي ، لم يملك لا يبيع ما يملك في التجارة ، لأن الإذن منه عباء ، والقضاء لا
يتبادر من ذلك ، أن الإذن من تلقاى بصره قضاء ، وكان حجر صبي لقضاء
ويسر تلقاى من حق القضاء ، وغايب القضاء ، إذ مات حجة ، فلا يكون له ولاية
الحجر

أطوب من هذا ، عا ، من أن يزد من الغنى ثم به الغنى ، ووجهه ، وجهه له
 يدور الأب والفرى لا تحرك الغنى من وجهه ، فما يتركه الغنى من وجهه ، لأنه صحيح من
 الغنى ، ولا به غنى ، راء ثم له إن الأب والفرى لا تحرك الغنى من وجهه ، بل يتركه
 صحيح من غير سر الط . الف . من الغنى له ، ومن الغنى عليه

وقد انما من هذه النقصاء من جهة ويجعله إند الالب ولو من وجهه فغوي من حيث إنه نقصاء لا يبرمه العهد كما في حاله الأفضيه. وهو حسب به إند يبرمه فلهذا فلا يلزمه العهد بحيث لا يجعله سكوت القصاصي إذا لانه كان يجعله إند من حيث يردن القصاصي بمرله. وبالأب وأتولى لا يجعله. من حيث يبرمه نقصاء. فلا يثبت الإند بالثبوت والاحتمال. ولا يثبت لإند يبرم من حيث. لأنه إند كذا يبتل من حيث. يبر. إند الأب ولا لي لا يبتل من حيث إنه بمرله القصاص. فلا يبتل بالثبوت. ويمن حتم القصاصي فيه. لأن. لا يفسخ في موضوعه كذا لم كان الأند. أو ليس

الكتابة فيه أن هذا هو صعب هو جروني من الألفين هذا كتاب الألفين هو الثاني من
 حيث أنه حسنة، إن كان في من هذه، أن هو صعب، لا ما لا يربط من حيث أنه حسنة

[illegible]

الفصل الخامس والعشرون

في المذونات

١٩٠٢٢ م - يجب اعتمادها في مسائل أول هذا الفصل من استأجر عبدا لعمل التجارة يعتبر العبد في حق مستأجر كأوكيل حتى يرد في أحكام الوكالة منه ستة وبن المستأجر، ولا يرد في أحكام الإذن بالتجارة حتى يرجع بالعبد على المستأجر، وله أن يطلب استأجر من أن يطالب هو إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا لأن صحته تصرف العبد للمستأجر ووقع الملك به بصرفه فبعد ما كان يحكم الإذن لأنه لا ملك له في رقة العبد، والإذن لا يعمل من غير الملك، وإنما صحته تصرف العبد للمستأجر ووقع الملك له تصرف العبد بحكم الأمر، فيعشر في حقه مأمورا وأوكيلا، ويعشر في حق المولى عبداً مادراً في التجاره حتى يرد في أحكام الإذن بالتجارة فيسبب بين المولى لأن المولى يملك من شدة في التجارة، وإذ لا رده من التجارة فلا يرد رده في التجارة، ألا ترى أن المولى في رده عبده يسحب ويشتري، فسكت، بقدر ما دونها في التجارة، فلهذا المولى

١٩٠٢٣ - قال محمد بن حسن استأجر من رجل عبداً مسافراً كل شهر بأجر معلوم ليبيع له، ويترى ما دله من التجارات جازت الإجارة لا من جماعها، سرفه الجواز، وهو كون ما يبدل معلوماً، وكون المعقود عليه معلوماً مقدوراً بتحصيل من جهة الآخر، أما أن يكون ما يبدل معلوماً فظاهر، وأما كون المعقود عليه معلوماً مقدوراً لتحصيل من جهة الآخر، لأن المعقود عليه منافع العبد لا غش الشراء، ألا ترى أنه شرط ضرب الله، وإنما يحتاج إلى ضرب الله إذا كان المعقود عليه منافع، قلنا ومنافع العبد صارت معلومة بغير الله، وهي مقدور التحصيل من جهة الآخر، وهو المولى بتسليم العبد، وذكر الشراء والبيع بين أنه تصرف النافع التي لم تكن إليه لأن المعقود عليه هو البيع والشراء

١٩٠٢٤ - فإن اشترى العبد المستأجر ويبيع كما أمره بلحقه بين كثيرة، فالقراء

للمستجرة نصارى كالمستدر لغيرهم إذا هلك في يد الحرب حتى صد من المستعير من نصارى
عن الخطر كان نصارى الرمي أن يرجع مالك على يد غيره كما هو.

قال ويسلم ذلك بممولى، ولا يكون له فواء عليه مبيع، لأن نصارى ذلك مائة
أربعة، وقد وصل بدل مائة العدد إلى المرمية مرة، فلا يكون لهم من رجوع يديك
ثباتاً.

قال ويسلم الذهب وكذا للعرماء حتى يطلب حسباً من بقية دينهم؛ لأنه لا
وجه إلى أن يذهب بمرماه، لأنه لم يجر بيعهم مبيعة، ولا وجه إلى أن يطلبه العدد؛
لأن العدد مبيع بصير محصوراً لا وجه إلى إبعاده، ولا يبيع في بيت أسير، فيص
الذهب وكذا لغيره، ثم من المستأجر، ويسلم إلى العرماء مرميه على العرماء، هكذا
ذكر عنها، وذكر في كتاب ما دون أنه المولى "بخاصة" بمرماه، ولا وجه إلى ذلك من
ويسلم إلى العرماء.

فإن المالك عميد الرعي، هذا من اختلاف في الرواية، وأولى هو الذي
بخاصة كما ذكر في ما دون، لأن امتنع عن الخصومة، فالخاصة بذهب وكذا كما ذكر
هنا.

فإن ما ساعد فيه من بعض شيئا، ووثق شئ من ذلك درهم يسلم ذلك من
نولى والعرماء على عشرة أسهم، لأن هو أولى قبل المساجد من ألف درهم، وحتى
العرماء من تسعة آلاف درهم، وقد وصل إليهم ألف درهم تسعة أسهم، فيجعل كل ألف
سهم، فيصير حق النوى سهماً، ويصير حق العرماء تسعة أسهم، فيجعل عشرة أسهم
يقسم الفروك على عشرة أسهم سهم للنوى وشعة أسهم لغيره.

قال ولم أر أن العدد، ثم بيع بالنوى حتى وصله عدد فيه ألف درهم، وبني المولى
القضاء يباع العبدان بالنوى.

أما الأول فلهذا لأننا أنه ما دون يعلق النوى برعيته، وبني ما دون يعلق النوى
بالمال، والنوى يعلق بالنوى، والنوى يعلق بالنوى، والنوى يعلق بالنوى.

مع سوى في الكتاب يسمى إذا ذهب فيه عيد بعد ما حمله دين ويمنه ، وإذا ذهب له عد
 قبل أن يلحقه دين ، ولم يفسر مأذون والمأذون ، فان العد المحصور إذا ذهب له عد
 قبل أن يلحقه دين ، لا سبيلك ، مع لحقه دين الاستيلاء ، يباع معه في الدين ، وفي
 المأذون قال يباع ما هرب قبر خوي الدين ، والمأذون بعد خوي الدين

٩٠٢٥ - والمأذون هو ان العد المحصور لا بدله ، فذهب فيه دين خوي الدين إن
 وقع في يده صورة ، وهو في المأذون - يبيع العد لا يخلو في يده المولى بحال من
 لو ذهب له عد غير دين ، لأنه كساره في يده وقع مشغولا بالدين ، فأما المأذون فله
 يد محترمة ، فذهب به يكون في يده صورة ومعه ، وكذا يبيع مسعر لا يخلو بالدين
 محصر مشغولا بالدين بلاحر ، حتى لو رآه يده بأن أحد المولى من يده ، ثم لحقه دين لا
 يباع بغيره أيضا

ثم إذا ذهب بيع المأذون ويبيع المأذون ، ويبيع بالدين درهم مثله يبيع ذلك بين
 العرماء بالخمس ، ويرجع مولى على المأذون من العدة المأذون ، ولا يرجع من
 العد المأذون ، لأن دين المأذون يبدل كسب العبد ، وكسب العبد إنما يبيع بملك
 للمولى من حصة العد بشرط الفراغ من حصة العبد ، ولم يرد أحد الفراع هناك ، فلم يصر
 المأذون ملك مولى ، وإذا لم يصر المأذون ملك المولى لا يكون منه ملك المولى ، فلا
 يصر في كسبه بملك المأذون مضمنا من مال المولى ، فلا يرجع بذلك على المأذون

أما رقبه المأذون فإن كان ملكه للمولى وسُمِّ له حرجه بعد حرجه يتغير بسلامته
 للمولى بشرط الفراغ من حصة العبد ، وإذا كان رقبته ملك المولى كان منه ملك المولى
 أيضا ، فيصير دين المأذون بذلك القدر " مصعب من مال المولى ، فذهب جمع بذلك
 المأذون .

قال : وصعب المأذون وكذا يطالب المأذون بتسعة آلاف درهم بمائة آلاف
 درهم ببيعة ديون العرماء ، لأن دينهم كان عشرة آلاف درهم . وقد وصي إليهم ألفا حتى
 ثمانية آلاف درهم ، وألف درهم من العد المأذون ، لأن العد المأذون يبيع كسب العبد
 المأذون والمأذون يكون من حر المأذون ، وقد قصي منه من كسبه ، فيسترجع

وخلو خيل اسد او ار به جمع بالنسب جازو الموكي قس الاعاد بنفسه وبهده، وان به يكي همت
الخير ولا عند الامر شي، بعد عهد، واقطع به المذبح، ودفن عده بطنه، فو بنفسه
المذبح جاز به سجد، اوهه، فان لعبد المذبح بالحذيه رة به فذكره، به باصافي يدي
المذبح الا انه يلهيه درس

أما الخنزيرة المنكوبة فبظواهرها لأدريس أمير يسوق كسبه ، وأما العبد المذموم
فالحنايه فيسعى له لا يبيع بغير مذبذب ، لأنه يملك جروعه ، وليس أمير لا يسحق جروعه حتى
لا يبيع جروعه من أجور له في الدنيا ، فكيف يشتغل بشيء جروعه .

١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧

[illegible]

فقد ديه خمسة آلاف درهم، وقد وصي بالثمن درهم، وتصرف لألف الأخرى
التي - لأنه - كس، وقد دفع ثمنه تصرف إلى العبي

فإنه قد مضى دهر ولا لقوى شيئاً من الأمر حتى مات الأب وقد ترك ألف درهم
في ذلك على خمسة أسهم سهم يصرف إلى الولي، وربعة أسهم تصرف إلى العبي
حتى يدفع ذلك إلى الدرع، لأن هو الولي في ألف درهم، والعبد موقوف، حتى
يأخذ في ألف درهم من أجزائه المكتبة، لأنه بدل كسبه ولم يعرف من حاجته، وحتى
الفرع من ماله، لأن درهم يديه فيه، فيجعل كل ألف منها ألف درهم خمسة أسهم
سهم من ذلك يذهب من حصته من ألف موقوف، وربعة أسهم من دهر، سهم من
حصته من درهم المكتبة، وماله سهم من المهر، لأن من لم يدفعه في المهر
لكرهه وحبسه، ولم يفرق، راجع إلى الفقه على ما مر

ولم يمد يده إلى درهم، ولكنه قتل خطأ، وخسر المائل قيمته بمصر فثبت في
السمع، لأن هو السامع بوجهه في المهر، فلا ترد، أنه لا يستغنى به إلا بمهر سمع
لعدم الإمكان، واليه فرق لا يمل في حق المكتبة، فيدفع من حق السمع، ألا ترى
أن أحد إنسان غط وعنده ديون صرف منه إلى ديون، فكان لا يقضي ديونه من
رأيه، وما فرق لا يمل، ويرجع إلى قيمة المهر، لأن لا يمل في ذلك الشيء،
وقد دفع ما فيه دين لا يأمره، فكان لا يرجع بذلك لأنه بخلاف من ألقى
الرهوب، لأنه من كس، لأن مصر حقه إلا أن عرف من حاجته

٢٨-١٩، راجع إلى راجع رجلا مدة مملوكة لبيع له وبسرده ما، أنه من التجار،
وشرى وراح، ولحقه ديون كسرة، ففعل خطأ، ومرت ألف درهم، فمر ما أتى بديه،
وبالألف الشوك من ورته، لأن الكل مشترك في، وأدين في موقوف، فثبت مقدم على
غيره، فصرف ألف الشوك والدية إلى الفرع، فبعد ذلك يعرف له شيء من دين
المهر، والدين، والدين يرجع على الشئ مما يجب لورثته فيه، وإن عرف من
ديونه، والدين، وكذا حتى يرجع على نفسه حتى يرد، لأن القودوت عجز
عن الظلم، ولا يسيب، ففعل الشيء، لأنه لا يفرق مفسور، عن ركة، ولم على

اليت تهن، حيثما قد مضى، رثلاً لها.

وقد أحسن الوكيل ذلك عن الساجر صرف إلى النذر، مع عدمه، كان فضيل
تتبع من حقوقه صرف إلى النذر، فإنما الساجر لمن أن يردى شيئاً، ويرث من
أقال ما لا يجي بالنذر - يصرف ذلك إلى العرماء، وإن كان نذر - أنا صرف بادية
المقول وأنف الذر وكذا يسمي بوجوه - بحالات صحة النذر - ونص النذر المدفوع
عن المولى يصرف بذلك إلى نذر الساجر.

١٩٠٢٩ - ونعزو أن صفة النذر على المولى، وكذلك على العرماء المدفوع، لا
بذل رغبة المدبر وأخرى، وزجته، أنما هو كمال يسلم للمولى من جهة حتى يطلق
سلامة للمولى - سرده المخرج من حاشيته، فكذلك بطلان المولى، وحقه، وقد صار
في الساجر - شخص، يصرف ذلك للمولى، فصار المولى، وإن كان من العرماء
فيصرف معهم بحالات ذر المقول والآن في نذر، لأنه كسب النذر، ويصير
المولود من جهة للمولى، وهو سلامة المولود شرط المخرج من حاشيته، ولم يوجد
فلم يصرف ذلك هو نذر بطلان، بل في الساجر صار يصرف من حق المولود،
وهو ذلك، لأن نذر علم الساجر، ويصير المولود من عرما، الساجر، فلا يستحق
النذر به أبداً.

١٩٠٣٠ - مدبر عنه دين قطع عند يده جميع العبد ما يبد، مع للمدبر
حاشية، ثم إن المولى أخذ المدبر لا شيء له من العرماء على المولى، لأن المولى لا يملك
يطلق عليه جميعاً، لأن حق صرف من الساجر، وفي حاشيته والأسعد، في مد
الإعراق، وكسب يحصل، فليس له في هذا الاعضاء، انظر إلى اسم العرما، فلا
يضمن لهم، فإن أدى نذر دين العرما من كسبه كسبه بعد العن من حق في الحاشية
الموجودة فيما أمرو من النذر من كسبه، ولا يرجع في النذر المدفوع، من عرما المدفوع
يسلم للمولى.

ونعزو أن لو نذر كسب المدبر يسلم للمولى من جهة مدبر سرده المخرج من
حاشية المدبر، وهذا كان على المدبر، لم يوجد الشرط، فم يصرف للمولى، من يضمن
مستحق، بل في نذر، وقد قضى على نذر ذر من كسب الكسبه بعد العن، وهو كان مصفراً

في ذلك لعدم إمكان العبء من الوهوب له، كما لعدم وصوله إليه أو لأنه لم يجد
من يسويه كان به نحو الخرج به نفس مستحاضة

أما لعدم إنداءه بالحاجة ليس كسب القدر، ثم كان يسير نحو من جهة المذبح
لمتلى صلاة دعوى في رفعه عن حاجته للمذبح، لكن ثوبه كان يحمل العين
عنه جميع العبء المدفوع، فإذ لم يتحمل فيه إلا ما يقصره، ثم إن الآخر، أما إذا
ضحي فلا

قال في الكتاب الأتري له لو كان مكان خماره الموهبة ألف درهم وحب له،
ثم إن اشترى أحد الناس فلم تصل به إلى الألف الوهوب، فأدى الدين من ماله اكتسبه
بعد الحق، أو كان له أن يرجع في الألف الوهوب لا صحت أنه يرجع

وهذا أيضًا الأتري أن يقول لي أعتق أحمد المأدب، فذهب وحضر قيمته لعمدة
الزكاة منهم حتى البيع بالاعتق، وكان للفرعاء الخباريين اتباع الموصي ويبيع العبيد،
فأختاروا تساع العبد، وأحدوه من كسب اكتسبه بعد بعض، ثم أراد أن يرجع
على المولى أي أدى، أكان له ذلك؟ لا صحت أنه ليس له ذلك، لأن موهبه كان يحصل
لدينه، ثم ما وجد في بعض دمه من ماله حر أو رده أيضًا، حاله قسم من
المفروض

١٩٠٣٦ - وذكر في المنقح العبد المحجور، كسب عشرة دراهم غير إذن
مولاه، لأن الحر بعد بيعه من رجل عشرة دراهم، وعين له عملاً، ثم اشترى بها
ثوباً، وأولى بغيره، فكأنه يبيع حادو، في أسجاره، يكون له عنه حين رآه
يشترى، ونفسه أن يرجع بالدرهم على العبد، لأن العبد كعبد في حالة المحجور،
فكأنها حال السيد، ويرجع ابتاعه كعشرة الدراهم دون على العبد

١٩٠٣٧ - ربه أيضًا، أعتق المأدب، إذ لحقه دين بيمينه، فدفع المولى بغير
دين للمعصية، وأحدته المئسري، فحقه موقوف، إن أجاز العربة، البيع هذه وعشفه
موقوف أعتق، أو نفس العربة، فيبيع بطل عتقه، وإن رده بعد عتقه، وهذا قول
محمد، وإن هو حيفه رحمه الله عليه لا يجب عتق المولى أو كان على المالك حين يحط
بيمينته إلا أن يعصى بن العبد، وجعله بمرقة القوارب، فإن لم تكن أو الفصل هذا

بالعلم ، ويبدل العرف

ثم قال : « هذا إذا كان الدين باقراً من العبد ، » ذلك لأن الدين متى ، جاء عليه
بسبب الشراء أو العرف ، وأدى القرض أو التمسح ، صحيح ، لأنه بعد لا يضل حق
المستأجر ، بل يضل حقهم من مال إلى مال ، وتلك ، لما في الدين الواسع ، فقرأه ،
من صحيح الإثارة ، كان إبطالاً لحق الباقي من المؤقت ، والله السلي ، وليس به الإبطال

هذا إذا كان حقه من دين ، فلما إذا كان الدين عليه لواحدة من الناس ، فخرج
من شياً صحيحاً ، لأنه متى لم يكن عليه دين إلا لم يكن له بصر مذكراً ، هذا على غيره ،
بالإبقاء المحكم ، لا ترى في مضي دينه حقيقة جبر ، فكذلك ، فاضى دينه حكماً ، وهذا
صحيح الرهن ، من راحب على أن يصح ، أن يرضى ، لأن الدين لا يصح
عدلاً ، حتى ، « حدث الرهن من يد المؤقت ثلث الدين على المدة على حاله ، » وذلك لأن
بعض الرهن من بعض الدين من حب المحكم ، فإنه متى تمت الرهن من راحباً للدين ،
ولم يزل لا يصلح وكلاً للأجبي بعض الدين من عيده ، فكذلك ، لا يصح عدلاً بقصر
الرهن من عيده ، « به نهر دين حكماً ، وإذا لم يصح ، يكتفى ، ولو لم يصح الرهن من
عيده ، صار الحال بعد الإكالة كالحال فيه ، وفيه لو كاله لو دفع العبد هذا ، لأن إلى
مولاه ، وضاع في يده كان الدين على حاله ، وكان المولى مبنياً في ذلك ، فكذلك بعد
التوكيل ، والتوكيل به صحيح

قال : ولو كان الذي وضع الرهن على يده عيلاً ، حر للمولى ، أو مكاتباً للمولى
صحيح التوكيل ، وصار عدلاً إن تمت الرهن في يده هلك بما فيه ، وذلك لأن صدق الحر
للمولى ، أو مكاتباً له ، يصح وكلاً للأجبي فضل الدين من عيده ، يصح عدلاً بتضر
الرهن من عيده مولاه ، وإن صح التوكيل كذا الخوص فيه كخوب يده لو وصده على
يضره أحياناً ، ولو ، ضعه على يدى أجبي ، وهلك الرهن من يده ملك بما فيه ، فكذلك
هذا .

قال : ولو كان العبد الذي وضع الرهن على يده عيلاً ، مأذوناً به في التجارة صلح
هذا حتى لو ضاع الرهن في يده ضاع فيما عيه ، لأن العبد الأسير يصلح وكلاً

(١) هكذا في ظروف رم ، وكان في الأصل : على أن يفسد المصنف الرهن

و كتابا من كتب دين بعد البراءة بعد مولاه فلا يزال يصلح ، فلا يصح دين يوكده اذ قد
مولاه أو ي . حري

٩٠٤٤ ذكر في مزيون الصغير في المديري بعد ما قد كان البائع اما بدني
المعد البيع : أنت بعد ما حوز عليك . فقد انعد لا بل ان ماديون له كان الحق قول
العد وقد مرث . انه من قول استشهد في الكتاب انك لا ترى انه لو لم يكن بين
به هذا سم حيز لمعد غير ، فقال قد نصب له هذه كذا غيرا ، حازرا ، وذاك لأن سر .
للحضور ، فقد عني حوزة لموني علم ما عرفه ، واد . واد . له فيه في هذا
الحد .

وال من كان ماني غايبة ، فقد الشاع للعد . ان محبور عديت ، وكان لعد
كذلك بل ان ماديون . حيز البيع ، انك نعم احبوه حتى علم به محبور عليه . م
يدكر هذا الوجه في ماديون الكثير . وان ذكر في ماديون التسمير ، وانما جاز البيع وذلك
لا قبل ان حوز الفدر من في المعاملات نسي ما عرف في كتاب الاسمان

فان قيل قول الم حوز حيز في الفدر لا ينافي في حوز ، وانك - ر
مفهوم في حوز

فالجواب ان قوله انك حوز ماديون ، ماديون واحد في ماديون ماديون انك
ماديون حوز . ماديون ، لا ترى في رجال الفدر . وقال ان التوب ماديون
وكل من ماديون ، وقال ماديون انك حوز ماديون حوز . ماديون حوز
الوانك حوز في ماديون ماديون ماديون

١٩٠٤٦ وفيه ايضا احد الماديون في حوز . ماديون ماديون ماديون
ماديون ماديون ماديون . ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون
في ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون
واللك . وحيث ان حوز ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون
في ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون

١٩٠٤٧ وفيه ايضا احد الماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون
ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون ماديون

يطلب حق العدة كان لهم بخش بذلك

١٩٠٤٨ - وفيه أيضًا عدد ما حرر كل واحد منهم من رجل اشترى كل واحد منهم صاحبه من مولاه بن عثم أسبا ولى وليس عنه دين أسرا لأول صاحبه جدير، وسرا الثاني جطل، ومخير هذ، مسألة وهو أن يكون مريد عبد يسمى سارر وهو مأدون له في التجارة، العمر، عبد مأدون به في التجارة يسمى سائل، فاستمرى سائل لمالك من ريد، وقد علم س، أولًا كان سرا سائل لمالك جطل، لأنه مأدون به في التجارة استمرى عبدًا من جيل، ولا دير على العبد فاستمرى، فيكون أسرا جطل، وإن اشترى ميارك بعد هذ سائلًا من مولاة كذا شرهه - طلاء لأنه سارر سائلًا من مولاة عمرو بعد ما صار جميعًا للعمور، وأسرًا العبد شيئًا من مولاة، ولا دير عليه أي على العبد، جطل

هذا إذا علم أي لشرايين أول، فمما إننا لم يعلمه فالبيع مريد منه لأن لأحد الشرايين حائر، والآخر مديد، ولا يدرى القصد من الحائر، وليس بهدما مان يعنى للجوار، والآخر بمعدا مأوس من صاحبه هذ جميعًا، وكان كس مروج مريد في عتقة، وأحبها في عتقه، ما عدم الـ بن مديد ١٩٠٤٩ - حائر ١٩٠٥٠ - طلاء، وذلك أنه يعلم السائل منهم بطلًا جميعًا، لأن أحدهما جدير، والآخر مديد، ولا يدرى القصد من جدير، وليس أحدهما مان يعنى بمعدا، والآخر للجوار مأوس من صاحبه هذ جميعًا، فكذاك هذ،

قال فلان ك، على كل واحد منهم دين، على يجوز السر - لأول ١٩٠٥١ - قال لا إلا أن يعبر ذلك العدة، وذلك لأن الأول اشترى عبدًا مأدونًا من صاحب المدة، وعلى القصد فاشترى دين حائر، وسرا، عتقه، وعليه دين حائر، لأن يجير العترة، بخلاف ما إذا لم يكن عنه دين كذا سرا الأول حائرًا، لأن استره من مولاة ولا دين عليه، فكان شراره حائرًا

١٩٠٤٩ - وفيه أيضًا العبد المتشردا استمرى أمه فوطئ فوطئ، فادعى قوله، وتكرر مولاة لجور دهاده ١٩٠٥٢ - سعه، ذكره مسألة في الكتاب، وفيه يذكرها في مذكور الكبير ١٩٠٥٣ - سعه، من لعد، وإن كده مولاة في ذلك، لأن

للعبد في كسبه منه ملك ان لم يكن له حق ملك ، ولا حقيقه ملك ، وسببه انكك كافيه
ثبته النسب ، وان هدبه مالته في ذلك ، وهذا كذا في ادله ، ان حاربه له شيه
سبه منه ، وان كسبه لاس في ذلك مع انه ليس للاب في ما وراء حقيقه ملك ، ولا حق
ملك ، فحاشي ، لان في كسبه وله شبهه ملك لب بقره ، فحاشي ومالك
لا ملك ، بكنه بعضه ، كسبه شبهه ملكه ، فبينا في هذا ، ان العبد متصرف لکسبه في
وجه بحكم ملكك لحجم كما بعد ان يميز ، ومن وجه لملوئ ، الو ؟ ، ان اصار الأول
بعد ، ان يكون ملك في كسبه تعيد للعبد كما بعد بعض ، ومن حيث انه يعترف
لملوئ يجب ان يكون مملوئ ، فائساده ، فمدر ، يكون عسلا بالأمير نقدر
لا مكان

فلان صاحب الكتاب: هل قد كانت جلوسه مؤلاً، من عرجاء، المصد: قل لا
يشبه السيد: إذ فيه في ذلك مؤلاً، لأنه ليس له في مان مؤلاً، لدى لسي له من تجاره
لا هو منك ولا حصمه منك، ولا شيء منك، وإنما له سببه منك في كسبه

٩٠٥ - وفيه أيضا إذا أقر به وعلق حارسه من كسبه ولم يلد، ثم استحقها
 ربح لا يكون على العبد سهرها، وعندما من حبس من عدا أكلته ثم يذبحها في مأذون
 الكبير، أي مذکور فی مایور الكبير فی المأذون إذا استری حارسه ووطئها ثم استحققت
 قال عليه مهر رعدا لا مهر عليه ولا فرق بين حارس من حبس الغنى، وإنما
 أقرق وأقرق الذهب في موضوع موضوع ما ذكر في مأذون الصغير أن العبد أقر موطوءه
 وأقرق به يذبح - يذبح إلى حق المولى إذا كسبه المولى في ماله لأنه أقر بما لم يذبح
 تحت الإذن، فإن الموطوء مبرر حل تحت الإذن - وأقر ما أذون به ثم يذبح تحت الإذن لا
 يذبح في حق المولى إذا كان متعها في ذلك، وإنما لم يثبت الموطوء في حق المولى ثم يذبح
 بالمهر للمطال، وإنما لم يذبح بعد كعتل.

(۱) خرجه بی‌بی‌ها فی صحیفه ۱۲۲/۲ - حدیث (۱۰۱) ۷۵ حدیث (۲۹۲) و در حدیث
فی سنه ۲۶۹/۴ حدیث (۳۹۴) و التقری فی سنه ۲۰۲ و ابن حجر، شیخ، بی‌بی
۱۶۹/۵ حدیث (۲۶۹) و (۲۹۷) و التقری فی سنه ۲۰۲ و ابن حجر، شیخ، بی‌بی
(۱۵۵۲۷) حدیث (۱۶۹) و التقری فی سنه ۲۰۲ و ابن حجر، شیخ، بی‌بی
۱۵۵/۱ حدیث (۱۶۹) و التقری فی سنه ۲۰۲ و ابن حجر، شیخ، بی‌بی
حدیث (۲۹۴) و التقری فی سنه ۲۰۲ و ابن حجر، شیخ، بی‌بی

و موضوع مسألة دور الكبير أن الوجهة يثبت ما قبله منى و مانسبه ، اذا ثبت
 فهو هذه ، أهدى سله ، لأن خبر الإمامة سبب لشركه ، و المبرهه عن محمد الإزدج خلاف
 ما لو ثبت مكانه بغير ائمة ، أو من أربابيه ، فإنه لا يؤول أحد بالمهر للعدل ، لأن مهر الإمامة
 بسد التمكاح ، و التمكاح عند ابن محمد الإزدج فيكون هذا دليلاً ، و حسب على التمديد بغير
 إمامة لمولى ، فلا يؤول أحد به للعدل

١٩٠٥١ - وفيه أيضاً إذا رجع الرجل إلى أهله ما لا يحترمه ، لمسا العبد و أهله
 ديناً ، ولا يحرم أن حال المولى يثبت ما قبله على عبته ، كتاب يلزم بين المولى و لهي
 للمولى فيه شيء ، ثم يذكره في ما يؤول لتكبير ، و إنما لم يكن للمولى فيه شيء ، لأنه
 إذا لم يعلم صار المولى مستبدك ما لا يؤول به له ، لأن العبد منى سببك من
 مولاة يؤول لأتلاف ، فإنه لا يلزم ، لأنه لا يثبت للمولى على عبده دين ، فكما أنه لم يثبتك
 بالجهيل ، بجلال ، و دفع إليه أحبي ما لا لأنه ما صار مستبدك من الأحمى
 بالجهيل ، فيصير عبداً ، ثم غنمك ، لأنه بالإتلاف

١٩٠٥٢ - وفيه أيضاً العبد الرقيق يأمره مولاة ببيع ، و بغيره ، فمعه فخره في
 ذلك دين ، قاله أبو هريرة على حاله ، لأنه لو باع ، أو أجز كذا الزهر على حاله ، فإذا أخذ
 له في الشجرة أو منى ، لأنه لا يثبت الدين لا يبيع ، و على العبد ما دام هناك ، لأن
 للمهر من حقاً من من ، و الحق من الأحكام ملحق بالعبث ، و لما من حديق ملك من
 المهر من ، فصار كالعبد ، بشرط بين اثنين ، إذا أذن له أحد منى التنازل عن الإذن لهما لا
 ضرر فيه على بشرتك ، ولم يصح فيما عليه قدر ، و هو بقرقه بالمهر ، فكذلك
 هذا ، هكذا ذكره هذا ، لأنه في هذا الكتاب ، و لم يذكر من مداول الكبير ، فهو من
 خصائص هذا الكتاب

١٩٠٥٣ - وفيه أيضاً بعد إذا مات و عليه دين ، فأعوى مولى عبداً ، هل يجوز
 عتقه ، فأطرب فيه كذا ، و انما منى حياته و غيره دين ، و لكن جواب غيره
 ، فهو الجواب هذا ، ذكر عن مولى بعد موت العبد ، و عنه دين في هذا الكتاب ،
 و لم يذكره في مداول كبير

١٩٠٥٤ - وفيه أيضاً إن طلق المولى أمه للعبد ، فجاءت بوجه ، فادعه و على

الحمى، في ذر أذع العاصم في هذا، واستحسن، فأصغته فسة الحذرة، واجعلها لم
ولده، وحدثك هذا أسأل في مأذون الكبير، وقال يصح دعوة غيره، ولم يذكر فيه
القياس والاستحسان، وإني ذكر القياس والاستحسان في هذا، بكتاب، وحسن التماس
طاهر، وهو أنه استولد جاريه لا يملكها، لأنه لا يملك كسب عبده متى كان على العبد
دين سمعته على من أمر أبي حنيفة رحمه الله، فكيف يجب أن لا يصح استبداده كما لم
يصح إعتاقه، لأن صح استحساناً، لأن حق ملك في كسب المأذون ثبت للمولى حتى
تزوج الحاربه من كسبه لم يجر، وحق ثلث يكتفى لصحة الاستبداد، ولا يكتفى لصحة
العتي كما، لم يكتف في كسبه حتى المالك، وذلك يكتفى بصحة الاستبداد، ولم يكتف
للحق

قال : كذلك هو وكتب بعد موت العبد، بعد دحر المدة بعد موت المصدوق عليه
في من هذا الكتاب، ولم يذكره في مأذون الكبير، والخواب فيه كالحواب فيما إذا
استلحق أحد حصة بعد، وفي ذلك قياس واستحسان على رواية هذا الكتاب،
فكذلك هذا

٩٥٥ - وفيه بقا بعد إذا اشترى شيئاً، وحسين فيه دعاءه فاحشه، أو يكون
له دين على رجل، ومعه على أن يحط بعضاً، ويأخذ بعضاً، أو يبيع بعضاً بالثقة،
فأخبره عنه صفه أشهر، هل يجوز هذا عليه؟ قال نعم غير المخط، وهذا حديثي حنيفة
رحمه الله، وإن عداهما أصبح محالة فاحشه لا يجوز، من ما مر من هذا، والتأخير
حذر عليهم جميعاً، لأنه من صبيح التحلوه، ولا بد بتجاربته

ثم قال غلبت هذه مسائل فأستحسن أن أجيبه، ولم يذكر القياس
والاستحسان في هذه مسائل في مأذون الكبير، وإني ذكرتها، ثم قال ألا ترى لو أن
عبداً باع عشرة مناعهم حقة بأكثر، فقال المشتري دعوا طبع على عبدي فزدي لأجل
العيب، فزاده، جاز ذلك فقد حوّل الزيادة في سبع لكان العيب، وحصل ذلك من
التجارة كحط بعض السهم لمكان العيب، ذكر هذا في الكتاب، ولم يذكره في مأذون
الكبير

٩٥٦ - وفيه أيضاً أن يولى إذا مرض، فأعفى عنه لا يكون هذا حجة على

فهرس المحتويات

	المجلد الخامس عشر
	فيما إذا سبب الزلزال أو عدمه وهو ينظر ما إذا صبح
٢٠	بالزجاج أو التبر
	الفصل السادس عشر
٤	في موضعها الذي يفسد من الماء
٩	في ينشأ من هذا الفصل
١١	فصل في الزلازل من بعض هو لم ير
	المجلد السابع عشر
١٤	في أثره في الزلازل
	المجلد الثامن عشر
١٩	في أثره في الزلازل من بعض
	المجلد التاسع عشر
٢٦	في أثره في الزلازل من بعض
	المجلد العاشر
٢٥	في أثره في الزلازل من بعض
	المجلد الحادي عشر
٣٨	في أثره في الزلازل من بعض
	المجلد الثاني عشر
٤٩	في أثره في الزلازل من بعض
	المجلد الثالث عشر
٥٩	في أثره في الزلازل من بعض
	المجلد الرابع عشر
	في أثره في الزلازل من بعض
	المجلد الخامس عشر
٦٨	في أثره في الزلازل من بعض

	فصل ثمانون وعشرون	
٦٠	في التشديد	
٦٦	كتاب التبريد	
	فصل الألف	
	في الألف التي بعد حرف اللام في جميع النسخ في الآية	
٦٨	والكلام في العلم	
	فصل	
٧٢	في أفعال الألف من موزن وعسيرها، تمليكها	
	الفصل الثاني	
٧٧	في حريم المردود، رواه من والألف واللام	
	الفصل الرابع	
٨١	في كراهة الألف وصلها	
	الفصل الخامس	
٨٤	في بيع التبريد، ينقل به	
	الفصل السادس	
	فيما يحل من إكسان، وبيع منه وما لا يبيع وما يوجب التضمن في حديث	
٨٩	وما لا يوجب	
	الفصل السابع	
٩٩	في الدعوى في البيع، وفي سماع الشاهد	
	فصل الثامن	
١٠٥	في التعريفات	
١١٤	كتاب الأثرية	
	فصل الألف	
١١٥	في بيان أنواع ما يدخل من الألف في الألف، وأحكامها	
	الفصل الثاني	
١٢٩	في بيان ما يدخل من الألف في الألف	
	فصل الثالث	
	في جمع من حروب بحر، غلبة وتكره والتعريف والإحصاء والفرد والشهد	

- ١٦٣ القصص الرابع
- ١٦٤ في وجوب ما أنسوب القصص الخامس
- ١٦٥ في شعره القصص السادس
- ١٦٦ كتاب الإكرام القصص الأول
- ١٦٧ في عسر الإكرام القصص الثاني
- ١٦٨ بيان ما ذكر من العسر القصص الثاني
- ١٦٩ قصص الثاني
- ١٧٠ فيما يخطئ على ذكر المكر، غير ما ذكره علي القصص الثالث
- ١٧١ القصص الرابع
- ١٧٢ في الخفاء في الإكرام القصص الخامس
- ١٧٣ فيه مكره الرجل القصص السادس
- ١٧٤ في الإكرام على من لم يكره القصص السابع
- ١٧٥ في الإكرام على ما يجب له العاقبة القصص الثامن
- ١٧٦ في الإكرام على ما جهل به من قبله القصص التاسع
- ١٧٧ في عفو العفو القصص العاشر
- ١٧٨ في إفراف القصص الحادي عشر
- ١٧٩ كتاب الشعر

الفصل الأول

١٨١ في بيان مقدمة يحتاج إليها

الفصل الثاني

١٨٢ في بيان أنواع الحجج على مذهبهما

١٨٩ كتاب المأذون

الفصل الأول

٢٢١ في بيان شريعة ابن العبد في التجاوز في بين شرائط حوار وحكمه

الفصل الثاني

٢٢٥ فيما يكون وما في التجاوز وما لا يكون

٢٣٢ بما يخص بهذا الفصل

الفصل الثالث

٢٣٦ في أسرار الفصل

الفصل الرابع

٢٣٨ في بيان ما يملكه العبد المأذون له وما لا يملكه

الفصل الخامس

٢٤٤ في العبد المأذون له لحقه من طلب الفرماء من الترضيه

٢٤٩ في يتعمل بهذا الفصل

الفصل السادس

٢٦٢ في تصرف المولى في العبد المأذون من شيع وأتباعه والتقليد والإعتاق وأشباههم

٢٩٢ بما يخص بهذا الفصل من المسائل

الفصل السابع

٢٩٧ في العبد المأذون من جنس يذن له أنهما في التحد

الفصل الثامن

٣٠٤ في بيان مقدمة المأذون له والتجاوز وفي تقرير مولاها

٣٠٧ نوع آخر

٣٠٩ نوع آخر

٣١١ نوع آخر

٣١١ من أحمر ٣١١

٣١٢ من أخضر ٣١٢

٣١٣ من أحمر ٣١٣

٣١٤ من أسود ٣١٤

٣١٥ من أخضر ٣١٥

٣١٦ من أحمر ٣١٦

٣١٧ من أحمر ٣١٧

الفصل التاسع

في سم العبد المأذون سنة من أكسبه من ثوبين أو من لأحد من أهل القبلة.

٣١٨ أو المحدثات ٣١٨

٣١٩ من يملك به العبد ٣١٩

الفصل العاشر

في تمليك العبد للمعذور، وبيعه، وإن جاز المولى بيعه.

٣٢٠ وإذا كان ثوبين يباع في التجهيز بعد ذلك ٣٢٠

الفصل الحادي عشر

في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه قسمه في سائر العبد وغيره.

٣٢١ الفصل الثاني عشر ٣٢١

٣٢٢ في المرجع يدفع إلى هذا، مالا مشروط به ويبيع، وإذا دفعه في التجارة ٣٢٢

الفصل الثالث عشر

في الخصومات التي تقع بين معجور المولى على المأذون.

٣٢٣ الفصل الرابع عشر ٣٢٣

في حصة العبد المأذون من الثمن في البيع في الخصم، وبعده.

٣٢٤ يخطه وتأخير الثمن ودين آخر ٣٢٤

الفصل الخامس عشر

في المأذون يشتري ويبيع بالثمن من ماله وقدمه بعد التراجع إليه من المأذون.

٣٢٥ أو من مولاه ٣٢٥

الفصل السادس عشر

في الترخيل ويكون بين المأذون له والأجنبي وثمن له فيه وكفاة العبد الممعور.

٣٢٦ ٣٢٦

٣٧٦	نوع آخر
٣٧٩	نوع آخر
٣٨١	نوع آخر
	الفصل السابع عشر
٣٨٢	في الرد باليب على المأذون، وانضمومة معه في ذلك
	الفصل الثامن عشر
٣٨٨	في الشهادة على العبد المأذون له والحكيم والنفس والمعتوه
	الفصل التاسع عشر
٣٩٠	في البيع القاسم من العبد المأذون له
	الفصل العشرون
٣٩٨	في المأذون من العبد المأذون
	الفصل الحادي والعشرون
٤٠٤	في حذية العبد المأذون له وجنابة عده وأخيه عليه
	الفصل الثاني والعشرون
٤٢٦	في بيان ما يرضى من الإذن
٤٢٨	كما ينصل بهذا الفصل
٤٢٩	كما ينصل بهذا الفصل
	الفصل الثالث والعشرون
	في العبد يبيع ويشترى، ولا يكون وقت الجلبه: إن مأذون أو محجور عليه،
٤٣٠	ثم يقول: أنا محجور عليه
	الفصل الرابع والعشرون
	في النقص في المأذون، ياذن له أبوه أو وصيه أو أخاه في التجارة أو ياذن
٤٣٣	عبد هما، وفي تصرفاتهما قبل الإذن
٤٤١	كما ينصل بهذا الفصل المحجور من النقص في المأذون
	الفصل الخامس والعشرون
٤٤٥	في المقتربات